مجلة
المالية والاسواق

مجلة اقتصادية نصف سنوية محكمة

تصدر عن مخبر ديناميكية الاقتصاد والتغيرات الهيكلية (دينامكس)

لجامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم .

دراسات قياسية وتحليلية حول:

- الأسواق المالية؛
- التسويق؛
- النفقات العمومية؛
- السياسات النقدية و الجبائية؛
- التدقيق.

الرئيس الشرفي للمجلة

البروفيسور بلحاكم مصطفى

رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس التحرير:

الدكتور العيد محمد

مدير النشر:

الدكتور برينيس عبد القادر

نائبا رئيس التحرير:

د. رمضاني محمد

د. ولد محمد عيسى محمد محمود

للتواصل البريد الإلكتروني:

rfm2014@yahoo.fr

ردمد : 2392-5124 ISSN: 2392-5124

سبتمبر : 2015 Septembre: 2015

العدد : 03 N°: 03

مجلة المالية والاسواق Finance & marchés

العدد : 03 ردمد : 2392-5124 سبتمبر : 2015

مجلة: المالية و الأسواق

مجلة اقتصادية نصف سنوية محكمة

تصدر عن: مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس)جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

الرئيس الشرفي للمجلة :البروفيسور بلحاكم مصطفى – رئيس الجامعة

مدير المجلة ورئيس التحرير : الدكتور العيد محمد – مدير المخبر

مدير النشر : الدكتور برينيس عبد القادر – عميد الكلية

نائبا رئيس التحرير :الدكتور رمضاني محمد

الدكتور ولد محمد عيسي محمد محمود

الهيئة العلمية:

أ.د.بابا عبد القادر (جامعة مستغانم) الجزائر	أ.د. دربال عبد القادر (جامعة وهران) الجزائر
أ.د. محبوب بن حمودة (جامعة الجزائر) الجزائر	أ.د. بورحلة علال (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر
أ.د. قدي عبد المجيد (جامعة الجزائر) الجزائر	أ.د. داني كبير معاشو (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر
أ.د. زيدان محمد (جامعة الشلف) الجزائر	د.العيد محمد (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. بندي عبد الله عبد السلام (جامعة تلمسان)	د.رمضاني محمد (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د.مارك ارثر دياي (جامعة افري باريس) فرنسا	د. ولد محمد عيسي محمد محمود (جامعة مستغانم)
أ.د. بن عبد العزيز فطيمة (جامعة البليدة) الجزائر	د.شريف طويل نور الدين (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. عامر عامر احمد (جامعة مستغانم) الجزائر	د.عدالة العجال (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. يوسفي رشيد (جامعة مستغانم) الجزائر	د.بكار بشير (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. عريف صلاح الدين (جامعة افري باريس).	د.زرواط فاطمة الزهراء (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د.جبار محفوظ (جامعة سطيف) الجزائر	د.عتو الشارف (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. بن بوزيان محمد (جامعة تلمسان) الجزائر	د.دواح بلقاسم (جامعة مستغانم) الجزائر
أ.د. طويل أحمد (جامعة تلمسان) الجزائر	د.رفيق بشوندة (جامعة سيدي بلعباس) الجزائر
أ.د. عزي لخضر (جامعة المسيلة) الجزائر	د.احدادن عثمان (جامعة الجزائر) الجزائر
أ.د. عبد الحفيظ بالعربي (جامعة الزيتونة،عمان)	د.حوشين كمال (جامعة بومرداس) الجزائر

E-mail (REVUE) : rfm2014@yahoo.fr
E-mail (LABO) : labo.dynamo@gmail.com
Site (LABO) : dynamecs.univ-mosta.dz

مجلة: المالية و الأسواق

مجلة اقتصادية علمية متخصصة ، تشتمل على مساهمات علمية و بحثية لنخبة من أساتذة و باحثين في الاقتصاد من مختلف الجامعات الجزائرية والدولية و الهيئات العلمية. تعنى المجلة بتحليل أهم القضايا والسياسات و الأحداث الاقتصادية والمالية و ظروف الاسواق بشكل علمي محكم من طرف أساتذة متخصصين في الاقتصاد و المالية.

تهتم المجلة بالبحوث التي لم يسبق نشرها او لم تكن موضوع عرض سابق في احد اللقاءات العلمية و لا تمثل جزءا من عمل قدم لنيل شهادة او درجة علمية معينة كرسالة الماجستير او اطروحة الدكتوراه.كما لا تعبر المقالات إلا على اراء اصحابها و لا تمثل بالضرورة المنحى الفكري للمجلة.

العدد 2015/03

ISSN 2392-5124

تصدر عن مخبر ديناميكية
الاقتصاد الكلي والتغيرات
الهيكلية (دينامكس)
جامعة عبد الحميد بن
باديس مستغانم

مجلة **المالية والأسواق**:Revue **Finance & Marchés**

هي مجلة اقتصادية علمية دولية متخصصة تصدر عن مخبر: **ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية**، بجامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

تقوم المجلة بتحليل أهم الأحداث الاقتصادية والمالية بشكل علمي محكم من طرف أساتذة متخصصين في الاقتصاد وبالأخص في القطاع المالي، كما تلقي الضوء على ملفات اقتصادية وطنية ودولية، وترسم بعض الموضوعات الأساسية في الاقتصاد.

إن تحليل السياسات الاقتصادية الكلية والمفاهيم الجديدة للمواضيع المالية، والتي تكون محل جدل في الاقتصاد، هي المادة العلمية الأولى للمجلة التي تصدر مرتين سنويا.

تهدف المجلة لأن تكون شجرة مباركة تعطي ثمارا طيبة بمساهمة أساتذة وباحثين ذوي خبرة كبيرة، والتي نسعى من خلالها أن تسجل بحوثهم ضمن منشور علمي، أي في زي أكاديمي وحلة علمية أنيقة، نعمل جاهدين على أن تعود الفائدة للجميع.

كما تفتح المجلة صفحاتها لطلبة الدكتوراه الجادين والنجباء بالكلية وأيضا بكليات الاقتصاد على المستوى الوطني، لإثرائها بالدراسات الجديدة والأصلية.

في هذا الصدد، توجد مواضيع اقتصادية هامة قيد الدراسة والتحليل على مستوى الوطن كما على المستوى الدولي، لاسيما وأن الجزائر كغيرها من البلدان الأخرى، تسعى لتنويع اقتصادها وعدم الاعتماد على قطاع واحد دون غيره من فروع الاقتصاد الأخرى.

في خضم التطورات الاقتصادية الدولية التي يشهدها العالم المعاصر والتي تفرضها المبادلات التجارية، عبر الأسواق الإقليمية والعالمية بين مختلف البلدان، تسعى الجزائر جاهدة لجعل اقتصادها الوطني يواكب سير اقتصاديات بقية الدول التي تسعى لدفع عجلة التنمية الاقتصادية أشواطا إلى الأمام، لاسيما وأن العولمة تضرب أطنابها على مستوى العالم برمته، بحيث أن الإفريقي والأسيوي يسير جنبا إلى جنب مع الأوروبي والأمريكي تحت مظلة هذه العولمة، بحيث أنه لا قوة إلا لأصحاب العضلات الاقتصادية المتينة والنَّفس الطويل في المنافسة القوية والشرسة.

وعليه، فإن الجزائر تسعى بخطى ثابتة قصد الولوج إلى الأسواق العالمية، ضمن الإطار الاقتصادي الدولي، والمشاركة فيه بشكل مناسب وفعال، خصوصا أمام التحديات الكبرى التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة والتطور التقني العلمي، لاسيما وأن البلاد على أبواب الشراكة مع المتعالمين

الاقتصاديين عبر العالم، كما أنها تسعى لطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تفرض شروطا قاسية لامناص من تطبيقها بالحرف الواحد.

في هذا السياق، أقترح أن تأخذ أهم المواضيع وبالأخص منها مواضيع الساعة، قدرا من العناية في الدراسات والبحوث المطروحة، مستقبلا، في جدول أعمال مجلتنا الغراء- والتي تظهر في كل مرة بحلة جميلة ومضمون أنيق يجعلها تنافس أرقى المجلات – وان كانت حديثة الوجود.

وفَّقنا الله وإياكم لما فيه الخير والمنفعة للبلاد والعباد عبر القلم وما نسطر.

د. العيد محمد

- مدير المجلة ورئيس التحرير
- مدير مخبر البحث **دينامكس**

(DYNA.M.E.C.S)

- رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه **(C.F.D)**

فهرس المقالات باللغة العربية

العوامل المؤثرة على ثقة الزبون

- دراسة إمبريقية باستعمال طريقة المعادلات البنائية -

د. بن أشنهو سيدي محمد – د. قريش بن علال

[01]

دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية:دراسة إحصائية تحليلية

د.عدالة العجال – أ.جلام كريمة

[26]

محددات التضخم في الجزائر و المغرب

(دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)

أ. بن عيسى أمينة – أ. بن يشو فتحي

[45]

أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر

د. بن شني عبدالقادر

[74]

البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الادارة الالكترونية

د. ودان بو عبد الله – أ. مركان محمد البشير

[95]

إدراج المؤسسات و إعادة حيوية بورصة الجزائر : الفعالية والأداء

أ. بن شعيب فاطمة الزهراء– أ.بوزاهر سيف الدين

[121]

التدقيق الداخلي ودوره في عملية اتخاذ القرار

د.العيد محمد – أ. بن زازة منصورية

[144]

السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر- دراسة تحليلية واقتصادية-

أ. بكريتي بومدين ،أ.د.يوسفي رشيد

[162]

واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي

أ. مغبر فاطمة الزهراء، أ.لعرج مجاهد نسيمة

[185]

المقالات

باللغة العربية

العوامل المؤثرة على ثقة الزبون

– دراسة إمبريقية باستعمال طريقة المعادلات البنائية –

بن أشنهو سيدي محمد ، أستاذ محاضر "أ"
جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان
قريش بن علال، أستاذ محاضر "ب"
جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان

الملخص

نهدف من وراء هذا المقال إلى إلقاء نظرة حول أهم مكونات التسويق بالعلاقات التي لها تأثير على ثقة الزبائن بالخدمات الصحية على غرار: الجودة المدركة (التقنية و الغير تقنية)، القيمة المدركة، الموقف، و الرضا.

قمنا في هذا البحث بدراسة إمبريقية على 140 شخص مريض. إن سلالم القياس المستعملة لقياس هذه المكونات، تم التأكد من اعتماديتها وهيكلها العاملي باستعمال طريقة المعادلات البنائية بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي "Statistica " النسخة الثامنة. أكدت نتائج هذه الدراسة بأن لمكونات التسويق بالعلاقات تأثير إيجابي أو سلبي على رضا المرضا الذي يعزز بدوره من ثقة هذا الاخير بمقدم الخدمة الصحية. يتأثر رضا المرضا إيجابياً بموقفهم و بقيمتهم المدركة للخدمات الصحية، و أن هذه الأخيرة تتأثر إيجابياً بالجودة المدركة للخدمة الصحية (التقنية و الغير تقنية).

الكلمات المفتاحية: الرضا؛ الجودة المدركة من الخدمة؛ القيمة المدركة؛ الموقف والثقة.

Résumé :

Le but de cet article est de revisiter les principales composantes du marketing relationnel qui influencent sur la confiance des patients, tel que la qualité perçue (technique et non technique), la valeur perçue, l'attitude et la satisfaction. Cet recherche est fondé sur une étude empirique auprès d'environ 140 patients malades de l'hopital de Timimoun , Les échelles de mesures issues de ces composantes sont empiriquement évaluées et comparées sur la base de leur fiabilité, et structure factorielle en utilisant la méthode des équations structurelles, à l'aide d'un logiciel statistique qui s'appelle **Statistica**, version 8.0. Les résultats de cette étude suggèrent que chacune de ces composantes influence positivement ou négativement sur la satisfaction des clients. La satisfaction est positivement influencée par l'attitude, et la valeur perçue, et que ce dernier est positivement influencée par la qualité perçue du service (technique et non technique).

Mots clés : la satisfaction, la qualité perçue du service, la valeur perçue, l'attitude, et la confiance.

المقدمة

يحمل العصر الحديث ثورة هائلة بالنسبة للمستشفيات، إذ أنها تعد من المنشآت الهامة في المجتمع الحديث، و ذلك لما تقدمه من خدمات علاجية، وقائية، تعليمية، تدريبية، و بحثية. ففي البداية كان ينظر إلى المستشفى على أنه المكان المختص بتقديم فقط الخدمات العلاجية[1]، ثم اتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل جوانب أخرى (الوقائية و التعليمية)، و ذلك نتيجة لتوالي الاكتشافات الطبية وتسخيرها في حل المشاكل المرضية التي استعصى معالجتها في القرون الماضية، والذي كان له أثر عميق في زيادة وتطور المستشفيات.[2]

إن الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تتميز باشتداد المنافسة بين المؤسسات التي تتبنى توجه نحو السوق، دفعت هذه الاخيرة و خاصة الخدمية منها إلى تبني استراتيجيات دفاعية مرتكزة على تحقيق رضا الزبائن[3]، لمجابهة المنافسة من خلال المحافظة على زبائنها الحاليين. تتجلى هذه الاستراتيجية من خلال تعزيز مكانتها لدى زبائنها الأوفياء و القيام بمهام تسويقية علائقية من خلال تقديم خدمات صحية ذات جودة ترقى إلى تطلعات الزبائن (المرضى). تهدف من ورائها إلى كسب وفاء زبائنها، فحسب Aaker (1994) يعود السبب هنا إلى وجود علاقة قوية بينها وبين حجم الأرباح التي يمكن أن تحققها المؤسسة على المدى البعيد[4]، في هذا السياق أكد Votth, و Jolibert (2005) أن تمسك المؤسسة بزبائنها الحاليين يكلفها أقل بخمس مرات من بحثها على زبائن جدد[5]، و للقيام بذلك وجدت هذه المؤسسات نفسها مجبرة على تحسين جودة منتجاتها و خدماتها لإرضاء زبائنها و ضمان بقاءهم معها أقصى مدة ممكنة من خلال كسب ثقتهم المطلقة، و هذا يزيد أهمية في مجال الخدمات الصحية. فبعد الدراسات المعمقة و الجهود المبذولة في مجال دراسة سلوك المستهلك تمكن العديد من الباحثين من إبراز العناصر الرئيسية التي تلعب دور في التأثير على العلاقة بين الجودة المدركة من طرف الزبون و ثقته بالمنتوج أو الخدمة المقدمة، و تتمثل

[1] سليم بطرس جلدة، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2007.، ص.26.

[2] أحمد محمد غنيم، إدارة المستشفيات دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، الرياض، 1419هـ - 1998م.، ص ص.19، 20.

[3]- Aurier.P., Evrard Y et N'Goala.G, (1998), « La valeur du produit aux yeux du consommateur », Acte du congrès International de L'Association Française de Marketing, Nantes

[4] -.A D Aaker., (1994), Le Management du Capital Marque, édition Dalloz, P 45.

[5]- Votth, et Jolibert A, (2005), « Le rôle modérateur de l'implication durable sur la relation entre la satisfaction et la fidélité du consommateur », dans L'acte du congrès international de l'AFM.

هذه المتغيرات في: القيمة المدركة، الموقف و رضا. خلال دراساتهم التجريبية لهذه المكونات تأكد الباحثان من تواجد علاقات خطية إيجابية بين تلك المتغيرات.

نحاول من خلال هذا المقال الإجابة على الاشكالية التالية:**كيف تساهم العوامل المتعلقة بالتسويق بالعلاقات في التأثير الايجابي على ثقة المرضى ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية نستعرض في البداية جانب نظري نتعرف من خلاله على منهج التسويق بالعلاقات بما في ذلك المكونات أو العوامل التي تحتويه، لننتقل بعد ذلك إلى جانب إمبريقي (تجريبي) لنتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في الدراسة.

1. الإطار المفاهيمي للبحث

1.1 التسويق بالعلاقات

ظهر التسويق بالعلاقات مع بداية ثمانينات القرن العشرين في مجال الصناعات والخدمات، وهو عبارة عن مقاربة ترتكز على إنشاء علاقات طويلة و دائمة مع الزبائن الحالين و المحتملين و المحافظة عليها، و قد تعددت تعاريف التسويق بالعلاقات لكن كلها اتفقت مع التعريف الذي أتى به Kotler (2006) الذي رأى بأن التسويق بالعلاقات هو "إنشاء علاقات طويلة المدى مع مجموعة من الزبائن، تختارها المؤسسة وفقا لمساهمتها في نجاحها"[1]. الباحث Berry (1983) الذي يعد من الأوائل الذين أكدوا على الدور الذي يلعبه مفهوم التسويق بالعلاقات، أكد بأن هذا الأخير يرتكز على ثلاثة أسس هامة و هي: **1**جذب الزبائن، **2** الاحتفاظ بهم ثم **3**تعزيز الاشباع و الرضا لديهم من خلال تقديم منافع متميزة من الجودة المدركة و القيمة المدركة، التي يسعى الزبن إلى إيجادها خلال استهلاكه للسلعة أو الخدمة المقدمة[2].

2.1 الجودة المدركة من الخدمة المقدمة

عندما نتكلم عن الجودة المدركة من خدمة معينة يجب علينا أن لا ننسى أن ندخل في هذا المفهوم العديد من العناصر التي لها تأثير مباشر على إدراكها على غرار (الجودة، السعر، الجهد

[1] -.Kotler et autre**, (**2006**),** Marketing Mangement, 12 édition, Person Education, France, p 904.

[2] -. Egan, John. (2001),“ Relationship Marketing - Exploring relational strategies in marketing”. Pearson Education- Prentice Hall- p 81.

المبذول للبحث عن المعلومات، الموضة، الطراز، مواصفاتها...). فالجودة المدركة هي "حكم المستهلك اتجاه تفوق وبراعة منتوج أو خدمة لعلامة تجارية معينة"[1]. مستقبل الخدمة يقيم جودة هذه الأخيرة من خلال المواصفات النوعية التي يتميز بها منتجها، في هذا السياق يمكن القول بأن الجودة المدركة من الخدمة تسبق القيمة المدركة لها. فهذه الأخيرة يتم تقديرها كنتيجة للمقارنة بين المنافع المستمدة من جودة الخدمة وبين التكاليف التي تحملها المستهلك (المالية، النفسية، الجهد المبذول..). لذلك إذا كانت جودة الخدمة التي حصل عليها المستهلك أكبر من التي كان يتوقعها، فإن الجودة المدركة هنا تكون إيجابية، و في حالة العكس تكون منخفضة[2]. تنقسم الجودة المدركة للخدمات الصحية إلى جودة تقنية و غير تقنية:

الجودة التقنية تتعلق بالعلاج، الفحص، الجراحة، ... اما **الجودة الغير تقنية** تتعلق بظروف الإيواء (الغرفة، الأكل، الإستجمام و الراحة، ..) و المعاملة التي يتلقاها المرضا من طرف الطاقم الطبي والشبه طبي[3].

3.1 القيمة المدركة من طرف الزبون

تعرف القيمة على أنها "الفرق (أو الزيادة) بين المنافع المدركة، والتكاليف المدركة"، ففي هذه الحالة تفسر القيمة في الإطار المبادلاتي، لمبادلة محتملة بين طرفين، وتحرك سلوك الشراء لدى الفرد وكذلك رضاه[4].

إذاً مما سبق، يمكننا تعريف مفهوم القيمة المدركة من خلال مقاربتان: الأولى معرفية والثانية شعورية. تجد المقاربة المعرفية أسسها ضمن نموذج المبادلة بين المؤسسة الصحية وزبائنها (المرضا)، بمعنى العملية التي يقوم من خلالها كل طرف بإعطاء شيء له قيمة مقابل شيء آخر له قيمة

[1] - Perrouty (2004)., « Impact des interactions entre marque et régions d'origine », Dans l'actes du congrès International de l'AFM. St Malo.

[2] - R Chumpitaz, V Swean (2002) " La qualité comme déterminant de la satisfaction des clients" Dans l'acte du congrès de L'association Française de Marketing, Lille.

3- Benhabib A., Benachenhou SM., & Kessas Z., (2011), "L'influence de la qualité des soins sur la Satisfaction des patients malades : Application de la méthode des équations structurelles", Dans la revue les cahiers Mecas N°07, Laboratoire Mecas, Université de ISSN : 1112-5969, Algérie. Tlemcen, pp.33-45, Décembre 2011,

[4]- R Mencarlli., (2008), « Interactions lieu-objet comme conceptualisation de l'expérience vécue : test d'un modèle intégrateur », Recherche et Application en Marketing, p 51-69.

أكبر[1]. معنى ذلك أن التقييم والإختيار الذي يقوم به الشخص المريض ينتج من خلال المقابلة المعرفية (الفرق أو الحاصل) بين التكاليف (مخرجات) والمنافع (مدخلات)[2]. في الحقيقة كثيراً ما نسمع عن "التكاليف"، و"المنافع" أو نسمع عن "المدخلات"، و"المخرجات"، لكن بصفة عامة، يظهر أنه من الممكن إشراك مفهوم المنافع مع فكرة: الأرباح و المكاسب، المنفعة العامة، و إشباع الحاجات، بما في ذلك شفاء المريض؛ أما مع مفهوم التكلفة يمكن أن نشرك أيضاً فكرة: التضحية المدركة من طرف الفرد كما أكد عليها Merle وآخرون(2008)[3]، أو كل ما بإمكانه أن يأتي بنتائج سلبية ناتجة خلال عملية الشراء أو الإستهلاك.

لإتمام النقص الذي تتميز به هذه المقاربة، تناول العديد من الباحثين موضوع القيمة المدركة من خلال المقاربة الشعورية. حسب هذه المقاربة أن الحكم على القيمة من طرف المستهلك ينتج من عملية الإستهلاك و/أو حيازة المنتوج أو الخدمة، و يعبر عن "تفضيل نسبي (مقارن، شخصي ووضعي) يعبر عن تجربة المستهلك خلال تفاعله مع الشيء"[4]. يمكن اعتبار بأن أسس هذه المقاربة ذا طابع فلسفي كونه يأخذ بعين الاعتبار كل ما هو أهل للتقدير[5]، و الذي يمكن أن يكون موضوع للحكم على القيمة.

4.1. رضا الزبون

عرف Oliver الرضا بأنه " رد فعل عاطفي يأخذ بعين الاعتبار تجربة عدم التأكد"[6]. أما Getty و Thompson من جهتهما عرفا الرضا بأنه "ناتج الحالة النفسية التي يمر بها الزبون عند تواجد تأكيد أو عدم تأكيد لتوقعاته بالنسبة إلى عملية جارية لخدمة محددة، أو تجربة خدمة

[1] - P Kotler, (1994), Le comportement du consommateur, édition Dunod.
[2] - C Urbain.,(2002) " De l'équité à la perception et l'acceptation du prix par le consommateur: la notion de juste prix " Colloque international sur le prix, p 27-46.
[3] - A Merle., J-L Chondon., et A Roux., (2008), « Comprendre la valeur perçue de la customisation de masse : une distinction entre la valeur du produit et la valeur de l'expérience de co-disign », Recherche et Application en Marketing, p 27-50.
[4] - Holbrook, and Horfman; (1985) dans P Aurier, G N'goala et G Evrard, (2004), « Comprendre et mesurer la valeur du point de vue du consommateur », Recherche et Application en Marketing. Voir : www.AFM.fr.
[5] - Encylopedia universalis, (2004).
[6]- Vanhamme J. (2004). « L'influence de la surprise sur la satisfaction des consommateurs : une expérimentation pilote», Aspirante du fonds National de la recherche scientifique, Laboratoire d'analyse du comportement du consommateur, Dans la revue de l'Association Française de Marketing.

محددة". نستنتج من هذا التعريف، أن التمثيل الأكثر استخداماً لرضا الزبون هو منهج عدم التأكد، الذي يرتبط الرضا فيه، بالمقارنة بين توقعات الزبون قبل تقديم الخدمة و إدراكاته للأداء الفعلي لها بعد تأديتها. على هذا الأساس و طبقاً لنظرية عدم التأكيد التي أتى بها Oliver (1981) يتحدد الرضا أو عدم الرضا لدى الزبون من خلال مقارنة خدمة معينة بالفرق بين توقعات الزبون للأداء، و الأداء المدرك فعلياً للخدمة، بحيث يشار إلى أي فرق بينهما بأنه عدم التأكد. في هذا السياق يعتبر رضا الزبون كنتيجة للمقارنة بين الجودة المدركة (الفعلية) و الجودة المتوقعة[1].

في الحقيقة إن أصل كلمة رضا، هو لاتيني: satis (assez، بمعنى **الكفاية**)، و facere (faire، بمعنى **فعل**)، معنى ذلك أنه يجب توفير ما هو مرغوب فيه إلى حد الكفاية. على هذا الأساس يكون هناك رضا الزبون، إذا و فقط إذا وَفَّرت الخدمة لهذا الأخير، بالضبط ما كان يرغب فيه، بحيث لا يأخذ ذلك بعين الاعتبار فكرة "فعل أكثر مما كان ينتظره الزبون" أو"فعل أقل مما كان ينتظره"، بمعنى يقتصر على توفير رغبة محددة و فقط.

حسب Vanhamme (2004) أنه من الصعب وضع تعريف محدد و شامل لهذا المفهوم إلا أنه من خلال استعراض وجهات نظر مختلفة للمفكرين في هذا المجال[2]، نجد أن Oliver (1981) رآى بأن الرضا يعبر عن "*حالة نفسية مجملة، ناتجة عن الانفعالات التي تدور حول الآمال المرتبطة بالمشاعر السابقة للمستهلك و المتعلقة بخبرة الإستهلاك*". أما Anderson، Fornell و Lehmann (1994) عرفوا من جهتهم الرضا المتراكم، *على أنه التقييم الشامل، المرتكز على جميع تجارب الشراء و استهلاك السلع و الخدمات خلال وقت محدد*". عاد Oliver سنة (1997) عندما قال أن " *الرضا يعبر عن الإشباع ، أو الحكم المعبر عنه من طرف المستهلك عن السلع و الخدمات (إن قدمت) و ما إذا وصل مستوى سرور هذا الأخير إلى حد الإبتهاج*". و في سنة (1998) أضاف Plichon إلى تعريف *الرضا البعد المعرفي عندما قال عنه بأنه حالة ذاتية، صادرة عن عملية التقييم العاطفي و المعرفي الذي يحدث خلال مبادلات خاصة*".

[1] - Sirieix Lucie, Dubois Pierre-luis. (1999). « Vers un modèle qualité-satisfaction intégrant la confiance ? ». Recherche et application en marketing. Vol. 14, n° 3/1999. pp. 1-22.
[2] - Vanhamme J. (2004). Op cit.

من خلال إستدراجنا إلى جملة هذه التعاريف نلاحظ أن كلها لا تختلف على أنه قبل تشكل الرضا لدى الزبون، هناك مقارنة بين توقعات هذا الأخير من الخدمة، و الأداء الفعلي لها، و أن نتيجة تلك المقارنة هي التي تحدد ما إذا كان الزبون غير راضي (مستاء)، راضي، شديد الرضا (مبتهج).

5.1 ثقة الزبون

هو مفهوم متعدد الأشكال، الشيء الذي يجعل تعاريفه المتنوعة تُعِيقْ تطوير البحوث في هذا الميدان. باعتمادهم على الأفكار الأولى التي أتى بها Dwyer و Lagace (1986)، تمكن الباحثان Smith و Barclay (1997) من تحديد نوعان من المفاهيم المتعلقة بالثقة في الأدبيات: حسب الأولى الثقة تعرف على أنها "توقعات معرفية، أو إحساس شعوري"، أما بالنسبة للثانية، تعرف الثقة على أنها "سلوك المخاطرة، أو إرادة المباشرة في سلوك معين"[1]. أما الكاتبان Roehrich و spencer (2005) من جهتم يران بأن الثقة تتضمن في الكثير من الأحيان خاصية تخفيض ظرف "عدم-التأكد "، وهي مرتبطة أيضاً بمستوى الخطر[2]. أما Zaheer و آخرين (1998) اعتبروا بأن هناك بُعْدَيْنْ في الثقة: بعد الأمانة؛ بمعنى الإعتقاد بأن الطرف الآخر يَفِي بِوُعُودِهِ اتجاه الزبون، و بعد الإخلاص؛ الإعتقاد بأن الطرف الآخر يتعامل ويتصرف معه بأمان، حتى ولو كانت هناك فرص إنتهازية متواجدة أمامه.

6.1 موقف الزبون

هناك أكثر من 100 تعريف تعلق بمفهوم الموقف، من بين التعاريف الأكثر استعمالا في هذا المجال، ذلك التعريف الذي رأى الموقف بأنه "قوة موجبة أو سلبية، مقبولة أو غير مقبولة، مع أو ضد، يتسم بها الشخص الذي يكون له إحساس اتجاه الشيء"[3]. نلاحظ من تعريف Petigrew و رفقاءه (2002) بأنهم اعتبروا الموقف كونه الإحساس أو ردت الفعل اتجاه شيء، أما Eagly و

[1] - I chouk. (2005), « La confiance du consommateur vis-à-vis d'un marchand Internet : proposition d'une échelle de mesure», Dans l'acte du Congrès de l'association Française de marketing, Nancy.

[2] - G Roehrich , et R.Spencer, (2004), « l'atmosphère de la relation : Dimension et structure », Dans l'acte du Congrès International de l'association Française de marketing,, St Malo.

[3] - D Petirew., et autres., (2002), Le consommateur un acteur clé, Les édition SMG, p 152.

Chaiken (1993) من جهتهم رأوه بأنه "نزعة نفسية يتم التعبير عنه عن طريق تقييم شيء معين مع بعض من التفضيل أو عدمه"[1]. أما Lambin و رفقاءه (2005) قال في هذا السياق بأن الكلاسيك و على رأسهم Allport (1935) عرفوا هذا المفهوم على أنه "حالة ذهنية للفرد، تشكلت من خلال الخبرة والمعلومات المكتسبة التي تمكنه من هيكلة إدراكاته للبيئة و مفضلاته و توجهه نحو الكيفية التي يحبها"[2]. يعتبر الموقف في علم النفس الإجتماعي بأنه صياغة افتراضية يستحال ملاحظتها مباشرة بالعين المجردة، لذلك لا يمكننا الحكم عليه إلا من خلال الاستجابات المتحصل عليها من طرف الزبون تجاه مؤسسته سواء كانت سلبية أو إيجابية.

2. النموذج النظري و فرضيات البحث

إن دراسة الأسباب التي تقود سلوك رضا الزبائن، تحتم علينا أن نقوم بدراسة العلاقات السببية الموجودة بين الجودة المدركة للخدمات، وقيمتها المدركة، وكيفية تأثيرها على رضا و ثقة الزبائن. نهدف من وراء هذا البند من جهة، إلى عرض لأهم العلاقات الموجودة بين: جودة مدركة، قيمة مدركة، الموقف، الرضا و الثقة؛ ومن جهة أخرى، سنقوم بعرض أهم النماذج المشكلة لرضا الزبون.

يتألف النموذج النظري لبحثنا من خمس متغيرات نفترض أن هناك علاقات خطية موجودة بينها.

يمثل المحتوى الموجود ضمن الشكل البيضاوي المتغيرات المدروسة، أما الأسهم توضح اتجاه العلاقة الخطية الموجودة بين تلك المتغيرات، التي منها من يلعب دور المتغير المستقل (الذي ينطلق منه السهم)، ومنها من يلعب دور المتغير التابع (الذي يتجه إليه السهم) أنظر الشكل(**1**). من خلال النموذج يمكننا صياغة خمس فرضيات نستعرضها بعدما نتطرق إلى أصلها النظري:

[1] - Eagly., et Chaiken., (1993), Eagly, A.H., & Chaiken, S. (1993). The psychology of attitudes. Fort Worth, TX: Harcourt.

[2] - Lambin, J- J (2005). Marketing stratégique et opérationnel : du marketing à l' orientation marché 6 édition, Paris : Dunod, , p.136.

الشكل1. النموذج النظري للبحث

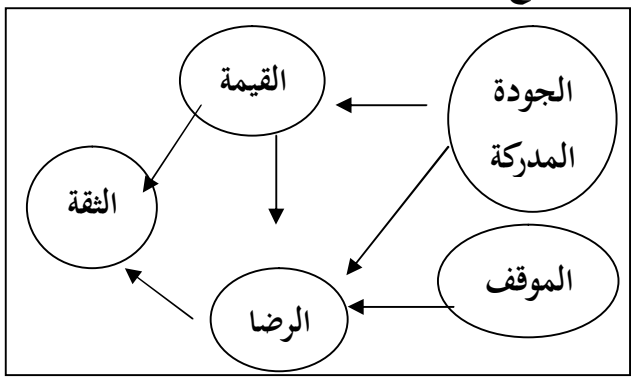

1.2 العلاقة بين الجودة المدركة و القيمة المدركة

لقد تم تعريف مفهوم الجودة من طرف Zeithaml (1988) و Aaker (1994) على أنه "حكم يدلي به المستهلك معبراً من خلاله عن الامتياز أو التفوق الشامل للمنتوج أو الخدمة". يرى الكاتب Olshavsky بأن المستهلك يقوم في الغالب بمقارنة جودة المنتوج أو الخدمة من خلال ملاحظة مواصفاتها الخاصة (المتميزة بها)، وعندما نتكلم عن مواصفات جودة الخدمة الصحية نتكلم عن الجودة التقنية (العلاج، الجراحة، ...) و الجودة الغير تقنية (مكان الإيواء، المعاملة، الأكل، ...) في هذا الإطار تعتبر الجودة حسب الكاتب من سوابق القيمة المدركة. تتميز هذه الأخيرة حسب ما يرى Zeithaml بخاصية نسبية كون أنها تخضع للمنافع المدركة من الاستهلاك و أيضاً إلى التكاليف المدركة التي يتحملها المستهلك خلال خطوات الشراء، بحيث أنها تلعب في الكثير من الأحيان حسب Fornell و رفقائه دور المتغير الوسيطي بين الجودة المدركة من الشيء (منتوج أو خدمة) و رضا الزبون[1]، هذا هو السبب الذي جعلها من المتغيرات التي لا يجب أن يستهان بها عند دراسة الرضا. في هذا السياق تعد الجودة المدركة التقنية و الغير تقنية من الخدمات الصحية من سوابق القيمة، و أن لهذه الأخيرة خاصية نسبية كون أنها تابعة للمنافع المدركة من طرف المرضى و أيضاً للتكاليف المنفقة[2].

[1] - P Aurier., Y Evrard., et G N'goala., (2004), « Comprendre et mesurer la valeur du point de vue du consommateur », Recherche et Application en Marketing..
[2]- Zeithaml (1988), dans Bolton et Drew (1991), dans Aurier et autres (1998), op cit.

ف.1: الجودة المدركة من الخدمة المقدمة للمريض تؤثر إيجابياً على القيمة المدركة لها.

2.2. العلاقة بين الجودة المدركة و رضا المستهلك بالخدمة المقدمة

نجد في أدبيات التسويق بأنه قد تم الخلط في الكثير من الأحيان بين مفهوم الرضا والجودة المدركة. تعرف هذه الأخيرة بأنها "حكم المستهلك المأخوذ عن الامتياز أو التفوق الإجمالي للمنتوج أو الخدمة"[1]، أو بالتدقيق كما عرفها Oliver بأنها "التقييم لامتياز المنتوج أو الخدمة"، بينما عرفت Vanhamme (2002) الرضا بأنه "الناتج النهائي عن التقييم الذي يجريه المستهلك خلال عملية المبادلة"[2]. مما لا شك ان هاذين المفهومين الأخيرين يرتبطان مع بعضهما البعض، لكن لا يمنع هذا من أن العديد من الأبحاث التي أقيمت في هذا الصدد على غرار دراسات: Fornell و Anderson (1994)، Bitner و Huberrt (1994)، Cronin و Taylor (1992)، Gotlieb، Grewal و Brown (1994)، وأخيراً Oliver (1994 و1997)، قد أكدت على التأثير الذي تمارسه الجودة المدركة على رضا المستهلك. قال Oliver (1980) بأن الجودة المدركة تدخل ضمن المتغيرات التي تمت إضافتها إلى جانب السوابق الأخرى المؤثرة في رضا المستهلك. قبل الشروع في شرح هذه النقطة، لا بأس أن ذكر بأنه ضمن الأدبيات كان هناك تعارض بين الباحثين حول الروابط السببية الموجودة بين رضا المستهلك والجودة المدركة من المنتوج أو الخدمة، فنجد مثلاً بأن Parasuraman، Zeithaml، و Berry (1988) اتفقوا على العلاقة السببية التالية: " الجودة المدركة ← الرضا" بينما نجد بأن باحثين آخرين أمثال Bolton و Drew أو Bitner (1991) أكدوا على علاقة سببية معاكسة للأولى وهي كالآتي: " الرضا ← جودة مدركة "[3].

حسب Vanhamme (2002) أننا يمكننا ملاحظة بأنه ضمن منظور المبادلة التجارية الخالصة بأن: "**جودة مدركة ← رضا**" هي علاقة جدُ معمقة بسبب وضعية النظرية الأساسية للمتغيرين. فنجد بأن صياغة الرضا أوسع من تلك المتعلقة بالجودة المدركة كون أنها تترجم الحالة النفسية للزبون بالنظر إلى خبراته مع المنتوج و/أو الخدمة. الجودة المدركة حسب الكاتبة لا تتعلق

[1] - G N'goala., et C Benavent., (2004), « L'impact de la communication des managers de comptes clés sur la valeur perçue et la satisfaction des clients clés : une étude empirique auprès des acheteurs des produits industriel » Dans l'acte du Congrès International de L'Association Française de Marketing,.

[2] – عطار نور الهدى (2008) "تسيير الخدمات الصحية و السياحية " مذكرة نيل شهادة الاليسانس بجامعة جيلالي اليابس، سدي بلعباس.

[3] - J Vanhamme., (2004), op cit

إلا بإدراك بعض العناصر المرتبطة بالمنتوج أو الخدمة، والتي تعتبر بدورها طرف معني بالخبرة التي يعتمد عليها تقييم الرضا. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون حكم الجودة سابق للوجود عند مقارنته مع الرضا كونه لا يأخذ بعين الاعتبار خبرة الاستهلاك/شراء المنتوج أو الخدمة، بينما تواجد الخبرة شرط لا يمكن الإستغناء عنه خلال تقييم الرضا.

أثبتت العديد من الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين أمثال Parasuraman، Berry، Zeithaml، Oliver و آخرين على وجود علاقة خطية موجودة بين متغيري الجودة المدركة ورضا الزبون، على أساسها يمكننا طرح الفرضية التالية:

ف 2: الجودة المدركة من الخدمة المقدمة تؤثر إيجابيا على رضا المريض بها.

3.2. العلاقة بين موقف الزبون و رضاه بالخدمة المقدمة

قبل أن نتطرق إلى العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين، ارتأينا إلى أن نبرز الفرق الموجود بينهما، كون أن الرضا يحتوي في المرة الواحدة على جزء يتكون من خطوات اكتساب المعرفة وجزء آخر شعوري، وأنه يتفاعل من خلال التقييم، السبب الذي قاد ببعض الباحثين أمثال Evrard و Day إلى تشبيهه بالموقف. على الرغم من ذلك، يعتبر هذا الأخير أكثر استدامة و غير ساكن (مرن) عبر الزمن و بأنه معمم (شامل)، و لا يحتاج الزبون في هذه الحالة إلى خبرة خاصة أو معينة لكي يأخذ موقف معين[1]. فعلى سبيل المثال يمكن أن يأخذ متفرج للأفلام موقفه اتجاه فيلم معين قبل أن يراه، على عكس الرضا الذي يتميز بأنه انتقائي كونه مرتبط **بخبرات** و**تجارب** معينة، لذلك يجب في هذه الحالة أن يقوم الزبون بإطلالة على الفيلم لكي يستطيع الحكم عن رضاه أو عدم رضاه.

حسب Oliver أن هناك أيضاً علاقة تربط بين هاتين العبارتين، كون أن المواقف ساهمت في تعريف التطلعات السابقة لخبرة "الشراء / استخدام " وأثرت من جهتها على الرضا بالنظر إلى خبرات الزبون الذي يتشكل على حسب الرضا الذي تم الإحساس به. في هذا السياق قالت Vanhamme (2002) أن هناك نقطة قد أشار إليها Oliver فحواها أنه مع مرور الوقت **ينطفئ** الرضا (تزامنا مع انطفاء التنشيط الذي يعتبر بالنسبة إليه **ضمني**) بحيث يبقي الموقف العام اتجاه الشراء، لهذا السبب يرى Bolton و Drew أن قياس الرضا حين إتمام عملية الشراء و/أو

[1] - J Vanhamme., (2002), op cit.

الاستخدام أو تأدية الخدمة يعتبر الحل الوحيد الذي يمكن من إعطاء أحسن تصديق لصياغة الرضا، لأن الموقف الإيجابي اتجاه علامة تجارية ليس من الضروري أن يكون مرتبط بالشراء[1]. فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون لدينا موقف إيجابي اتجاه سيارة Ferrari بدون أن ننوي شراءها إلى الأبد.

ف3. *موقف المريض اتجاه الخدمة المقدمة يؤثر على حالة الرضا لدية.*

4.2. العلاقة بين القيمة المدركة و الثقة

كلما كانت إدراكات الشخص المريض لقيمة الخدمات الصحية المقدمة من طرف مستشفى هي جيدة كلما زاد ذلك من ثقته اتجاه الخدمات المقدمة من طرف الطاقم الطبي و الشبه طبي.

ف 4: القيمة المدركة من الخدمة المقدمة تؤثر إيجابيا على ثقة المريض بها.

5.2 العلاقة بين الرضا و الثقة

حسب النتائج التي توصلت إليها مجموعة من الدراسات أن رضا المستهلك بالخدمات المقدمة يعزز من ثقته بها، على هذا الأساس يمكننا طرف الفرضية التالية:

ف 5: رضا المريض بالخدمة المقدمة في المستشفى تؤثر إيجابيا على ثقته بها.

3.الجانب الإمبريقي

سنقوم في هذا البند بعرض جملة من المقاييس للمتغيرات المتعلقة بنموذج البحث (نموذج القياس و النموذج الهيكلي) من خلال القيام بتحليل تأكيدي [AFC] باستعمال Statistica. قمنا بتحليل هذا النموذج من خلال دراسة حالة الأشخاص المرضى الذين يستفيدون من الخدمات الصحية للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية.

1.3. جمع البيانات و خصائص العينة

إن التوجه النظري لبحثنا هو السبب في اختيار طريقة المعاينة غير الاحتمالية الحصصية، لذلك فإن اختيار المجيبين تم على حسب معاينة حصصية (حسب نسب كل واحد في مجتمع البحث). يتكون الفضاء العملي لبحثنا من الأشخاص المرضى، تم الإتصال بهم بالمؤسسة العمومية للصحة

[1] - G Lewis., (2005), Branding Management : La marque, de l'idée à l'action, édition Pearson Education, p 213.

الجوارية، حيث أننا طلبنا منهم أن يجيبوا على الاستمارة، اختيار المجيبين تم تقريباً على حسب فئات أعمارهم التي تتناسب مع مجتمع البحث. (أنظر الجدول**1**و**2**).

جدول 1. توزيع المستجوبين على حسب فئات أعمارهم

فئات العمر	أقل من 30	30 – 40	40 – 50	50-60	60 فما فوق	**مجموع**
عدد المستجوبين	**59**	**32**	**16**	**10**	**23**	**140**

المصدر: من إعداد الباحثين (N=140)

جدول 2. يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	**التكرارات**	**النسب المئوية**
ابتدائي	23	16,43%
متوسط أو ثانوي	60	42,85%
بكالوريا	22	15,72%
بكالوريا فما فوق	35	25%
المجموع	140	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين (N=140)

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر فئة كانت أعمارهم أقل من 30 سنة (42.22%)، و أن أكبر نسبة من العينة مستوى تعليمهم كان متوسط و ثانوي، بحيث تأكد هذه النسب خصائص سكان الجنوب.

2.3. تقييم نموذج القياس: التحليل العاملي التأكيدي(AFC)

2.3. 1. تقييم فقرات نموذج القياس و الهيكلي باستعمال الـ AFC

لمعرفة جودة تناسق (توافق) نموذج القياس والنموذج الهيكلي مع المعلومات المتعلقة بالدراسة، نستعين بدلائل التسوية، التي تمكننا من تقييم الحد الذي يعطي من خلاله النموذج النظري المقترح نفس المعطيات المجموعة. الجدول (03) يستعرض لنا أهم هذه الدلائل.

جدول.3 المؤشرات المطلقة المسوية لنموذج القياس

دلائل التسوية المطلقة	نموذج القياس	النموذجالهيكلي
كي تربيع chi²	757,515	542,958
درجة الحرية Degrees of freedom	350	345
chi²/df	2.16	1.57
P- Level	0.00	0.00
Rmss	0,207	0,071
Steiger and Lind RMSEA Index	0,0896	0,0747
Joreskög and Sorböm GFI	0,704	0,788
Joreskög and Sorböm AGFI	0,656	0,751
Population Gamma Index	0,833	0,942
Adjustment Population Gamma Index	0,806	0,932

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي الـ Statistica.8،(N=140)

عندنا الكي تربيع (chi²) = 757,515 و542,958 و أن درجة الحرية (df) 350 و 345، يتميزان هذان المقياسان بأنهما الأكثر إنتشاراً و دقةً عند مقارنتهما بالدلائل الأخرى، و بما أن chi² /df هي محصورة بين 1 و 5 (2.16 و 1.57) فإن قيمتهما جيدة و تؤكد سلامة القياس. نلاحظ أيضاً من خلال الجدول بأن قيم الدلائل الأخرى على غرار [GFI، AGFI ، Gamma Index، NFI، CFI] كانت جيدة كونها أكبر من 0.65 و تقترب من 0.9 وأيضاً [RMSEA، و RMR] كانت هي الأخرى مقبولة كون أن نتيجتها تقريباً كانت محصورة بين 0.04 و 0.08.

النتائج المتحصل عليها من دلائل التسوية هي جيدة وتؤكد لنا إمكانية القيام بتحليل نموذج المعادلات المهيكلة، صلاحيات المعطيات بمعنى إمكانية إستخدامها لاختبار الفرضيات.

2.2.3 اختبار النموذج البنائي باستعمال المعادلات البنائية

لاختبار النموذج البنائي نقوم بتقييم الهيكل العاملي للمتغيرات الكامنة المعبر عنه بـ λ ، المعيار الذي يمكننا من اختبار معنوية هذا المعيار هو أختبار t لـ Student، فبعد القيام بهذا الاختبار تحصلنا على البيانات الموجودة في الجدول (04).

لكي يكون للبيانات مدلول جيد يجب أن يكون الاختبار t لـ Student فيها أكبر من (1.96) خلال مستوى معنوية 5 % بالنسبة لكل مساهمة العاملية للمتغيرات الكامنة، ليتم فيما بعد التأكد من علاقة الإنحدار الموجودة بينهما (كتابة المعادلات). نلاحظ من خلال النتائج أن كل المساهمات العاملية سواءاً تعلق الأمر بالمؤشرات أو الروابط المتعلقة بالمتغيرات الكامنة كانت جيدة خلال مستوى معنوية 5 % ، **t** لـ Student أكبر من (1.96)، وتقدير مستوى الاحتمال أقل من 0.05. على ضوء ما رأيناه يمكننا الإنتقال إلى مرحلة كتابة المعادلات البنائية بحيث يكون ذلك بالإستعانة بالنتائج المبينة في الجدول (04).

جدول 4. المساهمات العاملية بين المتغيرات الجلية و الكامنة.

سلالم القياس	λ	الخطا النمطي	T Student	مستوى المعنوية
(qual)-1->[qual1]	0,610	0,116	5,248	0,000
(qual)-2->[qual2]	0,555	0,108	5,127	0,000
(qual)-3->[qual3]	0,389	0,110	3,542	0,000
(qual)-4->[qual4]	0,458	0,130	3,516	0,000
(qual)-5->[qual5]	0,652	0,109	5,992	0,000
(qual)-6->[qual6]	0,552	0,107	5,156	0,000
(qual)-7->[qual7]	0,717	0,098	7,287	0,000
(qual)-8->[qual8]	0,747	0,103	7,241	0,000
(val)-9->[val1]	0,399	0,096	4,137	0,000
(val)-10->[val2]	1,193	0,072	16,673	0,000
(val)-11->[val3]	0,209	0,099	2,116	0,000
(val)-12->[val4]	0,235	0,098	2,400	0,000
(satis)-13->[satis1]	0,724	0,111	6,529	0,000
(satis)-14->[satis2]	0,647	0,106	6,085	0,000
(satis)-15->[satis3]	0,791	0,102	7,748	0,000
(satis)-16->[satis4]	0,760	0,097	7,846	0,000
(satis)-17->[satis5]	0,767	0,105	7,295	0,000
(conf)-18->[conf1]	0,923	0,095	9,747	0,000
(conf)-19->[conf2]	0,908	0,101	9,022	0,000
(conf)-20->[conf3]	0,820	0,098	8,391	0,000
(conf)-21->[conf4]	0,715	0,095	7,508	0,000
(conf)-22->[conf5]	0,657	0,090	7,288	0,000
(conf)-23->[conf6]	0,512	0,101	5,062	0,000
(attit)-24->[attit1]	0,632	0,124	5,098	0,000
(attit)-25->[attit2]	0,663	0,111	5,955	0,000
(attit)-26->[attit3]	0,690	0,104	6,651	0,000
(attit)-27->[attit4]	0,907	0,115	7,859	0,000
(attit)-28->[attit5]	0,792	0,139	5,716	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي الـ Statistica.8 (N=140)

2.3. معادلات النموذج البنائي للبحث

سنقوم في هذا البند بكتابة المعادلات المهيكلة للعلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات المؤثرة على رضا وثقة المرضا بالمستشفى. وذلك من خلال الإستعانة بالجدول (05) المتعلق بمعاملات الإرتباط.

فيما يخص المعامل β هو مقدرة من طرف البرنامج Sepath (Statistica) حيث أنه يحسب بكيفية أوتوماتيكية، في الحالة العادية تكون قيمته مثل λ محصورة بين [0 و 1] ما عدى ذلك

تكون نتيجتها غير جيدة. تتعلق β فقط بالنموذج الهيكلي حيث أننا نجدها أيضاً مضروبة في المتغير الكامن المستقل (المفَسّر)، تعبر هذه القيمة عن قوة العلاقة الخطية السببية الموجودة بين متغيرين كامنين، أحدهما يكون تابع والآخر مستقل، أما المعامل (Ei) يقيس مقدار خطأ قياس معامل الإرتباط بين متغيرين يكونان في علاقة فيما بينهما.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يستعرض النموذج الهيكلي بروز أربع معادلات، تتعلق الأولى بين الجودة المدركة (متغير مستقل) والقيمة المدركة للمرضا (متغير تابع)، ونفس الأمر بالنسبة للمعادلات الأخرى بحيث يتم قياس قوة العلاقة الموجودة بينهما بالمعامل β و مقدار خطأ القياس بـ Ei أما بالنسبة للمعادلة الأخيرة فنفس الشيء، هنالك علاقة خطية بين متغيرين أحدهما تابع (ثقة المرضا) والآخرين مستقلين (القيمة المدركة، والرضا)

جدول 5. تحليل الإرتباطات بين المتغيرات

العلاقة السببية	معامل الإنحدار Bi	T الإحصائي	الخطأ النوعي Ξi	مستوى الاحتمال P
(QUAL)- 1->(VAL)	0,738	7,032	0,105	0,000
(QUAL)- 2->(SATIS)	0,772	12,561	0,061	0,000
(VAL)- 3->(CONF)	0,202	1,587	0,127	0,113
(SATIS)- 4->(CONF)	0,720	7,114	0,101	0,000
(ATTIT)- 5->(SATIS)	0,791	4,954	0,160	0,000
أخطاء القياس	خطأ القياس Ei	T الإحصائي	الخطأ النوعي Ξi	مستوى الاحتمال P
(ZETA1)-1-(ZETA1)	0,455	2,933	0,155	0,003
(ZETA2)-2-(ZETA2)	0,404	4,250	0,095	0,000
(ZETA3)-3-(ZETA3)	0,275	3,743	0,074	0,000
(ZETA4)-4-(ZETA4)	0,384	>1.96	0,000	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي الـ Statistica.8 (N=140)

جدول.6 معادلات النموذج الهيكلي

المعادلات المشكلة للنموذج الهيكلي المتعلق بالوفاء بالمستشفى	
تأثير الجودة المدركة على القيمة المدركة للمرضى	* Val = B1. Qual + e1. * val = 0.738. Qual + 0.455
تأثير الجودة المدركة على رضا للمرضى	* Satis = B1. Qual + e1. * satis = **0,772**. Qual + 0,404
تأثير القيمة المدركة على رضا المرضى	* Satis = B2. Val + e2. *satis= 0.772. Val + 0.404.
تأثير الرضا على موقف المرضى	* Attit = β3. Satis + e3. * attit = 0.791. Satis + 0.275.
تأثير القيمة المدركة و الرضا على ثقة المرضى	* Conf = β4. Val +ß3.satis+ e4. .720.satis+0.384.0*conf= 0.202. Val +

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال البرنامج الإحصائي الـ Statistica.8.(**N=140**)

3.3. تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

1.3.6 تأثير الجودة المدركة للخدمة من طرف المريض على قيمته المدركة

لتأكيد هذه العلاقة استعنا بنماذج المعادلات البنائية، تمكنا من خلالها من استخلاص الشكل الهيكلي الذي تأخذه العلاقة الموجودة بين الجودة المدركة للخدمة والقيمة المدركة منها بما أن جملة هذه النتائج كانت مرضية كون أنها سمحت لنا بقياس متغير الجودة المدركة للخدمة الصحية والقيمة المدركة لها، يمكننا الآن التأكد من أهمية العلاقة الموجودة بينهما من خلال تحليل نموذج المعادلات البنائية. بعد التحليل تحصلنا على المعادلة التالي:

VAL = 0.738. QUAL + 0.455.

إن القيمة β_1 تعبر عن درجة تأثير المتغير المستقل qual على المتغير التابع val، نلاحظ بأن النتيجة أكبر من الصفر (0)، وهذا يدل على أن العلاقة الطردية بين المتغيرين خاصة و أن النتيجة جاءت المشجعة [β_1 = **0.738**؛ P < 0.05 ،t =7,032]، في هذا السياق يمكننا القول بأن الجودة المدركة من طرف المرضا للخدمة الصحية تفسر 73.8% من قيمتها المدركة من طرفه.

جملة هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى التي تشير إلى أن الجودة المدركة للخدمة الصحية من طرف المرضا تؤثر إيجابياً على قيمته المدركة لها.

3.6. 2 تأثير الجودة المدركة للخدمة الصحية على رضا المرضا

إن القيمة β_2 تعبر عن درجة تأثير المتغير المستقل qual على المتغير التابع satis، نلاحظ بأن النتيجة أكبر من الصفر (0)، وهذا يدل على أن العلاقة الطردية بين المتغيرين [**β_2 = 0.772**؛ P < 0.05، t =12,561]، في هذا السياق يمكننا القول بأن الجودة المدركة من الخدمة الصحية تفسر 77.2 % من رضا المرضى

SATIS = 0.772. QUAL + 0.404.

جملة هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى التي تشير إلى أن الجودة المدركة للخدمة الصحية من طرف الزبون تؤثر إيجابياً على رضا المرضى.

3.6. 3 تأثير رضا المريض على موقفه اتجاه المستشفى

عندما قمنا بنمذجة العلاقة الموجودة بين المتغيرين satis و conf إلى معادلات مهيكلة من خلال البرنامج الإحصائي Sepath تحصلنا على القيم التالية: [0.791= β3؛ P < 0.05، t =4.954]. يتجلى بوضوح أن قيمة المعامل β_3 أقرب بكثير من الواحد (1) خلال مستوى معنوية أقل من (0.05) و t لـ student أكبر من (1.96)، تدل هذه القيم على شدة التأثير الذي يسببه الرضا (satis) الذي يلعب دور المتغير المستقل على الثقة (conf) التي تلعب دور المتغير التابع، حيث أن هذا يؤكد طبيعة العلاقة الخطية الطردية بين هذين المتغيرين، تكتب العلاقة الرياضية بينهما على النحو الآتي:

CONF = 0.791. ATTIT + 0.275.

يفسر رضا الزبون بالمستشفى 79.1 % من ثقته بها، على هذا الأساس إن العلاقة الموجودة بين المتغيرين خطية وطردية، لذلك يؤثر رضا الزبون بالمستشفى إيجابياً على ثقته بها. إذا يمكننا القول بأننا تحققنا من صحة الفرضية الرابعة.

3.6. 4 تأثير القيمة المدركة و الرضا على الثقة

اعتمدت تحاليلهم على الإنحدارات بالنسبة للدراستين الأوليتين، وعلى نماذج المعادلات البنائية بالنسبة للثالثة، حيث أنها أوضحت تواجد علاقة إيجابية بين القيمة المدركة والرضا مع الثقة. بعد نمذجة المعادلات البنائية تحصلنا على المعادلة التالية، التي تعبر عن العلاقة التي تربط بين الموقف ورضا المريض. على هذا الأساس، يمكننا في هذا السياق كتابة المعادلة الرياضية التالية:

CONF = 0.202.VAL+ 0.720 satis + 0.384.

نلاحظ من خلال المعادلة أن القيمة المدركة للخدمة الصحية تفسر 20.2 % من الثقة و هذا مع العلم أنها قريبة من المعنوية، و أن الرضا يفسر 72% من الثقة. إذاً مكنتنا نمذجة المعادلات البنائية للمتغيرين و val و satis و conf من التحصل على القيم التالية: [0.202= β4؛ β5=0.720؛ P < 0.05، **t1** =1.587؛ **t2**=7.114]. يدل المعامل β4، β5 على شدة التأثير القيمة المدركة (Val) والرضا (Satis) على الثقة (Conf) نلاحظ بأن إشارة النتيجة β5 موجبة وقريبة من (1)، هذا يؤكد طبيعة العلاقة الطردية و القوية في نفس الوقت، التي يمارسها متغير الرضا على الثقة. عكس β4 الموجب و غير معنوي(أقل من الـ 1) الذي يبين طبيعة العلاقة ما بين القيمة المدركة و الثقة.

على ضوء النتائج السابقة تحققنا من صحة الفرضية الثالثة الرابعة اللتان تنصان بأن القيمة المدركة ورضا المريض يؤثران إيجابيا على ثقة هذا الأخير بالخدمة الصحية المقدمة من طرف الطاقم الطبي و الشبه.

الصحة تعد واحدة من أهم الخدمات التي تضطلع بها اقتصاديات الأمم عامة و الدولة خاصة، و كما تطورت الخدمات، فإن الخدمات الصحية أيضا تأثرت بهذه الظروف وتطور مفهومها وزادت أهميتها كونها المسؤولة عن إمداد البشرية بالثقة و الرضا بالحياة، فالصحة هي التي تضمن للإنسان حياة هادئة، وتمده بالقدرة على إنجاز كل ما يرغب فيه وتحفّزه على التطور و التقدم نحو الأفضل.

يعد الرضا من أهم المتغيرات الوسيطية المؤثرة في ثقة الزبون (المريض) بالخدمات الصحية، لذلك كان من المهم البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ثقة الزبائن من عدمها. كان الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهم عوامل التسويق بالعلاقات التي تؤثر في رضا و ثقة الزبون بالخدمة المقدمة من طرف الطاقم الطبي و الشبه طبي للمستشفى. الهدف الثاني كان القيام بتوضيح العلاقات الموجودة بين العناصر المكونة للتسويق بالعلاقات و رضا المرضى على غرار الجودة المدركة التقنية و الغير تقنية، القيمة المدركة، موقف المرضى و رضاهم و ثقتهم بالخدمة المقدمة في المستشفى. و أخيراً كان الهدف الثالث القيام بدراسة إمبريقية تأكدنا على إثرها من الفرضيات الموضوعة في الدراسة.

إستنتجنا في هذه الدراسة بأن الجودة المدركة للخدمة الصحية (التقنية و الغير تقنية)، أثرت طردياً على القيمة المدركة لها، و أن هذه الأخيرة بدورها أثرت إيجابياً على رضا المرضى و مواقفهم اتجاه الطاقم الطبي و الشبه طبي، الأمر الذي زايد من ثقة المريض بالخدمة الصحية المقدمة في المستشفى.

على غرار كل دراسة إمبريقية، لا يمكن تفسير نتائج هذه الدراسة من دون أن نأخذ بعين الاعتبار نقائص التي يتميز به عملنا. من جهة أخرى يثير هذا البحث تساؤلات جديدة تنتظر من يجيب عنها في الأبحاث المستقبلية. فحجم و طبيعة عينتنا يمكن القول أنه محدود، لذلك عينة مكونة من (140) فرد لا تمكننا بأي حال من الأحوال من أن نعمم النتائج التي تحصلنا عليها على كل أفراد المجتمع الذي تنتمي إليه العيمة المدروسة، فالدراسات التي نستطيع من خلالها تعميم النتائج تشكل أولوية يجب إتباعها.

على الرغم من أنه بعض المقاييس المترجمة من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية، مكنتنا لغوياً من تكييف أدوات قياس السلالم، إلا أنه كان من المستحسن تكييفها ثقافياً لكي نتمكن من إحكام قياسها، لأن سكان المناطق الصحراوية تختلف ثقافتهم عن سكان الشمال.

رابعاً، تم التحصل على الإجابات الموجودة في الاستمارة من خلال التصريحات التي أدلى بها المستجوبون (المرضى الذين يترددون على المستشفى) و ليس الملاحظة من طرفنا، على هذا الأساس فإن النتائج التي تحصلنا عليها كانت على حسب تصريحات المرضى المعنيين.

قائمة المراجع

- بن أشنهو سيدي محمد، (2011)، " المكونات المؤثرة في وفاء الزبون بالعلامة التجارية Djezzy.: دراسة إمبريقية باستعمال طريقة المعادلات المهيكلة"، رسالة دكتورة تمت مناقشتها بجامعة تلمسان تحت إشراف البروفيسور بن حبيب ع ر.

- جلدة سليم بطرس ، (2007)، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن.

- عطار نور الهدى (2008) "تسيير الخدمات الصحية و السياحية " مذكرة نيل شهادة ليسانس بجامعة جيلالي اليابس، سدي بلعباس.

- غنيم أحمد محمد ، (1419هـ - 1998م.) إدارة المستشفيات دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، الرياض،

-Aaker.A. David (1994), Le Management du Capital Marque, édition Dalloz.

-A.-F Audrain, (2000), «Proposition d'un cadre conceptuel des déterminants de la contribution des attributs à la satisfaction », Recherche et application en Marketing.

- Aurier P., Benavent C., et N'goala G. (1998), « La valeur du produit aux yeux du consommateur », Actes des journées nationales des IAE., Vol.12, Nantes.

-Aurier P., Evrard Y., et N'goala G. (2004), « Comprendre et mesurer la valeur du point de vue du consommateur », Recherche et Application en Marketing. Voir : www.AFM.fr.

-Aurier P., Benavent C., et N'goala G. (2005), « Validité discriminante et prédictive des composantes de la relation à la marque », Actes de congrès International de L'Association Française de Marketing, Voir : www.AFM.fr.

- Chouk I. (2005), « La confiance du consommateur vis-à-vis d'un marchand Internet : proposition d'une échelle de mesure», Dans l'acte du Congrès de l'association Française de marketing, Nancy.

-Chumpitaz R, Swean V (2002) " La qualité comme déterminant de la satisfaction des clients" Dans l'acte du congrès de L'association Française de Marketing, Lille.

-Eagly, A.H., & Chaiken, S. (1993). The psychology of attitudes. Fort Worth, TX: Harcourt.

-Egan, John. " Relationship Marketing - Exploring relational strategies in marketing". Pearson Education- Prentice Hall- 2001.

-Eggert A, G N'goala., et L Georges, (2004), « L'impact de la communication des managers de comptes clés sur la valeur perçue et la

satisfaction des clients clés : une étude empirique auprès des acheteurs des produits industriel » Dans l'acte du Congrès International de L'Association Française de Marketing,

-Encylopedia universalis, (2004).

-Kotler P, (1994), Le comportement du consommateur, édition Dunod.

-Kotler et autre (2000)**,** Marketing Mangement, 12 édition, Person Education, France.

-Lambin, Jean- Jacques. Marketing stratégique et opérationnel : du marketing à l'orientation marché 6 édition, Paris : Dunod, 2005.

-Lewis. G, (2005), Branding Management : La marque, de l'idée à l'action, édition Pearson Education.

-Marion G., (1998), « Marketing et mode d'emploi », édition d'organisation.

-Mencarlli R., (2008), « Interactions lieu-objet comme conceptualisation de l'expérience vécue : test d'un modèle intégrateur », Recherche et Application en Marketing, vol.23, n° 3.

-Merle A., Chondon J-L., et Roux A., (2008), « comprendre la valeur perçue de la customisation de masse : une distinction entre la valeur du produit et la valeur de l'expérience de co-disign », Recherche et Application en Marketing, vol.23, n° 3.

-Perrouty J. P., et D'hauteville F., Lockshin L. (2004). « Impact des interactions entre marques et régions d'origine sur la valeur perçue d'un vin: propo-sition de prise en compte de l'expertise perçu du consommateur », Actes de Congrès de l'Association Française de Marketing, 6 ; 7 mai, St Malo.

-Pettigrew D., Zouiten S., Menville W. (2002)., Le consommateur un acteur clé, Les édition SMG.

- Roehrich G, &., Spencer R, (2004), « l'atmosphère de la relation : Dimension et structure », Dans l'acte du Congrès International de l'association Française de marketing,, St Malo.

-Vanhamme J. (2004). « L'influence de la surprise sur la satisfaction des consommateurs : une expérimentation pilote», Aspirante du fonds National de la recherche scientifique, Laboratoire d'analyse du comportement du consommateur, Dans la revue de l'Association Française de Marketing., pp.18-41. Voir : www.AFM.fr.

-Urbain.C. (2002). « De l'équité à la perception et l'acceptation du prix par le consommateur : la notion de juste prix », Actes de Congrès International de l'Association Française de Marketing Lille, Vol 20.

ملحق إستمارة الأسئلة

		بالتأكيد غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	بالتأكيد موافق
	السلام عليكم: نقوم حالياً بدراسة العوامل التي تؤثر في مواقف المرضا من المؤسسات العمومية الصحية. من فضلك عين درجة موافقتك أو عدم موافقتك مستعملا فقط علامة الضرب على السلم الموجود في الجدول. **شكراً لك (ي) مقدماً**.					
qualt1	**الجودة المدركة التقنية** يتمتع هذا المستشفى بنوعية جيدة من حيث الخدمة المقدمة.					
qualt2	يقوم المستشفى ببذل مجهودات في تزويد المرضا بالمعلومات.					
qualt3	يحتوي هذا المستشفى على أجهزة حديثة وجيدة.					
qualt4	منشات هذا المستشفى مظهرها جذاب.					
qualt5	إن المعدات و الأجهزة المدمجة مع الخدمات المقدمة (مثل: قوائم الطعام، الأثاث والفراش، ...) مظهرها جذاب.					
qualnt1	**الجودة الغير تقنية** الأطباء والممرضين في هذا المستشفى يقومون دوما بالإصغاء إلى المرضا.					
qualnt2	الأطباء و الممرضين في هذا المستشفى ناجعين في معاملتهم معنا.					
qualnt3	الأطباء والممرضين في هذا المستشفى يتعاطفون معنا.					
qualnt4	**القيمة المدركة** هذا المستشفى له سمعة جيدة في المنطقة.					
qualnt5	خدمة هذا المستشفى تتمتع بنوعية جيدة بالمقارنة مع المبلغ المدفوع جراء تلقي الخدمة.					
qualnt6	أحس بالتضحية (الإنفاق الكثير) عندما أدفع مبلغ كبير جراء تلقي الخدمة.					
qualnt7	مجرد إحساسي بأن هناك خطر على صحتي في الخدمة لمقدمة يجعلني أتوقع بأن المنافع التي يمكن أن يوفرها لي **المستشفى** ستنخفض.					
satis1	**الرضا** أنا راض عادةً بنوعية الخدمات المقدمة من طرف هذا المستشفى .					
satis2	أنا راضي في تعاملي مع هذا المستشفى في نفس الوقت من ناحية السعر ومن ناحية جودة الخدمة المقدمة.					
satis3	أنا مسرور نظراً لتعاملي مع هذا المستشفى.					

satis4	في العموم تجربتي جيدة مع هذا المستشفى.					
satis5	هذا المستشفى هو في الغالب في مستوى ما كنت أتطلع إليه.					
	الثقة					
conf1	بالنسبة لي التعامل مع هذا المستشفى يمثل ضمان.					
conf2	نوعية خدمات هذا المستشفى توفر لي الأمان.					
conf3	يبدو لي أن هذا المستشفى أمينة مع المرضا.					
conf4	هذا المستشفى يصغي إلى المرضا و يهتم بهم.					
conf5	أظن بأن هذا المستشفى يولِي الاهتمام للمرضا.					
conf6	هذا المستشفى هو دائماً صادق مع المرضا.					
	الموقف					
att1	إذا مرضت لا أريد أن أذهب إلى غير هذا المستشفى.					
att2	أنا متفائل بنتائج الخدمات التي يمكن أن تقدمها لي هذا المستشفى.					
att3	أشعر بأن الخدمات المقدمة من طرف المستشفى هي بالضبط الخدمات التي أريدها.					
att4	كان قراري صائب عندما قررت الإستفادة من خدمات هذا المستشفى.					
att5	استفادتي من الخدمات الإضافية (التسلية، الإستجمام، التلفاز، ...) المقدمة من طرف **المستشفى** تجعلني أحس إحساس جيد.					

المصدر: فقرات من إعداد الباحثين، و مقتبسة من أبحاث سابقة (N=140)

دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية
دراسة إحصائية تحليلية

د.عدالة العجال
أستاذ محاضر (أ) – جامعة مستغانم
أ.جلام كريمة
جامعة مستغانم

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفـة دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية، حيث تم إجراء دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية والبالغ عددها 42 مؤسسة بنكية، و خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثل أبرزها في وجود علاقة إحصائية بين التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية الإلكترونية وأداء البنوك.

الكلمات المفتاحية: التسويق الإلكتروني، أداء البنوك، البنوك التجارية، الخدمات المصرفية الإلكترونية.

Abstract

This study aimed to find out the role of e-marketing in improving the performance of commercial banks, where was conducted an empirical study on 42 commercial banks in Algeria, we concluded from this study many results, the most important is the existence of a statistical relationship between e-marketing and banks performance.

Keywords: E-marketing, Banks Performance, commercial banks, electronic banking services.

المقدمة:

بعد الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم ظهرت العديد من المفاهيم الجديدة في عالم الاقتصاد، لعبت الدور الحاسم في تغيير المسارات، اتجاهات واستراتيجيات المؤسسات الاقتصادية، ولعلّ التسويق الإلكتروني للخدمات يعتبر أهم هذه المفاهيم نظرا لتوجهه بصفة مباشرة إلى أهم هدف للمنظمة والمتمثل في العميل ومحاولة الوصول إليه وتلبية رغباته بكفاءة وفي أسرع وقت ممكن، هذا إضافة إلى إدارة علاقات المنظمة مع بيئتها الداخلية والخارجية وكل ذلك بطريقة

إلكترونية. فبالنظر إلى مجمل المزايا التي يتيحها هذا النمط من التسويق من سرعة، مرونة وفاعلية أصبح هناك تنافس شديد بين معظم الكيانات الاقتصادية من أجل تطبيقه والارتقاء به إلى أعلى المستويات من أجل ضمان تحقيقه لأحسن النتائج بما في ذلك القطاع البنكي الذي شهد تحولات كبيرة جدا منذ تبينيه للتقنيات التكنولوجية واستحداثه لطرق وأساليب توزيعية إلكترونية جديدة مثل بنوك الانترنت، البنوك الهاتفية وغيرها.

ففي ظل محيط متغير وبيئة تتسم بالمرونة والسرعة أصبح أداء البنك والذي يعكس قدرته وقابليته في تحقيق أهدافه سواء تلك الأهداف المتعلقة بالربحية أو بالحصة السوقية أو تلك التي ترتبط بالانطباعات الذهنية والمتعلقة برضا العملاء أو ولائهم، مرتبطا أساسا بالإمكانيات التكنولوجية المتاحة، والتي تخول له الاستفادة من كل مزاياها في مقدمتها التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية وإمكانية الوصول إلى العميل والتقرب منه من خلال تقديم المزيج التسويقي الملائم الذي يرضي رغباته ومتطلباته.

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية يهدف أساسا إلى زيادة المنافع التي يتحصل عليها ويستفيد منها كل من العملاء والبنك، ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية الجزائرية؟

أهمية الدراســـة

تأتي أهمية هذه الدراسة نتيجة للنهضة التكنولوجية المتسارعة التي يعرفها العالم اليوم والتي تلعب دورا هاما في كافة المجالات الاقتصادية بما في ذلك القطاع البنكي. فالبنوك التجارية اليوم تسعى جاهدة لتفعيل نشاطاتها وتحقيق أهدافها التسويقية وذلك من خلال استخدام شبكة الانترنت وكل التقنيات الإلكترونية المعاصرة التي من شأنها أن تلبي احتياجات العميل وتحقق رضاه.

منهج الدراســـة

من أجل دراسة الإشكالية وتحليل أسبابها، أبعادها ونتائجها تم استخدام المنهج الوصفي ثم المنهج التحليلي، بالإضافة إلى استخدام دراسة الحالة في الجانب التطبيقي والذي هو عبارة عن دراسة تقييمية سيتم الاعتماد فيها على تقنية الإستبانة.

ومن هنا قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية، أما المحور الأول فقد كانت تحت عنوان التسويق الإلكتروني، أما الثاني فقد تعرضنا من خلاله إلى الإطار المفاهيمي لأداء البنوك وأخيرا دراسة دور التسويق الالكتروني في المؤسسة البنكية الجزائرية من خلال تحليل الاستبيانات الموزعة في الدراسة الميدانية.

المحور الأول: التسويق الإلكتروني والعمل المصرفي الإلكتروني

1- التسويق الإلكتروني

يعرّف كلير التسويق الإلكتروني بأنــه" استخدام قوة شبكات الاتصال المباشر واتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية لتحقيق الأهداف التسويقية".[1] أما (أبو فارة، 2009) فيعرفه على أنه "إدارة التفاعل بين المنظمة والمستهلك في فضاء البيئة الافتراضية التي تعتمد أساسا على تكنولوجيا الإنترنت من أجل تحقيق المنافع المشتركة. وعمليات التسويق الإلكتروني لا تركز فقط على عمليات بيع المنتجات إلى المستهلك بل تركز أيضا على إدارة العلاقات بين المنظمة من جهة وبين المستهلك وعناصر البيئة الداخلية والبيئة الخارجية من جهة ثانية".[2] وعليه يمكن أن نعرّف التسويق الإلكتروني على أنه مجموعة من الأنشطة التسويقية التي تستخدم الحاسب وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، في مقدمتها شبكة الانترنت من أجل تسويق السلع والخدمات. حيث أننا نجد العديد من المؤسسات والشركات تتجه إلى التسويق الإلكتروني للاستفادة منه على النحو التالي:[3]

- تحقيق التواجد الإلكتروني على الانترنت عن طريق إنشاء مواقع للشركات والمنظمات تضم العديد من البيانات الأساسية؛
- توفير المعلومات الكافية، الضرورية والمستجدة عن المنظمة، الأمر الذي سيوفر عليها استخدام موظفين للإجابة على الاستفسارات المختلفة للزبائن، وبالتالي يمكنهم الحصول على الإجابات بسهولة؛

[1] محمد سمير أحمد: "التسويق الالكتروني"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص132.
[2] أبو فارة يوسف احمد: "التسويق الالكتروني-عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص135.
[3] الصيرفي محمد: "التسويق الالكتروني"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص33.

- الوصول إلى السوق العالمية وبالتالي الوصول إلى المستهلكين في أماكن لم تفكر في الوصول إليها بالوسائل التقليدية؛
- إمكانية خدمة المستهلك 24 ساعة يوميا وطوال الأسبوع؛
- الانترنت وسيلة تسمح بالتفاعل بين المنتج والمستهلك، وبالتالي توفر للمنظمة فرصة الحصول على تغذية مرتدة من العملاء حول المنتج.

هذا ويشير كل من (Smith and Chaffey , 2005) إلى الأهداف التي يسعى إليها المسوقون من خلال استخدام التسويق الإلكتروني وهي كالآتي:[4]

- زيادة المبيعات من خلال التوزيع والترويج في نطاق أوسع؛
- تقديم قيمة مضافة للعملاء؛
- التقرب من الزبائن من خلال متابعتهم والإجابة على تساؤلاتهم وخلق سبل الحوار معهم؛
- تخفيض تكاليف الخدمات، معاملات البيع والإدارة، ومطبوعات البريد، وبالتالي زيادة الأرباح عن المعاملات؛
- توسيع وتعزيز العلامة التجارية، حيث أن الانترنت وسيلة جيدة لخلق قيم جديدة وخلق الوعي والإدراك بالعلامة التجارية لدى العملاء.

2- العمل المصرفي الإلكتروني

قبل ذكر أهم التعاريف التي طرحت للعمل البنكي الإلكتروني تجب الإشارة إلى أن هناك نوعين من البنوك التي تمارس أعمالها بطريقة الكترونية، فهناك البنوك التي ليست لها بيانات تأوي هياكلها وتسمى بالبنوك الافتراضية أو البنوك عبر الانترنت وهناك بنوك تقليدية عادية أو ما تسمى بالبنوك الأرضية وهي التي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة إلى ممارسة العمل المصرفي الإلكتروني.[5] والمقصود بالعمل المصرفي البنكي هو "إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي باستخدام

[4] CHAFFEY.D, SMITH. PR: «Emarketing Excellence- planning and optimizing your digital marketing», Elsevier butterworth-heinemann , UK, 2008, p22.

[5] صالح مفتاح، معارفي فريدة: "البنوك الإلكترونية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس حول "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية"، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007، ص5.

تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديـدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمـان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف".[6]

إن التنافس بين المؤسسات المالية في سوق العمل المصرفي شديد جدا، وعنوانه الخدمة الشاملة والأسرع وبالكلفة الأقل، وعليه فإن للبنوك التي تمارس العمل المصرفي الإلكتروني فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق، بما توفره من سهولـة الدخول إلى الموقـع، وإمكانية إجراء المعاملات على مدار 24ساعة وبطريقة آمنة[7]، بالإضافة إلى أنها تتيح للزبون القدرة والإمكانية لكي يدير معاملاته المصرفية بنفسه وأنها تغنيه عن زياراته المتكررة للبنك من أجل إتمام معاملاته وما يصحبها من صعوبات جمعة كالزحام والصعوبة في التعامل مع مقدمي الخدمة مثلا.

هذا ويجب أن تتوفر لدى البنوك متطلبات أساسية كي تمارس العمل المصرفي الإلكتروني، نذكرها كالتالي:[8]

1- البنية التحتية التقنية: تأتي في مقدمة المتطلبات لممارسة العمل الإلكتروني وهي ترتبط بالاتصالات وتقنية المعلومات التحتية لأي بلد.

2- الإطارات البشرية الكفأة: إذ أن توافر الإطارات البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأعمال الجديدة باحترافية يعد من المتطلبات الأساسية للتحول إلى العمل المصرفي الإلكتروني، وهذا الأمر يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي للكوادر في مختلف الوظائف الفنية، المالية، التسويقية، الاستشارية والإدارية؛

3- التفاعل مع المستجدات الفنية: إن الجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع التقاط فرص للتميز، فلبناء عمل مصرفي إلكتروني متميز قائم بذاته، يجب على المؤسسات المالية مواكبة التطورات التقنية الحديثة وعدم الاكتفاء بالانتظار، على الرغم من أن هذا الأخير هو النهج الذي تسير عليه أغلب البنوك في العالم العربي اليوم؛

---

[6] حسن رحيم، معراج هواري: "الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، جامعة شلف، الجزائر، 2004، ص316.

[7] FAZALATH. H: «E-banking in india: an insight», International journal of management and science, Vol 3, issue 2, 2013, p25.

[8] نصر حمود مزنان فهد: "إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية"، مجلد كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، 2011.

4- الرقابة والتقييم المستمر: تتطلب الاستمرارية في أداء العمل المصرفي الإلكتروني على التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أدواتها الإلكترونية، بالاستعانة بالجهات والكوادر المتخصصة، لمعرفة سلامة أدائها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لأداء البنـوك

لقد اختلف الكتاب والمفكرون في إعطاء مفهوم محدد للأداء، فذهب كل واحد منهم إلى تعريفه من الزاوية التي يراها به، ففريق منهم اعتمد في تعريفه على الجوانب الكمية أي تفضيل الوسائل التقنية في التحليل بينما ذهب فريق آخر إلى اعتبار الأداء مصطلح يتضمن أبعاد تنظيمية واجتماعية فضلا عن الجوانب الاقتصادية، ومن ثم لا يجب الاقتصار على استخدام النسب والأرقام فقط في التعبير عن هذا المصطلح، وتجدر الإشارة إلى أن الاشتقاق اللّغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الانجليزية (To Perform) المشتقة من اللغة اللاتينية (Performer)، والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل[9]، ومن أهم التعاريف التي أسندت للأداء نذكر تعريف (Angelier , 1993) ،حيث أنه اعتبر أداء المنظمة يتجسد في قدرتها على تنفيذ إستراتيجيتها وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية[10]، فهو يتعلق بقدرة المؤسسة على الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية ديناميكية متطورة. كما عرف (محسن الربيعي؛ حمد راضي، 2013) الأداء المصرفي على أنه "المخرجات (النتائج) المتحققة فعليا قياسا بالأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها".[11] وبالتالي يمكننا أن نعرّف الأداء بأنه" نشاط يعكس قدرة المنظمة في تحقيق أهدافها وضمان استمرارها في السوق، من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني لمواردها البشرية، المادية والمالية".

[9] ECOSIP: « Dialogues autour de la performance en entreprise: les enjeux », édition l'harmattan, Paris, 1999, p15.

[10] ANGELIER. J.P: « Economie industrielle », OPU, Alger, 1993, p168.

[11] الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد المحسن: "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2012، ص145.

هذا ويمكن القول أنّ ممارسة الأعمال المصرفية الإلكترونية تؤثر على الأداء من خلال الأبعاد التالية:[12]

1- تحسين جودة الخدمات

يقصد بتحسين جودة الخدمة المصرفية بتحسين القيمة المضافة التي تقدمها هذه الخدمات للعملاء فالتكنولوجيا المتقدمة تعتبر مفتاح التطوير والتجديد لأي خدمة، وهكذا الحال مع الخدمات المصرفية، حيث تتيح عدة مزايا للأعمال المصرفية من شأنها أن تساهم في تحسين جودة الخدمة أهمها: الخدمات الذاتية، تطوير الخدمات الاستشارية عن بعد، عدم محدودية زمان ومكان تقديم الخدمات، كسب الوقت، إمكانية التفاوض، المرونة، تسهيل عملية الحصول على الخدمة، التفاعل في الوقت الحقيقي، الاستجابة السريعة، تبادل المعلومات الموثوقة والآمنة وغيرها من المزايا، كلها تساهم في تحسين جودة الخدمة البنكية.

2- تخفيض التكاليف

يتفق معظم الباحثين أن تبني الأعمال الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض التكاليف، والاستفادة من اقتصاديات الحجم كنتيجة لذلك، فهي تؤدي إلى نقل المعلومة لقاعدة واسعة من العملاء بتكلفة منخفضة وفي وقت قياسي، ويشير(Riddle, 2001) من خلال دراسته أن أهم ما يميز الأعمال الإلكترونية هو عدم وجود مصاريف المدخلات، بالإضافة إلى إلغاء تكاليف أخرى كالترويج، مصاريف المعاملات وغيرها، ويعتبر (Lemaître, 1997) أن ممارسة العمل المصرفي على الإنترنت يؤدي بنسبة كبيرة إلى التخلص من مصاريف البحث عن العملاء الجدد، وتكاليف التعامل معهم.

3- فتح أسواق جديدة

إن البنوك التي تعتمد التسويق الإلكتروني ستكسر الحواجز المكانية المحددة بالضرورة، وبالتالي ستكون قادرة على غزو الأسواق واستهداف شرائح جديدة من العملاء سواء في الأسواق المحلية أو

[12] DAGHFOUS Naoufel &TOUFAILY Elissar: «L'impact de l'adoption de E-banking sur la performance commerciale des banques - Cas du marché Libanais», voir le site : http://luxor.acadiau.ca/library/ASAC/v27/content/authors/n/naoufel,%20daghfous/Limpact%20de%20ladoption.pdf , 23/07/2015.

الأجنبية، وهذا ما سيمكنها من زيادة حصتها السوقية وإدارة علاقاتها مع العملاء في مناطق جغرافية أبعد.

4- توسيع تشكيلة الخدمات المقدمة

إن اعتماد البنوك الممارسة للعمل الإلكتروني على عدة قنوات توزيعية، يمكنها من تقديم تشكيلة أوسع من الخدمات المعروضة مثل التوقيع الرقمي، المحفظة الإلكترونية وغيرها من الخدمات، ستكون قادرة من خلالها على خلق التميز في السوق المصرفي ومجابهة شدة المنافسة.

5- تعزيز العلاقة مع العملاء

إن اعتماد العمل المصرفي الإلكتروني يسمح بتعزيز علاقة العملاء مع المصرف، من خلال استخدام قنوات اتصال متعددة ومتكاملة، إضافة إلى أنها متاحة في جميع الأوقات، وهذا ما سيؤدي إلى الاستجابة الفعالة لمتطلبات العملاء ورغباتهم التي سوف تؤثر على مستوى رضاهم بالضرورة.

المحور الثالث: دور التسويق الإلكتروني في المؤسسة البنكية الجزائرية

في الدراسة الميدانية تم اعتماد تقنية الإستبانة كأداة رئيسية في الحصول على المعلومات، حيث تم تقسيمها إلى جزأين رئيسيين، خصص الجزء الأول للمعلومات العامة حول الموظفين إضافة إلى الموقع الجغرافي للبنك، أما الجزء الثاني فقد قسم إلى 4 أقسام أساسية، نذكرها كما يلي:

- **القسم الأول**: تضمن 3 أسئلة، وضعت بغرض معرفة مدى تأثير التسويق الإلكتروني على المردودية المالية للبنوك؛
- **القسم الثاني**: تضمن سؤالين، دارا حول مقدار التحسن في الحصة السوقية للبنك بعد تبني العمل المصرفي الإلكتروني؛
- **القسم الثالث**: تضمن 3 أسئلة، هدفنا من خلالها إلى معرفة مدى تأثير صورة البنك على أدائه بعد تبني العمل المصرفي الإلكتروني مقارنة بالمنافسين؛
- **القسم الرابع**: تضمن 3 أسئلة، وضعت بغرض معرفة أثر التسويق الإلكتروني على التكاليف التي تتحملها البنوك؛

- **القسم الخامس:** يعتبر قسم مكمل للإستبانة الأولى، وضع بغرض معرفة رأي الموظفين حول أداء المنتج الإلكتروني الذي يقدمه البنك ودرجة رضا العملاء عنه من خلال المواجهات المباشرة معهم وملاحظة مواقفهم.

كما تم اعتماد أسلوب المقابلة الفردية مع الموظفين في البنوك ونخص بالذكر هنا مدراء الفروع والمدراء العامون، وذلك بغرض جمع المعلومات عن واقع العمل المصرفي الإلكتروني في البنوك في الوقت الراهن مقارنة بالماضي، فكانت الأسئلة تدور خاصة حول تاريخ بداية العمل المصرفي الإلكتروني في البنك المعني، ما هي المشاريع المستقبلية التي تسعى إليها البنوك، الإمكانيات المتوفرة من أجل المضي قدما، مدى الاهتمام بالتسويق الإلكتروني في البنك، وغيرها من الأسئلة التي تخدم غايتا الأساسية.

هذا ومن أجل البرهنة على أن الإستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صدقها، تم إجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقراتهما بحساب(Cronbach Alpha)، والتي بينت نتائجه تمتع الأداة بمعامل ثبات عال حيث بلغ نسبة 83.4% وهي نسبة عالية.

ولقد شملت دراستنا 42 مؤسسة بنكية تجارية، موزعة بالتساوي على ثلاث ولايات متمثلة في: الجزائر العاصمة، الشلف وغليزان، بمعدل 14 بنك تجاري على مستوى كل ولاية، ليصل مجمـــوع الإستبانات الموزعة للموظفين 102 إستبانة، تم استرجاع ما مقداره 94 استبانه منها.

1- التحليل الوصفي لأفراد العينة

بالنسبة للقسم الأول من الإستبانة والمتعلق بمجموعة العوامل الديموغرافية للعملاء فقد كانت نتائجه بعد تفريغ مجموعة الإستبانات الموزعة على العينة المحددة كالآتي:

- **الجنس:** لقد أظهرت النتائج أن أغلب المشـاركين من الذكور بنسبة بلغت 59.6% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث والتي بلغت 40.4%.

- **العمر:** الفئة المحصورة بين (26-35) هي الأعلى حضورا بنسبة قدرت بـ 45.7%، تليها الفئة بين (36-45) والتي قدرت نسبة مشاركتها بـ 28.7%، ثم الفئة بين (46- 60) بنسبة بلغت 24.5%، تأتي في الأخير الفئة (أقل من 26) بنسبة بلغت 1.1% ، أما الفئة (أكثر من 60) فلم نحصي أية مشاركة.

– المؤهل العلمي: بينت النتائج أن الأغلبية المشاركة من حاملي شهادة الليسانس بنسبة قدرت بـ64.9%، يليها مباشرة مجموعة الموظفين من المستوى الثانوي بنسبة بلغت 22.3% بينما توزعت بقية العينة على البدائل الأخرى نوضحها في الشكل رقم (01).

الشكل رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

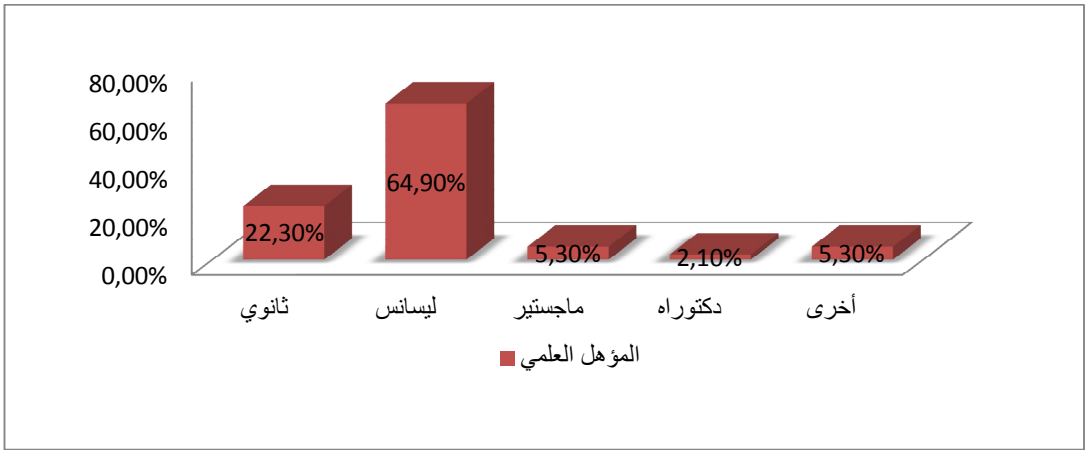

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

– المسمى الوظيفي: نوضح النتائج في الشكل رقم (02)

الشكل رقم(02): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

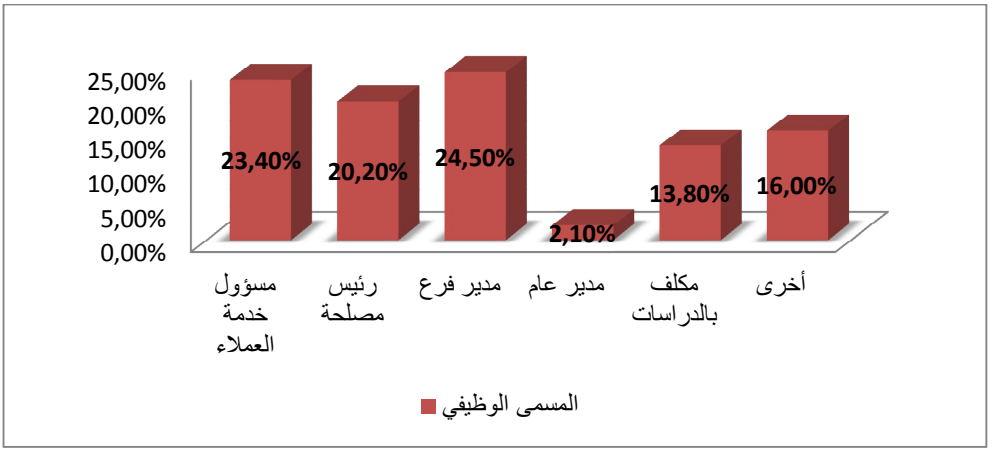

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

– سنوات الخبرة: لقد أظهرت النتائج أن أغلب المشاركين هم ممن فاقت خبرتهم 15 سنة بنسبة بلغت 38.3% ، تليها نسبة الموظفين الذين تتراوح سنوات خبرتهم من 5- 10 سنوات بنسبة بلغت 27.7%، فيما بلغت نسبة المشاركين ممن كانت سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات **و** من 11- 15 سنة بالتتابع 21.3% و 12.8%.

– الموقع الجغرافي للبنك: أظهرت نتائج التحليل الوصفي بالنسبة لهذا المتغير أن عدد الموظفين المستجوبين يتوزعون بنسب متقاربة على الولايات الثلاث تتصدرهم ولاية الشلف بنسبة قدرت بـ 36.2%، تليها كل من الجزائر العاصمة وغليزان بنسب بلغت 33% و 30.9% على التوالي.

2- تحليل نتائج الإستبانة

من خلال هذا العنصر سوف نقوم بتحليل نتائج الإستبانة وفق الأقسام التي بيناها سابقا والمتمثلة في: المردودية، الحصة السوقية، صورة البنك، التكاليف ورضا العملاء.

1.2- المردودية

يبين الجدول الموالي إجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمردودية البنك:

الجدول رقم (01): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بالمردودية

الرقم	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	هناك تحسن في المردودية الماليـة للبنك بعد تبني التسويق الإلكتروني.	5.63	1.287	مرتفعة
2	إدارة العلاقات مع العملاء إلكترونيا يعزز من مردودية البنك.	5.43	1.463	مرتفعة
3	تأثرت أسعـار الفائدة بعد تبني العمل المصرفي الإلكتروني.	3.6	1.568	متوسطة
المردوديـــة		5.28	0.829	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

نلاحظ أن العبارة " هناك تحسن في المردودية الماليـة للبنك بعد تبني التسويق الإلكتروني" تأتي في المرتبـة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 5.63 وانحراف معياري بلغ 1.287 في حين أن العبـارة " تأثرت أسعـار الفائدة بعد تبني العمل المصرفي الإلكتروني" حلت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3.6 وانحراف معياري بلغ 1.568، وترجح الباحثة أن التأثر الضعيف لمعدلات الفائدة بعد استخدام العمل المصرفي الإلكتروني يرجع إلى أن تحديده لا يعود إلى البنوك التجارية، إنما بنك الجزائر ويقتصر دور البنوك في تحديد قيمة العملات فقط، وعليه وبناءا على نتائج الجدول أعلاه فإن غالبية أفـراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على تقييمهم للمردوديـة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمتغير بـ 5.28 بانحراف معياري عام قدر بـ 0.839.

2.2- الحصة السوقية

نوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بإجابات أفراد العينة للأسئلة الخاصة بالمردودية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(02): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بالحصة السوقية

الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	نسبـة الاحتفـاظ بالعملاء قد تحسنت بعد تبني التسويق الإلكتروني.	5.24	1.412	مرتفعة
2	الحصة السوقية للبنك تحسنت بعد تبني قنوات التوزيع الإلكترونية.	5	1.32	مرتفعة
الحصة السـوقية		5.12	1.204	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

الملاحظ أن كلا من العبارتين اللتان تضمنهما المتغير قد سجلتا نسبة موافقة مرتفعة بمتوسط حسـابي انحصر بين [5.24 , 5] وانحراف معياري انحصر بين [1.412 , 1.32]، وعليه فإن النتـائج تشير إلى موافقة غالبية أفـراد العينة على تقييمهم للحصة السوقيـة بعد استخدام

التسويق الإلكتروني، حيث قدر المتوسط العام للمتغير بـ 5.12، بانحراف معياري عام قدر بـ 1.204، كدليل على التشتت الضعيف نوعا في إجابات أفراد العينة.

3.2- صورة البنك

يبين الجدول رقم (03) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بإجابات أفراد العينة عن الأسئلة المتعلقة بصورة البنك.

الجدول رقم(03): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بصورة البنك

الرقم	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	هناك تحسن في صورة البنك بعد اعتماد قنوات التوزيع الإلكترونية .	5.56	1.349	مرتفعة
2	الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك ذات جودة أحسن من المنافسة.	4.88	1.665	متوسطة
3	زيادة عدد العملاء الجدد يرجع إلى المراحل المتقدمة في استخدام التسويق الإلكتروني من طرف البنك والذي حسن من صورته.	4.93	1.632	متوسطة
صـورة البنك		5.12	1.231	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحـــظ أن الفقرة " هناك تحسن في صورة البنك بعد اعتماد قنوات التوزيع الإلكترونية مقارنة بالمنافـــسة" جاءت في المرتبة الأولى بدرجة مـــوافقة مرتفعة حيث قدر متوسطها حســابي بـ 5.56 وانحراف معياري بـ 1.349، فيما حلت العبارة" الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك ذات جودة أحسن من المنافسة" في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ 4.88 وانحراف معياري بلـغ 1.665، وترى الباحثة أن السبب يعود إلى تشابه الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك التجارية ليبقى الاختلاف بينها فقط في طريقة تقديمها، وعليه فإن نتائج الجدول تشير إلى الموافقة المرتفعة لأغلبية أفراد العينة على تقييم المتغير المحدد وذلك بمتوسط حسابي عام قدر بـ 5.12 وانحراف معياري عام قدر بـ 1.231.

4.2- التكـــاليف

يشير الجدول الموالي إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن الفقرات المتعلقة بالتكاليف.

الجدول رقم(04): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بالتكاليف

الرقم	الفقـــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	انخفضت التكاليف الكلية للبنك بعد اعتماد التسويق الإلكتروني.	4.21	1.632	متوسطة
2	ساهمت قنوات التوزيع الإلكترونية في تخفيض تكاليف العمالة في البنك.	3.68	1.255	متوسطة
3	بعد استخدام التسويق عبر الإنترنت انخفضت تكاليف الترويج في البنك.	4.2	1.624	متوسطة
التكـــاليف		4.03	1.476	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

يوضح الجدول السابق تقييم أفراد العينة لمتغير صورة البنك، ونلاحظ أن المتوسطات الحسابية للفقرات انحصرت في المجال [3.68, 4.2] بمتوسط حسابي عام بلغ 4.03، فيما انحصرت الانحرافات المعيارية للفقرات في المجال [1.255, 1.632] بانحراف معياري عام بلغ 1.476 وبدرجة موافقة متوسطة حسب المقياس المستخدم في الدراسة، وترى الباحثة أن السبب في ذلك يعود أساسا إلى أن استخدام التسويق الإلكتروني في البنوك مازال في مرحلة التقديم ولم يطبق بالشكل المطلوب بعد.

5.2- رضا العمـــلاء

يشير الجدول رقم (05) إلى الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن الفقرات المتعلقة بمتغير رضا العملاء.

الجدول رقم(05): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق برضا العملاء

الرقم	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	علاقات البنك مع عملائه تحسنت بشكل واضح بعد اعتماد التسويق الإلكتروني.	5.32	1.446	مرتفعة
2	عملاء البنك راضين عن ما يقدمه البنك من خدمات إلكترونية.	4.94	1.487	متوسطة
3	البنك أصبح أقرب لعملائه بعد تبني العمل المصرفي الإلكتروني.	5.21	1.451	مرتفعة
رضـا العملاء		5.16	1.172	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة.

نلاحظ أن الفقرة " علاقات البنك مع عملائه تحسنت بشكل واضح بعد اعتماد التسويـق الإلكتروني" كانت في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة وذلك بمعدل حسابي بلغ 5.32 وانحراف معيـاري بلغ 1.446، أما الفقرة " عملاء البنك راضين عن ما يقدمه البنك من خدمات إلكترونية" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بدرجة موافقة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ 4.94 وانحراف معياري بلغ 1.487، ويوضح الجدول أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة على تقييم المتغير وذلك بمتوسط حسابي عام بلغ 5.16 وانحراف معياري بلغ 1.172.

6.2- إجابة أفراد العينة على السؤال رقم 15 من الجزء الثاني

يوضح الجدول رقم (06) إجابات أفراد العينة على السؤال الأخير من الجزء الثاني والمتمثل في "كيف تقيم أداء البنك حاليا بعد استخدام التسويق الإلكتروني".

الجدول رقم(06): إجابة أفراد العينة على السؤال المتعلق بتقييم أداء البنك

اختيارات الإجابة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
متراجع جدا	--	--	--
متراجع	2	%2.1	%2.1
ثابت	20	%21.3	%23.4
جيد إلى حد ما	22	%23.4	%46.8
جيد	47	%50.0	%96.8
جيد جدا	3	%3.2	%100
المجموع	94	%100	--

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

الشكل رقم (03): إجابة أفراد العينة عن السؤال رقم 15

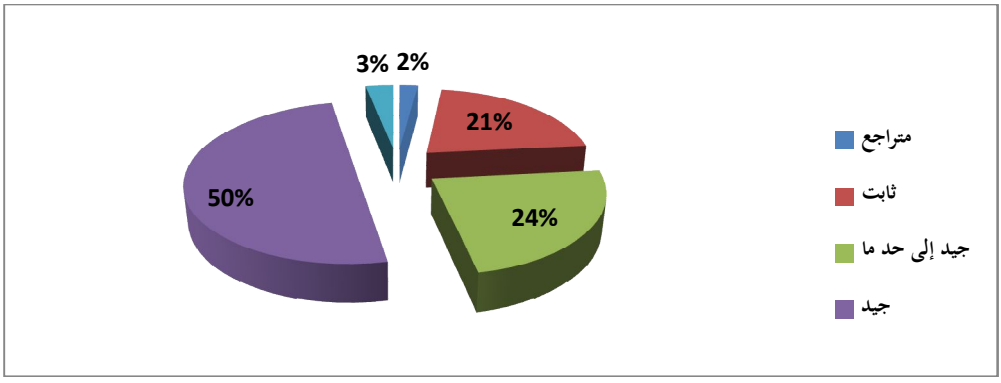

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الجدول رقم(06).

استنادا إلى الجدول رقم (06) والشكل رقم (03) فإن 50 % من المبحوثين يرون أن مستوى البنك جيد بعد استخدام التسويق الإلكتروني، في حين أن 2 % فقط يرون أنه متراجع.

الشكل رقم(04): العلاقة بين المعلومات الخاصة وإجابات أفراد العينة عن السؤال رقم 15

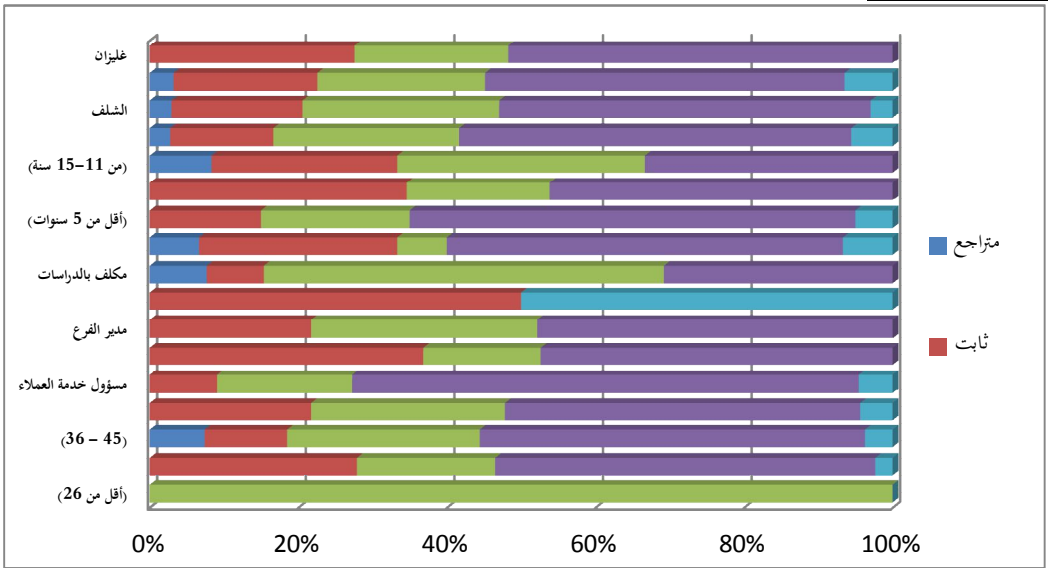

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الإستبانة

ولتأكيد نتائج الجدول رقم (06) واعتمادا على الشكل رقم (04) وبالأخذ بآراء الموظفين ممن فاقت خبرتهم 15 سنة والمعينين في منصب مدير الفرع والمدير العام، فإن تقييم البنوك بعد استخدام التسويق الإلكتروني بشكل خاص والعمل المصرفي الإلكتروني بشكل عام هو جيد.

الخاتمـــة

من خلال دراسة حالة البنوك التجارية الجزائرية في تطبيق واستخدام التسويق الإلكتروني وانعكاساته على أدائها ، توصلنا إلى أن التسويق الإلكتروني هو مفهوم مغيب إلى حد ما في الواقع الفعلي للبنوك، فمنذ تاريـــخ الانطلاق الفعلي لمشاريع العمل المصرفي الإلكتروني وإلى غاية اليوم، ما زالت البنوك التجارية الجزائرية في مرحلة تقديم منتجاتها الإلكترونية ولم تتمكن بعد من الوصول إلى المرحلة التي يمكن القول فيها أن التسويق الإلكتروني يمكنه يخلق أن ذلك الفارق بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإلكترونية، ويمكن إجمال نتائج الدراسة في التالي:

- يلعب التسويق الإلكتروني دور مهم وحيوي جدا في نجاح المؤسسات الاقتصادية خاصة في خضم الثورة التكنولوجية الحالية؛
- للتسويق الإلكتروني دور مهم فعال في تحسين أداء البنوك؛

– توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة إحصائية بين مزايا استخدام التسويق الإلكتروني والتحسن في أداء البنوك (المردودية، التكاليف، الحصة السوقية، صورة البنك ورضا العملاء)؛

– 50 % من أفراد العينة يرون إن مستوى البنك جيد في استخدامه للتسويق الالكتروني وهي نسبة حسنة.

من خلال الإطلاع على واقع استخدام التسويق الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية، والنتائج المتوصل إليها في الدراسة الميدانية، نقدم بعض الاقتراحات التي نرى أنه من شأنها أن تحسن في استخدام التسويق الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية:

- ضرورة الاهتمام بالتواصل أكثر مع العملاء والعمل على إيجاد الحلول السريعة للمشاكل التي يعانون منها في تعاملهم مع آلات الصرف الذاتي أو البطاقات البنكية أو أية مشاكل من هذا النوع من خلال توظيف طاقم مختص موجه خصيصا لهذا الغرض؛
- وجوب كسب ثقة العميل المصرفي ورسم انطباع جيد للبنك، من خلال تقديم خدمات إلكترونية مميزة، دقيقة ومتنوعة، وبذل مزيدا من الجهود من أجل التعامل مع كل عميل بحسب طباعه ومستوى تفكيره
- ضرورة إنشـــاء مراكز متخصصة لتدريب وتكوين الموارد البشرية في التقنيات الآلية؛
- تخصيص ميزانيات أكبر للقيام بحملات إشهارية عبر مختلف وسائل الاتصال، لتوعية المواطن وتنبيهه على المزايا والفوائد المتحصل عليها عند استخدامه لقنوات التوزيع الإلكترونية؛
- ضرورة متابعة المستجدات وآخر التقنيات المستخدمة في مجال التسويق الإلكتروني، من أجل الوصول إلى العملاء؛
- اعتماد إستراتيجية شبكة اتصالات واسعة بين البنوك ذات الكفاءة العالية والحرص على استخدام التطبيقات المتقدمة للإنترنت؛
- ضرورة إثراء الأرضية القانونية للمعاملات الإلكترونية عن طريق التوقيع الإلكتروني ووسائل الإثبات الإلكترونية الأخرى؛
- ضرورة فرض رقابة أكبر على عمليات الصيرفة الإلكترونية، والعمل على التحديث الآني للبيانات عند كل عملية سحب أو دفع من أجل الحفاظ على دقة العمل أكثر وتعزيز الثقة والأمان عند العميـل.

قائمة المراجـــع

1. أبو فارة يوسف احمد: "التسويق الالكتروني-عناصر المزيج التسويقي عبر الانترنت"، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
2. الصيرفي محمد: "التسويق الالكتروني"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
3. الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد المحسن: "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2012.
4. محمد سمير أحمد: "التسويق الالكتروني"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
5. نصر حمود مزنان فهد: "إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية"، مجلد كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 4، 2011.
6. نواعرة أحمد، مرجع سبق ذكره،: "الاتصال والتسويق بين النظرية والتطبيق"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
7. صالح مفتاح، معارفي فريدة: "البنوك الإلكترونية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس حول "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية"، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2007.
8. حسن رحيم، معراج هواري: "الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- الواقع والتحديات، جامعة شلف، الجزائر، 2004.

09. ANGELIER. J.P: « Economie industrielle », OPU, Alger, 1993.
10.CHAFFEY.D, SMITH. PR: «Emarketing Excellence- planning and optimizing your digital marketing», Elsevier butterworth-heinemann , UK, 2008, p22
11. DAGHFOUS Naoufel &TOUFAILY Elissar: «L'impact de l'adoption de E-banking sur la performance commerciale des banques - Cas du marché Libanais», voir le site :
http://luxor.acadiau.ca/library/ASAC/v27/content/authors/n/naoufel,%20daghfous/Limpact%20de%20ladoption.pdf , 23/07/2015.

محددات التضخم في الجزائر و المغرب
(دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن)

أ. بن عيسى أمينة
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير– جامعة تلمسان
أ.بن يشو فتحي
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير– جامعة تلمسان

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد المغربي خلال الفترة(1970-2013)، للوصول الى هذا الهدف تم استعمال أسلوب التكامل المتزامن ، تحليل التباين ، دوال الاستجابة الدفعية و اختبار السببية لجرانجر، وذلك من أجل تحديد أهم العوامل الاقتصادية الداخلية المؤثرة في التضخم .بينت نتائج الدراسة أن عرض النقود و معدل الفائدة يفسران الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر ، وهو ما يؤكد على أن التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية ،و أن أسعار الواردات تساهم في تفسير نسبة كبيرة من تغيرات الأسعار المحلية في المغرب ، مما يدل على أن التضخم المستورد هو المحدد الأساسي للتضخم في المغرب (في الأجلين القصير و الطويل).

الكلمات المفتاحية : التضخم، الأسعار، الاقتصاد المغربي، الاقتصاد الجزائري ،التكامل المشترك، اختبار السببية.

Résume :

Cette étude vise à trouver les déterminants sous-jacents de l'inflation dans l'économie algérienne et dans l'économie marocaine au cours de la période (1970-2013).

Pour atteindre cet objectif on a utilisé : la méthode de l'intégration simultanée, l'analyse de la variance, les tests de causalité Granger, afin d'identifier les facteurs économiques Intérieurs les plus importants affectant l'inflation.

L'étude a démontrée que la masse monétaire et le taux d'intérêt expliquent la majeure partie des fluctuations de l'indice des prix à la consommation en Algérie, ce qui confirme que l'inflation en Algérie est un

phénomène monétaire, et que les prix à l'importation contribuent à l'interprétation d'une grande partie de l'évolution des prix intérieurs au Maroc, ce qui indique que l'inflation importée est un déterminant clé de l'inflation au Maroc (à court et à long terme).

Mots clés: inflation, les prix, l'économie marocaine, l'économie algérienne, l'intégration conjointe, test de causalité.

المقدمة :

رغم إختلاف معظم الاقتصاديين على تعريف ظاهرة التضخم و تصنيفها، ورغم تعدد أسباب ومصادر ظهور الضغوط التضخمية، إلا أنهم متفقون على خطورة التضخم كحالة مرضية مزمنة تعاني منها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعلى النتائج المترتبة عنه(الإقتصادية والإجتماعية والسياسية) والتي تمس جميع الوحدات الإقتصادية، لذلك اهتمت جميع الدول بقياس هذه الظاهرة في الإقتصاد بهدف تحديد السياسات المناسبة لمحاربته ومراقبته باستمرار، وبالتالي تحقيق إستقرار مستوى الأسعار. سنحاول في هذه الورقة تحديد أسباب التضخم في المغرب من خلال طرح السؤال التالي :ما هي المتغيرات الاقتصادية الأساسية المفسرة والمحددة لتطور ظاهرة التضخم في المغرب؟ و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة أقسام،يتناول القسم الأول الاطار النظري للتضخم و يهتم القسم الثاني بالدراسات السابقة ذات العلاقة بالتضخم أما القسم الثالث سيخصص لدراسة تطور التضخم في الجزائر و المغرب وفي القسم الأخير سنتطرق للدراسة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر و المغرب.

1- الإطار النظري للتضخم:

يعتبر الكلاسيك أول من أشاروا إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود، فهي ترى أن كمية النقود وليست وظائفها هي العامل الفعال في تحديد قوتها الشرائية (المستوى العام للأسعار) ، وإنه بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها يتناسب التغيير في قيمة النقود تناسبا عكسيا مع التغيير في كميتها، ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود إلى الضعف يترتب عليها انخفاض قيمتها إلى النصف والعكس صحيح.

وحسب كينز فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي C+I+G أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام الكامل،كما يؤكد على أن التغير في المستوى العام للأسعار يعود بصفة أساسية إلى تغيرات سعر الفائدة، والتفاوت الذي ينتج بين الادخار والاستثمار، حيث أنه مع تعادل الإدخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي تستقر الأسعار وتصبح ثابتة، ولكن يرى كينز أنه ليس بالضرورة يكون الادخار مساويا للاستثمار، من الممكن وجود اختلاف بينهما وهذا الاختلاف هو الذي يحدد الدخل القومي (مستوى الأسعار)، والذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار من جديد.

وتشير النظرية الهيكلية (S.K.Chakmabarti) أنه لتفسير التضخم في البلاد المتخلفة يجب أولا البحث عن طبيعة الخلل الهيكلي الموجود في الاقتصاد، كما تؤكد أيضا أن العوامل النقدية والمالية (زيادة كمية النقود، زيادة الطلب الفعال، سوء الإدارة) هي مسببات ثانوية لتضخم الأسعار، وأن العوامل الهيكلية والاجتماعية هي التي تسبب ظهور هذه العوامل. ومن أكثر الاختلالات أهمية كمفسر لظهور التضخم في هذه الدول هي "الفجوة الغذائية"، أي ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب ضعف الإنتاج المحلي من مواد غذائية وعدم قدرته على سد حاجات السكان المتزامنة وبالتالي ارتفاع الواردات(التضخم المستورد).

أما النظرية المعاصرة فقد اعتمدت في تفسيرها للتضخم على كمية النقود، وهي بذلك تعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، ولذلك يرجع النقديين عملية مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار إلى السلطة النقدية (البنك المركزي)، حيث تعمل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدّلها يتناسب دائما مع حجم الإنتاج وعدد السكان ، ويرى فريدمان إن التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، وبما أن عرض النقود هو متغير خارجي و مستقل، تتحكم فيه السلطات النقدية، اتجه فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي في المستوى العام للأسعار، ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد.

إضافة إلى الافراط في المعروض النقدي أدخلوا رواد مدرسة اقتصاديات جانب العرض سبب آخر يمكنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو الضرائب المرتفعة، حيث اعتبروا هذه الأخيرة جزء مهم من التكاليف ، وحسب رأيهم إذا ازدادت هذه التكاليف ترتفع الأسعار من جهة، و

يقوم المستثمرين بالتخفيض من إنتاجهم فيقل العرض مقارنة بالطلب من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين ترتفع الأسعار.

واستخدمت نظرية التوقعات الرشيدة مفهوم "التوقعات الرشيدة" كعنصر هام في تحليلها لظاهرة التضخم باعتبارها عامل مؤثر في سلوك الأفراد ، و تتلخص فكرة هذه المدرسة في أن التغير المنتظم في مخزون النقود سيكون دائما متوقع بشكل كامل ولهذا لن يكون له تاثير في المتغيرات الحقيقية،وإنما سيؤثر فقط على الأسعار.

2- الدراسات السابقة :

إن الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (التضخم) يعد الشغل الشاغل للأفراد والحكومات،الأمر الذي أدى إلى ظهور دراسات نظرية وتطبيقية تهدف إلى البحث عن أسباب التضخم في العديد من الدول المتقدمة منها و النامية، و ذلك لمحاولة ايجاد حلول لهذه الظاهرة والتحكم فيهما.

فقد اجرى (**Mohanty and klau ،2001**)دراسة مقطعية ل14دولة ناشئة(panal data)، اتضح من خلال هذه الدراسة أن التوسع في عرض النقود وجانب الطلب يؤثران في التضخم في بعض الدول فقط (تأثير ضعيف) ، وأن تأثير أسعار النفط على التضخم يختلف من دولة إلى أخرى (بسبب اختلاف الدول في الاستجابة لصدمات أسعار النفط) وأن التضخم في تلك الدول يتأثر بدرجة كبيرة بعوامل العرض منها أسعار الصرف وأسعار الواردات والصدمات التي تحدث في القطاع الزراعي .

وناقشت دراسة (**dhakal and kandil،1994**)،أهم محدّدات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نموذج متجه التقهقر الذاتي ،تضمن هذا النموذج أهم العوامل الاقتصادية التي تتفاعل مع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأمريكي بينت نتائج هذه الدراسة أن التغير في عرض النقود والأجور وعجز الميزانية وأسعار الطاقة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في مستوى التضخم.

وقامت دراسة(**cotao and terones،2001**)بتحليل أسباب ظاهرة التضخم في (23) دولة ناشئة (panel data) خلال الفترة من (1980-2000) ، ركزت هذه الدراسة على معرفة العلاقة بين نسبة العجز المالي إلى إجمالي الناتج المحلي والتضخم في المدى الطويل وتوصلت

النتائج إلى أنه بانخفاض نسبة العجز المالي إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة (1 %) يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى التضخم بنسبة تتراوح بين 1.5% و 6%.

و قد وجدت دراسة **(ciccorelli and mojon،2008)** أن التضخم في الدول الصناعية هو ظاهرة عالمية ،حيث يؤثر التضخم العالمي بحوالي 80% من مكونات تباين معدلات التضخم في (22) دولة صناعية خلال الفترة (من 1960-2008) ،كما قامت دراسة (**bovrio and filordo،2007**)باختبار أثر العولمة من خلال العوامل الخارجية على مستوى التضخم المحلي لعدد كبير من الدول واتّضح أن أسعار الواردات والنفط تؤثر بشكل كبير على التضخم .

توصل الباحثان(**Lane** ، **1997**) و (**Romer**، **1993**) إلى أن درجة انفتاح الإقتصاد على العالم الخارجي تؤثر سلبا في معدلات التضخم، فكلما كان البلد أكثر انفتاحا من حيث نسبة وارداته إلى الناتج المحلي كان أقل عرضة للتوسع النقدي غير المتوقع و من تم تنخفض معدلات التضخم فيه.

وبحثت دراسة (**younes**، **2007**)علاقة الإئتمان الموجه للقطاع الخاص مع النمو الإقتصادي والتضخم في دولة بنجلادش خلال الفترة (1990-2006) باستخدام بيانات ربع سنوية. وجدت هذه الدراسة من خلال اختبار العلاقات السببية أن زيادة الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص لا يؤثر في النمو الإقتصادي بينما يؤثر زيادة النمو الإقتصادي في معدل الائتمان المصرفي، كما بينت الدراسة أن الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص يسبب التضخم في بنجلادش.وهناك أيضا وجهة النظرالتي تركز على ميزان المدفوعات ، إذ ترى إن تدهور سعر الصرف بسبب عجزميزان المدفوعات سيؤدي إلى تضخم الأسعار المحلية سواء عن طريق ارتفاع أسعار الواردات أو عن طريق زيادة التوقعات التضخمية فقد قام **(2005,Dibooglu and kutan)**بإجراء دراسة على بيانات بولندا و هنغاريا و وجدا أن الهزات التي حدثت في ميزان مدفوعات هاتين الدولتين كانت مهمة في شرح التحركات التي حدثت في مستويات الأسعارالمحلية خاصة في هنغاريا.

3 – تطور التضخم في الجزائر و المغرب:

***الجزائر**:اتبعت الجزائر منذ الإستقلال سياسة التخطيط المركزي ،وقد تميز هذا المنهج بإنشاء مؤسسات عمومية ضخمة في أغلب القطاعات كالخدمات والصناعة،وحدّدت الأسعار مسبقا عن طريق نظام ضبط الأسعار ونظام إستغلال الموارد المحددة سابقا، ولم تكن السياسة النقدية مستقلة

عن باقي البرامج التنموية، فقد كان البنك يقوم بإصدار النقود بأمر من الحكومة وبدون دراسة دقيقة، وذلك لتلبية حاجات مختلف القطاعات، فنتج عن ذلك وجود أرصدة نقدية عاطلة وكبيرة في المجتمع دون أن يقابلها زيادة في النشاط الاقتصادي، مما أدّى إلى ظهور ضغوط تضخمية والتي تمثلت في زيادة الطلب عن عرض السلع (تضخم كامن) ، لذلك عرف هذا النظام عدّة نقائص أهمها إختلال وظيفي وهيكلي في الجهاز المصرفي .

تطورمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2013

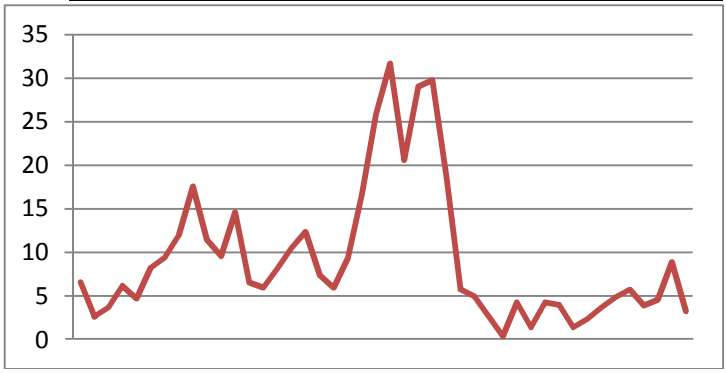

المصدر: اعتمادا على بيانات البنك العالمي

و قد بدأت الجزائر في أولى الإصلاحات في الجهاز المصرفي سنة 1990 من خلال إصدار قانون " النقد والقرض "، والذي حول النظام من إداري تخطيطي إلى نظام نقدي يترأسه البنك المركزي بصفة مستقلة عن الدولة هدفه الأساسي هو المحافظة على إستقرار الأسعار من خلال التحكم في الكتلة النقدية كإحدى السياسات الفعالة في الحد من التضخم .وقد شهد معدل التضخم خلال فترة التسعينات ارتفاعا ملحوظا، حيث تضاعف المستوى العام للأسعار (5.5) مرة مع نهاية سنة 1998 مقارنة بسنة 1989 ، وعلى الرغم من أن معدلات نمو الكتلة النقدية (M2) خلال نفس الفترة قد بلغت أعلى نسبة لها (24.1%) سنة 1992، إلا أن معدلات التضخم كانت في كل سنة تتجاوز معدل نمو الكتلة النقدية، مع العلم أن معدلات النمو الحقيقي لم تكن سالبة، وهو ما يفسر وجود عوامل أخرى أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة .و في السنوات **1997 -1998-1999-2000** انخفضت معدلات التضخم، حيث وصلت إلى (5%)و(4,9%)و(2.6%)و(0.3 %) على التوالي ، و ذلك بسبب نجاح السياسات النقدية والمالية التي طبقتها الحكومة بهدف ضبط نمو الكتلة النقدية والتحكم في السيولة واعتدال

وتيرة التوسع النقدي، حيث قدرت الكتلة النقدية (M2) سنة 1998 ب 1199.4 مليار دينار مقابل 1000.3 مليار دينار سنة 1997 و قد عاد معدل التضخم للارتفاع منذ سنة 2001 ، حيث كان فائض السيولة الوضع الذي ميز الإقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة بإتجاه أسعار المحروقات نحو الإرتفاع في بداية السداسي الثاني لسنة 1999، تضاعفت الكتلة النقدية (M2) من سنة 1999 إلى سنة 2013 بحوالي 6.54 مرة، حيث بلغت 10460.2 مليار دينار سنة 2013 مقابل 1366.7 مليار دينار سنة 1999، وكنتيجة لذلك إرتفع معدل التضخم حيث بلغ في سنة 2004 ب (4%) ليصل الى (8,8%) في سنة2012 و قد ساعد على ذلك إرتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة.

***المغرب**: ينتهج المغرب منذ الإستقلال سياسة إقتصاد السوق،حيث تضمن الدولة حرية المبادرة الخاصة والاستثمارات الخارجية وقد إعتمد في ذلك على سياسة تدخلية سعت إلى تأدية دور المحرك الأساسي في الاقتصاد من خلال المقاولات العمومية ،اتبعت المغرب هذا التوجه اللبيرالي وتبني سياسات اقتصادية واجتماعية طموحة مع تدبير عشوائي حيث اتجهت الإستثمارات نحو مشاريع ذات طابع رفاهي وليس بنيوي مما أدخل البلاد خلال هذه الفترة في أزمة إقتصادية تمثلت في تفاقم أزمة المديونية الناتجة عن اللجوء المتزايد للقروض في الأسواق المالية والدولية و ارتفاع الأسعار وظهور الضغوط التضخمية .

تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (1970-2013)

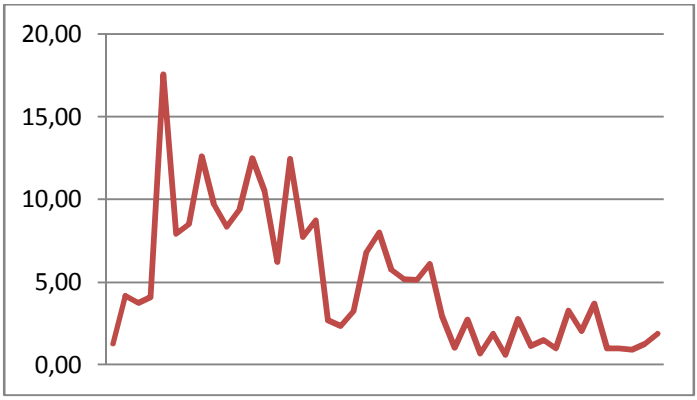

المصدر: اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي

من خلال المنحنى نلاحظ عدم استقرار معدلات التضخم خلال هذه المرحلة، قد عرفت معدلات منخفضة في الفترات (من 1960إلى1964) و (1967إلى1972)، ومعدلات سالبة في السنوات 1965 و 1966، ومعدلات مرتفعة في الفترة (1973-1982)، حيث بلغ التضخم سنة 1973 معدل (17.55%) وهو أكبر معدل عرفه الاقتصاد المغربي منذ الاستقلال.

و قدبدأ المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي (SAP)في سنة 1983 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بعد أن وصلت أزمة المديونية وعجز الموازنة الى أقصى حد وتراجعت المؤشرات الكلية و ارتفعت معدلات التضخم،حيثاستهدف هذا البرنامج القيام بعدة إصلاحات مالية و اقتصادية أهمها:تقليص النفقات العمومية بهدف تخفيض الطلب وتحقيق استقرار الأسعار ،إصلاح النظام الضريبي،تراجع دور القطاع العام في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص و تبني الخوصصة كحل الأزمة ،تحرير التجارة الخارجية ورفع الحماية الجمركية والإنفتاح على الواردات ،تخفيض قيمة العملة و تصحيح معدلات الصرف وتسريع وتيرة التخصيص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، و كنتيجة لذلك قدر معدل التضخم سنة 1984 ب7.72)و8.73) سنة1985 و7.98 سنة 1990و ذلك بسبب إلغاء الدعم المقدم للسلع الإستهلاكية الأساسية و تخفيض قيمة العملة بنسبة 23% لتشجيع الصادرات.

و قد انخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ خلال نهاية التسعينات و العشرية الأخيرة من (6,1%) في سنة 1994 إلى(0,92%) سنة 2010، حيث يعتبر معدل التضخم في المغرب الأكثر انخفاضا بمنطقة شمال إفريقيا و ذلك بمتوسط (1%) خلال الفترة (2000-2007)، وقد بلغ سنة 2009 (0,98%)في ظل سياق يتسم بانخفاض سريع و جوهري للنشاط على المستوى العالمي واكبه تراجع في أسعار المواد الأولية. فبالنسبة للمغرب من الممكن أن يشجع انخفاض أسعار البترول النمو بشكل مباشر حتى و إن كان الركود العالمي الناتج عن انخفاض هذه الأسعار سيتسبب في تقليص الصادرات.و يرجع انخفاض معدلات التضخم خلال هذه الفترة إلى إتباع الدولة سياسة تقشفية صارمة لهدف وقف تدهور عجز موازنة إضافة إلى تخفيض النفقات الحكومية وإعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية.

4-النموذج القياسي و نتائج الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مصادر التضخم في الجزائر و المغرب خلال الفترة 1970-2013 باستخدام بيانات سنوية مستقاة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و عن طريق استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ وتحليل التباين و دوال الاستجابة لاختبار أثر الصدمات في مختلف المتغيرات ذات العلاقة النظرية بظاهرة التضخم ،إضافةإلى اختبار السببية لجرانجر.

أولا – تعريف متغيرات النموذج :

تقترح هذه الدراسة نموذج مختلط مفسر للتضخم في المغرب يتضمن المتغيرات التالية:

المتغير التابع: الرقم القياسي لأسعار المستهلك ،و سوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسنة الأساس2010 لكل من الجزائر و المغرب.

المتغيرات المستقلة:

- ✓ عرض النقود بمفهومه الواسع:تتكون الكتلة النقدية M_2 من التحصيلات النقدية والايداعات البنكية وأشباه النقود (ودائع لأجل time deposits(TD)).($M_2 = M_1 + TD$)
- ✓ الناتج المحلي الاجمالي ، و قد اعتمدنا في هذه البحث على الناتج المحلي المحسوب بالأسعار الثابتة بناء على الرقم القياسي لأسعار المستهلك(2000=100).
- ✓ معدل الفائدة الرئيسي(سعر الخصم) هو سعر الفائدة الذي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي ،وفي معظم الدول يعد معدل الخصم سعر الفائدة الأساسي و أحد المؤشرات الدالة على اتجاه السياسة النقدية.
- ✓ سعر الصرف الاسمي وقد اعتمدنا في هذا البحث على سعر الصرف قيمة العملة الوطنية للمغرب و الجزائر بالدولار الأمريكي.
- ✓ أسعار الواردات (التضخم المستورد)، وسوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار الواردات بسنة الأساس (2005 = 100).

و منه يمكن كتابة نموذج الدراسة وفقا للصيغة التالية:

$$cpi = f(M_2, GDP, T_C, T_R, P_M)$$

$$CPI_t = B_0 + B_1^* M_{2t} + B_2^* GPD_t + B_3^* T_{Ct} + B_4^* T_{Rt} + B_5^* Pm_t + \varepsilon_t$$

CPI: مؤشر أسعار الاستهلاك، M_2: الكتلة النقدية بمفهومها الواسع،GDP: الناتج الداخلي الإجمالي،T_C: سعر السرف الرسمي،T_R: معدّل الفائدة الرئيسي (سعر الخصم) وP_m: مؤشر أسعار الواردات.

ثانيا– اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك يجب ان تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة ،حيث أن استقرارية هذه السلاسل يعتبر شرطا أساسيا يجب توفره لكي يكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة تم استخدام اختبار ديكي و فولر الموسع ADFواختبار فيليب بيرون PPبمساعدة برنامج Eviews.

الجدول رقم (01): اختبار الجذور الوحدية في حالة الجزائر

Variable	***Teste : ADF***		***Teste : PP***	
	level	***1er dif***	***Level***	***1r diff***
CPI	-0,549* [0,870] (1)	-5,625* [0,000] (0)	-0,582* [0,987]	-5,625* [0,000]
M_2	1,493* [0,999] (1)	-3,711* [0,008] (0)	-7,141* [1,000]	-7,238* [0,000]
GDP	-0,037* [0,956] (0)	-6,544* [0,000] (0)	-0,660* [0,989]	-6,664* [0,006]
T_C	-0,291* [0,917] (1)	-3,885* [0,004] (0)	-0,153* [0,936]	-3,778* [0,006]
T_R	-0,291* [0,917] (1)	-3,885* [0,004] (0)	-0,153* [0,936]	-3,778* [0,006]
PM	-1,2285* [0,226] (0)	-5,528* [0,000] (1)	-2,188* [0,213]	-6,370* [0,000]

الجدول رقم (02): اختبار الجذور الوحدية في حالة المغرب

Variable	*Teste : ADF*		*Teste : PP*	
	level	*1er dif*	*Level*	*1r diff*
CPI	-3,7481* [0,823] (0)	-3,9652* [0,003] (0)	-0,6188* [0,855]	-3,9552* [0,003]
M_2	-3,4762* [0,174] (0)	-9,4981* [0,000] (0)	-3,2997* [0,127]	-10,5056* [0,000]
GDP	-5,8089* [1,000] (1)	-8,1205* [0,000] (1)	-7,3494* [1,000]	-5,1508* [0,000]
T_C	-1,7314* [0,408] (1)	-4,1413* [0,002] (0)	-1,4085* [0,569]	-4,0040* [0,003]
T_R	-1,3509* [0,596] (1)	-4,6464* [0,000] (0)	-1,2461* [0,645]	-4,6440* [0,000]
PM	-1,2285* [0,651] (0)	-4,4502* [0,001] (0)	-1,2357* [0,648]	-4,2386* [0,002]

القيم الحرجة لاختبار ADF هي 4,1- عند (1%)، 3,52- عند (5%) و3,19- عند (10%) القيم الحرجة لاختبار PP هي 4,18-: عند (1%)، 3,51- عند (5%) و- 3,18 عند (10%).

* تشير إلى رفض الفرضية العدمية.

[] القيم بين العارضتين تمثل احتمال قبول الفرضية العدمية.

() القيم بين الأقواس تمثل عدد التأخيرات المناسبة آليا وفق معيار (SIC) بحد أقصى قدره 9 فترات.

أظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF-PP)احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة،أي أنها غير ساكنة بالمستوى العام في حين استقرت كل المتغيرات في الفروق الأولى ، ومنه يمكن القول أن CPI،M2 ، GDP، TC، TR وPM متكاملة من الدرجة الأولى في الجزائر و المغرب.

ثالثا– اختبار التكامل المشترك :

لتقدير علاقات المدى لطويل نستخدم أسلوب جوهانسن المتعدد المتغيرات، فهو أفضل من أسلوب الخطوتين المقترح من قبلEngle and Granger والذي يفترض أن متجه التكامل المشترك وحيد عكس أسلوب جوهانسن الذي يسمح باختبارات متعددة حول متجهات التكامل المشترك.

الجدول رقم(03)اختبار الأثر للتكامل المشترك في الجزائر

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.760772	138.6772	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.554348	78.60296	69.81889	0.0084
At most 2	0.427065	44.65781	47.85613	0.0968
At most 3	0.232672	21.26456	29.79707	0.3413
At most 4	0.214393	10.14124	15.49471	0.2700
At most 5	0.000160	0.006706	3.841466	0.9342

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

الجدول رقم:(04)اختبار الأثر للتكامل المشترك في المغرب

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.765085	133.7774	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.570729	81.63022	69.81889	0.0043
At most 2 *	0.536171	51.18620	47.85613	0.0235
At most 3	0.362241	23.52960	29.79707	0.2210
At most 4	0.171946	7.337014	15.49471	0.5388
At most 5	0.015015	0.544641	3.841466	0.4605

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

يتضح من الجدول رقم (03)أنه يوجد علاقتين من التكامل المشترك بين المتغيرات في الجزائر ،ويوجد ثلاث علاقات تكامل مشترك في المغرب، و هذا يعني أن هناك علاقات توازنية

طويلة الأجل بين بعض المتغيرات في الجزائر و المغرب، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل فهي تظهر سلوكا مشابها.

رابعا–تحديد فترة الابطاء الزمنية

يتم عادة استخدام ثلاثة اختبارات لتحديد فترة الابطاء الزمنية والتي تحقق أكبر تقدير لنموذج الدراسة هي (AIC, HQ, SC)، ويتم اختيار فترة الابطاء المثلى على أساس أقل قيمة لهذه الاختبارات:

الجدول رقم(05):تحديد فترة الإبطاء الزمنية في الجزائر

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1186.458	NA	7.37e+17	58.16870	58.41947	58.26002
1	-887.2980	496.1683	2.00e+12	42.33161*	47.08698*	44.27082
2	-828.2724	80.62037	7.30e+11	44.20841	47.46838	45.39551
3	-764.3304	68.62070*	2.58e+11*	42.84539	47.60995	44.58038*

الجدول رقم 06) تحديد فترة الابطاء الزمنية في المغرب

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-645.8431	NA	6.05e+08	37.24818	37.51481	37.34022
1	-421.5930	358.8002	13313.78	26.11203*	28.35744*	27.13531*
2	-379.0716	53.45541*	11102.49*	26.11838	29.58458	27.31491
3	-336.8360	38.61540	13614.39	25.76206	30.82805	27.51084

إن المعايير الثلاث اختارت فترة زمنية مثلى واحدة.

رابعا– تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) والذي يستعمل كوسيلة لدراسة سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوك في الأجل الطويل، فهو يستخرج الفروقات أو الأخطاء

e_tبين القيم الفعلية للمتغير التابع (CPI) والقيم المقدرة في النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفرق الأول الأخطاء كمتغير مستقل جديد.

الجدول رقم (07) تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر

Error Correction:	D(CPI)	D(GDP)	D(M2)	D(PM)	D(TC)	D(TR)
CointEq1	-0.003845	3.307741	-2.051355	0.021390	0.134884	-0.012370
	(0.01656)	(1.99639)	(2.71253)	(0.04850)	(0.02710)	(0.01587)
	[-0.23221]	[1.65686]	[-0.75625]	[0.44105]	[4.97712]	[-0.77953]
C	0.523931	151.3675	-27.44983	1.041870	4.710155	-0.032639
	(0.61571)	(74.2403)	(100.871)	(1.80350)	(1.00781)	(0.59011)
	[0.85094]	[2.03889]	[-0.27213]	[0.57769]	[4.67366]	[-0.05531]
R-squared	0.880782	0.395069	0.709036	0.175518	0.781794	0.744784
Adj. R-squared	0.823381	0.103806	0.568943	-0.221455	0.676731	0.621902
Sum sq. resids	52.25103	759670.3	1402435.	448.3086	139.9916	47.99634
S.E. equation	1.391123	167.7377	227.9080	4.074803	2.277032	1.333282
F-statistic	15.34434	1.356398	5.061161	0.442141	7.441234	6.060978
Log likelihood	-63.14748	-259.6314	-272.1995	-107.2106	-83.35069	-61.40631
Akaike AIC	3.763292	13.34787	13.96095	5.912714	4.748814	3.678357
Schwarz SC	4.348414	13.93299	14.54607	6.497836	5.333936	4.263479
Mean dependent	2.948780	39.66585	258.6310	0.117073	1.824390	0.030488
S.D. dependent	3.310145	177.1861	347.1299	3.686956	4.004858	2.168303

جدول رقم(08)تقديرنموذج تصحيح الخطأ في المغرب

Error Correction:	D(CPI)	D(GDP)	D(M2)	D(PM)	D(TC)	D(TR)
CointEq1	-0.044526	-1.374402	0.007108	0.251548	-0.015076	0.025938
	(0.02401)	(0.34033)	(0.11486)	(0.14097)	(0.01655)	(0.01581)
	[-1.85457]	[-4.03840]	[0.06188]	[1.78443]	[-0.91105]	[1.64054]
C	1.853249	34.52949	2.055266	-0.082256	0.350068	-0.406205
	(0.47898)	(6.78967)	(2.29140)	(2.81232)	(0.33012)	(0.31542)
	[3.86917]	[5.08560]	[0.89695]	[-0.02925]	[1.06041]	[-1.28781]
R-squared	0.535436	0.423891	0.466657	0.346023	0.300766	0.260408
Adj. R-squared	0.519295	0.279863	0.333322	0.182529	0.125957	0.075510
Sum sq. resids	24.09639	4841.910	551.4685	830.7084	11.44655	10.44975
S.E. equation	0.927677	13.15011	4.437939	5.446849	0.639379	0.610905
F-statistic	4.610217	2.943126	3.499871	2.116427	1.720543	1.408385
Log likelihood	-43.85556	-139.3096	-100.2050	-107.5795	-30.45684	-28.81684
Akaike AIC	2.880864	8.183867	6.011387	6.421081	2.136491	2.045380
Schwarz SC	3.232758	8.535760	6.363280	6.772975	2.488384	2.397273
Mean dependent	2.266048	16.50556	0.164698	2.570303	0.087288	-0.005069
S.D. dependent	1.217360	15.49608	5.435296	6.024336	0.683899	0.635364

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك. وتدل قيمة معاملات التحديد $\bar{R}^2$ على جودة النماذج ومقدرتهاعلى تفسير التغيرات في مستوى الأسعار، كما أن قيمة F (وهي أكبر من القيمة الجدولية عند $\alpha = 5\%$) توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 10% بين متغيرات النماذج المفسرة ومؤشر أسعار الاستهلاك.

خامسا–دراسة جودة نموذج تصحيح الخطأ:

سنقوم في هذه المرحلة بعدة اختبارات احصائية لتقييم نموذج تصحيح الخطأ والهدف من ذلك التأكد من جودة وكفاءة النموذج، تتمثل هذه الاختبارات في:

5–1 دراسة استقرارية النموذج المقدر:

يمكن التحقق من استقرار نموذج تصحيح الخطأ بواسطة اختبار (Roots caraceristic polynominal) والذي يمكن الحصول عليه من خلال برنامج Eviews.

الشكل رقم (01): اختبار استقرار النموذج المقدر في الجزائر

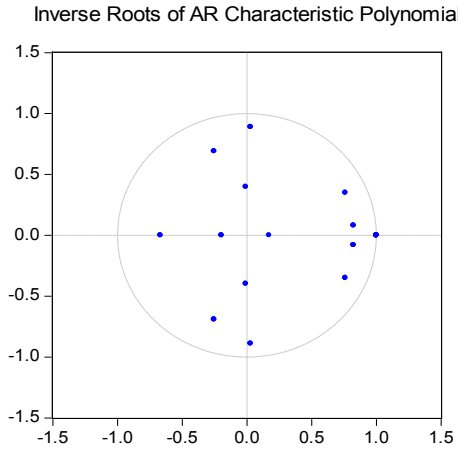

الشكل رقم (02): اختبار استقرار النموذج المقدر في المغرب

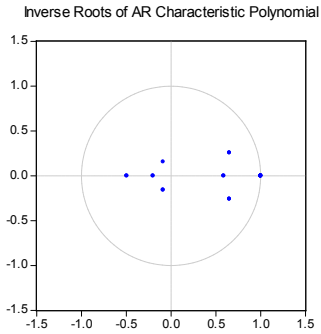

يتضح لنا أن النماذج المقدرة يحقق شرط الاستقرارية، فجميع المعاملات اصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ، مما يعني أن النماذج لا تعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

5-2 اختبار الارتباط التسلسلي للأخطاء

يمكن التأكد من أن النماذج المقدرة لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء (serial correlation) من خلال القيام باختبار مضاعف لاجرنج (LM).

الجدول رقم (09): اختبار الارتباط التسلسلي في الجزائر

Lags	LM-Stat	Prob
1	19.00450	0.9911
2	48.15642	0.0847
3	38.29436	0.3658
4	73.40082	0.2124
5	44.37145	0.1595
6	69.13438	0.1237
7	46.18332	0.1191
8	45.60464	0.1310
9	74.59587	0.2452
10	38.13473	0.3726
11	46.61249	0.1108
12	43.53302	0.1815

Probs from chi-square with 36 df.

الجدول رقم (10): اختبار الارتباط التسلسلي في المغرب

Lags	LM-Stat	Prob
1	28.67409	0.8023
2	33.33256	0.5961
3	37.46254	0.4019
4	32.99368	0.6123
5	41.75233	0.2350
6	33.05883	0.6092
7	31.51102	0.6820
8	30.91458	0.7090
9	34.84236	0.5235
10	42.30254	0.2174
11	49.60478	0.0651
12	40.45239	0.2801

من خلال الجداول يتضح لنا أن النماذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث أن احصائية اختبار LM لـ12فترة هي اصغر من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية، أي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

5-3 اختبار عدم ثبات التباين:

لختبار مشكلة عدم تباين تجانس الخطأ للنموذج المقدر تم تنفيذ اختبار WHITE وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (11): اختبار عدم ثبات التباين في الجزائر

Chi-sq	df	Prob.
578.8868	546	0.1596

الجدول رقم (12): اختبار عدم ثبات التباين في المغرب

Chi-sq	Df	Prob.
279.7998	294	0.7149

من خلال الجداول نلاحظ أنه تم رفض مشكل عدم التجانس باحتمال قدره0.15)و(0,71)في الجزائر و المغرب على التوالي وهو أكبر من (0,05) ومنه نقبل بثبات التباين لحدود الخطأ في النماذج المقدرة.

سادسا–تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية:

في هذه المرحلة نستخدم دوال الاستجابة الدفعية (impulse réponse fonction)لمعرفة كيف يستجيب المتغير التابع (CPI)لصدمة في المتغيرات المستقلة، أما بالنسبة لتحليل التباين (Variance décompostion) فهو يقدم معلومات تتعلق بالأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تصرف مؤشر أسعار الاستهلاك.

الجدول رقم (13): نتائج تحليل التباين لمتغير مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	1.519632	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.166674	91.02936	0.584726	3.323384	0.442420	3.610075	1.010039
3	5.064256	84.34098	0.861241	7.144163	1.012945	2.143101	1.338007
4	7.130688	79.63321	0.488339	10.19796	1.593856	6.533082	1.553548
5	9.273973	74.31910	1.281780	12.64911	1.824478	8.139511	1.786021
6	11.39439	69.07905	2.023751	14.35600	1.910671	9.667045	1.964852
7	13.43789	64.20876	5.478461	15.31985	1.906538	10.99287	2.093543
8	15.36243	59.80146	8.314602	15.71593	1.844722	12.13460	2.188685
9	17.13812	55.93565	11.24133	15.71375	1.754248	13.09798	2.257036
10	18.75434	52.61192	14.08571	15.44753	1.653153	13.89668	2.305009

حسب نتائج تحليل التباين في الجزائر نلاحظ أن تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الأولى والثانية ناتجة من تغير المتغير نفسه بتباين قدره 100% و91% على التوالي، ثم انخفضت هذه

النسبة حتى وصلت إلى 52,61% في الفترة الأخيرة، بمعنى أن مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر بـ47,4%. فالمساهمة الأكبر في تقلبات (CPI) ترجع إلى الكتلة النقدية نسبة 15,44% ثم الناتج المحلي الاجمالي نسبة 14%، وبعدها سعر الصرف بمقدار 13,89%. وأخيرا معدل الفائدة وأسعار الواردات بمقدار 2,30% و1,65%على التوالي، ومنه كل من كمية النقود والناتج المحلي وسعر الصرف يفسرون خطأ التنبأ في مؤشر أسعار الاستهلاك بدرجة أكبر من المتغيرات الأخرى.

الجدول رقم (14) تحليل التباين لمتغيرمؤشر أسعار الاستهلاك في المغرب

Period	S.E.	CPI	GDP	M2	PM	TC	TR
1	0.927677	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.675427	86.60933	0.390216	0.189075	12.47401	0.074175	0.263197
3	2.488297	77.43027	0.284613	0.086357	21.86935	0.090748	0.238662
4	3.251801	75.05716	0.279902	0.052918	24.01859	0.157811	0.433618
5	3.949462	74.56893	0.296226	0.035887	24.26052	0.163706	0.674727
6	4.568408	75.01185	0.242777	0.027664	23.62277	0.128636	0.966296
7	5.119550	75.69748	0.193507	0.026198	22.72540	0.108377	1.249039
8	5.614343	76.34838	0.188439	0.029786	21.79073	0.133985	1.508677
9	6.064776	76.85882	0.236588	0.037397	20.93090	0.207279	1.729007
10	6.480093	77.22000	0.327558	0.047177	20.18176	0.313835	1.909669

حسب نتائج تحليل التباين في المغرب نجد أن معظم تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الثانية ناتجة من تغير المتغير نفسه بتباين قدره 86,90%، ثم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض إلى أن تصل لـ77,22% في الفترة الأخيرة، ومعنى ذلك أن مقدار التغير في المتغيرات الأخرى يقدر بـ22,8% فقط، تدل هذه النتيجة على انتهاج سياسة استقرار الأسعار بدون اعطاء اعتبار كبير لتطورات متغيرات الاقتصاد الكلي. إن المساهمة الأكبر لتقلبات (CPI) ترجع إلى أسعار الواردات نسبة 20,18%، ثم معدّل الفائدة بنسبة 1,90% وأخيرا الناتج المحلي وسعر الصرف

والكتلة النقدية بمقدار 0,32%، 0,31%، 0,04% على التوالي. ومنه تقوم أسعار الواردات بتفسير خطأ التنبؤ في مؤشر أسعار الاستهلاك بدرجة أكبر من المتغيرات الأخرى.

الشكل رقم (03)نتائج دوال الاستجابة الدفعية في الجزائر

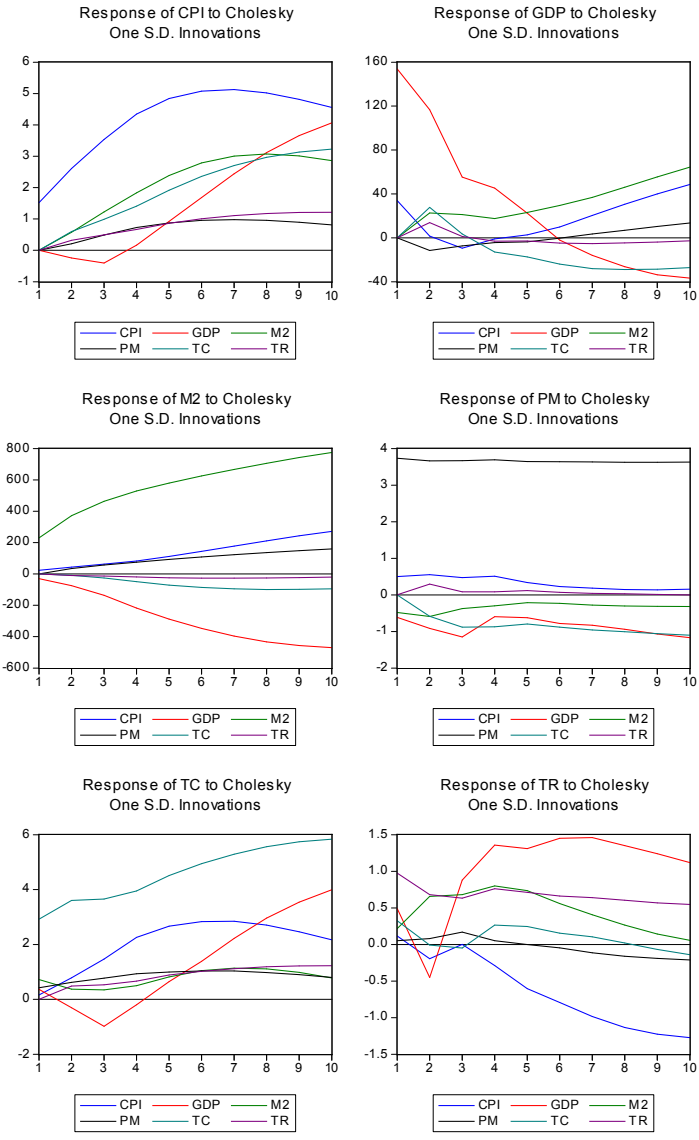

حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 فترات والمبينة في الشكل أعلاه يمكننا استنتاج ما يلي:

آثار صدمة في الكتلة النقدية: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الكتلة النقدية مقدرة بـ1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها أثر معنوي إيجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير غير أن المضاعف صغير ويقدر بحوالي (0,28%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع إلى أن يصل إلى (1,30%) كحد أقصى في الفترة العاشرة (على المدى الطويل).

آثار صدمة في الناتج المحلي الإجمالي: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب ومتقلب على مؤشر أسعار الاستهلاك على امتداد فترة الاستجابة ليصل إلى حدود (0,21-%) في الفترة الأخيرة.

آثار صدمة في سعر الصرف الاسمي: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في سعر الصرف مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر معنوي ايجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير قدره (0,61%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع ليصل إلى (5,12%) كحد أقصى في الفترة الأخيرة.

آثار صدمة في معدّل الفائدة: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في معدّل الفائدة مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر معنوي ايجابي على مؤشر الاستهلاك في المدى القصير قدره (0,43%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع ليصل إلى (3,91%)، كحد أقصى في الفترة التاسعة.

آثار صدمة في أسعار الواردات:

إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في أسعار الواردات مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر ايجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك قدره (0,04%) في الفترة الثالثة و(0,15%) في الفترة السادسة، أما في المدى المتوسط والطويل يصل إلى (0,36%) كحد أقصى في الفترة الأخيرة.

الشكل رقم (04) نتائج دوال الاستجابة الدفعية في المغرب

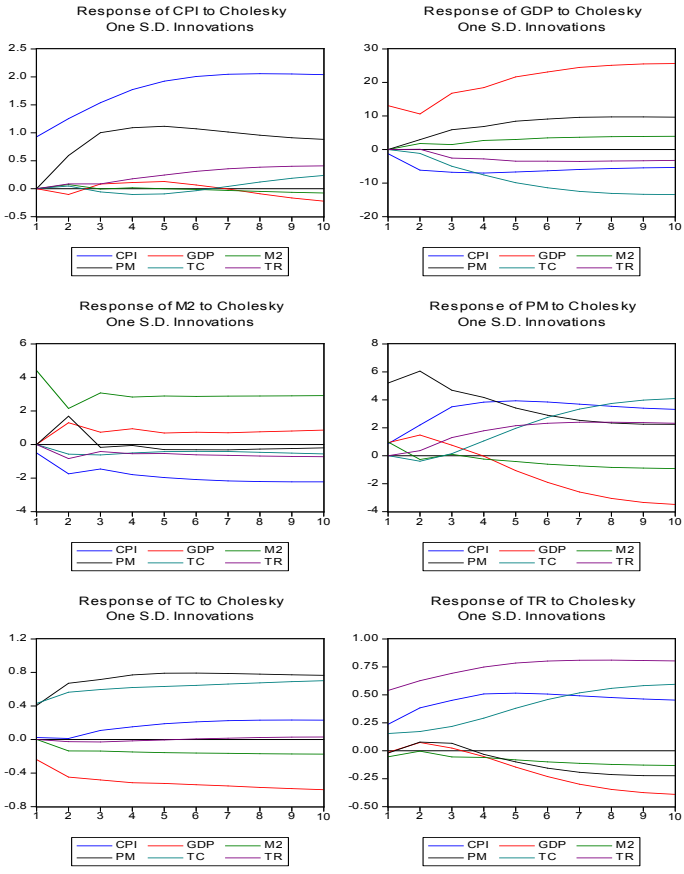

حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 فترات والمبنية في الشكل أعلاه يمكننا استنتاج ما يلي:

آثار صدمة في الكتلة النقدية: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الكتلة النقدية مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب على مؤشر أسعار يقدر بحوالي (0,08-%) في الفترة الثانية، لينخفض مع تقدم الفترات حتى يصل إلى (0,51-%) في الفترة العاشرة.

آثار صدمة في الناتج الداخلي الإجمالي:إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في الناتج الإجمالي مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر سالب ومتقلب على مؤشر أسعار الاستهلاك على امتداد فترة الاستجابة ليصل إلى حدود (0,85%) في الفترة الأخيرة.

آثار صدمة في سعر الصرف الاسمي:إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في سعر الصرف مقدرة بـ1%) سيكون لها أثر سالب على مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة الثالثة (0,003%)، ثم يرتفع هذا التأثير إلى مستويات موجبة في المدى المتوسط والطويل ليصل إلى (0,48%) كحد أقصى في الفترة الأخيرة.

آثار صدمة ي معدّل الفائدة:إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في معدّل الفائدة مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر ايجابي وضعيف على مؤشر الاستهلاك في الفترة الثانية (0,02%)، ليصبح هذا الأثر سلبي في الفترة الثالثة (0,006-%)، ثم يرتفع هذا التأثير إلى مستويات موجبة ليصل إلى (0,29%) كحد أقصى في الفترة الرابعة.

آثار صدمة في أسعار الواردات:إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في أسعار الواردات مقدرة بـ(1%) سيكون لها أثر معنوي وايجابي على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدعى القصير يقدر بـ(0,46%) في الفترة الثانية، ويبدأ في الارتفاع إلى أن يصل إلى (1,15%).

سابعا–اختبار السببية لجرانجر

وفي الأخير ولمعرفة وجود أي علاقة قصيرة المدى نعتمد على اختبار السببية test granger–causality، حيث اقترح granger معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار السببية في الجزائر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	43	0.03904	0.8444
CPI does not Granger Cause GDP		3.47353	0.0697
M2 does not Granger Cause CPI	43	3.97394	0.0424
CPI does not Granger Cause M2		12.2211	0.0012
PM does not Granger Cause CPI	43	1.90047	0.1757
CPI does not Granger Cause PM		0.05086	0.8227
TC does not Granger Cause CPI	43	0.02910	0.8654
CPI does not Granger Cause TC		2.16145	0.1493
TR does not Granger Cause CPI	43	91.0772	7.E-12
CPI does not Granger Cause TR		1.04600	0.3126

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه يوجد علاقة سببية من الكتلة النقدية و معدل الفائدة باتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك (باحتمال قدره0.04و E.7) ، في حين لا يوجد علاقة من باقي المتغيرات باتجاه CPI ، مما يدل على أن عرض النقود و معدل الفائدة هما المحدد ان الرئيسيان للتضخم في الجزائر.

الجدول رقم (16) نتائج اختبار السببية في المغرب

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause CPI	42	1.33163	0.2764
CPI does not Granger Cause GDP		0.63436	0.5359
M2 does not Granger Cause CPI	42	0.98079	0.3846
CPI does not Granger Cause M2		6.30860	0.0044
PM does not Granger Cause CPI	36	8.82840	0.0009
CPI does not Granger Cause PM		2.12026	0.1371
TC does not Granger Cause CPI	42	1.75778	0.1865
CPI does not Granger Cause TC		0.98984	0.3813
TR does not Granger Cause CPI	42	1.56350	0.2229
CPI does not Granger Cause TR		2.87695	0.0690

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه يوجد علاقة سببية من أسعار الواردات باتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك (باحتمال قدره0.0009) ، في حين لا يوجد علاقة من باقي المتغيرات باتجاه CPI ، مما يدل على أن الأسعار العالمية هي المحدد الرئيسي للتضخم في المغرب.

نتائج الدراسة

1- أظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء المتغيرات الاقتصادية لمحددات التضخم في الاقتصاد المغربي و الجزائريعلى جذر الوحدة أي أنها غير ساكنة بالمستوى العام في حين استقرت جميع المتغيرات في الفروق الأولى.

2- عند إجراء اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون لمحددات التضخم اتضح وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة في الاقتصاد المغربي و الجزائري ، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم ومحدداته.

3- اتضح تأثير ودور العوامل الخارجية (أسعار الواردات)على التضخم في المغرب.

4- عرض النقود يفسر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر ، وهو ما يؤكد على أن التضخم في الجزائر ظاهرة نقدية وهي نتيجة مطابقة لنتائج النظرية المعاصرة والكلاسيكية.

5- تبين نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية من عرض النقود ومعدل الفائدة باتجاه مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو ما يوضح التأثير المباشر لهذين المتغيرين على الأسعار في الجزائر. ولذلك تقترح الدراسة ضرورة التحكم في عرض النقود من خلال اتباع سياسة نقدية انكماشية و رفع معدلات الفائدة بهدف تخفيض التضخم.

6- أوضحت الدراسة أن الاقتصاد المغربي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي حيث كان واضحا دور التضخم العالمي في الأجل الطويل والأجل القصير في التأثير على التضخم المحلي للمغرب.ولذلك تقترح الدراسة اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية والتقليل من السلع المستوردة.

الخاتمة:

عرف الاقتصاد الجزائري، والمغربي خلال الفترة قيد الدراسة تطورات و اختلافات في معدل التضخم و ذلك يعود إلى عدة عوامل أهمها: التغيرات في السياسة الإقتصادية والمصرفية المتبعة، الأوضاع السياسية لهذه الدول، غياب التكامل الإقتصادي، ضعف الإنتاجية سوء استغلال الموارد الإقتصادية، كل هذه العوامل ساهمت في التأثير على الأداء الإقتصادي لهذه الدول بصفة عامة و في تفاقم ظاهرة التضخم بصفة خاصة. من خلال هذه الدراسة يمكن تسجيل النتائج التالية:

- ✓ تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية للعلاقة بين النقود والأسعار في الجزائر نتيجة طابع التمويل التضخمي الذي ميز الاقتصاد الجزائري، حيث كان أثر نمو كمية النقود على الأسعار واضحاً نتيجة تقلبات أسعار البترول.
- ✓ تزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدول التي تعاني من درجة انفتاح اقتصادي كبير كدول المغرب العربي.

قائمة المراجع

(أ) المراجع باللغة العربية:

- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث علمية، العراق سنة 2008، عدد 42.
- أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عضر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2000.
- إسماعيل أحمد الشناوي، إستهداف التضخم والدول النامية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة عين الشمس، 2004 .
- بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط2، بيروت، 2009.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية 2006.
- حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر 2008.
- حسين محمد سمحان، د. اسماعيل يونس يامن، اقتصاديا النقود والمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
- رجاء عزيز بندر، إستهداف التضخم، دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية.

(ب) المراجع باللغة الأجنبية:

- Bourbonnais, Régis (1989), « économétrie ».2e édition DUNOD.
- Darrat, AF (1986)/ « money, Inflation and cousality in the north african countries on empiricalinvestigation », journal mocroeconomics.
- Egle ,R.F.andGranger,c.w.j.(1987),coitegration and error correction, representation :estimation and testing,Economica,55(2),p250-276
- Gilbert Abraham – Frois / Keynes et la macroéconomie contemporaine / 4ème édition .
- Gilles jacoud / la monnaie dans l'economie ,3eedition , 1994

- Granger W.J.and Weiss A,(1983),time series analysis of error-correction models, with A.Weiss,studies in Econometrics .
- Michel rawhill/macro économique, théorie et politique, 1968
- Potric Vllieu, inflation et accumuelation du capitake, en annalles économie et de statistique, N° 27, 1992.
- Potric Vllieu, inflation et accumuelation du capitake, en annalles économie et de statistique, N° 27, 1992.
- Roger L.M and David D.V. Modern Money and banking, Mc Graw Huill, Inc. Thired edition, 1993.

أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر

د. بن شني عبدالقادر

أستاذ محاضر(ب) – جامعة مستغانم.

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة اثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، امتدت فترة الدراسة من1999 –2014، و لدراسة هذا الأثر تم الاعتماد على عدد من المتغيرات (القيمة السوقية للتعبير عن النمو في سوق الأوراق المالية في الجزائر و عرض النقد للتعبير عن السياسة النقدية).

توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي بين السياسة النقدية و سوق الأوراق المالية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، سوق الأوراق المالية، السياسة النقدية و سوق الوراق المالية في الجزائر.

Abstract :

This paper aims to study the effect of monetary policy on the stock market in Algeria, during the period 1999-2014,to study this effect we have been relying on number of variables(market capitalization and money supply.

The study found negative impact between monetary policy and stock market in Algeria**.**

Key words: monetary policy, stock market, monetary policy and stock market in Algeria**.**

المقدمة:

يعتبر سوق الأوراق المالية من بين أهم مكونات النظام المالي و الذي يمكن من خلاله توفير التمويل اللازم للعديد من الاستثمارات التي من شأنها أن تساهم في عملية النمو الاقتصادي لذا يجب العمل بشكل جدي على تطوير هذه السوق من خلال البحث عن أهم العوامل التي تساعد على نموها و تؤثر في تطورها، و تعتبر السياسة النقدية من بين هذه العوامل التي تعمل على نموها و تؤثر على نشاطها من خلال آلياتها.

من هذا المنطلق تبرز إشكالية دراستنا كمايلي: **هل تؤثر السياسة النقدية المنتهجة من طرف البنك المركزي على أداء سوق الأوراق المالية في الجزائر؟، و ما هي طبيعة هذا الأثر؟.**

فرضيات الدراسة:

لمعرفة أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

H0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسة النقدية و سوق الاوراق المالية في الجزائر.

H1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسة النقدية و سوق الأوراق المالية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة و الإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم إعطاء مفاهيم عامة لكل من السياسة النقدية والأسواق المالية، بعد ذلك سيتم التعرف على أهم تطورات السياسة النقدية في الجزائر، و أداء السوق المالي فيها، و في الأخير نقوم بدراسة قياسية لتحديد أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر.

1- السياسة النقدية:

1-1- مفاهيم عامة حول السياسة النقدية:

اختلف مفهوم السياسة النقدية عبر الزمن، و يظهر ذلك جليا من خلال المدارس الفكرية التي حاولت إعطاء مفهوم شامل لهذه الظاهرة، فنجد أن المدرسة الكلاسكية اعتبرت السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج، أو حتى الأجور الحقيقية و أسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات[1]، في حين نجد أن المدرسة الكينزية اعتبرت أن السياسة النقدية ليست بالمحايدة، بل إن تغيرها يؤثر على مستوى الإنتاج الدخل و العمالة، كما أوضحت إمكانية نجاح السياسة النقدية في علاج مشكلات التضخم والكساد، وقد فسر عمل هذه السياسة من خلال التأثير على كمية النقود المعروضة عن طريق سياسة السوق المفتوحة، الأمر الذي ينعكس على سعر الفائدة باعتبار ظاهرة نقدية تتخذ بتلاقي قوى العرض والطلب، ومن ثم التأثير على الإنفاق الاستثماري والذي بدوره يؤثر على

[1]- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص530.

الدخل الوطني، ومن ثم التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، أما المدرسة النقدية فقد رأت بأن للسياسة النقدية أثر فعالا على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية.

وعليه يكمن مفهوم السياسة النقدية في مجموع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي من أجل تسيير حجم الكتلة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث يعمل البنك المركزي على التأثير في عرض النقود(من حيث كمية النقود و سرعة دورانها) من خلال أدوات السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية[1].

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي، المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات و تحسين قيمة العملة، و العمل على تطوير المؤسسات المالية و المصرفية التي تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في كل من سوقي النقد و المال.

يمكن تقسيم السياسة النقدية حسب الوضع الاقتصادي السائد إلى:

1. **السياسة النقدية الانكماشية:** يتم اللجوء الى هذا النوع عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة، أي لعلاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، حيث يعمل البنك المركزي على كبح كمية النقود المتداولة عن طريق إحدى الإجراءات التالية: زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، زيادة سعر إعادة الخصم ،يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية، أو إقناع البنوك التجارية بتقليل الإقراض (الائتمان)، عن طريق هذه الإجراءات يقوم البنك المركزي بتخفيض عرض النقود، و ذلك من خلال تقليل السيولة لدى الأفراد ولدى الحكومة، فيؤدي ذلك إلى خفض الطلب الكلي وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي.

2. **السياسة النقدية التوسعية:** يلجأ البنك المركزي الى السياسة النقدية التوسعية عندما يكون هناك ركود أو انكماش في الاقتصاد (أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي)،حيث يقوم البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي عن طريق إحدى الإجراءات التالية: التقليل من نسبة الاحتياطي القانوني، تخفيض سعر إعادة الخصم ،يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، أو إقناع البنوك التجارية بزيادة الإقراض، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات.

[1] – أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004، ص 224.

و عليه يستعين البنك بأدوات السياسة النقدية للتحكم في عرض النقود، و التي تنقسم إلى أدوات كمية تتمثل في التقنيات التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في حجم الكتلة النقدية (سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة)، و أدوات نوعية أو كيفية (تأطير الائتمان، سياسة القروض الانتقائية، الإقناع الأدبي)[1].

1.1. السياسة النقدية في الجزائر:

مرت السياسة النقدية في الجزائر مند الاستقلال الى يومنا هذا بعدة مراحل، حيث شهدت فترة الستينات غياب تام لآليات السياسة النقدية و عدم مرونة سعر الفائدة و ذلك راجع للوضع الاقتصادي السائد آنذاك و تم الاعتماد على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الاستثمارات، و استمر الحال خلال فترة السبعينات بغياب آليات السياسة النقدية و استحواذ كل من وزارتي التخطيط و المالية على السلطة النقدية مستبعدين بذلك البنك المركزي[2]، عرفت فترة الثمانينات بعض التطورات فيما يخص السياسة النقدية إلا أنها لم ترقى الى التطلعات المرجوة، فقد تم الفصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية و البنوك التجارية في مجال السياسة الائتمانية و ذلك من خلال قانون القرض و النقد 1986.

في بداية التسعينات و مع صدور قانون النقد و القرض 10/90 بدأت تتضح معالم السياسة النقدية[3]، حيث منح هذا القانون البنك المركزي مهام تسيير النقد و الائتمان و اعتبر السلطة النقدية للدولة الجزائرية و بنك البنوك و آخر ملجأ للنظام الائتماني ككل الأمر الذي انعكس على فعالية السياسة النقدية، فمنذ 1989 و الى غاية 1994 شهدت الاقتصاد الجزائري عدة إصلاحات من خلال عقد عدة اتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولية مما أثر على السياسة النقدية المنتهجة خلال هذه الحقبة ، فقد تميزت الفترة الممتدى من 1990-1993 بعدم فعالية السياسة النقدية، و في سنة 1994 تم العمل بالية الاحتياطي الإجباري ،و في سنة 1995 تم إتباع سياسة

[1]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.

[2]- بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2003،ص40.

[3]- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004،ص ص 5-8،

نقدية صارمة[1] بمعدلات حقيقية بهدف تشجيع الادخار المحلي، كل تلك التطورات كان لها دور في تفعيل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، و مع صدور الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 تم تدعيم سياسة إعادة الخصم و من ثم السياسة الائتمانية التي يمارسها البنك المركزي اتجاه البنوك التجارية .

الجدول رقم(01): تطور الوضعية النقدية في الجزائر (1991-2014)

السنوات	النقود(M1)	الكتلة النقدية(M2)	معدل نمو الكتلة النقدية
1991	324.993	415.270	21.07
1992	369.719	515.902	24.23
1993	446.905	627.427	21.61
1994	475.834	723.514	15.31
1995	519.107	799.562	10.51
1996	589.100	915.058	14.44
1997	671.570	1081.518	18.19
1998	826.372	1287.9	19.08
1999	905.183	1789.350	12.36
2000	1048.184	2022.534	13.3
2001	1238.510	2473.516	22.3
2002	1416.341	2901.532	17.3
2003	1630.380	3354.422	15.6
2004	2160.581	3738.037	11.4
2005	2421.421	4157.585	11.2
2006	3167.640	4933.744	18.7
2007	4233.573	5994.608	21.5
2008	4964.928	6955.968	16
2009	4944.159	7173.052	11.95
2010	5756.460	8280.740	13.25
2011	7141.699	9929.188	10.42
*2012	7681.500	11015.100	19.45
*2013	8249.800	11941.500	9.83
*2014	9595.300	13677.100	14.53

Source : Bulletin statistique de la Banque D'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monetaire1964-2011, hors série-juin 2012k p30-p47-62.

*بنك الجزائر، النشرة الإحصائية التلاثية، الثلاثي الأول الوضعية النقدية، رقم30، جوان 2015، ص11. www.bank-of-algeria.dz تم الاطلاع على الموقع يوم 2015/09/01

1 -AKDINFELER, Algérie poursuit la resification économique et la transition, bulletin, FMI, Publication du Fonds, Monétaire International , Août 1996, P , 251

من خلال الشكل رقم (01) و الذي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة الممتدى من 1991 الى غاية 2014، نلاحظ أن حجم الكتلة النقدية عرفت نموا كبيرا خلال التسعينات و ذلك راجع إلى انتهاج السلطات المعنية أسلوب التمويل بالعجز مما انعكس على استقرار الاقتصاد الجزائري و استدعى ضرورة التحكم في حجم الكتلة النقدية، و هذا ما أدى الى إتباع سياسة نقدية تقشفية(توقيف التمويل بالعجز، تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية...)، حيث انخفض نمو الكتلة النقدية منذ سنة 1994– ليصل إلى 13.3% سنة 2000 ، غير أن سنة 2001 شهدت نمو في حجم الكتلة النقدية وصل الى 22.3% و ذلك راجع الى انطلاق المشاريع الاقتصادية تحت ما يسمى برنامج الإنعاش الاقتصادي بالإضافة الى زيادة الأرصدة النقدية الخارجية و ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد. كما شهدت سنتي 2006-2007 نمو في حجم الكتلة النقدية و ذلك راجع الى الزيادة في تدفقات النقود القانونية بسبب عمليات السحب من البنوك، الاكتناز، تنامي السوق الموازية، كما عرفت الفترة الخيرة تذبذب في معدلات نمو الكتلة النقدية و ذلك راجع للأوضاع الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

الشكل رقم (01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر(1991-2014).

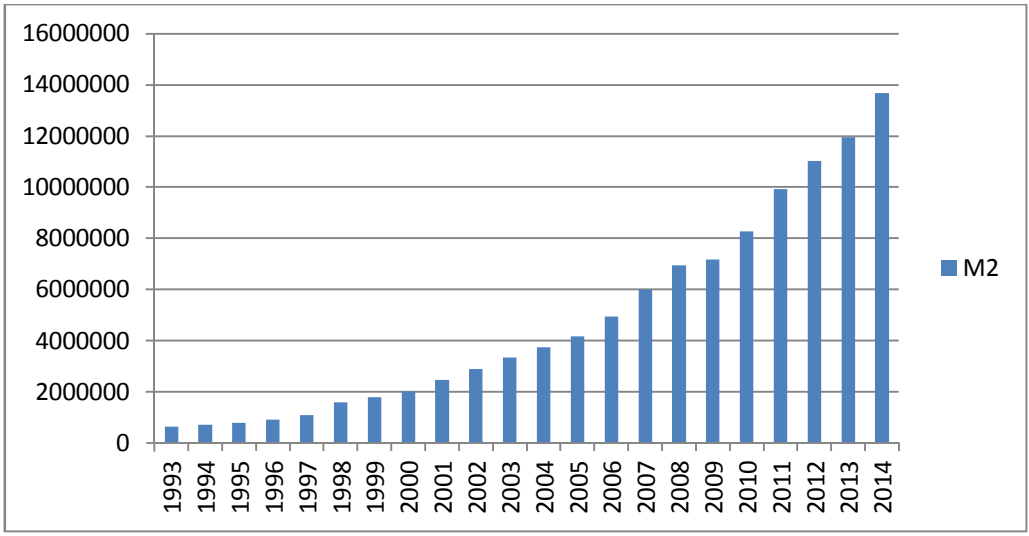

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات في الجدول رقم (01).

2.سوق الأوراق المالية:

1.2.مفاهيم عامة حول سوق الأوراق المالية:

إن السوق الأوراق المالية لا يختلف عن مفهوم السوق بشكل عام فهو يجمع بين طرفين (أصحاب العجز المالي و أصحاب الفائض المالي) لتبادل الخدمات، فأسواق الأوراق المالية هي الوسيط الذي يعرض المدخرون الراغبون في الاستثمار من خلال مدخراتهم إما مباشرة أو من خلال وسطاء، على مؤسسات الأعمال و أصحاب المشروعات و الأشخاص الذين يحتاجون إلى اقتراض هذه الأموال.[1]

سوق الأوراق المالية هو السوق الذي يتم فيه عمليات التداول بين المتعاملين(أفراد، مؤسسات، بنوك، صناديق الاستثمار) في الأوراق المالية (الأسهم و السندات)عن طريق السماسرة لمدة زمنية معينة تحت إدارة السوق.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج مايلي :

لا يختلف سوق الأوراق المالية على مفهوم السوق بشكل عام.

تتمثل البضاعة أو السلعة التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية في الأسهم و السندات.

سوق الأوراق المالية هو المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي.

يشمل سوق الأوراق المالية المتعاملون كالسماسرة، المؤسسات، و مختلف الهيئات المهتمة بعمليات تداول الأوراق المالية .

يعتبر التمويل عن طريق سوق الأوراق المالية تمويل طويل الأجل.

يعمل سوق الأوراق المالية وفقا لقواعد و نظم معينة.

تتمثل الوظيفة الأساسية لسوق الوراق المالية في نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض إلى الأطراف التي تعاني من عجز مالي فهي تساهم في تعبئة المدخرات و توظيفها مما يقلل من السيولة في الاقتصاد و يحد من ظاهرة التضخم، تساهم في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح

[1]– نصيف نبيل عبد الإله الأسواق المالية من منظور نظام الاقتصاد الإسلامي مجمع الفقه الإسلامي عمان، 1995، ص 21.

أوراق مالية حكومية.[1] ، كما تعمل على توفير السيولة الكافية للمستثمرين عند رغبتهم في تسييل أوراقهم المالية و توفر لهم الأدوات المالية اللازمة للاستثمار.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أن سوق الأوراق المالية ينقسم إلى قسمين:

السوق الأولية (سوق الإصدار) وهي تمثل نقطة البداية حيث يتم فيها التعامل بالإصدارات الجديدة لأول مرة عن طريق ما يعرف بعملية الاكتتاب ، و تنشأ فيها علاقة مباشرة و أولية بين مصدر الورقة المالية والمكتتب بها.[2]

السوق الثانوية (سوق التداول) وهي السوق التي يتم فيها تداول الإصدارات القديمة التي تم إصدارها في السوق الأولية ، حيث يتم تداول الأوراق المالية بين حامليها و الراغبين في شرائها من غير المصدرين، و تنقسم بدورها إلى السوق المنظمة و غير منظمة.

الشكل رقم (02) : أقسام سوق الأوراق المالية.

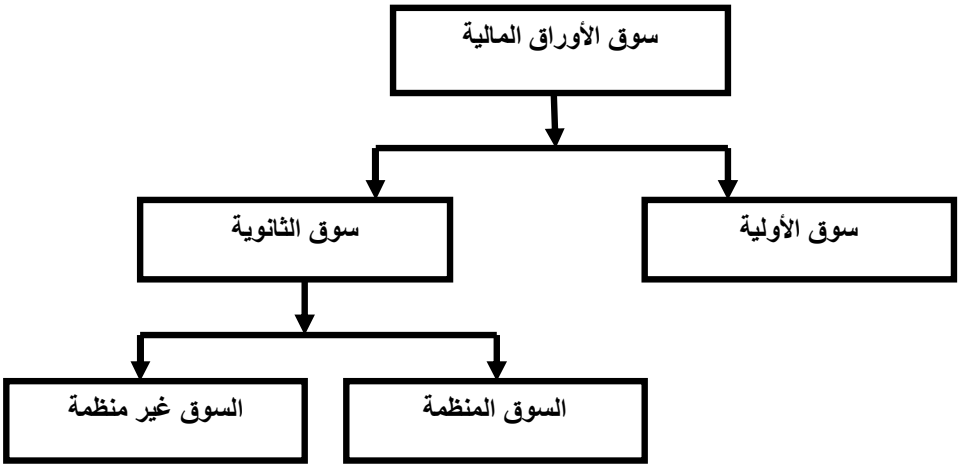

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعلومات السابقة.

[1] - Guglielmo Maria Caporale, Peter G.A Howells, and Alaam. Soliman, "Stock Market Development and Economic Growth: The Causal Linkage.Journal of Economic Development 33, Volume 29, June 2004, P:30.

[2] – الزبيدي حمزة محمود، الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص114.

2.2. سوق الأوراق المالية في الجزائر:

عرفت بورصة الجزائر عدة مراحل لإنشائها، فمنذ 1990 اتخذت الحكومة عدة إجراءات كان من بينها إنشاء شركة بتسمية مؤقتة " شركة القيم المتداولة"، و يعود الفضل صناديق المساهمة الثمانية في تأسيسها بتاريخ 09 نوفمبر 1990 برأس مال يقدر بمبلغ 320000 دج[1]، يديرها مجلس الإدارة المتكون من 08 أعضاء حيث كل عضو يمثل أحد الصناديق المساهمة، مرت هذه شركة بمرحلة صعبة تتعلق بمهمتها ووظيفتها،و تم تعديل قوانينها و رفع رأسمالها في فبراير 1992 إلى 9.320.000.00 دج كما غير اسمها لتحمل بذلك اسم بورصة الأوراق المالية.

بدأت الانطلاقة الفعلية لبورصة الجزائر سنة 1993 وذلك راجع لعدة مشاكل بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/24/25 المتمم و المعدل لأمر المتضمن قانون التجارة و المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 1993/05/23 المتعلق بسوق القيم المتداولة، و بناءا على هذين المرسومين التشريعيين تم انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر حيث نص المرسوم رقم 93-10 على إنشاء هيئة ممثلة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم و مراقبة البورصة و عملياتها.

تم تحديد المحاور الكبرى لسير القيم المنقولة في الجزائر عن طريق الهيئات العاملة ببورصة القيم المنقولة و المتمثلة في لجنة تنظيم ومتابعة عمليات البورصة[2] (تم تشكيلها في فيفري 1996) (COSOB) و التي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة ، ولجنة تسيير بورصة القيم (SGBV) مكلفة بالسهر على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة .

كان الافتتاح الرسمي والفعلي لبورصة الجزائر يوم الأربعاء 17 ديسمبر 1997، تم إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 2 جانفي 1998، متمثلا في القرض السندي لسوناطراك.

تتضمن بورصة الجزائر ثلاث عناصر أساسية أسندت لها وظائف بالغة الأهمية ويتعلق الأمر بـ:

1. شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:

[1]- شمعون شمعون:" البورصة – بورصة الجزائر" الأطلس للنشر، 1993 ص.19.

[2]- المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993.

هي شركة ذات أسهم تقوم بتسيير المعاملات التي تجري حول القيم المنقولة في البورصة ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبته(COSOB).

2.لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) :

تقوم هذه اللجنة بحماية المستثمر من خلال الرقابة والتأكد من صحة المعلومات التي تقدمها الشركات و ضمانا للشفافية و السير الحسن، ومن أجل تمكينها من تحقيق مهامها، خُولت هذه اللجنة بالسلطات التالية: السلطة التنظيمية، سلطة الإشراف والمراقبة، السلطة التأديبية والتحكيمية.

3.الوسطاء في عمليات البورصة:

يتضمن سوق المال في الجزائر حالياً سبعة وسطاء في عمليات البورصة يمثلون البنوك العمومية التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR ، وبنك التنمية المحلية BDL ، وبنك الجزائر الخارجي BEA، والبنك الوطني الجزائريBNA ، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-بنكCNEP-Banque، والقرض الشعبي الجزائريCPA ، والبنك الخاص BNP Paribas El dajazair.

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوق لسندات رأس المال وسوق لسندات الدين.

1. **سوق سندات رأس المال:** تتكون سوق سندات رأس المال من:

1.1. السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حاليا أربع (04) شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي[1]:

مجمع صيدال(القطاع الصيدلاني.)، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي(قطاع السياحة)، أليانس للتأمينات(قطاع التأمينات.)، أن –سي ا–رويبة: (قطاع الصناعات الغذائية).

1.2.سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأت سنة 2012 تعمل على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمباشرة مشاريعها الاستثمارية.

2. سوق سندات الدين: تتكون سوق سندات الدين من:

[1] – شركة تسيير بورصة القيم المنقولةSGBV ، الجزائر, www.sgbv.dz يوم2015/02/09

1.2. سوق سندات الدين: تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة، ويوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذه السوق، و هو خاص بشركة ش.ذ.أ دحلي التي من المقرر أن يحل تاريخ استحقاق سندها في سنة 2016.

2.2. سوق كتل سندات الخزينة العمومية [1] (OAT) : تأسست هذه السوق سنة 2008 خصصت للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، وتحوي حاليا 27 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 320 مليار دينار جزائري، يتم التداول على سندات الخزينة التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

– وضعية سوق الأوراق المالية في الجزائر:

مؤشر السوق:

من خلال الشكل رقم (03) و الذي يوضح تطور مؤشر بورصة الجزائر، نلاحظ ان مؤشر السوق يتميز بالثبات على العموم و هو يعكس بشكل أفضل تحركات أسعار الأسهم في السوق مما يعني أن أسعار الأسهم تتغير في حدود ضيقة، فالمؤشر يعكس حالة السوق و يظهر إذا كان مستوى السوق قد ارتفع أو انخفض، و عليه فإن سوق الأوراق المالية في الجزائر سوق غير نشط.

[1] – شركة تسيير بورصة القيم المنقولةSGBV ،مرجع سابق.

الشكل رقم (03): تطور مؤشر بورصة الجزائر

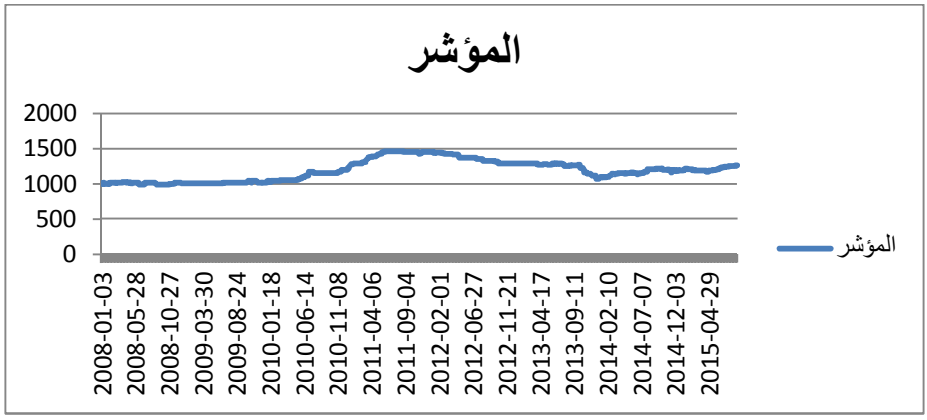

المصدر: شركة تسيير بورصة القيم المنقولةSGBV ، الجزائر، يو2015/09/01.

القيمة السوقية:

الجدول رقم(02): القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	القيمة السوقية(MC)	PIB /MC
1999	65275000000	2,016
2000	67395000000	1,634
2001	46720000000	1,105
2002	31990000000	0,707
2003	30360000000	0,578
2004	30100000000	0,490
2005	10400000000	0,138
2006	6710000000	0,079
2007	6460000000	0,069
2008	6500000000	0,059
2009	6550000000	0,066
2010	7900000000	0,066
2011	14967744130	0,103
2012	13028721575	0,082
2013	13819991460	0,083
2014	14793245795	0.083
2015/08/31	14933052520	

المصدر: شركة تسيير بورصة القيم المنقولةSGBV ، الجزائر، يو2015/09/01.

من خلال الشكل رقم(04) و الذي يمثل القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن بورصة الجزائر غير قادرة على توفير التمويل اللازم للاقتصاد و بذلك فهي لم تحقق الهدف الرئيسي لإنشائها و المتمثل في توفير التمويل و يمكن إرجاع ذلك الى حداثة إنشائها و قلة الشركات المدرجة فيها و عدم تنوع فرص الاستثمار.

الشكل رقم (04): القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

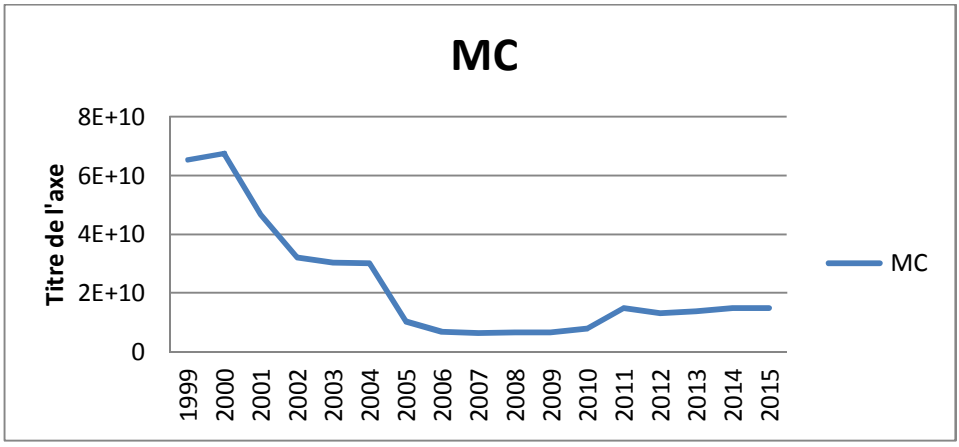

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول رقم(01).

حجم التداول :

الجدول رقم (03):تطور حجم التدوال (1999-2014).

السنوات	عدد ا لصفقات	القيمة المتداولة دج	حجم التداول
1999	1056	108079690	35348
2000	4559	720039160	323490
2001	2898	533217905	361445
2002	2071	112060345	80161
2003	393	17257700	39693
2004	141	8432615	22183
2005	64	4188200	13487
2006	234	149391910	76010
2007	410	960417115	130443
2008	545	1218511505	184110
2009	488	896650625	143563
2010	361	670069575	117729
2011	520	321222985	252954
2012	277	673186960	167827
2013	177	101027990	127589
2014	229	1331017445	71089

المصدر: شركة تسيير بورصة القيم المنقولةSGBV ، الجزائر، يوم 01 /2015/09.

من خلال الشكل رقم (05) و الذي يوضح عدد الصفقات المبرمة خلال الفترة الممتدى من 1999-2014 نلاحظ أن هناك انخفاض في عدد الصفقات المبرمة، و ذلك لانخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة أضف إلى ذلك انتهاء مدة القرض السندي لسونطراك بحلول عام 2003.

الشكل رقم (04): عدد الصفقات المبرمة(199-2014)

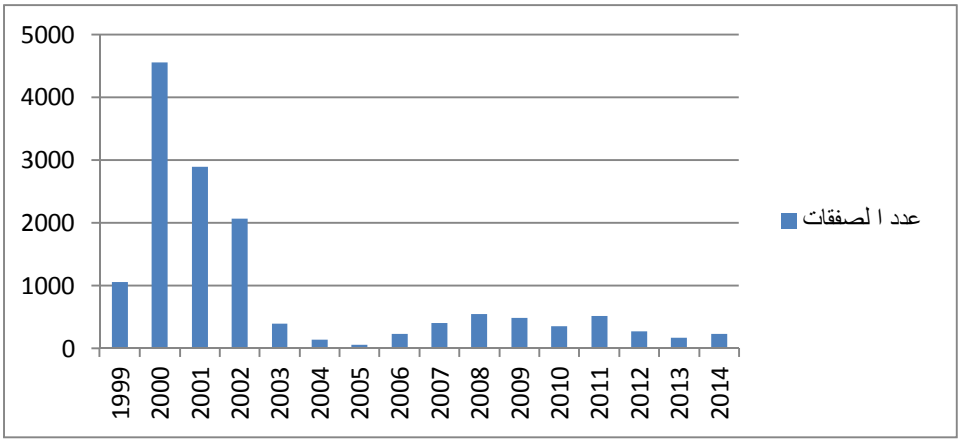

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في الجدول رقم(02).

3.دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر:

يعتبر السوق المالي جزء من النشاط الاقتصادي و هو بذلك يتأثر بنوعية السياسات المتبعة، و تعتبر السياسة النقدية إحدى هذه السياسات التي قد يكون لها تأثير على أداء السوق المالي[1]، و عليه أي تغير في عرض النقد سيكون له انعكاس على السوق المالي سواء بتشجيع حركة بيع و شراء الأسهم أو الامتناع عن ذلك، و قد اختلف الاقتصاديون في تحديد اثر التغير في عرض النقد على سوق الأوراق المالية، حيث يرى الاقتصادي فريدمان و شوارتز(Friedman and Chwart) أن هناك أثر ايجابي بين عرض النقد و أسعار الأوراق المالية، فبزيادة المعروض النقدي(مع افتراض ثبات المطلوب منها) سيؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة مما يشجع على القيام بالاستثمار و بالتالي زيادة الإنتاج و انخفاض البطالة الذي سيؤدي الى خلق الدخول و بالتالي زيادة الطلب الذي

[1] – بشير الزغبي، تأثيرات العوامل الاقتصادية الكلية في المؤشر العام لأسعار السهم في سوق عمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 27،جامعة الأردن، 2000، ص327.

ينعكس على زيادة الطلب على المنتجات و بالتالي زيادة أرباح الشركات الذي بدوره ينعكس على ارتفاع مستوى الأوراق المالية و الذي يؤدي الى زيادة القيمة السوقية[1].

في حين يرى بعض الاقتصاديين أمثال كيران (Keran) أن هناك أثر سلبي بين عرض النقد و أسعار الأوراق المالية، حيث يفسر ذلك بأن زيادة عرض النقود قد يكون له كذلك أثر سلبي يتمثل في احتمال حدوث تضخم يؤدي في النهاية إلى زيادة في الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المستثمرون و بالتالي انخفاض الأسعار.

وعليه من خلال دراستنا نطرح التساؤل التالي: هل تؤثر السياسة النقدية المنتهجة من طرف البنك المركزي على أداء سوق الأوراق المالية في الجزائر؟ و ما هي طبيعة هذا الأثر؟.

1.3. البيانات:

للإجابة على إشكالية الدارسة المتمثلة في تحديد أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر و اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على سلسلة زمنية تحوي 16 مشاهدة سنوية تغطي الفترة (1999-2014)، تم الحصول على البيانات من بورصة الجزائر و البنك المركزي الجزائري.

2.3.متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية: القيمة السوقية(MC) للتعبير عن النمو في سوق الأوراق المالية، عرض النقد(M_1) للتعبير عن السياسة النقدية.

3.3 منهج الدراسة:

لدراسة أثر السياسة النقدية على سوق الأوراق المالية في الجزائر تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط، الذي يوضح لنا العلاقة بين متغيرين فقط، حيث تكون الصياغة العامة لهذه العلاقة الخطية كمايلي:

حيث أن:

[1] -Mohammad Salam Al-Shiab, The Enfluence of Monetary and Fiscalpolicies on The Capital Market : a Vector Autoregressive(VAR) Model, Journal of Administration and Economic Sciences, Qassim University, Vol1 N0 2,2008, p2

y_i: القيمة الفعلية للمتغير التابع.

x_i: القيمة الفعلية للمتغير المستقل.

α،β: القيم الفعلية لمعاملات الانحدار.

μ_i : حد الخطأ

$i = 1, 2, 3, \ldots\ldots, n$

n: عدد المشاهدات.

لتقدير معاملات النموذج البسيط في المعادلة نستخدم طريقة المربعات الصغرى.

و عليه سيكون النموذج المعتمد عليه في الدراسة كمايلي:

حيث أن:

MC: القيمة السوقية (سعر السهم مضروبا في عدد الأسهم المتداولة)

M_1.: عرض النقود(وتتألف من مجموعة وسائل الدفع: الأوراق النقدية، العملة المعدنية، الودائع الموجودة في البنوك والمؤسسات المالية، وفي الخزينة العامة، إضافة إلى الشيكات البريدية وصناديق الادخار)

α،β: القيم الفعلية لمعاملات الانحدار.

μ_i : حد الخطأ

4.3.نتائج الدراسة:

من خلال الجدول رقم (05) و الذي يوضح الارتباط بين كل من القيمة السوقية و السياسة النقدية، نلاحظ أن هناك ارتباط قوي و سالب بين كل من القيمة السوقية و عرض النقود (M_1) و ذو دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1%.

الجدول(05): معامل الارتباط بين القيمة السوقية و السياسة النقدية

	MC	SIG
M_1	-0.750	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

يوضح الجدول رقم (06) نتائج التحليل الإحصائي بين القيمة السوقية(MC)و عرض النقودM_1 ، حيث نجد قيمة R^2 0.563 مما يعني أن النموذج يفسر56.3 ٪ .

جدول رقم (06): نتائج التحليل الإحصائي.

	MC	SIG
M_1	-0.789	0.001
	0.563	
r	-0.750	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال نتائج تحليل الانحدار الإحصائي يمكن استنتاج معادلة الانحدار الخاصة بأثر عرض النقد (M_1) بالقيمة السوقية (MC):

$$MC= 6.986-0.789M_1+ 0.01 \quad .....(01)$$

من خلال المعادلة رقم (01) تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن معامل (M_1) (0.789-) و قد بلغت قيمة (t) (4.247-) و هي ذات دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1٪ ، و هذا يعني وجود أثر سالب ذو دلالة إحصائية بين السياسة النقدية و سوق الأوراق المالية، فزيادة عرض النقد انعكس بالسلب على أداء سوق الأوراق المالية في الجزائر و يمكن إرجاع ذلك الى ارتفاع معدلات التضخم كما أن هذه الزيادة في عرض النقد لم توجه الى سوق الأوراق المالية أي لشراء الأوراق المالية حيث أن معظم الشركات الناشطة في الاقتصاد الجزائري ليست مدرجة في بورصة الجزائر و عليه فإن لن يكون هناك طلب على الأوراق المالية مما يؤدي الى تراجع أسعارها و عليه ستنخفض القيمة السوقية و التي تعكس النمو في سوق الأوراق المالية، كما أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة في الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه

المستثمرون و بالتالي انخفاض أسعار الأوراق المالية ، و هذا يعني رفض الفرضية العديمة القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسة النقدية و سوق الأوراق المالية في الجزائر.

الخاتمة

إن نجاح الأسواق المالية يعتمد على تنوع فرص الاستثمار (الأوراق المالية) التي تسمح للمستثمر أن يختار الشكل الذي يناسبه، و قدرتها على توفير السيولة اللازمة عند الطلب، و هذا ما لا ينطبق على سوق الأوراق المالية الجزائري الذي يضم عدد قليل من المؤسسات، كما أن الوعي الاستثماري ضعيف فمازالت ثقافة الاكتناز مهيمنة على أفكار الفرد واعتماد المؤسسات على تمويل الذاتي، كل ذلك ساعد في وجود أثر سلبي لزيادة عرض النقد على هذه السوق ، فكما سبق الإشارة إليه فإنه يمكن أن يكون للسياسة النقدية أثر ايجابي على السوق المالي كما يمكن أن يكون لها أثر سلبي، و لقد تم التوصل في دراستنا إلى أن زيادة عرض النقد قد انعكس بالسلب على سوق الأوراق المالية في الجزائر، و ذلك راجع إلى أن الزيادة في عرض النقد لم تنعكس على زيادة القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية الجزائري، حيث يفضل العديد من المستثمرين التوجه للمشاريع الاستثمارية غير المالية: كالبناء، الأشغال العمومية...، ذلك أنها تضمن أرباحا سهلة وتجنب المخاطر، وكذلك أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي انعكس على ارتفاع معد العائد المطلوب على الاستثمار مما أدى إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية.

قائمة المراجع

1. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، مصر، 2003-2004.
2. بشير الزغبي، تأثيرات العوامل الاقتصادية الكلية في المؤشر العام لأسعار السهم في سوق عمان، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 27،جامعة الأردن، 2000.
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد31، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2003.
5. الزبيدي حمزة محمود، الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
6. شمعون شمعون:" البورصة – بورصة الجزائر" الأطلس للنشر، 1993.
7. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.
8. محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.
9. نصيف نبيل عبد الإله الاسواق المالية من منظور نظام الاقتصاد الإسلامي مجمع الفقه الإسلامي عمان، 1995.

– المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 ماي 1993 ، الجريدة الرسمية ، العدد 34 ، الصادر بتاريخ 23 ماي 1993.

–شركة تسيير بورصة القيم المنقولةSGBV ، الجزائر.

–بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الثلاثي الأول الوضعية النقدية، رقم30، جوان 2015.

1. Akdinfeler, Algérie poursuit la resification économique et la transition, bulletin, FMI, Publication du Fonds, Monétaire International , Août 1996.
2. Guglielmo Maria Caporale, Peter G.A Howells, and Alaam. Soliman, "Stock Market Development and Economic Growth: The Causal Linkage.Journal of Economic Development 33, Volume 29, June 2004.
3. Mohammad Salam Al-Shiab, The Enfluence of Monetary and Fiscal policies on The Capital Market : a Vector Autoregressive(VAR) Model, Journal of Administration and Economic Sciences, Qassim University, Vol1 N0 2,2008.

-Bulletin statistique de la Banque D'Algérie, Séries Rétrospectives, Statistiques Monetaire1964-2011, hors série-juin 2012k p30-p47-62.

- مواقع الانترنت:

www.sgbv.dz

www.bank-of-algeria.dz

البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية
نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الادارة الالكترونية

د. ودان بو عبد الله
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
أ. مركان محمد البشير
جامعة التكوين المتواصل – تيسمسيلت

الملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية مجال من مجالات **تحسين الخدمة العمومية** مع ما يتناسب مع متطلبات تطبيق **الإدارة الالكترونية**، وذلك من خلال استخدام هذه الأخيرة في تكريس وتجسيد محاولة الحكومة الجزائرية في **اصلاح وتحسين الخدمة العمومية، فالإدارة الإلكترونية** تشمل رقمنة جل الأعمال الادارية والخدماتية التي تتم بين الادارات العمومية فيما بينها وكذلك بين الادارات العمومية والمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين وحتى الأجانب، وذلك من خلال الاستخدام الأوسع **لتكنولوجيات الاعلام والاتصال TIC** كأجهزة الإعلام الآلي وشبكة الإنترنت لعرض وتسهيل تقديم الخدمات العمومية عبر المواقع والبوابات الالكترونية، وفي شتى القطاعات العمومية كالصحة والتربية والتعليم والعدالة والادارة المحلية وحتى فيما يخص **الصفقات العمومية**، بحيث قامت الحكومة الجزائرية فيما يخص هاته الأخيرة بإصدار قرار ينشأ بموجبه بوابة إلكترونية من شأنها تسهيل تقديم وعرض الخدمات فيما يخص مجال الصفقات العمومية وذلك تطبيقا للمادة 173 و174 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وذلك من أجل عصرنة المرافق العمومية وإدخال المعلوماتية في أداء المهام من جهة، وتقريب الادارة من المواطن والمتعاملين الاقتصادين وتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الخدمة العمومية، الادارة الإلكترونية، الصفقات العمومية، البوابة الالكترونية.

Abstract:

This paper addresses one of the fields of improving public service which corresponding with the application of e-administration requirement, and that shows through the attempt of Algerian government to improving and reforming the public service, e-administration include the digitalization of both the services and administrative business, either between the public administrations and the citizens, economic operator and even foreign or between the public administrations among them, and that through the wider use of information and communication technologies (ICT) like the internet so as to offer and ease the introduce of the public services in all sectors such as health, education, local administration even regarding the public transactions, in this context the Algerian government recently issued a decision to establish an electronic portal that will facilitate the provision and supply of services regarding the public transactions, and that under the application of Article 173 and 174 of Presidential Decree N°10-236. Covering organizing public procurements, In order to modernize public utilities and Introduction of the information in the performance of function, in addition bring the administration closer to the citizens and improving of public services.

Key words: public services, E-administration, public transactions, E-Portal

المقدمة:

عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة محاولات عديدة من طرف الحكومة من أجل إنجاح عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية في إطار الجزائر الإلكترونية، من جهة، وسعيا إلى تحسين وإصلاح الخدمة العمومية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن، من جهة أخرى، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية والتنظيمية التي ترمي إلى تجسيد مسعى الحكومة الرامي إلى عصرنة المرافق العمومية وإدخال المعلوماتية في أداء مهامها، وكذلك مسعاها إلى الحرص على تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن.

فإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، وظهور إدارة إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه، وتحقيق الاستخدام الأمثل للخدمات بسرعة عالية ودقة

متناهية، بما تُسهم من دعم ومساندة لأجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل وتسريع عملية صنع القرار، وتمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة وفاعلية للاستفادة من متطلبات العمل، وتقديم جودة الخدمات الإلكترونية وفق معايير فنية وتقنية عالية تواكب العصر.

أما تحسين الخدمة العمومية والتكفل الفعلي بقضايا المواطن، فيتصدر حاليا قائمة انشغالات الحكومة وأجهزتها المختلفة بصفة خاصة، والمجتمع بمختلف مؤسساته بصفة عامة، وما إدراج هذا الموضوع في برنامج عمل الحكومة، إلا دليلا على سعي الحكومة للتصدي لظاهرة تراجع الخدمة العمومية التي بدأت تشكل مصدر عدم رضا المواطن وانزعاجه، مما يحتم ضرورة وأهمية استعادة ثقته في الإدارة التي يجب عليها أن تعمل في إطار الشفافية الكاملة وتتجنب المحاباة والأساليب السلبية في إدارة شؤونها تجاهه.

فباعتبار عصرنة الإدارة العمومية من أهم أولويات الحكومة في إطار الإدارة الإلكترونية، وباعتبار الخدمات العمومية من بين أهم الوظائف التي تقوم الإدارة العمومية بتقديمها، وجب قيام الإدارة العمومية بالاستعانة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين وللمتعاملين الاقتصاديين وكذلك إرساء الشفافية والنزاهة والديمقراطية في كل تعاملاتها الإدارية والخدماتية والاجتماعية وحتى الإقتصادية، وفي كل المجالات، والتي من أهمها مجال الصفقات العمومية التي تعتبر ركيزة هامة لبناء الاقتصاد الوطني وتحديث وإنشاء هياكله القاعدية، بحيث أنها تعتبر نوع من أنواع التعاملات بين الإدارة العمومية وبين المتعاملين الاقتصاديين (العموميين والخواص)، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قرار ينشأ بموجبه بوابة إلكترونية خاصة بالصفقات العمومية من شأنها تسهيل تقديم وعرض الخدمات فيما يخص مجال الصفقات العمومية وذلك تطبيقا للمادة 173 و174 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، وذلك من أجل عصرنة الإدارة العمومية وإدخال المعلوماتية في أداء المهام من جهة، وتقريب الادارة من المواطن والمتعاملين الاقتصادين وتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى. ومن خلال كل ما سبق ذكره قمنا بالتطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بتحسين الخدمة العمومية في إطار الإدارة الالكترونية من خلال البوابة الالكترونية للصفقات العمومية، وعليه نطرح التساؤل

الرئيسي الآتي: **ما هو واقع البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في إطار تحسين الخدمة العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما هو واقع الخدمة العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية التي باشرت بها الحكومة الجزائرية بغية عصرنة الإدارة العمومية؟

– وما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية فيما يخص تنظيم الصفقات العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية؟

– وما هي أهم الفوائد المأمولة من خلال تنظيم التعاملات فيما يخص الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية؟

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما يلي:

– التعريف بالخدمة العمومية وبمختلف أنواعها، مع إبراز أهم المعايير التي تتميز بها.

– سرد مفهوم الإدارة الإلكترونية، مع عرض أهم المبادئ العامة التي تتميز بها، بالإضافة إلى إبراز أهم أهدافها وخصائصها.

– التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالصفقات العمومية وبالبوابة الإلكترونية الخاصة بها.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى إبراز أهم المميزات التي تتميز بها البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، والتي تعتبر مجال من مجالات تحسين وإصلاح الخدمة العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية، وعليه قمنا بتقسيم البحث إلى النقاط الآتية:

أولا: الخدمة العمومية؛

ثانيا: الإدارة الإلكترونية؛

ثالثا: الصفقات العمومية والبوابة الإلكترونية الخاصة بها.

أولا: الخدمة العمومية:

يوحي مصطلح الخدمة العمومية إلى تلك الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات، وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنظمات العامة، فهي الصورة العاكسة لسوء أو حسن تسيير الإدارة العمومية، فهاته الأخيرة تسعى إلى كسب ثقة المواطن والتقرب منه من خلال تحسين الخدمات العمومية المقدمة له.

1- مفهوم الخدمة العمومية:

تعتبر أي نشاط يهدف إلى تحقيق منفعة عامة تقع على كاهل الدولة عن طريق مؤسسات سواء ادارية أو اقتصادية أو اعلامية، وذلك عن طريق تدخل الادارة العامة لضمان المنفعة العامة ومراقبتها[1].

والنظرة الحديثة تربط مهام الخدمة العمومية بمقتضيات الديمقراطية والمتطلبات الاجتماعية والثقافية وبضرورة المحافظة على التعددية بما في ذلك التعددية الإعلامية، بل وتشجع على الشراكة مع المتعاملين الخواص بما يشكل مرجعا للمصداقية والنوعية والإبداع بالنسبة لكل أنواع البرامج[2].

كما يستمد مفهوم الخدمة العمومية من مفهوم المرفق العام في القانون الإداري، ويقصد بالمرفق العام "ذلك المشروع الذي بواسطته يتولى شخص إداري القيام بعمل لتحقيق المنفعة العامة، أو يقصد به إشباع حاجة عامة وذلك بسبب طبيعته"[3].

2- أنواع الخدمة العمومية:

تضم الخدمة العمومية مجموعة كبيرة وغير متجانسة للخدمات الجماعية المنظمة من طرف الدولة، يمكن حصرها في مجموعة الخدمات التالية:

أ- الخدمات الإدارية: مثل خدمة الحالة المدنية بالبلديات.

ب- الخدمات الاجتماعية والثقافية: مثل خدمة التمدرس الإلزامي، الخدمات الصحية والترفيهية.

ج- الخدمات الصناعية والتجارية: مثل خدمة الجزائرية للمياه، خدمة مؤسسة الكهرباء والغاز.

كما يمكننا أن نميز من ناحية أخرى بين ثلاثة أنواع من الخدمة العمومية وفق التصنيفات التالية:

أ– من حيث طبيعة الخدمة المقدمة: نجد صنفان، خدمة فردية كاستخراج الوثائق الإدارية من طرف أي فرد يحتاجها، وخدمة جماعية كالإنارة العمومية.

ب– من حيث طبيعة استهلاك الخدمة: نجد صنفان، خدمة ذات استهلاك إجباري كاستخراج بطاقة التعريف الوطنية للبالغين، وخدمة ذات استهلاك اختياري كاستخراج جواز السفر.

ج– من حيث طريقة تحمل التكلفة: نجد في هذه الحالة ثلاثة أصناف من الخدمات، **خدمة مجانية** (تقدم دون مقابل وتتحمل تكلفتها كليا الخزينة العمومية للدولة مثل حملات التلقيح، الأمن العمومي والإنارة العمومية)، **وخدمة بالمقابل** (يتحمل تكلفتها كليا وبشكل مباشر المستفيد منها مثل الكهرباء المنزلية والهاتف العمومي)، **وخدمة مدعمة** (يتحمل تكلفتها جزئيا المستفيد منها والباقي دعم حكومي لها مثل السكن والسلع الاستهلاكية الأساسية كمادة الحليب والخبز).

كما يذهب البعض إلى تصنيف الخدمة العمومية إلى صنفين وفق المعيار التسويقي:

الصنف الأول: يتمثل في الخدمات غير المسوقة المقدمة والمفروضة على الجميع (مواطنين ومقيمين) من قبل القوة العمومية والحصول عليها مجاني وإنتاجها يمول بواسطة أموال عمومية مغذاة من الإيرادات العامة للدولة (من الحصيلة الجبائية خصوصا) مثل الأمن، الدفاع، خدمات البلدية، الإنارة العمومية، النظافة العمومية وحماية البيئة.

الصنف الثاني: يتمثل في الخدمات المسوقة والمقدمة للأفراد بشكل اختياري وطريقة الحصول عليها بمقابل يغطي إجمالي تكلفة الخدمة المقدمة مثل الكهرباء، الغاز والماء، كما يمكن أن تكون مدعمة جزئيا من الخزينة العمومية مثل السلع الاستهلاكية كمادة الحليب والخبز[4].

3- أهم المعايير التي تتميز بها الخدمة العمومية:

من خلال نتائج الأعمال والدراسات التي خلص إليها في مجال المناجمنت العمومي (علم الإدارة العمومية)، أكدوا أن كل عمليات التسيير لنشاطات الخدمة العمومية ينبغي عليها أن تستخدم قواعد مشتركة، تعد بمثابة قيم تستمد منها شرعيتها وصفاتها، والمتمثلة في المعايير التالية:

أ– معيار المساواة: يعبّر عن عدم التمييز بين المواطنين على أساس الأصل أو المعتقد أو اللون أو الانتماء الجزئي، فهو يفرض المساواة بين المستفيدين في حالة وجودهم في وضعيات متماثلة.

ب– معيار الاستمرارية: هذا المعيار يتطلب الأداء الدائم للخدمة العمومية لضمان استمرارية الرفاهية الاجتماعية والرقي العام للمواطنين من خلال توفير الحاجات المشتركة الضرورية لهم، ولذلك يتعين على الدولة حماية المؤسسات والإدارات العمومية من حالات الفشل والإفلاس، كما يستوجب كذلك في حالات الإضراب الشرعي لعمال القطاع العمومي الالتزام بالحفاظ على الحد الأدنى في أداء بعض نشاطات الخدمات العمومية.

ج– معيار التطور: هذا المعيار يسمح بتكيف محتوى الخدمة العمومية مع التطور الاجتماعي والتقدم التقني من جهة واحتياجات المستفيدين من جهة أخرى، مثلا إدخال البطاقات البيومترية في الحالة المدنية ومعالجة العمليات الجارية الحسابية بالنظم الآلية الحديثة، وتحديث وسائل النقل الجماعي كالمترو والقطار الكهربائي.

د– معيار المجانية النسبية: امتدادا لمعيار المساواة بين المواطنين في حالة ما إذا كانت وضعياتهم متباينة (من حيث مستوى الدخل)، يتم اعتماد سلم يبين هذا التباين بحيث يدرج في أعلى هذا السلم الخدمات العمومية التي يكون الوصول إليها مجانيا للجميع، مثل خدمة الصحة والأمن، ثم ترتيب الخدمات تنازليا حسب نوعية الخدمة ومستوى دخل المستفيد، بحيث تتعدد التسعيرات وتتدرج إلى غاية أسفل السلم، أين يقتضي معيار المساواة في التعامل، بالحصول على الخدمة العمومية بمقابل، مثل أغلبية الخدمات العمومية ذات الصفة الصناعية والتجارية كالسكن والتأمين وغيرهما، ويكون هذا التسعير خاضعا لثمن تقريبي قابل للمراجعة دوريا.

هـ– معيار الشمولية: انطلاقا من مفهوم الخدمة العمومية كونها خدمة أساسية يكون حق الاستفادة منها مكفولا لكل المواطنين، لأنها تعتبر ضرورية في أغلب الأحيان، ومن ثم فإن هذه الخدمة ينبغي أن تكون في متناول جميع المواطنين، والسماح لهم بالوصول إليها بشروط مواتية لقدراتهم ومستوياتهم المعيشية.

و– معيار الفعالية: الخدمة العمومية هي كل الأنشطة التي يثبت فيها عجز السوق في التصحيح الذي يحصل في حالات الاستغلال غير المتوازن بين مناطق الوطن (خلق الفوارق الجهوية)، فتوفير

بعض الخدمات العمومية الجوارية، في مجال النقل، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، التعليم، الصحة، الأمن وشق الطرق في المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة، يسهم في خلق التوازن الجهوي والحفاظ على مزاولة النشاطات الاقتصادية خارج التجمعات السكانية الكبرى، وعليه فإن مثل هذه الخدمات تجعل تهيئة وتنمية هذه المناطق أكثر فعالية.

ز– معيار التضامن: الخدمة العمومية ما هي إلا تعبيرا عن التضامن الاجتماعي بين المواطنين تتولى الدولة قيادته وتجسيده ميدانيا، من خلال محاربة ظاهرة الفقر والحرمان، بالمساهمة في تقليص الفوارق بين المواطنين بسبب الدخل أو الإعاقة الصحية والمادية، لذا فالخدمة العمومية تصنف مهامها إلى ثلاثة أصناف وفق معيار التضامن الاجتماعي والمتمثلة في مهام تهدف إلى جعل الخدمة العمومية مادية ومالية في متناول المواطنين المهددين بالفقر والتهميش (الفئات المعوزة)؛ مهام تهدف إلى المحافظة على الانسجام الاجتماعي والشعور بالمواطنة؛ مهام تهدف إلى المساهمة في تشجيع الاستعمال الفعال والعادل للموارد المشتركة[5].

ثانيا: الإدارة الإلكترونية:

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات والاتصالات إلى بروز نموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية، كي تحسن من مستوى أعمالها وجودة خدماتها، وهو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية، أو إدارة الحكومة الالكترونية، أو الإدارة الالكترونية. وبذلك فإن ظهور الإدارة الالكترونية جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية، الأعمال الإلكترونية وانتشار شبكة الإنترنت[6]. في حين ترى بعض الدراسات أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية التعامل، وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[7].

وبالتالي فالإدارة الالكترونية هي أحد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة، كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا، أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويعملون، ويتبادلون العلاقات الاجتماعية، ويتواصلون في شتى بقاع العالم[8].

ومما سبق يمكن القول أن نشأة الإدارة الالكترونية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة، في ظل ثورة المعلومات، وازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن والمؤسسات، وربط الإدارات العامة والوزارات عبر آليات التكنولوجيا، وبالتالي التحول الجذري في مفاهيم الإدارة التقليدية وتطويرها[9].

1- مفهوم الإدارة الإلكترونية:

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الالكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وإن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الالكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية، حيث عرفت الإدارة الالكترونية بأنها " استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة، أو الإعلان"[10].

وانطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية، توجهت تعريفات للإدارة الالكترونية حاولت ربطها بالخدمة العامة المعقلنة، ولذلك فهي تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة"[11].

في حين ركزت بعض الدراسات على محاولة تبيين مدى إمكانية اختصار الوقت والسرعة في انجاز المعاملات، وتقريب المسافات، فعرفت الإدارة الالكترونية بأنها "انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات"[12].

ويمكن تقديم تعريف آخر للإدارة الالكترونية، انطلاقا من محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المرادفة لها، مثل الحكومة الالكترونية والأعمال الالكترونية، ويعرف الإدارة الالكترونية

باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة "هي إطار يشمل كل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية العامة أو الإدارة الالكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال، أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة"[13].

وعليه فالإدارة الالكترونية هي وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلا عنها ولا تهدف إلى إنهاء دورها، وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية، وهي إدارة بلا مكان وبلا زمان حيث تعمل على مدار الوقت، وهي إدارة بلا تنظيمات جامدة، فالمؤسسات الذكية تعتمد على عمال المعرفة وصناعات المعرفة، فهي رقمنة جل الأعمال والمهام الإدارية ومعالجتها إلكترونيا باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال كأجهزة الإعلام الآلي والإنترنت وغيرهما. وهي استراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

2- المبادئ العامة للإدارة الإلكترونية

من بين المبادئ العامة للإدارة الإلكترونية نجد ما يلي[14]:

أ- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين: وهذا الاهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات، المهيأة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة، وصادقة للمعلومات المتوفرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج، واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

ب- التركيز على النتائج: حيث ينصب اهتمام الإدارة العامة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من

حيث الجهد، المال، الوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة (دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف، الغاز، لتسديد الرسوم والفواتير المطلوبة).

ج- سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: أي إتاحة تقنيات الإدارة الإلكترونية للجميع في المنازل، العمل، المدارس والمكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.

د- تخفيض التكاليف: ويعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

هـ- التغير المستمر: وهو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية، بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس.

3- أهداف الإدارة الإلكترونية

تهدف الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي من بينها ما يلي[15]:

- إدارة الملفات، واستعراض المحتويات بدلا من حفظها، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها؛
- التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد؛
- اختصار الوقت وسرعة انجاز المعاملات، حيث أن التعامل الإلكتروني يتم بشكل آني دون انتظار؛
- تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيداته، إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية وتعددها؛
- التحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة، بالآليات التقنية الحديثة؛
- التوجه نحو شفافية العمل الإداري، وشفافية المعلومات وعرضها أمام العملاء، المواطنين، الموردين وغيرهم.

وبالتالي تعتبر إدارة الحكومة الإلكترونية تحولا أساسيا في مفهوم الخدمة العامة، بما يرسخ قيم الخدمة العامة، ويصبح الجمهور المستفيد من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، ويزيد مفهومها

عن مجرد التميز في أداء الخدمات العامة، إلى خلق التواصل مع الجمهور عن طريق المعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة والرقابة، كما تتضمن تعديلات هيكلية في البناء التنظيمي للإدارة.

ومن ثم فالإدارة الالكترونية تعمل على تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة، إلى أيادي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ مشاريع الإدارة، عن طريق إعادة التأهيل لمواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة، والاستغناء على الموظفين غير الأكفاء، وغير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد، وتقليل معوقات اتخاذ القرار، عن طريق توفير البيانات وربطها بدوائر صنع القرار[16].

4- خصائص الإدارة الإلكترونية:

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي، إلى نموذج إدارة الكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال، يجعل الإدارة الإلكترونية تتسم بجملة من السمات والخصائص يمكن إجمالها في الآتي[17]:

- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية؛
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها؛
- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة، وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها؛
- توفير تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين؛
- التعلم المستمر وبناء المعرفة، وتوفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية، مع زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا، والمتابعة والإدارة لكافة الموارد؛
- صفة التواصل الدائم فهي إدارة بلا زمان إذ ستستمر 24 ساعة متواصلة، الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في طابور الانتظار، ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن؛
- مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية، والمؤسسات الذكية، باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة؛

– السرعة والفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، كما أنها إدارة بدون ورق حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الالكتروني، والأرشيف الالكتروني والرسائل الصوتية ونظم المتابعة الآلية.

كما يضفي تطبيق الإدارة الالكترونية مرونة على التنظيم الإداري، ويوفر الخدمات بشكل مباشر، ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة، والخاصة، وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الالكترونية برقمنة جميع الوثائق، وتحقق نوعية رفيعة في معالجة البيانات، وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة[18].

وبذلك فالإدارة الالكترونية تحقق مزيدا من الترابط في انجاز المعاملات، والقيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيدا من التشاركية، بين مختلف القطاعات الحكومية، والعمل على زيادة المصداقية في تقديم الخدمة المدنية، واكتمال عنصر الشفافية إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن، من خلال الخدمات العامة الإلكترونية. إضافة إلى ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية مدخلا تكامليا لاستثمار الجهد والوقت والحيز، تعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع، فضلا عن أنها عمل مستمر[19].

حيث تتميز الإدارة الالكترونية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة، وتقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة للبيانات، وربطها بمراكز اتخاذ القرار، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، لدعم وبناء ثقافة مؤسسية ايجابية لدى كافة العاملين[20].

مما سبق يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الالكترونية وفق الآتي:

أ– زيادة الإتقان: إن الإدارة الالكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في انجاز المعاملات.

ب– تخفيض التكاليف: إذا كانت الإدارة الالكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول، فان انتهاج نموذج المنظمات الالكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

ج- تبسيط الإجراءات: أمام الحاجة للتحديث والعصرنة الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل، لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع، خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستهدفها أنشطة المنظمات العامة.

د- تحقيق الشفافية: فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الالكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الالكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، "إذ تعرف الشفافية بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني، من جهة، والسلطات المسؤولة عن مهام الخدمة العامة من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله في الرؤية"[21].

إن خصائص تطبيق الإدارة الالكترونية قد مثلت دافعا أساسيا لدى القائمين على مبادرات التحول الالكتروني في الكثير من الدول، والحكومات، وتوجه بخلق استراتيجيات إلكترونية متنوعة، مقسمة على مراحل حسب الظروف، والإمكانيات، وهذا ما يبن أن التحول للإدارة الالكترونية لابد أن يتم عبر مراحل.

ثالثا: الصفقات العمومية والبوابة الإلكترونية الخاصة بها:

إن تنظيم الصفقات العمومية يعتبر من أكثر المواضيع ارتباطا بالواقع السياسي والاقتصادي لأي بلد، والجزائر مثل غيرها من البلدان منذ نيل استقلالها وهي تحاول إرساء قوانينها الخاصة بهذا المجال، فعند استقلال الجزائر وسدا منها للفراغ القانوني قررت بموجب القانون 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 الاستمرار بالعمل بالتشريع الفرنسي ما عدا ما يتعارض مع السيادة الوطنية. وكون الصفقات العمومية مجال استراتيجي لاستهلاك الأموال العامة وتنفيذ المشروعات فقد أصدر المشرع مرسوما تحت رقم 103/64 المؤرخ في 1964/03/26 قرر بموجبه إنشاء اللجنة المركزية للصفقات العمومية التي عهد لها اختصاص اتخاذ الأحكام القانونية وإجراءات تنفيذ الصفقات العمومية. ثم تم إصدار الأمر رقم 90/67 المؤرخ في 1967/06/17 المتضمن الصفقات العمومية وهي أول خطوة تشريعية في مجال الصفقات العمومية. تبعه بعد ذلك صدور المرسوم رقم 145/82 المؤرخ في 1982/04/10 المتعلق بتنظيم صفقات المتعامل العمومي، وذلك سعيا من المشرع لإضفاء نوع من

الليونة والبساطة في إبرام الصفقات العمومية. وبظهور الظروف الإقتصادية الجديدة التي دعت البلاد للدخول في اقتصاد السوق ظهرت الحاجة إلى تعديل يتماشى وهذه الظروف، وكان ذلك بموجب القانون رقم 434/91 المؤرخ في 1991/11/09 المتعلق بالصفقات العمومية. ونظرا لجملة الثغرات القانونية التي تم الوقوف عليها، تم إصدار المرسوم الرئاسي 250/02 المؤرخ في 2002/07/24 المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي 301/03 المؤرخ في 2003/09/11 والمرسوم الرئاسي 338/08 المؤرخ في 2008/11/26. وكحوصلة لجميع المراسيم والقوانين الخاصة بالصفقات العمومية تم إصدار المرسوم الرئاسي 236/10 المؤرخ في 2010/10/07 الذي يعتبر حاليا الركيزة الأساسية لإبرام الصفقات العمومية والذي عدل سنة 2011 وفق المرسوم الرئاسي رقم 11-98 المؤرخ في 2011/03/01 ثم وفق المرسوم الرئاسي رقم 11-222 المؤرخ في 16 جوان 2011 ثم سنة 2012 وفق المرسوم الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في 2012/01/18 ثم سنة 2013 وفق المرسوم الرئاسي رقم 13-03 المؤرخ في 2013/01/13، بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القرارات التي تعزز وتفسر وتحدد مفهوم مواد المرسوم الرئاسي 236/10، والتي من أهمها وأحدثها القرار المؤرخ في 2011/11/17 الذي يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية والذي صدر تطبيقا لأحكام المادتين 173 و 174 من المرسوم الرئاسي رقم 236/10 المعدل والمتمم[22]، واللتان تتعلقان بالاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، حيث أن هاته الأخيرة تتم معالجة المعاملات الخاصة بها إلكترونيا، فالمادة 173 تخص الاتصال بالطريقة الإلكترونية وتنص على تأسيس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية لدى وزير المالية[23]، أما المادة 174 فتخص تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية وتنص على أنه يمكن للمصالح المتعاقدة أن تضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، كما يمكن للمتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية أن يردوا على الدعوة إلى المنافسة بالطريقة الإلكترونية[24].

1- تعريف الصفقات العمومية:

الصفقات العمومية عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به تبرم وفق الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم قصد إنجاز الأشغال واقتناء المواد والخدمات والدراسات لحساب المصلحة المتعاقدة[25].

والعقد وفق القانون المدني، حسب المادة 54 منه تنص "العقد اتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما"[26].

نلاحظ من هذا التعريف أن الصفقات العمومية تشمل إحدى العمليات الآتية: **اقتناء اللوازم** (اقتناء المصلحة أو إيجار عتاد أو مواد موجهة لتلبية الحاجات المتصلة بنشاطها)؛ **انجاز الأشغال** (قيام المقاول ببناء أو صيانة أو تأهيل أو ترميم أو هدم منشأة أو جزء منها، ويمكن هنا أن نجد صفقتين، واحدة للأشغال والأخرى للدراسات تشمل المراقبة التقنية والجيوتقنية)؛ **تقديم الخدمات؛ انجاز الدراسات** (القيام بدراسات واحتمالات تنفيذ مشاريع أو برامج تجهيزات عمومية بضمان أحسن شروط لإنجازها أو استغلالها)[27].

2- مجالات تطبيق الصفقات العمومية:

إن الأشخاص العموميين الذي يسعهم مجال تطبيق قانون الصفقات العمومية يمكن حصرهم فيما يلي[28]: مجمل الإدارات العمومية للدولة، الهيئات الوطنية المستقلة؛ الولايات والبلديات، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛ مراكز البحث والتنمية، والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي؛ المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني؛ المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، والمؤسسات العمومية الاقتصادية عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة كليا أو جزئيا بمساهمة مؤقتة أو نهائية من الدولة وتدعى بالمصلحة المتعاقدة، كما لا تخضع العقود المبرمة بين إدارتين عموميتين لهذا المرسوم.

3- الأهداف المراد تحقيقها من خلال الصفقات العمومية:

تتمثل فيما يلي:

- التوافق مع السياق الاقتصادي للبلد وما هو معمول به دوليا؛
- تطبيق أكبر لقواعد الشفافية، وكذا مفهوم قاعدة المنشأ؛
- مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين؛
- تحكم أكبر في الطلب العمومي؛
- إعادة التوازن في العلاقة التعاقدية بين صاحب المشروع والأطراف المتعاقدة؛
- تدعيم مراقبة الصفقات العمومية؛
- ضمان التسديد والاستعمال الحسن للمال العام؛
- توضيح بعض مفاهيم أو كيفيات أحكام الصفقات؛
- تدعيم آليات الرقابة وكذا الوقوف على المقدرة الحقيقية للاقتصاد الوطني؛
- وأيضا معرفة حجم التعاملات الداخلية وحجمها مع العالم الخارجي.

4- البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

أ- مفهوم البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

نقصد بها موقع متخصص في الصفقات العمومية، فهي فضاء واسع لجميع المتعاملين العموميين في مجال الصفقات العمومية ولكل المهتمين بها[29]. وتهدف إلى السماح بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية وكذلك إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية[30].

كما تستحدث قاعدة بيانات تسمح بجمع عن طريق البوابة المعلومات المتعلقة بما يأتي: المصالح المتعاقدة؛ المتعاملين الاقتصاديين وملفاتهم الإدارية؛ الصفقات العمومية؛ بطاقات الإحصاء الاقتصادي للطلب العمومي؛ تبادل الوثائق والمعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين؛ منشورات البوابة[31].

أما تسيير البوابة فيتضمن بالإضافة لإيواء البنية التحتية المعلوماتية ما يأتي: تسيير الأنظمة والشبكات وقاعدة البيانات؛ تسيير الدخول في البوابة؛ صيانة البوابة، لا سيما بضمان مستوى أمن مناسب ضد التهديدات الإلكترونية؛ ديمومة واستمرارية وإمكانية الدخول للخدمات المقدمة من طرف البوابة؛ تسيير التطورات التقنية بإدراج الوظائف الجديدة؛ نشر المعلومات والوثائق المنصوص عليها في المادة 3 من القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013[32].

ب- فوائد وإيجابيات التعامل الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية:

من بين فوائد وإيجابيات التعامل الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية نجد الآتي[33]:

- التعامل الإلكتروني من شأنه أنه يعزز الشفافية في قطاع حساس (الصفقات العمومية)؛
- يقضي على المحاباة والمحسوبية والرشوة؛ وتسريع وتيرة الإجراءات والتدقيق في العمليات وتوفير الوقت والجهد والمال؛ والتقريب بين المسافات وبين الإدارات والمتعاملين معها؛
- حماية المال العام، باعتبار أن الصفقات العمومية مجال حيوي لتحرك رؤوس الأموال؛ واستقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين ونشر جو من المنافسة المشروعة، والحصول على عروض كثيرة ومتنوعة في ظرف قياسي قصير؛ وتعزيز التنمية الوطنية والمحلية؛ وتسديد المستحقات المالية للمتعاملين المتعاقدين والحيلولة دون تأخر تنفيذ المخططات؛
- تسهيل إجراءات الإشهار عن طريق تجاوز الإشهار العادي في الصحف؛
- تعزيز آليات الرقابة من أجل قمع جميع مظاهر الفساد.

ج- الوثائق والمعلومات التي تضمن البوابة الإلكترونية نشرها:

تضمن البوابة نشر المعلومات والوثائق التالية[34]:

النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية؛ الاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية؛ قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين من المشاركة في الصفقات العمومية؛ قائمة المتعاملين الاقتصاديين المقصيين من المشاركة في الصفقات العمومية؛ البرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة وقوائم الصفقات المبرمة أثناء السنة المالية السابقة وكذا أسماء المؤسسات أو تجمعات المؤسسات المستفيدة منها؛ تقارير المصالح المتعاقدة المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية؛

قائمة المؤسسات التي سحبت منها شهادة التصنيف والكفاءة؛ الأرقام الاستدلالية للأسعار؛ كل وثيقة أو معلومة لها علاقة بموضوع البوابة.

د- الوظائف التي تضمنها البوابة الإلكترونية:

تضمن البوابة الوظائف الآتية[35]:

تسجيل المصالح المتعاقدة عن طريق البوابة؛ تسجيل المتعاملين الاقتصاديين عن طريق البوابة؛ بحث متعدد المعايير؛ التنبيه على المستجدات؛ تحميل الوثائق؛ التعهد عن طريق البوابة؛ تسيير تبادل المعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين؛ ترميز الوثائق؛ تاريخ وتوقيت الوثائق؛ التمرن على التعهد الإلكتروني؛ الإمضاء الإلكتروني للوثائق؛ صحيفة الأحداث؛ دلائل تفاعلية لمستعملي البوابة؛ كل وظيفة أخرى ضرورية للسير الحسن للبوابة.

هـ- المبادئ التي يجب احترامها عند تصميم نظام المعلوماتية للصفقات العمومية:

يجب أن يصمم نظام المعلوماتية للصفقات العمومية في إطار احترام المبادئ الآتية[36]:

سلامة الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية (يجب أن تضمن صيغ وأشكال رقمنة الوثائق المكتوبة عدم المساس بسلامتها؛ توقيع الوثائق بالطريقة الإلكترونية المؤمنة مع احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛ التعرف على هوية المتعاملين الاقتصاديين والتأكد منها)؛ سرية الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية (تتم حماية الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية عن طريق نظام ترميز الوثائق مع احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها)؛ تتبع الأحداث من خلال (إنشاء صحيفة للأحداث تسمح بتعقب تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية؛ تاريخ وتوقيت الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية (يسلم وصل استلام يبين تاريخ وتوقيت استلام العروض، لكل عرض يرسل بالطريقة الإلكترونية أو على حامل مادي إلكتروني)؛ توافقية الأنظمة المعلوماتية (اعتماد معايير ومقاييس تسمح لأنظمة معلوماتية مختلفة بالتواصل من أجل تبادل المعطيات)؛ تأمين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الإلكترونية.

و- كيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين:

يتم تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية بواسطة البوابة في ظل احترام أحكام المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، المعدل والمتمم، ويتم تزويد البوابة بنظام ملائم لضمان أمن البيانات وحمايتها[37].

ويكون تبادل الوثائق بالطريقة الإلكترونية بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين متعلقا على الخصوص بما يأتي: **بالنسبة للمصالح المتعاقدة** (دفاتر الشروط؛ نماذج التصريح بالاكتتاب ورسالة التعهد والتصريح بالنزاهة والتعهد بالاستثمار، عند الاقتضاء؛ الوثائق والمعلومات الإضافية، عند الاقتضاء؛ الإعلانات عن المناقصات والدعوات للانتقاء الأولي ورسائل الاستشارات؛ إرجاع العروض، عند الاقتضاء؛ طلبات استكمال أو توضيح العروض، عند الاقتضاء؛ المنح المؤقتة للصفقات العمومية؛ عدم جدوى الإجراءات؛ إلغاء الإجراءات أو إلغاء المنح المؤقتة للصفقات العمومية؛ الأجوبة عن طلبات الاستفسار حول أحكام دفاتر الشروط؛ الأجوبة عن طلبات نتائج تقييم العروض وعن الطعون)؛ **بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين** (التصريح بالاكتتاب؛ رسالة التعهد؛ التصريح بالنزاهة؛ التعهد بالاستثمار، عند الاقتضاء؛ طلبات معلومات إضافية وتوضيحات أحكام دفتر الشروط، عند الاقتضاء؛ سحب دفاتر الشروط والوثائق الإضافية، عند الاقتضاء؛ الترشيحات في إطار الإجراءات التي تتضمن مرحلة انتقاء أولي؛ العروض التقنية والمالية؛ العروض المعدلة، عند الاقتضاء؛ طلبات نتائج تقييم العروض والطعون)[38].

ويكون دخول المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين للوظائف المخصصة لهم، متوقف على تسجيلهم في البوابة، ويتم التسجيل في البوابة بعد ملء وإمضاء وإرسال الاستمارة، المرفقة نماذجها بهذا القرار إلى مسير البوابة عن طريق البريد الإلكتروني، ويمكن إيداع الاستمارات مباشرة لدى مسير البوابة، ويجب على المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين تعيين شخص طبيعي مرخص له بالدخول للوظائف المذكورة أعلاه، يكون مزود بعنوان إلكتروني[39].

وعندما تضع المصالح المتعاقدة وثائق الإعلان عن المنافسة في متناول المتعهدين أو المترشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، يجب عليها أن تحدد عنوان تحميل الوثائق في الإعلان الصحفي[40].

وعندما يرد المتعهدون أو المترشحون للصفقات العمومية على إعلانات المنافسة بالطريقة الإلكترونية، يمكنهم بالإضافة إلى ذلك، إيصال في الآجال القانونية، نسخة من العرض على حامل مادي ورقي أو إلكتروني. توضع نسخة العرض هذه في ظرف مختوم يحمل عبارة "نسخة بديلة". ويجب إيصال النسخة البديلة في الآجال القانونية إلى المصلحة المتعاقدة. كما لا تفتح النسخة البديلة إلا إذا كان العرض المرسل بالطريقة الإلكترونية: يحمل فيروس؛ لم يصل في الآجال القانونية؛ لم يتمكن من فتحه. ويتم إتلاف النسخة البديلة التي لم تفتح[41].

وفي الحالات المبررة قانونا بالخصوص إذا كانت الوثائق ذات حجم كبير أو ذات طابع سري، فيمكن للمصالح المتعاقدة تبليغها للمتعاملين الاقتصاديين على حامل مادي ورقي أو إلكتروني. ويجب أن يحدد الإعلان عن المناقصة أو الدعوة إلى الانتقاء الأولي أو رسالة الاستشارة عنوان استخراج هذه الوثائق[42].

وعندما تكشف المصلحة المتعاقدة فيروسا في الوثائق المتعلقة بالملف الإداري، تطلب من المتعهد أو المترشح القيام بإرسال آخر، مع احترام أحكام المادة 122 من المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 المعدل والمتمم. وعندما تكشف المصلحة المتعاقدة فيروسا في الوثائق المتعلقة بالعرض، يتم فتح النسخة البديلة، إذا تم إرسالها. وإذا لم يتم إرسال النسخة البديلة أو تم إرسالها وكانت تحتوي على فيروس، تجري المصلحة المتعاقدة محاولة لإصلاح العرض أو النسخة البديلة وتواصل تقييم العروض إذا نجح الإصلاح. وتعتبر الملفات التي تحتوي على فيروس والتي كانت محل محاولة إصلاح فاشلة، ملغاة أو غير كاملة. ويتم الاحتفاظ بأثر الفيروس وإبلاغ المتعامل الاقتصادي المعني بذلك[43].

ويتم نشر الإعلان عن الإعلانات في المناقصات والدعوات إلى الانتقاء الأولي أو رسائل الاستشارة على البوابة في نفس الوقت مع إرسال الإعلانات للنشر في الجرائد وفي النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي أو إرسال رسائل الاستشارة للمتعاملين الاقتصاديين المعنيين[44]. والتاريخ الذي يؤخذ بعين الاعتبار، لحساب مدة تحضير العروض هو التاريخ المطبق في إطار الإجراءات المتبعة بالنسبة للحامل المادي الورقي[45].

ويتم نشر وثائق الإعلان عن المنافسة، في حالة تجمع طلبات، باسم التجمع ومن طرف المصلحة المتعاقدة المنسقة. ويتم تحميل دفتر الشروط والتعهد الإلكتروني في حالة تجمع مؤسسات، باسم التجمع ومن طرف رئيس التجمع[46].

الخاتمة:

تعتبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية صورة إيجابية على محاولة إصلاح وتحسين الخدمة العمومية في ظل الإدارة الإلكترونية، والتي من شأنها تقريب الإدارات العمومية من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين وتكريس مبدأ الشفافية والنزاهة في التعاملات التي تقوم بها الإدارات العمومية، خاصة في مجال الصفقات العمومية، إلا أنها تعتبر حبرا على ورق في الوقت الحالي، وذلك لعدم إنشاء تلك البوابة لحد الساعة بالرغم من أن المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المتضمن المواد 173 و 174 اللتان تنصان على التبادل الإلكتروني فيما يخص الصفقات العمومية صدر بتاريخ 7 أكتوبر 2010، والقرار المتعلق بالبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية صودق عليه بتاريخ 17 نوفمبر 2013 ولم يصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية إلا حتى تاريخ 9 أبريل 2014. وعليه فإن هذا التأخر في إنشاء تلك البوابة الإلكترونية يعتبر نقطة ليست في صالح الحكومة التي تسعى إلى رقمنة جل أعمالها الإدارية من جهة، وتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى، خاصة عند المقارنة مع دول الجوار كتونس[47] والمغرب[48] التي قطعت شوطا ملحوظا فيما يخص التعامل الإلكتروني للصفقات العمومية عبر بوابات إلكترونية خاصة بها، وعليه يجب على الحكومة التسريع في عملية إنشاء وتفعيل تلك البوابة ومباشرة العمل بها من أجل التطبيق الفعلي لبنود المرسوم الرئاسي والقرار المتعلقين بالصفقات العمومية، وذلك من أجل إعطاء صورة حسنة وإرساء الشفافية والنزاهة فيما يخص الصفقات العمومية، وباعتبارها أيضا نوعا من أنواع الخدمة العمومية الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين مهما كانت صفتهم أو جنسيتهم.

هوامش ومراجع البحث:

[1] – سيف عبد الباسط، **الإعلام العربي والخدمة العمومية**، منتديات ستار تايمز، منشور على الإنترنت بتاريخ 2009/01/07، شوهد بتاريخ 2014/09/06، http://www.startimes.com/f.aspx?t=14047273.

[2] – محمد شلوش، **الإذاعة والخدمة العمومية**، ندوة الإذاعة المسموعة: الواقع والآفاق، اتحاد إذاعات الدول العربية، الجزائر، 10 نوفمبر 2007.

[3] – رياض عيسى، **نظرية المرفق العام في القانون المقارن**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 12.

[4] – لوهة بن عبد الرحمن، **الخدمة العمومية**، منتديات طاسيلي الجزائرية، منشور على الإنترنت بتاريخ 2013/11/23، شوهد بتاريخ 2014/09/06، http://www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?t=17209.

[5] – نفس المرجع السابق.

[6] – ياسين سعد غالب، **الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية**، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005، ص 3.

[7] – سعيد بن معلا العمري، **المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية – دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 14.

[8] – نفس المرجع السابق، ص 14.

[9] – ياسين سعد غالب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 238-241.

[10] – محمد محمود وآخرون، **الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي**، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص ص: 10-11.

[11] – سعيد بن معلا العمري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[12] - علي حسن باكير، **المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية**، مجلة آراء حول الخليج، الامارات العربية المتحدة، العدد 23، مركز الخليج للأبحاث، 2006، شوهد بتاريخ 25 مارس 2014، http// alibakeer.maktooblog.com/85589%D8.

[13] – ياسين سعد غالب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[14] – عمار بوحوش، **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006، ص ص: 189-191.

[15] – علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الإلكترونية**، الأردن، دار وائل للنشر، ص 39.

[16] – بدر بن محمد المالك، **الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في المصارف السعودية (دراسة مسحية)**، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 13.

[17] – رأفت رضوان، **الإدارة الإلكترونية – الإدارة والمتغيرات العالمية الجديدة**، الملتقى الإداري الثاني للجمعية السعودية للإدارة، القاهرة، مركز المعلومات واتخاذ القرار، 2004، ص 4.

[18] - Jacques Sauret, **Efficacité de l'Administration et Service à l'Administratré: Les Enjeux de l'Administration Electronique**, revue française d'administration publique, école national d'administrative, N° 110, 2004, p 288.

[19] – محمد محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-12.

[20] – إيهاب خميس أحمد مير، **متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية (دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين)**، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص ص: 23-24.

[21] – أحمد درويش، **الشفافية والنزاهة حلمنا القادم**، نشرية تكنولوجيا الإدارة، العدد الثامن، فيفري/مارس 2007، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، مصر، ص 03.

[22] – قرار مؤرخ في 17 نوفمبر سنة 2013، **محدد لمحتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 21، الصادر بتاريخ 9 أبريل 2014، المادة الأولى، ص 27.

[23] – مرسوم رئاسي رقم 10- 236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، **متضمن تنظيم الصفقات العمومية**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 58، الصادر بتاريخ 7 أكتوبر 2010، المادة 173، ص 33.

[24] – نفس المرجع السابق، المادة 174، ص 33.

[25] – نفس المرجع السابق، المادة 4، ص 5.

[26] – **المادة 54 من القانون المدني**، الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، الجزائر، ص 11. http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm.

[27] – مرسوم رئاسي رقم 10- 236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010، مرجع سبق ذكره، المادة 13، ص 7.

[28] – نفس المرجع، المادة 2، ص 5.

[29] – خيرة مقطف، **المعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية**، المداخلة الثالثة والثلاثون، الملتقى الوطني السادس حول دور قانون الصفقات العمومية في حماية المال العام، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 20 ماي 2013، ص 4.

[30] – قرار مؤرخ في 17 نوفمبر سنة 2013، مرجع سبق ذكره، المادة 2، ص 27.

[31] – نفس المرجع السابق، المادة 5، ص 28.

[32] – نفس المرجع السابق، المادة 6، ص 28.

[33] – خيرة مقطف، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[34] – قرار مؤرخ في 17 نوفمبر سنة 2013، مرجع سبق ذكره، المادة 3، ص 27.

[35] – نفس المرجع، المادة 4، ص ص: 27- 28.

[36] – نفس المرجع السابق، المادة 7، ص 28.

[37] – نفس المرجع السابق، المادة 8، ص 28.

[38] – نفس المرجع السابق، المادة 9، ص ص: 28- 29.

[39] – نفس المرجع السابق، المادة 10، ص 29.

[40] – نفس المرجع، المادة 11، ص 29.

[41] – نفس المرجع السابق، المادة 12، ص 29.

[42] – نفس المرجع السابق، المادة 13، ص 29.

[43] – نفس المرجع السابق، المادة 14، ص 29.

[44] – نفس المرجع السابق، المادة 15، ص 29.

[45] – نفس المرجع السابق، المادة 16، ص 29.

[46] – نفس المرجع السابق، المادة 17، ص 29.

[47] – **موقع الصفقات العمومية**، رئاسة الحكومة، الجمهورية التونسية، شوهد بتاريخ 2014/09/13، http://www.marchespublics.gov.tn/onmp/content/index.php?lang=ar.

[48] – **البوابة المغربية للصفقات العمومية**، المملكة المغربية، شوهد بتاريخ 2014/09/13، https://www.marchespublics.gov.ma/pmmp/?lang=ar.

إدراج المؤسسات و إعادة حيوية بورصة الجزائر: الفعالية والأداء

أ. بن شعيب فاطمة الزهراء

أستاذة مساعدة – أ – ، ملحقة مغنية - جامعة تلمسان

أ.بوزاهر سيف الدين

أستاذ مساعد – أ – ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير –جامعة مستغانم

الملخص:

تعمل بورصة الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرحها لأوراق مالية مختلفة ، و كلما كانت البورصة كفأة انعكس ذلك بصورة مباشرة على كفاءة و تطور الاقتصاد ككل. حيث أن الاستفادة من الأسواق المالية يختلف من بلد لآخر تبعا للتباين في مستوى النضوج الرأسمالي و خصائص الاقتصاد وملاءمة المرجعية القانونية .ففي الوقت الذي تعتبر فيه البورصات المالية من أهم ركائز الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة لا تزال البورصات في الدول النامية تمر بمرحلة النشوء و التطور ، حيث أن في الجزائر تبقى كفاءة وفعالية البورصة محدودة لهذا لابد من إعادة حيويتها وتنشيطها حيث أنه حتى بإدراج المؤسسات على مستواها يحسن أداءها ويجعلها تتكيف مع البيئة المعاصرة حيث تتنوع مصادر التمويل ويتوسع نطاق المساهمين كما تتعزز شهرتها واستدامتها .

الكلمات المفتاحية : بورصة الجزائر ، المؤسسات المدرجة ، التسعيرة ، القيم المنقولة، الفعالية ، الشفافية.

Résumé :

La bourse fournit des ressources réelles à financier des projets mis en avant par divers titres financiers, et chaque fois qu'un marché boursier efficience est directement reflétée dans l'évolution de l'économie et de l'efficacité.

Le marché boursier est l'un des piliers les plus importants de la structure économique des pays développés, mais le marché boursier est encore dans les pays en développement subissant phylogénétique.

En Algérie, l'efficience du marché boursier est limité pour ce qui sera redynamiser car il faut avoir une cotation des entreprises au niveau du marché, et en conséquent la performance s'améliore, aussi la bourse s'adapte à l'environnement contemporain où les sources de financement sont diversifiée et la porté des actionnaire sont élargie, que la notoriété et la durabilité s'améliorent.
Mots – clés : La bourse d'Alger, Entreprises Cotées, La cotation, Valeurs Mobilières,
Efficacité, Transparence.

المقدمة:

إن بورصة الأوراق المالية تلعب دورا بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي ، وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية و ذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية التي يتم طرحها في البورصة .

وازدادت أهمية الأسواق المالية في تمويل مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية مع زيادة التحرير المالي في ظل العولمة المالية والانفتاح الاقتصادي ، حيث أن الاستفادة من الأسواق المالية يختلف من بلد لآخر تبعا للتباين في مستوى النضوج الرأسمالي و خصائص الاقتصاد وملاءمة المرجعية القانونية ، فمثلا ليس من المتوقع أن يكون الدور الذي تلعبه الأسواق المالية في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و اليابان ، هو نفس الدور الذي تؤديه هذه الأسواق في الدول الأقل تطورا كالدول العربية مثلا.ففي الوقت الذي تعتبر فيه البورصات المالية من أهم ركائز الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة لا تزال البورصات تمر بمرحلة النشوء و التطور في معظم الدول النامية.فالاهتمام في تأسيس و تطوير بورصات الأوراق المالية في الدول الأقل تطورا لم يبدأ إلا في العقد الماضي نتيجة التفاعل بين عدد من العوامل و المتغيرات الاقتصادية الداخلية و الخارجية. حيث أن في الجزائر لم يكن تأسيس و تشغيل أسواق الأوراق المالية إلا انسجاما مع القناعة المتعاظمة لدى أوساط الفعاليات الاقتصادية على المستويات المحلية و الإقليمية و الدولية بأهمية الدور الذي ستلعبه من خلال مساهمتها في تحقيق و استقرار معدلات النمو ، لما لهذه الدول من

مشكلة عدم توفر رأس المال الكافي بالشروط و التكاليف المناسبة لتمويل النشاطات الاقتصادية ، لكن تبقى كفاءتها وفعاليتها محدودة لهذا لابد من إعادة حيويتها وتنشيطها حيث أن حتى بإدراج المؤسسات على مستواها يحسن أداءها ويجعلها تتكيف مع البيئة المعاصرة.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي شروط ومتطلبات إعادة حيوية بورصة الجزائر ؟ وما مدى فعالية إدراج المؤسسات على مستواها حتى تتكيف مع البيئة المعاصرة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية :

1. مراحل ومبررات انشاء بورصة الجزائر
2. سير عمل بورصة الجزائر
3. إدارة وتنظيم التعامل في بورصة الجزائر
4. حصيلة النشاط السنوي للمؤسسات المدرجة 1999- 2014
5. عراقل بورصة الجزائر
6. شروط إعادة حيوية بورصة الجزائر
7. فعالية ومزايا إدراج المؤسسات في بورصة الجزائر

1) مراحل ومبررات إنشاء بورصة الجزائر:

تعود فكرة نشاء بورصة الأوراق المالية في إطار الصلاحيات الاقتصادية التي أعلن عنها عام 1987 وفي نفس الوقت صدرت قوانين اقتصادية عن استقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة وقسم رأس المال للمؤسسات العمومية الاجتماعي والذي يمثل حق الملكية إلى عدد من الأسهم والتي توزع مابين صناديق المساهمة وبذلك تحولت الشركات العامة إلى شركات أسهم حيث تساير أحكام القانون التجاري المكمل بقوانين عام 1988. حيث لا يمكن تصور نظام شركات المساهمة بدون إنشاء سوق مالية تتبادل فيها هذه الأسهم. وبالرغم من الصعوبات التي اعترضت انطلاقتها إلا انه قد تم وضع الأساس التشريعي لبورصة القيم المتداولة في الجزائر في غضون عام 1993 بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25 المتعلق بسوق القيم

المتداولة. وبموجب هذين المرسومين التشريعيين تم تكريس انطلاق عملية تأسيس بورصة الجزائر حيث نص المرسوم الأخير 93 – 10على إنشاء هيئة ممثلة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم ومراقبة البورصة وعملياتها حيث منحت لها الصلاحيات ما جعل أي نشاط بورصي مرهون بوجود هذه الهيئة.

وتتمثل المبررات الأساسية لإنشاء سوق للأوراق المالية هي:

- زيادة النمو الاقتصادي
- زيادة دور القطاع الخاص في التنمية
- بسبب محدودية القطاع المصرفي في جذب المخدرات المحلية
- جذب الاستثمار الأجنبي وإعادة توطين الأرصدة المهاجرة
- المساعدة في سياسة الخوصصة.

2) سير عمل بورصة الجزائر:

1. أسواق بورصة الجزائر:

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين

➢ **سوق سندات رأس المال** : تتكون من :

- السوق الرئيسية : وهي موجهة للشركات الكبرى حيث يوجد حالياً أربع (04) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

– **مجمع صيدال**: الناشط في القطاع الصيدلاني.

– **مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي**: الناشطة في قطاع السياحة،

– **أليانس للتأمينات**: الناشطة في قطاع التأمينات،– **أن –سي ا–رويبة**: الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية

هذا إضافة إلى مؤسسات أدرجت في تسعيرة السوق الرئيسية من قبل وهي كل من : **مؤسسة دحلي للأثاث، ، سونلغاز ، الجزائرية للاتصالات ،الشركة الجزائرية للطيران ، رياض سطيف ، سوناطراك.**

- سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : وهي مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12 – 01 المؤرخ في 18 صفر 1433 هـ الموافق 12 يناير 2012 ، المعدل والمتمم للنظام رقم 97 – 03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة. ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدرا بديلا للحصول على رؤوس الأموال مما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

➢ **سوق سندات الدين** : يتكون مما يلي:

- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة ، ويوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذه السوق ، وهو خاص بمجموعة DAHLI التي من المقرر أن يحل تاريخ استحقاق سندها في سنة 2016.
- سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية ، وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حاليا 26 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 400 مليار دج. ويتم التداول على سندات الخزينة التي تتوزع فترات استحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاما ، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع،ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم :

شكل 01: التسعيرة الرسمية لبورصة الجزائر

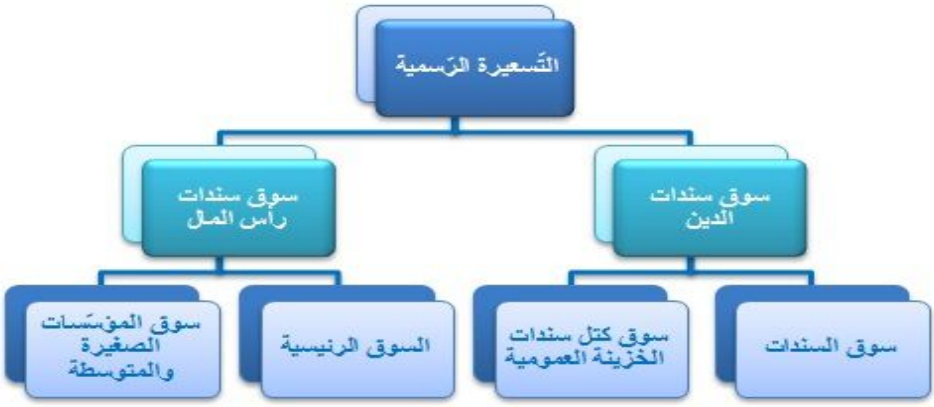

Source: Mansour Mansouri , La bourse des valeurs mobilières d'Alger, Ed. Houma, Alger, 2002.p77.

2. عملية إدراج المؤسسات في بورصة الجزائر:

تتضمن عملية الإدراج في البورصة ثلاث مراحل مهمة هي:

- **مرحلة ما قبل الإدراج** : هذه هي المرحلة التي تسبق عملية الإدراج في البورصة والخطوة الأولى التي يجب أن يتبعها المصدر مهما كان شكله قبل عملية الإدراج وتتضمن المراحل التالية:

– القرار بإجراء العملية: تعتبر الجمعية العامة الاستثنائية للشركة الجهة الوحيدة المخولة بإصدار قرار القيام بإحدى عمليات اللجوء العلني للادخار، ولا يمكنها أن تفوّض لمجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إلاّ الصلاحيات التي تمكنهما من تفعيل هذه العملية.

– الإعداد القانوني للشركة والأسهم : إن إدراج أي شركة في البورصة يقتضي فحصها الدقيق على المستوى القانوني (يجب أن تكون شركة مساهمة)، وذلك لأنّ الشركة كثيراً ما تُلزَم بإجراء تغييرات في النظام الأساسي والشكل القانوني وهيكل رأس المال حيث يجب أن يكون مدفوع بقيمة دنيا تساوي خمسة ملايين دج وكل هذا بهدف تلبية متطلبات القبول في التسعيرة.

- تقييم الشركة : يجب على الشركة أن تسعى لتقييم أصولها(أسهم وسندات) من خلال عضو في الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين، من غير محافظ حسابات الشركة، أو أي خبير آخر تعترف اللجنة بتقييمه، على أن لا يكون عضواً في هذه الأخيرة.
- اختيار الوسيط في عمليات البورصة المرافق أو مرقي البورصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتمثّل مهامه في مساعدتها ومرافقتها وتقديم المشورة لها عبر جميع مراحل عملية الإدخال. ويتعاون الوسيط في عمليات البورصة قائد الفريق مع الوسطاء في عمليات البورصة الآخرين من أجل تحسين فرص توظيف السندات، فيشكلون معاً نقابة التوظيف التي تتيح انتشاراً أوسع للسندات من خلال استغلال شبكة من الوكالات البنكية.
- إعداد مشروع المذكرة الإعلامية :يجب على الشركة تقديم مشروع "مذكرة إعلامية" لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) والتي تتضمن كافة التفاصيل ذات الصلة بأنشطة الشركة ووضعها المالي وإستراتيجيتها وخصائص السندات المصدرة (العدد، السعر، الشكل القانوني...)
- إيداع ملف طلب القبول : يجب أن يحتوي ملف طلب القبول، كما هو محدد في تعليمة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01/98 المؤرخة في 30 أبريل 1998 والمتعلقة بقبول القيم المنقولة للتداول في البورصة، على :

-طلب القبول؛

-محضر الجهة المخولة التي قررت أو صرّحت بالإصدار؛

-مشروع المذكرة الإعلامية؛

-مشروع الدليل؛

-معلومات عامة عن الجهة المصدرة؛

-معلومات عن التمويل؛

-معلومات اقتصادية ومالية؛

-الوثائق القانونية؛

-تقرير تقييمي لعملية إصدار الأسهم .

- تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة مراقبتها : تملك لجنة أجل شهرين اثنين (02) لدراسة الملف، وبناء عليه تمنح أو ترفض منح التأشيرة

- الانضمام إلى المؤتمن المركزي : قبل إجراء عملية الإدراج في البورصة، يتعين على الشركة الانضمام إلى المؤتمن المركزي من أجل تسجيل رأس مالها بأكمله في حالة إصدار أسهم أو مبلغ القرض في حالة إصدار سندات.

- حملة التسويق : سعياً لإنجاح عملية توظيف السندات، تقوم الجهة المصدرة بإطلاق حملة تسويقية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الإذاعة والتلفزيون والصحف ...) وتوزيع الدلائل والمذكرات الإعلامية عبر كامل شبكة نقابة التوظيف.

- بيع السندات : يتم البيع عموماً من خلال الشبكة المصرفية. إذ يقوم المستثمرون بتقديم أوامر الشراء الخاصة بهم مباشرة لدى البنوك، الأعضاء في نقابة التوظيف، من خلال إيداع مبلغ يمثل مقابل قيمة عدد الأسهم المطلوبة.

- كشف النتائج :في حال استيفاء شروط الإدراج في التسعيرة حيث يجب تقديم كشوف ثلاث سنوات سابقة وتكون النتائج ايجابية، يتم الإعلان بأنّ العرض إيجابي وتُنشر نتائج العملية للجمهور .وإذا حدث العكس، فيتم رفض إدراج السند في التسعيرة.

- تسوية العملية : يقوم المؤتمن المركزي على السندات بتسوية العملية، وذلك في غضون ثلاثة (3) أيام من أيام العمل ابتداءً من تاريخ كشف النتائج.

➢ **مرحلة الإدراج** : وهذه هي المرحلة التي يبدأ فيها قيد السند في التسعيرة، وذلك بعد أن تحصل الشركة على إذن (قرار القبول) من لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها للقيام بدخولها الفعلي للبورصة.

تنشر شركة تسيير بورصة القيم إعلاناً في النشرة الرسمية للتسعيرة ويوضح تاريخ حصة التسعير الأولى للسند وسعر إدخال السند.

كما تنشر شركة تسيير بورصة القيم نتائج حصة التسعيرة الأولى للجمهور في النشرة الرسمية للتسعيرة.

- **مرحلة ما بعد الإدراج** : وهذه هي الخطوة التي تأتي مباشرة بعد حصة التسعيرة الأولى للسند في البورصة وتغيّراته في السوق.

– عقد السيولة : يُسمح للشركات، من أجل ضبط أسعار الأسهم، بشراء أسهمها الخاصة بموجب عقد السيولة.

ويتم توقيع العقد بين الشركة والوسيط في عمليات البورصة؛ والغرض منه هو تحديد الشروط التي يتصرف بموجبها الوسيط نيابة عن الجهة المصدرة في السوق في سبيل تعزيز سيولة السندات، وانتظام تسعيرتها.

– نشر المعلومات : ما إن يتمّ تسعيرة السند في البورصة حتّى تُصبح الجهة المصدرة مُلزمة بإطلاع الجمهور بأي تغيير أو حدث هام من شأنه، إن كان معروفاً، التأثير بشكل كبير على سعر السندات.

ويتعين عليها أيضاً إطلاع الجمهور بتقارير التسيير والكشوف المالية السنوية والفصلية، وكذا إيداعها لدى لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها وشركة تسيير بورصة القيم والمؤتمن المركزي على السندات.

3. **مواقيت وطريقة التسعير:**

✓ بمجرد استلام الأمر من قبل الوسيط في عمليات البورصة، يتم تقديمه إلى البورصة من أجل تنفيذه

✓ تقام حصص البورصة في مقصورة التداول بالبورصة يومي الاثنين والأربعاء من 9:30 إلى 11:00 بالنسبة للأسهم وسندات الشركات، ومن الأحد إلى الخميس بالنسبة لسندات الخزينة العمومية. وتتم عمليات التبادل بشكل أوتوماتيكي من خلال نظام إلكتروني للتسعير بطريقة التسعير الثابت.

✓ ويتمثّل نظام التسعير الثابت في تطبيق سعر واحد على جميع المعاملات التي تُجرى بالنسبة لكل سند خلال حصة التداول، ويتيح هذا النوع من التسعير:

- تضخيم حجم السندات المتبادلة،
- تقليص اختلال التوازن من جهة المشتري أو البائع،
- تقليص تقلبات الأسعار مقارنة مع سعر الإغلاق في آخر حصة للبورصة.

✓ في ختام الحصة، يتم إجراء عمليات الكتل التي تمثل أوامر البيع والشراء على عدد كبير من الأسهم و/أو السندات. وينبغي أن تتم هذه المعاملات وفقاً للسعر المحدد في السوق.

✓ ويمكن تلخيص مسار حصة التداول على النحو التالي:

شكل 02 : مسار حصة التداول ببورصة الجزائر

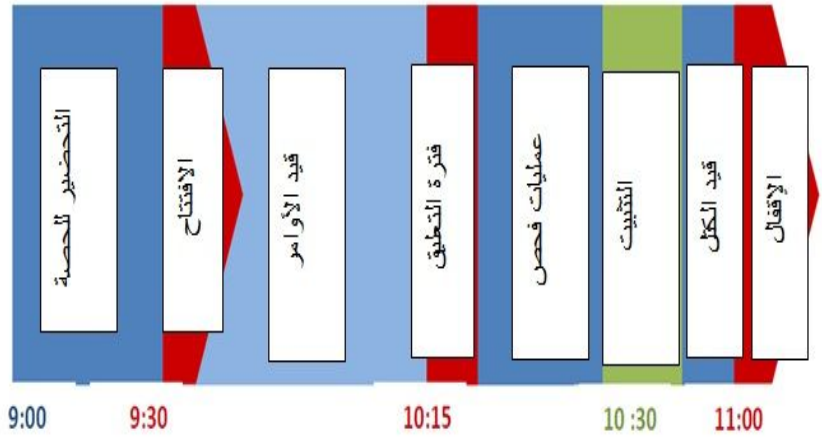

Source: Mansour Mansouri , Op.Cit,p112.

4. نظام التسوية والتسليم:

✓ تعتبر سوق البورصة الجزائرية سوقاً فورية، وهو ما يعني أن المشتري يجب أن يدفع على الفور المبالغ المقابلة لأمر الشراء الذي أصدره كما يجب على البائع أن يسلم السندات المتعلقة بأمر البيع الذي أجراه.

✓ وبعد إقفال الحصة، تقوم شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بنشر نتائج الحصة في مقصورة التداول، وعلى شاشات التلفزيون وعلى موقعها على الانترنت من أجل إطلاع الجمهور عليها.

✓ بعد تنفيذ الأمر، يتم نقل ملكية السندات المباعة وتسوية السندات المشتراة. ويتم إجراء العمليتين بشكل متزامن عبر نظام الجزائرية للتسوية بعد ثلاثة أيّام (يوم+3) بالنسبة للقيم المنقولة ويوم واحد (يوم+1) بالنسبة لسندات الخزينة العمومية.

✓ ومنذ تنصيب نظام الجزائرية للتسوية تم التخلي عن التعامل الورقي بالنسبة للقيم المنقولة. إذ صارت تُسجّل في حسابات السندات وتُدار من قبل ماسكي الحسابات–محافظي السندات (TCC) .

✓ من المهم الإشارة إلى أن الوسطاء في عمليات البورصة ملزمون بالتأكد من أن أصحاب الأوامر يملكون السندات أو الأموال لتغطية العملية التي يرغبون في إجراءها. وفي حالة عدم تسليم السندات خلال الآجال المحددة، يُعلن الوسيط في عمليات البورصة متخلفاً عن التسليم. ويمكن لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة، في هذه الحالة، أن تقوم بإعادة شراء السندات التي لم يتم تسليمها في السوق.

✓ ويبين الشكل البياني التالي عملية اقتناء و/ أو بيع السندات في البورصة:

شكل 03: عملية شراء وبيع القيم المنقولة في بورصة الجزائر

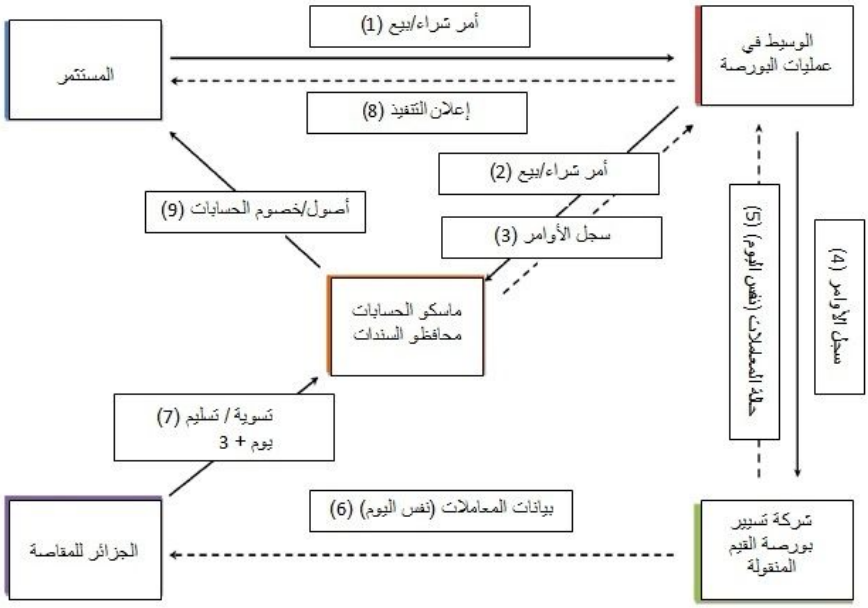

Source: Mansour Mansouri , Op.Cit,p182.

3) إدارة وتنظيم التعامل في بورصة الجزائر:

أ) شركة تسيير بورصة القيم

✓ **تعريف شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:** يقع مقر شركة تسيير بورصة القيم المنقولة (SGBV) في 27 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة، وهي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 457200000 دج.وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 10- 93 المؤرخ في 23 ماي 1993 وتحقق إنجازها في 25 ماي 1997 وتمثل الشركة إطارا منظما ومضبوطا في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقا للقوانين

والأنظمة المعمول بها. وقد شرعت الشركة، منذ نشأتها، في تنصيب الأجهزة التنفيذية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة.

✓ **المؤسسون لشركة تسيير بورصة القيم المنقولة:**

البنوك الوطنية: بنك التنمية المحلية BDL ، البنك الخارجي الجزائري BEA ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، القرض الشعبي الجزائري CPA ، البنك الوطني الجزائري BNA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP Banque.

شركات التأمين الوطنية: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR ، الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR ، الشركة الجزائرية للتأمين SAA ، الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT ، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.CNMA

البنك الخاص: يونيون بنك UB

✓ **مهام شركة تسيير بورصة القيم المنقولة:**

تتكفل شركة تسيير بورصة القيم المنقولة بالأنشطة التالية:

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
- تنظيم عمليات المقاصة للمعاملات على القيم المنقولة؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.(COSOB)

ب) لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)

تتمثل مهام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB) في تنظيم ومراقبة سوق القيم المنقولة، ولاسيما من خلال الحرص على :

-حماية المستثمرين في القيم المنقولة؛

-السير الحسن وشفافية سوق القيم المنقولة.

تتشكل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها مما يلي:

- تتشكل من رئيس يُعين بموجب مرسوم رئاسي لمدة 04 سنوات،
- ستة أعضاء يعينون بقرار من وزير المالية لمدة 04 سنوات.

خولت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB من أجل انجاز مهامها بالسلطة التنظيمية وذلك اعتماد الوسطاء، شروط التداول والمقاصة والقواعد المتعلقة بمسك حساب الحفاظ على السند؛ وسلطة الإشراف والمراقبة وذلك بأن يلتزم المشاركين في السوق بالقوانين، كما يجب قيام الشركات باللجوء العلني للادخار بما يتوافق مع التزامات الإفصاح عن المعلومات التي تخضع لها؛ إضافة إلى السلطة التأديبية حيث تُنشأ بداخل لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها غرفة تأديبية وتحكيمية تتألف من رئيس وعضوين (02) منتخبين من بين أعضاء اللجنة، وعضوين (02) من القضاة يعينهم وزير العدل.

وتختص الغرفة في المسائل التأديبية بالتحقيق في أي خرق للالتزامات المهنية والأخلاقية يرتبكه الوسطاء في عمليات البورصة، وكل انتهاك للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليهم.

وأما في المسائل التحكيمية، فتختص الغرفة بالتحقيق في النزاعات التقنية الناشئة عن تفسير القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم نشاط سوق البورصة والناشبة بين:الوسطاء في عمليات البورصة من جهة ، ومن جهة أخرى شركة تسيير بورصة القيم المنقولة(SGBV) أو الزبائن أو الجهات المصدرة.

4) حصيلة النشاط السنوي للمؤسسات المدرجة 1999–2014

جدول 01: حصيلة النشاط السنوي 1999 – 2014

السنوات	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة	عدد الصفقات
1999	2568	286664	35348	108079690	1056
2000	10513	1896140	323490	720039160	4559
2001	13639	2275426	361445	533217905	2898
2002	7335	876460	80161	112060345	2071
2003	1546	393525	39693	17257700	393
2004	826	412076	22183	8432615	141
2005	226	229369	13487	4188200	64
2006	1236	767742	76010	149391910	234
2007	3948	1365861	130443	960417115	410
2008	2481	2146054	184110	1218511505	545
2009	3354	1397279	143563	896650625	488
2010	2632	1081977	117729	670069575	361
2011	2343	1370054	252954	321222985	520
2012	5078	2779493	167827	673186960	277
2013	4271	2673065	127589	101027990	177
2014	3703	2964284	101950	148946340	299

المصدر: احصائيات من الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر:www.sgbv.dz ، تاريخ الاطلاع : 2015/04/25.

شكل 04: منحنى حصيلة النشاط السنوي 1999 – 2014

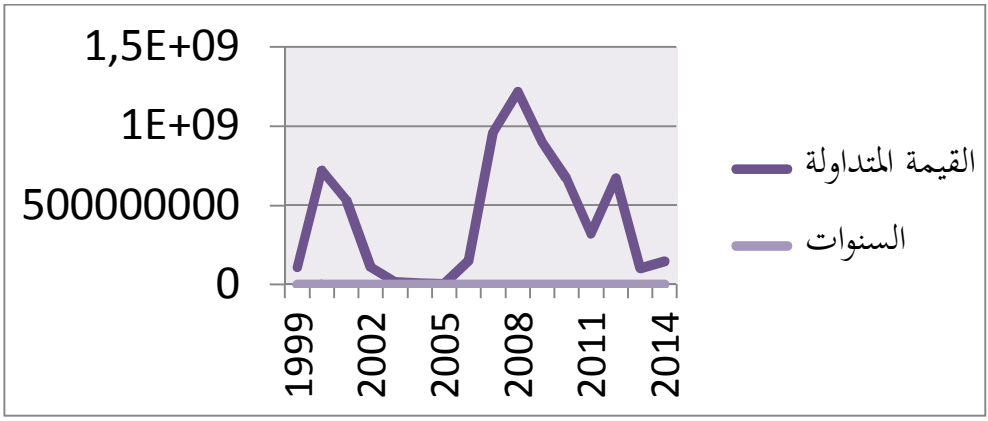

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الجدول رقم (1) المنقولة من الموقع الالكتروني لبورصة الجزائر www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع (2015/04/25).

من خلال الجدول أعلاه و المخطط اللذان يبينان حصيلة النشاط السنوي للمؤسسات المدرجة على مستوى بورصة الجزائر من سنة 1999 إلى سنة 2014 نلاحظ أن عدد المؤسسات المدرجة ضئيل جدا يتراوح بين 3 إلى 6 شركات ، وهذا دليل على ضعف القيم المتداولة في بورصة الجزائر فحتى بدأت بالارتفاع ووصلت إلى القمة سنة 2001 حيث السبب في ذلك إدراج المؤسسات الكبرى فندق الأوراسي ، مجمع صيدال و سوناطراك ، إلا أنها تراجعت و أصبحت في الحضيض سنة 2004 و 2005 ، لكن مع سنة 2006 تزايدت ووصلت إلى القمة بسبب دخول شركات جديدة اتصالات الجزائر ، ورياض سطيف ، سونلغاز ، مؤسسة دحلي للأثاث إلا أنها تراجعت بعدها وكل هذا دليل على قلة الشركات المدرجة والتي هي من العقبات التي تحد من كفاءة بورصة الجزائر.

5) عراقيل بورصة الجزائر:

وما يلاحظ على بورصة الجزائر أنها لا زالت إلى اليوم تعاني من عقاب متعددة حالت دون انطلاقتها الفعلية ومن بين هذه العراقيل:

- عراقيل قانونية: وتتمثل في تلك القوانين التي تقف عائقا أمام تحقيق بعض المبادئ الاقتصادية التي تهيئ الظروف المناسبة لقيام البورصة كالتسيير الإداري، عدم مواكبة القوانين للتطورات الاقتصادية، التباطؤ في سن التشريعات التي تستجيب لمتطلبات اقتصاد السوق.
- عراقيل اقتصادية: وتتمثل في أن اغلب الشركات ملك للدولة، انتشار التضخم وعدم ارتفاع عوائد الأسهم، ضعف الادخار لدى الأفراد بسبب غلاء المعيشة، عدم تدفق رأس المال الأجنبي الذي يعود على انعدام الثقة وتدهور الوضع الاقتصادي بسبب الظرف الخاص الذي تعيشه البلد، ضعف المنافسة في السوق المالية لقلة الشركات المصدرة بسبب تعثر مسار الخوصصة.
- عراقيل إدارية : تتجلى في الأنماط البيروقراطية التي تسود الإدارة الجزائرية
- عراقيل إعلامية: ضعف الجهاز الإعلامي مع شبه غياب الإعلام الاقتصادي المتخصص الذي يهدف إلى تشجيع ثقافة الادخار والتعريف بالشركات والنهوض بالاستثمار.

6) شروط إعادة حيوية بورصة الجزائر :

حتى تستعيد بورصة الجزائر لابد من توافر الشروط التالية:

- ✓ توافر مناخ استثماري مستقر يتمثل في حالة استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي، فإذا قامت بورصة الأوراق المالية في ظروف اقتصادية ملائمة فإنها تعتبر من اكبر الوسائل التي تتيح الفرص لتحقيق اكبر قدر من السيولة للاستثمارات طويلة الأجل ويستطيع المستثمر من خلال ذلك ان ينقل جزء أو كل استثماراته إلى الغير دون تعريض المشروع إلى أي نوع من أنواع الهزات التي تحدث عادة عند تغير ملكية المشروع.
- ✓ عدم وجود قيود تشريعية على الدخول أو الخروج من السوق.
- ✓ توافر هياكل متكامل من المؤسسات المالية التي تستخدم أساليب فنية متقدمة، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المستثمرين في السوق حيث ان قرارات أي منهم لا يمكن ان تؤثر على أسعار الأسهم .
- ✓ تمكين المستثمرين من الحصول على عائد معقول من استثماراتهم وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة على السندات المطروحة للاكتساب أو إعفاء العائد من الضرائب .

✓ انخفاض تكلفة المعاملات على النحو الذي يسمح للمستثمرين من تحقيق أرباح إضافية عند بيعهم للأوراق المالية التي يمتلكونها حيث ان انخفاض تكلفة المعاملات تساهم في رفع كفاءة السوق من خلال تحقيق مايلي :

- المنافسة الحرة بين العرض والطلب حتى يكون السوق متوازنا.
- توفير إمكانية تبادل القيم المتداولة بصفة مستمرة، وإنهاء مختلف العمليات بسرعة ودقة.
- المرونة حيث يجب ان تتسم الأوراق المالية بالمرونة الكافية لسهولة انتقال ملكية الأوراق من مستثمر لآخر.

✓ توافر الإفصاح والعلانية ، حيث تتاح المعلومات لجميع أطراف السوق وبدون أي تكلفة ومن ثم تتماثل توقعات كل المستثمرين نظرا لتماثل المعلومات المتاحة أمامهم، وفي حالة عدم تماثل المعلومات يمكن استعمال وسائل تخفض من ذلك ومن بين هذه الوسائل مايلي :

- نماذج بإشارات مالية : تتمثل في النماذج المستعملة عندما تكون المؤسسة مدركة جيدا لنوعية مشاريعها وبالتالي تعمل على بعث إشارات لمختلف الأعوان، للتعريف بالميزات الجيدة للمؤسسة فمن خلال متغير مالي (الإشارة) المؤسسات الجيدة لها مصلحة في الإفصاح للعامة عن معلومات تسمح للمساهمين والدائنين بالتفرقة بين مشاريعها والمشاريع الأقل نوعية.
- نماذج بميكانيزمات محرضة : ضمن شروط العقد الذي يربط المؤسسة بمختلف الأعوان ويشترط معرفة نوعية المؤسسة على حقيقتها، ويتعلق الأمر بالضمانات ومعدل الفائدة والعلاقة مع العملاء حيث ان الضمان يعتبر سلطة مقنعة تحد من الخطر المعنوي من جهة ومن جهة أخرى الضمان ومعدل الفائدة يعتبران سلطة تقريرية ذاتية بالنسبة للمؤسسة وعلاقاتها مع العملاء.
- نظرية الإشارة : تعتبر من أهم الآليات الحديثة التي توصل إليها الفكر المالي للقضاء على مشكل عدم تماثل المعلومات وذلك باستعمال أدوات للإشارة مثل هيكل راس المال كأن يرسل مسير المؤسسة إشارة إلى السوق أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها بدون أي صعوبة وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة، أو أن يرسل المسير إشارة بالرفع في رأس المال إذا كان السهم المقيم بأقل من قيمته أو التخفيض من رأس المال أي إعادة شراء الأسهم في حالة غياب فرص الاستثمار

بنسبة المردودية المطلوبة. كما يمكن للمسير استعمال سياسة توزيع الأرباح كإشارة على مردودية المؤسسة والصورة التي تظهر بها المؤسسة تعبر عن الحقيقة.

✓ السيولة : ويقصد بها إمكانية شراء أو بيع الورقة المالية بسهولة وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة على تلك الورقة المالية، حيث ان للسيولة أهمية كبيرة في زيادة كفاءة السوق المالي، وحتى يتسم السوق بالسيولة لابد من توافر الخصائص التالية:

- عمق السوق: حيث تكون حركة التعاملات فيها نشيطة ويتحقق مع ذلك وجود أوامر بيع وشراء بصفة مستمرة للورقة المالية.
- اتساع السوق : وذلك بوجود عدد كبير من أوامر البيع والشراء للورقة المالية ويحقق ذلك الاستقرار النسبي في سعرها ويقلل من مخاطر التعرض للخسائر الرأسمالية كما لا يوجد دافع لدى المشتري أو البائع لتأجيل قرارات الشراء أو البيع.
- سرعة استجابة السوق ويقصد بها القدرة على معالجة أي اختلالات في الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من الأوراق المالية بسرعة من خلال إحداث تغيرات طفيفة في الأسعار ويضمن ذلك تدنية الخسائر الرأسمالية التي قد يتعرض لها حامل الورقة المالية.

7) فعالية ومزايا إدراج المؤسسات في بورصة الجزائر:

يمنح إدراج المؤسسة في البورصة العديد من المزايا مما يزيد من فعاليتها:

- رفع رأس المال وتعزيز الأموال الخاصة.
- مهما كانت طبيعة طموحات الشركة، مثل إطلاق مشاريع تنموية كبرى (إنشاء فرع لها، أو شراء مؤسسة ...) وأيضا زيادة أو تحسين قدرتها الإنتاجية وتخفيض ديونها ...فإن البورصة تشكل في هذا الشأن مصدر تمويل بديل ولا ينضب
- .تنويع مصادر التمويل :يجب على الشركة تنويع مصادرها للتمويل بفضل البورصة التي تتيح لها الفرصة لذلك من خلال المجموعة الواسعة من المنتجات التي تقدمها للمستثمرين مع حماية المساهمين الأصليين للشركة. وبالتالي، يمكن للشركة، ما إن يتم إدراجها في البورصة، من التزود في السوق بالأموال الخاصة والأموال المقترضة التي تحتاجها.

- توسيع نطاق المساهمين : تسهل عملية الإدراج في البورصة دخول مساهمين جدد قد تحتاجهم الشركة خلال سعيها لتطوير أعمالها. وهي تسمح أيضاً بالخروج من رأس مال الشركة حتى ولو لم يستطع المساهمون الآخرون أو لم يرغبوا في شراء أسهمهم.
- تعزيز الشهرة : تسمح عملية إدراج الشركة في البورصة بتعزيز سمعتها و شهرتها وتعزيز مصداقيتها لدى شركائها على المستويين الوطني والدولي

وبالإضافة إلى الفوائد المباشرة للإدراج في البورصة، تتيح هذه العملية عدة إمكانيات، نذكر منها:

- تثمين الموارد البشرية: فالشركة التي تندرج في البورصة تخصص، بشكل عام، جزءًا من العملية لموظفيها وتمنحهم الفرصة ليصبحوا من المساهمين فيها .وهذا النظام التحفيزي يسمح بتعبئة وتحفيز الموارد البشرية .
- تحقيق استدامة الشركات ومراقبتها الاحتياطية : تسهل عملية الإدراج في البورصة أيضا استدامة الشركة، ولا سيما في حالة الشركات العائلية لأنها تتجنّب أي انقسام أو حل بعد رحيل أو وفاة أحد المساهمين الكبار. كما تضمن المراقبة الاحتياطية للشركة من خلال توزيع حصة من رأس المال أو اللجوء إلى استخدام المنتجات المالية المناسبة.
- التغيير في نظام " حوكمة الشركات" : تفرض عملية الإدراج في البورصة الحد الأدنى من الموثوقية والشفافية في حسابات الشركة. وتنطوي على نحو أوسع، على جهد للتواصل المالي الموجه نحو المستثمرين الخارجيين الفعليين أو المحتملين. وهذا ما يؤدي إلى إنشاء نظام "حوكمة للشركات " حديث من أجل تحقيق الرقابة الداخلية والاحترافية للهيئات الإدارية والتسييرية.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة يتضح أن بورصة الأوراق المالية تعمل على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات،وذلك من خلال طرحها لأوراق مالية مختلفة ، و كلما كانت هذه البورصة كفوءة انعكس ذلك بصورة مباشرة على كفاءة و تطور الاقتصاد ككل.

ففي الجزائر تبقى كفاءة وفعالية البورصة محدودة فهي تعاني من عدة عراقيل ذات الطبيعة القانونية ،الاقتصادية والإدارية، لهذا لابد من إعادة حيويتها وتنشيطها وذلك بتوفير مناخ استثماري مستقر ، رفع القيود التشريعية ،و وجود هيكل متكامل من المؤسسات والمستثمرين مع تمكينهم من الحصول على عائد حيث أنه حتى بإدراج المؤسسات على مستواها يحسن أداءها ويجعلها تتكيف مع البيئة المعاصرة حيث تتنوع مصادر التمويل ويتوسع نطاق المساهمين كما تتعزز شهرتها واستدامتها .

قائمة المراجع :

1- Boubel A., Pansard F., « Les investisseurs institutionnels »la Découverte, Paris 2004.
2- Clara Barilari, Marion Stuchlik ,Institutions écnomiques et financiéres, éditions d'organisation , Paris, 2éme tirage, 2000.
3- Daniel Arnould, "les marchés de capitaux en France" , Armand Colin, Paris 1995.
4- Daniel Goyeau-Amine Tarazi, "La bourse" , la découverte ,Paris, 2006.
5- Deschanel J., et Gizard B. « La bourse en clair »Ellipses, Paris 2005.
6- Didier Vitrac, Tout savoir sur la bourse , Gualino éditeur, Paris, 2002/2003
7- Maïr Fereres, Gérard Rivière , l'introduction en bourse: mode d'emploi , éditions d'organisation, Paris, 2éme tirage, 2000.
8- Mansour Mansouri , La bourse des valeurs mobilières d'Alger, Ed. Houma,Alger,2002.
9- Michel Cazalas ; Mohamed Damak et Frédéric Poulon ; Economies d'endettement, economie de marchés financiers , cas de la France et de la Tunisie ; Ed. cujas, Paris, 2001.
10- POLLIN J. P. "L'intégration des actifs financiers dans la théorie de l'équilibre". Thèse complémentaire, Université Orléans – la – Source 1993.
11- Sandrine Lardic, Valérie Mignon, "L'Efficience informationnelle des marchés financiers ; La Découverte, Paris 2006.
12- Taouli Mustapha Kamel, Polycopie du module de marché financier, université de Tlemcen, 2009/2010.
13- Taouli Mustapha Kamel, Benchaib fatima zohra« La Cotation», revue Mecas, Avril 2014, Université de Tlemcen.
14- إيهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر
15- إدوارد جيلباتريك ، الاستثمار في البورصة،(ترجمة خالد العامري) ، دار الفاروق، القاهرة، مصر، الطبعة 2 ، سنة 2008.

16- أرشد فؤاد التميمي- أسامة عزمي سلام، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة، عمان الطبعة الأولى، سنة 2004م/1425هـ.

17- جبار محفوظ، البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية، (الجزء01) ، دار هومة ،الجزائر ،الطبعة الأولى ،سنة 2002

18- جبار محفوظ، الأوراق المالية المتداولة في البورصات (الجزء02) دار هومة الجزائر الطبعة الأولى سنة 2002.

19- حسن حمدي، دليلك على البورصة والاستثمار، دار الكتاب العربي، القاهرة، الطبعة الأولى سنة 2006.

20- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، اليازوري، عمان ، سنة 2009.

21- عاطف وليم أندراوس ، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي و التحرير المالي و متطلبات تطويرها ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1 ، سنة 2006.

22- زياد رمضان . مروان شموط، الأسواق المالية، جامعة القدس المفتوحة ، القاهرة ، سنة 2007.

23- شذا جمال خطيب . صعفق الركيبي ، العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن الطبعة 1 ، 1429هـ/2008م.

24- وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية (الجزء01)، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2003م/1424هـ.

25- وسام ملاك، البورصات والأسواق المالية العالمية (الجزء02)، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 2003م/1424هـ.

المواقع الالكترونية:

26- موقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع (2015/04/25).

التدقيق الداخلي ودوره في عملية اتخاذ القرار

د. العيد محمد
جامعة مستغانم
أ.بن زازة منصورية
جامعة مستغانم

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق الداخلي في أخذ القرار المناسب الذي يحتاج إلى معلومات موثوقة وذات مصداقية وجودة عالية، حيث يكتسي التدقيق الداخلي دورا هاما باعتباره نشاط داخلي مستقل وتابع لأكبر سلطة في المؤسسة، يهدف إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية وتعزيزها وتطوير الإجراءات وتحسين الأداء من خلال فحص وتدقيق جميع العمليات المحاسبية والمالية وكافة العمليات والأنشطة الأخرى، وتقديم نتائج عمله في شكل تقرير إلى إدارة المؤسسة يحتوي على المعلومات التي تعتبر المادة الخام لصناعة القرارات.

كلمات مفتاحية: المؤسسة، التدقيق الداخلي، أخذ القرار، نظام المراقبة.

Résumé

Le but de cette recherche est de montrer l'importance de l'audit interne dans la prise de décisions qui nécessitent des informations certifiées, crédibles et fiables. L'audit interne joue un rôle important comme l'activité interne indépendante et attachée directement à la direction de l'entreprise pour évaluer et renforcer le système du contrôle, développer les procédures et améliorer la performance tout en examinant les opérations comptables, financières et toutes les autres activités pour présenter les résultats de l'exercice sous forme de rapport à la direction de l'entreprise qui contient des informations nécessaires dans la prise de décisions.

Mots clés : entreprise**,** audit interne, prise de décision, système de contrôle.

المقدمة

يكتسي التدقيق الداخلي أهمية بالغة في المؤسسة خاصة بعد كبر حجمها وتعدد وظائفها وأنشطتها، حيث ظهر التدقيق الداخلي بعد ظهور التدقيق الخارجي من أجل مساعدة إدارة المؤسسة على التعرف على مدى كفاءة العاملين فيها ومدى التزامهم بالسياسات والإجراءات والقوانين الموضوعة، وذلك من خلال تدقيق العمليات المحاسبية والمالية وجميع العمليات التشغيلية الأخرى، كما يعمل على تزويد الإدارة بالمعلومات ومساعدتها في أخذ التدابير و القرارات اللازمة التي تحقق أهداف المؤسسة. و تعير المنظمات المهنية في جميع دول العالم أهمية كبيرة لدور التدقيق الداخلي في الحياة الاقتصادية، حيث أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين مجموعة من المعايير التي تؤطر عملية التدقيق الداخلي ووضع دليل لأخلاقية مهنة المدقق الداخلي من أجل الوفاء بمتطلبات مهمة التدقيق الداخلي المنوطة بها.

ويعتبر التدقيق الداخلي أحد أهم الآليات التي لها دورا هاما في تفعيل وإرساء عملية اتخاذ القرار المناسب، من خلال رفع مستوى الثقة في المعلومات المقدمة، وذلك بتوفير معلومات ذات جودة ونوعية عالية من خلال القيام بفحص القوائم المالية وجميع عمليات وأنشطة المؤسسة وفقا لقواعد وشروط عملية التدقيق الداخلي وتقديم النتائج في شكل تقرير إلى الإدارة .

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم التدقيق الداخلي في عملية اتخاذ القرار؟

وعليه سوف يتم التطرق في هذا البحث إلى:

1- مفهوم التدقيق الداخلي؛
2- أهمية وأهداف التدقيق الداخلي؛
3- العناصر المشتركة في تنفيذ عملية التدقيق الداخلي؛
4- معايير التدقيق الداخلي؛
5- التدقيق الداخلي وعلاقته بالرقابة الداخلية؛

6- التدقيق الداخلي وعلاقته بالتدقيق الخارجي؛

7- ماهية عملية اتخاذ القرار.

1- مفهوم التدقيق الداخلي

يعرف التدقيق الداخلي على أنه:" وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة، لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الداخلية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"[1].

كما يعرف على أنه "التدقيق الذي يتم من طرف شخص من داخل المؤسسة بحيث يقوم بعملية فحص الدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية، ويمثل التدقيق الداخلي أحد أدوات الرقابة يساعد الإدارة في تزويدها بالمعلومات ويخضع لسلطتها كونه يتم من طرف موظف في المؤسسة"[2].

وقد تم تعريف التدقيق الداخلي من طرف معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه " نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المؤسسة. إنه يساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والسيطرة"[3].

[1] أحمد حلمي جمعة، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص: 91.

[2] غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006ص: 25.

[3] نادر شعبان إبراهيم السواح، ثناء على القباني، " المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص:27.

2- أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

2-1 أهمية التدقيق الداخلي

تنبع أهمية التدقيق الداخلي من خلال الخدمات التي يقدمها كونه وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية للمؤسسة والتابعة للإدارة العليا فيها من خلال تقديم الخدمات التالية[1]:

أ- خدمات وقائية: وتتمثل في مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي من أجل حماية أصول وممتلكات المؤسسة من السرقة والاختلاس والهذر، بالاضافة إلى حماية مختلف السياسات المطبقة في المؤسسة من أي تحريفات أو تغيير دون وجود مبررات.

ب-خدمات تقييمية: وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي خلال تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

ت-خدمات إنشائية: تتمثل الخدمات الإنشائية في مساعدة المدقق الداخلي إدارة المؤسسة بتوفير المعلومات الملائمة في مجال تحسين الأنظمة المختلفة الموضوعة داخل المؤسسة.

ث-خدمات علاجية: وهي عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يستعملها المدقق الداخلي من أجل تصحيح أي أخطاء تم اكتشافها أثناء تنفيذ مهامه، أو التوصيات التي يقدمها في تقريره التي تتعلق بمعالجة أي أخطاء أو قصور في الأنظمة المختلفة للمؤسسة.

2-2 أهدا ف التدقيق الداخلي

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي في ما يلي[2]:

- التحقق من دقة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة؛
- التحقق من مدى الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف؛
- فحص جميع السجلات والبيانات والمستندات المحاسبية؛

[1] محمد السيد سرايا، "أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري –المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2007، ص ص: 128-129.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص: 33.

- التحقق من الموائمة بين أساليب القياس والسياسات والخطة والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعة.

3- العناصر المشتركة في تنفيذ عملية التدقيق الداخلي

يرتبط أداء عملية التدقيق الداخلي بمجموعة من الأركان والعناصر تتلخص كما يلي[1]:

أ- **الفحص:** يعد الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي من خلاله يتم التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية والمالية من حيث:

- دقة تسجيل هذه العمليات بالدفاتر؛
- التوجيه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية المدين والدائن؛
- مدى صحة وقانونية المستندات التي تدل حدوث العمليات.

ب- **التحليل:** يتمثل التحليل في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير بغية تحديد مواطن الضعف فيها، ومن أجل تنفيذ عملية التحليل، يستخدم المدقق الداخلي عدة أساليب منها أدوات التحليل المالي والمقارنات وإيجاد العلاقات المختلفة بين عناصر القوائم المالية في المؤسسة، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام، وتحليلها لعدد من السنوات على مستوى المؤسسة.

ت- **الالتزام:** يتمثل الالتزام في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي بغية التأكد من مدى التزام العاملين بالسياسات الإدارية المرسومة بالمؤسسة وأداء وتنفيذ العمليات طبقا للأنظمة الموضوعة والقرارات المرتبطة بها، ومن أجل تنفيذ هذا العنصر، يمكن للمدقق الداخلي الاستعانة عند الحاجة ببعض القانونيين في المؤسسة لدرايتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها.

ث- **التقييم:** يقوم المدقق الداخلي بتحديد نتائج العناصر السابقة على أساس أن دوره يتركز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:

- مدى كفاءة الإجراءات والسياسات المطبقة في تحقيق الأهداف؛

[1] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 129-130.

- مدى فاعلية الإجراءات والسياسات المطبقة في تحقيق أهداف المؤسسة.

ويهدف هذا التقييم إلى:

- ترشيد الموارد في المستقبل؛
- تحسين وتطوير الأداء في المؤسسة.

ج- **التقرير**: يمثل التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق كونه الوسيلة الرئيسية التي من خلالها يعبر المدقق عن العناصر التالية:

- المشاكل التي واجهها وأسبابها؛
- مواطن الضعف في الإجراءات والسياسات؛
- التوصيات المناسبة لمعالجة مواطن الضعف وحل المشاكل؛
- النتائج النهائية المتوصل إليها.

ويقدم هذا التقرير إلى الإدارة العليا التابعة للتدقيق الداخلي من أجل تنفيذ ما جاء بالتقرير من أراء وتوصيات وملاحظات وتحفظات.

4- معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي

تتمثل معايير التدقيق الداخلي في مجموعة من المبادئ والقواعد التي يجب على المدقق الداخلي مراعاتها والتي من خلالها يمكن تقييم أداء مهمة التدقيق الداخلي، وتتمثل هذه المعايير في ما يلي:

المعيار الأول: استقلالية المدقق الداخلي

ويشمل هذا المعيار على ثلاثة معايير فرعية على النحو التالي[1]:

أ- الاستقلالية: ويقصد بها استقلالية المدقق الداخلي عن الأنشطة والعمليات التي يقوم بتدقيقها، ويتحقق ذلك من خلال قيام المدقق الداخلي بأداء مهامه بكل حرية

[1] عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال: الواقع والمستقبل"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 501.

وموضوعية، مما يسمح له بإصدار رأي غير متحيز، ويتحقق استقلال المدقق الداخلي من خلال الوضع التنظيمي والموضوعية.

ب- الوضع التنظيمي: يجب توفير وضع تنظيمي لإدارة التدقيق الداخلي يسمح لها بأداء مسؤولياتها، كما يجب أن يحصل المدقق الداخلي على دعم من الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

ت-الموضوعية: تعتبر الموضوعية أمرا ذهنيا يجب أن يتحقق لدى المدقق الداخلي أثناء تنفيذ مهامه، حيث يجب أن يكون غير تابع للغير عند إصدار رأيه حول عملية التدقيق التي قام بها.

المعيار الثاني: الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي

تتمثل الكفاءة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي في ما يلي[1]:

أ- بالنسبة لقسم التدقيق الداخلي: يجب أن يتوفر قسم التدقيق الداخلي على ما يلي:

- يجب أن يقوم مسئول قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر التأهيل العلمي والفني المناسب للمدققين الداخليين؛
- يجب أن يتوفر لقسم التدقيق الداخلي المعرفة والمهارات والأصول اللازمة من أجل الوفاء بمسئوليات التدقيق؛
- يجب على مسئول قسم التدقيق التأكد من الإشراف الكافي على جميع أعمال التدقيق الداخلي.

ب-بالنسبة للمدقق الداخلي: يجب تحديد الموصفات والمؤهلات والخبرات للمدقق الداخلي على النحو التالي:

- يجب على المدقق الداخلي الالتزام بمعايير أخلاقية وسلوك المهنة؛
- يجب أن يتوفر لدى المدقق الداخلي المهارات والقدرة على الاتصال والتعامل بفاعلية مع الأفراد؛

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص: 209.

- يجب على المدقق الداخلي المحافظة على تأهيله الفني من خلال التعليم المستمر؛
- يجب على المدقق الداخلي بذل العناية المهنية اللازمة أثناء أداء مهامه.

المعيار الثالث: نطاق التدقيق الداخلي

يشمل هذا المعيار بعدين أساسيين لنطاق عمل التدقيق الداخلي هما[1]:

- فحص وتقييم هيكل نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة؛
- جودة الأداء وتنفيذ المهام والمسئوليات المرتبطة بعملية التدقيق.

المعيار الرابع: أداء عمل التدقيق الداخلي

وتتمثل في معايير الأداء المهني للتدقيق، وتشمل العناصر التالية[2]:

أ- تخطيط عملية التدقيق.

ب- فحص وتقييم المعلومات من أجل التأكد من أنها:

- معلومات كافية؛
- معلومات ملائمة ومناسبة؛
- معلومات مفيدة؛
- معلومات تخدم عملية التدقيق.

ت-إبلاغ نتائج عملية التدقيق.

ث-متابعة تنفيذ النتائج.

المعيار الخامس: إدارة قسم التدقيق الداخلي

يشمل هذا المعيار العناصر التالية[3]:

[1] عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 508-509.

[2] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133-134.

[3] نفس المرجع السابق، ص: 134.

أ- مدير قسم التدقيق الداخلي هو المسئول عن إدارة قسم التدقيق، ويجب عليه التأكد من:

- أهداف القسم؛
- موارد القسم البشرية والمادية؛
- خطة عملية التدقيق الداخلي.

ب-يجب على إدارة قسم التدقيق الداخلي مراعاة الجوانب التالية:

- أهداف وسلطات ومسئوليات قسم التدقيق الداخلي؛
- التخطيط في القسم والتي تشمل الأهداف والبرامج والموازنات؛
- الإجراءات والسياسات المناسبة لطبيعة أعمال القسم؛
- إدارة الأفراد العاملين في القسم؛
- التنسيق مع المدقق الخارجي؛
- الضمانات الإضافية لجودة عمل التدقيق الداخلي من أجل الرفع من مستوى أداء التدقيق الداخلي لأعلى مستوى ممكن بما يتماشى مع معايير التدقيق الداخلي.

5- التدقيق الداخلي وعلاقته بنظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة من أهم النظم التي يعتمد عليها المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق، حيث يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل معرفة مدى قدرته على الاعتماد عليها في تحديد وتخطيط برنامج الفحص وتحديد العينة.

أ- مفهوم الرقابة الداخلية

تعرف الرقابة الداخلية على أنها "عملية تتأثر بمجلس الإدارة، والإدارة والأفراد الآخرين، ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول بخصوص تحقيق الأهداف التي تتعلق بما يلي:

- فعالية وكفاءة التشغيل الكامل؛
- إمكانية الثقة في التقارير المالية؛
- الالتزام بالقوانين"[1].

[1] جورج دانيال غالي، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 341.

ب- **أهداف الرقابة الداخلية:** تتمثل أهداف نظام الرقابة الداخلية في ما يلي[1]:

- **التحكم في المؤسسة:** يعتبر التحكم في مختلف الأنشطة والسياسات التي وضعت من أجل تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة التي ينبغي عليها تحديد أهدافها، طرقها، وإجراءاتها من أجل الحصول على معلومات ذات مصداقية تعكس الصورة الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر التي ينبغي التحكم فيها.
- **حماية الأصول:** يتم ذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لكافة عناصر الأصول، حيث تمكن هذه الحماية من الإبقاء والمحافظة على أصول المؤسسة من كل الأخطار، بالاضافة إلى دفع عجلتها الانتاجية بمساهمة الأصول الموجودة من أجل تمكينها من تحقيق أهداف السياسة العامة للمؤسسة.
- **ضمان نوعية المعلومات:** يجب ضمان نوعية جيدة للمعلومات في ظل نظام المعلومات المحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية:
  - تسجيل العمليات من مصدرها وفي أقرب وقت ممكن؛
  - إدخال العمليات التي سجلت بالبرنامج الآلي والتحقق من البيانات المرتبطة بها؛
  - تبويب البيانات حسب نوعها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة؛
  - احترام مبادئ المحاسبة المتعارف عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات المحاسبية؛
  - توزيع المعلومات على الأطراف الطالبة لها.
- **تشجيع العمل بكفاءة:** يمكن إحكام نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة بكل وسائله من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء للموارد المتاحة، ومن تحقيق فعالية في نشاط المؤسسة من خلال التحكم في التكاليف وتخفيضها إلى أدنى حد.
- **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:** يعتبر تشجيع واحترام السياسات الإدارية يساعد على تحقيق أهداف المؤسسة المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية.

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 89-92.

ت- تقييم التدقيق للرقابة الداخلية

يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه من خلال ما يتوصل إليه من مراكز القوة ومواطن الضعف في هيكل نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، حيث يقوم المدقق بشرح وتقييم بنية نظام الرقابة الداخلية من خلال[1]:

- **وصف الإجراءات المعمول بها:** يقوم المدقق بالإطلاع على الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة ثم يقوم بتلخيصها من خلال إعداد ملخص لإجراءات قد تكون طويلة، أو وصف تلك الإجراءات من خلال خرائط النتائج، حيث يتم وصف تلك الإجراءات من خلال أشكال توضح الوثائق المستخدمة وكيفية انتقالها عبر الأقسام.
- **تقييم الإجراءات المعمول بها:** يستعمل المدقق وسيلتين من أجل تقييم الإجراءات، استمارة الرقابة الداخلية التي تتعلق بجملة أنواع الرقابة الواجب القيام بها من أجل التأكد من نجاعة الإجراءات، ودليل التقييم الذي من خلاله يتم التأكد من مدى تحقيق الأهداف وراء كل مراقبة تضمنتها الإجراءات بصدد الدراسة.

6- التدقيق الداخلي وعلاقته بالتدقيق الخارجي

توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بحكم أن المدقق الداخلي يعمل بصفة مستمرة في المؤسسة مما يترتب عليه معرفة عميقة بالأنشطة والعمليات التي تمت مما يمكنه من مساعدة المدقق الخارجي من تفسير الجوانب الفنية واختيار وحدات المعاينة، كما يساعد مدقق الحسابات الخارجي المدقق الداخلي في إنجاز فحص القوائم المالية.

أ- مفهوم التدقيق الخارجي

يعرف التدقيق الخارجي على أنه "الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المؤسسة، ومن ناحية أخرى فإن التدقيق الخارجي بمعناه المتطور والحديث والشامل

[1] محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص: 85-87.

ما هو إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعينة بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع التدقيق"[1].

كما يعرف على أنه " عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات"[2].

وتتمثل أهداف التدقيق الخارجي في التأكد والتحقق من أن[3]:

- كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل؛
- كل عملية تم تسجيلها لابد أن تكون:
- حقيقية؛
- صحيحة التقييم؛
- صحيحة التسجيل؛
- صحيحة التمركز.

ب- التنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

تعترف معايير التدقيق المهني بإمكانية مساعدة المدققين الداخليين في فحص القوائم المالية تحت إشراف المدقق الخارجي، أو أداء أعمال تتعلق بالتدقيق يمكن للمدقق الخارجي أن يعتمد عليها[4]، كما تحدد معايير التدقيق المهني مدى اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي من أجل تحديد مجال عملية الفحص، حيث يمكنه من فحص أوراق عمل المدقق الداخلي

[1] كمال الدين مصطفى الهراوي، محمد السيد سرايا، "دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص: 179.

[2] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، " دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003، ص: 13.

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[4] عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

بدلا من تكرار العمل، كما تمكنه من الحكم على مدى استقلالية وموضوعية وجودة أداء المدقق الداخلي[1]، وبناءا على ذلك، فإن التعاون بينهما يسمح ب[2]:

- تنسيق الخطط مع المدقق الخارجي؛
- القيام ببعض الاختبارات لمصلحة المدقق الخارجي؛
- توفير الشرح الكافي عند وجود تقلبات في أرصدة بعض الحسابات؛
- تحديد الأفراد المعنيين بمساعدة المدقق الخارجي.

7- ماهية عملية اتخاذ القرار

يمثل القرار عملية أساسية في المؤسسة ونقطة البداية بالنسبة لجميع أنشطتها التي تقوم بها المؤسسة داخلها وخارجها.

أ- مفهوم القرار

يعرف القرار بأنه "عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو اكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية، والموارد المتاحة للمؤسسة"[3].

ويعرف على أنه "مسار فعل يختاره متخذ القرار باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها"[4].

كما يعرف على أنه " اختيار واعي من بين بديلين فأكثر تم تحليله، يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار[5]".

---

[1] محمد سمير الصبان وآخرون، "الرقابة والمراجعة الداخلية: مدخل نظري تطبيقي"، الدار الجامعية، مصر، 1996، ص: 307.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 257.

[3] محمد حافظ حجازي، "دعم القرارات في المنظمات"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2006، ص: 105.

[4] نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 83.

[5] حسين حريم، "مبادئ الإدارة الحديثة: النظريات، العمليات، الإدارية، وظائف المنظمة"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص: 105.

ب- مبادئ عملية اتخاذ القرار

تتمثل مبادئ اتخاذ القرار في ما يلي[1]:

- **مبدأ اتخاذ القرار:** يمكن أن تكون جهود وتصرفات الأفراد نتيجة التفكير والاختيار، أو مجرد رد فعل أوتوماتيكي أو نتيجة للاشعور، فإذا كانت جهود وتصرفات الأفراد نتيجة للتفكير والاختيار فإنهم قد قاموا باتخاذ القرار.
- **مبدأ تغلغل القرار:** يعتبر اتخاذ القرار عملية مستمرة ومتغلغلة في كافة الأنشطة الإدارية والفنية لأي مؤسسة.
- **مبدأ التفكير المركب:** يجب أن يكون التفكير منطقيا وابتكاريا في نفس الوقت من أجل الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من القرارات.
- **مبدأ التفكير المنطقي:** حتى يكون التفكير منطقيا ينبغي أن يكون دقيقا وواضحا وخاليا من التناقضات والأغلاط.
- **مبدأ الانطلاق الفكري:** من أجل الحصول على أكبر كمية ممكنة من الأفكار في أقل وقت ممكن، يجب استخدام حلقات الانطلاق الفكري.
- **مبدأ الحقائق:** تمثل الحقائق المادة الخام التي يتعامل معها متخذ القرار، فعدم وجود الحقائق يصبح القرار خاطئا.

ت- عناصر اتخاذ القرار

تحتاج عملية اتخاذ القرار إلى مجموعة من العناصر كما يلي[2]:

- **متخذ القرار:** ويمكن أن يكون فردا أو جماعة أو جهة معينة، ويتمتع عادة متخذ القرار بالسلطة التي تخول له بذلك.
- **موضوع القرار:** ويتمثل في المشكلة التي تحتاج من متخذ القرار بالبحث عن حل أو اتخاذ قرار معين حولها.

[1] عبد العزيز النجار، "الإدارة الذكية: التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات"، مكتب العربي الحديث، مصر، 2008،ص: 81.

[2] ريحي مصطفى عليان، "أسس الإدارة المعاصرة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص ص: 71-73 .

- **الأهداف والدافعية:** يعتبر القرار المتخذ سلوكا أو تصرفا معينا من أجل الوصول إلى هدف محدد، ومن المعلوم أن وراء كل سلوك دافعا، ووراء كل دافع حاجة ينبغي اشباعها، لهذا لا يتخذ القرار إلا إذا توفر دافع لتحقيق هدف معين.
- **البيانات والمعلومات:** من أجل اتخاذ القرار الصحيح، يجب جمع معلومات تكون عن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، وتكون كافية حول طبيعة المشكلة، أسبابها وأبعادها وأطرافها وتأثيراتها، بغية تكوين صورة واضحة عنها. وتعتبر عملية توفير المعلومات عن المشكلة بالكمية الكافية وبالنوعية اللازمة وفي الوقت المناسب مسألة أساسية في اختيار القرار المناسب، لذلك تساهم نظم المعلومات الإدارية المحسوبة في توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار.
- **التنبؤ:** في غالب الأحيان تتعامل القرارات مع متغيرات مستقبلية مجهولة ينبغي التنبؤ بها وتقديرها وتحديد انعكاساتها وتأثيراتها، حيث يساعد التنبؤ متخذ القرار في أن يستطلع ما قد يحدث في المستقبل، لذلك يعتبر التنبؤ ركن أساسي من أركان عملية اتخاذ القرار، كما يساعد على إدراك أبعاد المشكلة واتخاذ القرار بشأنها بغية حلها ومعالجتها.
- **البدائل:** يمثل البديل مضمون القرار الذي سوف يتم اتخاذه لحل مشكلة معينة، ونادرا ما يتوفر حل أو بديل واحد للمشكلة، حيث في معظم الأحيان يكون هناك أكثر من حل للمشكلة، ولذلك على متخذ القرار أن يختار البديل الأفضل والأنسب بين البدائل المتاحة لحل المشكلة.
- **المناخ الذي يتم فيه اتخاذ القرار:** يتضمن المناخ الجو العام الذي يتم فيه اتخاذ القرار، حيث يشمل الاعتبارات الخاصة عند متخذ القرار، والظروف الداخلية والخارجية وما تتضمنه من معوقات أو قيود كضعف الإمكانيات المالية وضعف مستوى أداء العاملين والقيود القانونية والسياسية وغيرها، لذلك ينبغي على متخذ القرار أن يحسن التعامل معها، وأن يخفف قدر الإمكان من آثارها السلبية.

الخاتمة

يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة داخلية تابعة مباشرة إلى إدارة المؤسسة، ووسيلة وقائية ومولد للمعلومات يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة من خلال فحص وتقييم مدى قوة ونجاعة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة من أجل مساعدة العاملين في أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية، حيث يقوم المدقق الداخلي بتدارك النقائص الموجودة على مستوى الأنظمة والإجراءات، وتعزيز نقاط القوة وتدعيمها، وتقديم نتائج عملية التدقيق في شكل تقرير إلى إدارة المؤسسة من أجل اتخاذ التدابير والقرارات المتعلقة بها، حيث تتمثل القيمة المضافة لمهام المدقق الداخلي في الحصول على معلومات موثوقة وذات جودة ونوعية عالية يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات المناسبة.

قائمة المراجع

- أحمد حلمي جمعة، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.
- جورج دانيال غالي، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- حسين حريم، "مبادئ الإدارة الحديثة: النظريات، العمليات، الإدارية، وظائف المنظمة"، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- ربحي مصطفى عليان، "أسس الإدارة المعاصرة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- عبد العزيز النجار، "الإدارة الذكية: التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات"، مكتب العربي الحديث، مصر، 2008.
- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال: الواقع والمستقبل"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- كمال الدين مصطفى الهراوي، محمد السيد سرايا، "دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، "المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- محمد السيد سرايا، "أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل: الإطار النظري –المعايير والقواعد– مشاكل التطبيق العملي"، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2007.

- محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد حافظ حجازي، "دعم القرارات في المنظمات"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2006.
- محمد سمير الصبان وآخرون، "الرقابة والمراجعة الداخلية: مدخل نظري تطبيقي"، الدار الجامعية، مصر، 1996.
- منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، " دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003.
- نادر شعبان إبراهيم السواح، ثناء على القباني، " المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- نواف كنعان، "اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر– دراسة تحليلية واقتصادية–

أ. بكريتي بومدين
أستاذ مساعد قسم "أ" – جامعة مستغانم
أ.د يوسفي رشيد – جامعة مستغانم

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى معالجة أثر الغش والتهرب الجبائي على الإيرادات الجبائية وتبيان خطره على الدولة، خاصة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، هذه الخطورة حتمت على السلطة الجبائية توفير سياسة جبائية، الغرض منها توفير آليات ومناهج لمكافحة الغش الجبائي.

إن ظاهرة الغش الجبائي ليست جديدة، وليست خاصة بالجزائر فقط، فمعظم الدول التي يعتمد نظامها الجبائي على التصريح بالمداخيل، تعاني من مشكلة الغش والتهرب الجبائي. تطورت هذه الظاهرة عبر الزمن واتخذت بعدا عالميا، ملازمة كل الأنظمة الجبائية ذلك باختلاف حدتها من بلد لآخر. كما أصبح المتداول كذلك أن سرقة الدولة لا تعد سرقة وأنه من لا يدفع الضريبة يعد لبقا ماهرا، ومن يدفعها يعد طيبا خاملا، وهذا له مبرراته لعدة اعتبارات بالخصوص ما يتعلق بسياسة ترشيد الإنفاق.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجبائية، الغش الضريبي، السلطة الجبائية، الأنظمة الجبائية، النظام ألتصريحي، ترشيد الإنفاق.

Résumé :

Cet article a pour objectif de traiter l'impact de la fraude et l'évasion fiscale sur les produits fiscaux et, d'en démontrer le risque au niveau économique, social et financier sur l'Etat. Ce risque a forcé les autorités fiscales à mettre à disposition une politique fiscale, qui vise à trouver les méthodes et les instruments de lutte contre la fraude fiscale.

La fraude fiscale ce n'est pas un phénomène nouveau et, propre à l'Algérie, la plupart des pays qui dépendent d'un système fiscal déclaratif en souffrent. Ce phénomène a évolué avec le temps et a pris une dimension mondiale, inhérente à tous les systèmes fiscaux, selon sa gravité d'un pays à

l'autre. Certains considèrent que voler l'Etat relève de l'habilité, la payer serait un acte de bonté non exigée, cela se justifie pour plusieurs raisons, parmi tant d'autres et particulièrement la politique de rationalisation des dépenses.

Mots clés : la politique fiscale, la fraude fiscale, l'autorité fiscale, les systèmes fiscaux, système fiscal déclaratif, rationalisation des dépenses.

المقدمة:

حسب مسألة وجود خسارة في العائدات الجبائية و إن كان لا يبدو واضحا حجم العائد الحكومي الذي تقلص نتيجة التهرب الجبائي، إذا ما تم إنفاق الدخل الإضافي للمتهربين على شراء السلع و الخدمات التي ينتجها غير المتهربين من الضرائب فلن تكون هناك خسارة في العائدات الجبائية، لكن السؤال الذي يثور:

هل أدواة السياسة الجبائية المستحدثة بالنسبة للرقابة الجبائية قادرة على الحد من الخسارة التي تلحق بالعائدات الجبائية؟

إن ذلك يتوقف إلى حد ما على أوجه استخدام العائد الجبائي، وتأثيره " فرض ضريبة على السلع و الخدمات سبق وأن تهرب من سداد ما عليها من الضرائب والرسوم"

أ– أهمية البحث: يستمد البحث أهميته انطلاقا من الاعتبارات التالية:

– تعد الجباية أداة لتوجيه سلوكات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي من خلال استرجاع حقوق الدولة الناتجة عن الغش الجبائي.

– يؤثر العبء الجبائي على المنافسة الشريفة بين المؤسسات ويحد منها خاصة إذا كان هذا العبء ثقيلا.

ب– المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تحليل ظاهرة الغش الجبائي، وكذا معرفة الحدود التي بلغتها الظاهرة مع إعطاء حلول لأجل التدخل السريع للسلطة الجبائية. كما تم تدعيم هذا المنهج بالأدوات التالية: القوانين والتشريعات العامة للدولة

الجزائرية، الإحصائيات الخاصة بالوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والجبائية للجزائر مقدمة في شكل جداول. وللإجابة عن التساؤلات المطروحة سنتطرق للمحاور التالية:

أولا: السياسة الجبائية المفاهيم الأهداف والوسائل

ثانيا: الغش والتهرب الجبائي.

ثالثا: تقييم ظاهرة الغش والتهرب الجبائي في الجزائر.

رابعا: دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش.

أولا: السياسة الجبائية المفاهيم الأهداف والوسائل.

1- مفهوم السياسة الجبائية:

تعددت مفاهيم السياسة الجبائية تبعا لتعدد أهداف الجباية ذاتها، مع ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات وإن اتفقت جميع هذه الأهداف على أن تساير مرحلة النمو التي يمر بها المجتمع الذي تتضح فيه هذه الأهداف وظروف طبيعة النظام السائد فيه.

قد يترتب على السياسة الجبائية تشجيع العملية الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات، ذلك أن الاقتصاد الوطني لا يمكنه أن يتقدم إذا كان سير العملية الإنتاجية وحركة الاستثمار معاقة بفرض ضرائب مرتفعة[1].

معظم الكتاب الاقتصاديين والماليين يعرفون السياسة الجبائية بالاستناد إلى تعريف الجباية مع اعتبار قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الجبائية. نذكر من بين هذه التعريفات الآتي:

السياسة الجبائية هي مجموعة القرارات المتخذة لتأسيس وتنظيم وتطبيق الاقتطاعات الجبائية طبقا لأهداف السلطات العمومية[2].

[1] - BRACHET Bernard , le système fiscal français, 7 me éditions, Août, paris, 1997, p : 14.
[2] - PIERRE Bel trame, la fiscalité en France, 10 me édition, Hachette supérieur, paris, 2004, P : 136.

تعبر السياسة الجبائية عن مجموعة التدابير ذات الطابع الجبائي المتعلق بتنظيم التحصيل الجبائي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية[3].

من هنا نستخلص أن السياسة الجبائية تكون مربوطة بالنظام الاقتصادي و الاجتماعي، فهي أداة تستخدمها الدولة لتحقيق برامج محددة في النشاط الاقتصادي، مع تنفيذ المشاريع التنموية وتعميم الخدمات العامة. وبذلك يترتب على آثارها تحقيق أهداف المجتمع تخص بمرحلة يتم تكوين القاعدة الجبائية و توسيعها، لأن القاعدة الجبائية هي السياسة الجبائية في التطبيق.

كما يمكن استخلاص ضرورة التنسيق و الترابط بين أجزاء مكونات السياسة الجبائية على وجه الخصوص و السياسة المالية على العموم هذا مما يساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

2- مفهوم النظام الجبائي:

أما النظام الجبائي فيعتبر مجموعة من العناصر و العلاقات، إذ أن العناصر هي الأجزاء المكونة، أما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام. كما أنه يوجد مفهومان للنظام الجبائي مفهوم ضيق ومفهوم واسع، إن المفهوم الضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية و الفنية التي تمكن من الاستقطاع الجبائي خلال مراحله المختلفة انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها. أما المفهوم الواسع للنظام الجبائي فهو مجموعة العناصر الإيديولوجية و الاقتصادية و الفنية التي يؤدي تراكبها معا إلى كيان ضريبي معين، وفي هذه الحالة يصبح النظام الجبائي ترجمة عملية للسياسة الجبائية، ومن ثم يعتبر النظام الجبائي " مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للمجتمع وتشكل في مجموعها هيكلا جبائيا متكاملا يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات و القوانين الضريبية و اللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية"[4]، من هنا نقول أن النظام الجبائي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الجبائية للمجتمع من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر

[3]- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 ، ص: 139.

[4]- المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية" الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 1998، ص: 7.

السياسة الجبائية للمجتمع جزءا من سياسته الاقتصادية " وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"[5]، كما قد تترجم السياسة الجبائية بعدة نظم جبائية، هذا ما يُبين أن اختلاف النظم الجبائية بين الدول قد لا يعني بالضرورة اختلاف السياسة الجبائية لهذه الدول.

3- محددات السياسة الجبائية:

ترتكز السياسة الجبائية على مجموعة من القواعد تتمثل في الآتي:

- تحديد أولويات أهداف النظام الجبائي انطلاقا من الواقع السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي المحلي و الدولي.
- التنسيق بين السياسات الجبائية والسياسات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة.
- التوفيق المناسب بين أدوات السياسة الجبائية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الجبائي من حيث أنواع الضرائب مباشرة وغير مباشرة، وأوزانها النسبية في الحصيلة الجبائية، وكذا تحديد أسعار هذه الضرائب والتمييز من حيث الارتفاع والانخفاض على حسب نوع النشاط الاقتصادي، وموقعه و الظروف الشخصية للممولين.
- التقليل بين التعارضات التي تنشأ في قرارات السياسة الجبائية عند سعيها لتحقيق أهدافها، ذلك حسب الأولويات المحددة لها. حيث أن التوسع في تطبيق سياسة الإعفاءات الجبائية تحقيقا لأهداف اقتصادية واجتماعية، قد يكون على حساب الأهداف المالية للنظام الجبائي.

ومما سبق يمكننا القول أن السياسة الجبائية ما هي إلا أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي متاحة في يد الدولة تستخدمها بغية تحقيق أهداف اقتصادية ومشاريع تنموية مع تعميم وتطوير الخدمات العامة.

4- طرق تقييم السياسة الجبائية:

قصد تقييم نجاح وكفاءة السياسة الجبائية تستعمل المؤشرات التالية:

[5]- سعيد عبد العزيز عثمان، " النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن" الإسكندرية، الدار الجامعية 2000، ص 13.

– **مؤشرات تقنية:** منها الاقتصاد في النفقة، سهولة إجراءات ربط وتحصيل الضريبة، مستوى كفاءة موظفي الإدارة الضريبية ودرجة مكافحة ظاهرة الغش و التهرب الجبائي.

– **مؤشرات مالية:** تتمثل في مدى توفير الموارد المالية للدولة بصورة تتناسب مع المقدرة التكلفية للاقتصاد، مع متطلبات تمويل الإنفاق العام من خلال تحقيق إرادات جبائية على طول السنة للخزينة وتجنبا لاختناقات المالية.

– **مؤشرات اقتصادية:** درجة حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وتحقيق التنمية الجهوية التي تقلل من الفوارق في مستويات المعيشة بين مختلف الدول و المساهمة في توجيه الاستثمارات.

– **مؤشرات اجتماعية:** تتمثل في التخفيض من حدة الضغط الجبائي، الحد من التفاوت الكبير في امتلاك الدخول و الثروات تحقيقا للعدالة الضريبية و الاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق هناك مؤشرات تحليلية في شكل نسب كمؤشرات الضغط الجبائي والمرونة الجبائية.

5– وسائل السياسة الجبائية:

تعد وسائل السياسة الجبائية المحور الرئيسي في جلب الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية منها ما يلي:

تدابير و الإجراءات الجبائية التي تتخذها السلطة الجبائية وفق سياسة جبائية معينة، قصد منح مزايا وإعتمادات جبائية لتحقيق أهداف معينة، تشكل الوسائل المستعملة لتحقيق السياسة الجبائية إنفاقا ضريبيا يصنف حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية إلى خمسة مجموعات[6]:

- التخفيضات الجبائية
- التخفيضات الخاصة بالمعدلات
- تأجيل مواعد الدفع
- الإعفاءات الجبائية.

النفقات الجبائية بالدول المتقدمة منخفضة، حيث أنها تمنح في حالة الأزمات من أجل معالجة الإختلالات، وتخفض تدريجيا عند عودة الاستقرار و التوازن الاقتصادي.

[6]– عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق الذكر ص: 172–175.

يتضح مما تقدم أن السياسة الجبائية أداة للاستقرار الاقتصادي لكن حسب طبيعة الظروف الاقتصادية، إذ تمكن الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة أكبر في الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات، حيث أن هذه الزيادة تتوقف على حجم مضاعف الاستثمار الذي يتوقف هو الآخر على الميل الحدي للاستهلاك، الذي يمكن توضيحه في العلاقة التالية:[7]

$$Y = C + I$$
$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I$$
$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C$$
$$\frac{\Delta I}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} - \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$
$$\frac{\Delta I}{\Delta Y} = 1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$
$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

Y: الدخل، ΔI : التغير في الاستثمار، ΔC : التغير في الاستهلاك ΔY :التغير في الدخل، $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ الميل الحدي للاستهلاك، $\frac{\Delta I}{\Delta Y}$ الميل الحدي للاستثمار..

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

من خلال المعادلة يتضح أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة أكبر في الإنفاق الكلي بفعل مضاعف الاستثمار.

ثانيا: الغش والتهرب الجبائي.

إن اللجوء إلى الضريبة بات ضرورة من الضروريات تعتمدها الدولة بطريقة غير مباشرة تتدخل من خلالها في حياة الأفراد، فتسن القوانين وتفرض الضرائب، في المقابل يقوم المكلف

[7]- حميد بوزيدة " الضريبة و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988- 1996)" رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي معهد العلوم الاقتصادية الجزائر سنة 2007 ص: 7.

بالضريبة بالبحث عن والوسائل والطرق التي تمكنه من تجنبها كردة فعل منه، ولو كان ذلك على حساب القانون. قصد فهم هذه الظاهرة، لابد أن نحدد مفهوم كل من الغش والتهرب الجبائي.

يقصد بالغش في معناه اللغوي، الخديعة والتحايل قصد الإضرار بالغير فوجدت هذه الفكرة منذ أن وجد القانون وفروعه، ومع ظهور الضريبة وتطورها عبر الأزمنة وفي كل الدول. إذ يعود أصل كلمة الغش للحضارة اليونانية حيث كتب PLATON في الموضوع قبل (2500م)، وأصلها من كلمة FRAUDIS التي تعني الإصرار على الخطأ وتطبيق كل الإجراءات غير القانونية التي من شأنها أن تمس جميع المجالات التجارية، الاقتصادية مخلفة بذلك نتائج غير شرعية.

1- مفاهيم عامة حول الغش والتهرب الجبائي.

1-1 تعريف الغش الجبائي:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم الغش الجبائي، إذ ليس من السهل إعطاء تعريف شامل ودقيق حيث يعتبر "الغش الجبائي تصرف غير قانوني، يتم من خلاله إخفاء نسبة من الضرائب أو تضخيم نسبة من الأعباء" فقد تستعمل وثائق غير قانونية تكون سامحة بتضخيم التكاليف من أجل تخفيض الربح بالتالي تقليص الضرائب التي تكون واجبة. أما حسب لوسيان محل (LUCIEN MEHEL) الغش الجبائي هو " مخالفة القانون الجبائي، قصد التهرب من الضريبة وتخفيض الأساس" فهو بذلك تجاوز القانون من طرف المكلفين بالضريبة بغية التملص من دفع ما عليهم للدولة، إذ يكون هذا بتخفيض الأساس الجبائي. كذلك يعرف الغش الجبائي " على أنه كل التدابير أو المناورات التي يلجأ إليها المكلفون للتخلص من الضرائب والمساهمات"

مما سبق من التعاريف يمكن استخلاص التعريف التالي: الغش الجبائي هو عقد لسوء النية يتم من خلالها تغليط الإدارة الجبائية باستعمال كل الطرق والوسائل الاحتيالية وغير القانونية.

1-2 عناصر الغش الضريبي:

نستنتج من خلال التعريف السابق، أنه لا يتم الحكم على العمل بالتدليس أو الغش، إلا بتوفر ثلاثة عناصر مكملة لبعضها البعض والمتمثلة في:

1-2-1 العنصر المعنوي: إذ أن وجود النية السيئة لمحاولة الغش يحدد طبيعة المخالفة سواء بالطابع الإرادي للسهو والإخفاء أو عن طريق تكرار الإخفاء، غير أنه يجب إثبات سوء نية

المكلف، لأنه قد يقوم المكلف بأخطاء غير عمدية بإمكانها أن تعرضه لعقوبات جبائية، إذ أن الأخطاء إن وقعت تصحح لكن كثرتها تجلب الشكوك.

1-2-2 العنصر المادي: إن توفر العنصر المادي أساسي للحكم على العمل بالغش، وهو الحجة القاطعة التي من خلالها تتجسد النية السيئة، إذ يقوم المكلف بالضريبة بالتدليس لتملص من دفع الضريبة وتغليط الإدارة الجبائية، حيث كل تملص أو محاولة تملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب أو الرسوم التي يخضع لها أو تصفيتها سواء كليا أو جزئيا يعتبر غشا[8].

1-3 أنواع الغش الجبائي: اختلفت الأقوال و اتسعت في تصنيف الغش الجبائي فمنهم من يصنفه حسب درجة التعقيد، إلى غش بسيط وغش مركب، ومنهم من قسمه من حيث شرعيته تجاه القانون، إلى غش قانوني وغير قانوني.

1-3-1 الغش حسب درجة التعقيد: ينقسم هذا النوع إلى قسمين، الغش البسيط والغش المركب إذ كليهما يضر بخزينة الدولة، فيفرض على الأول عقوبات جبائية، ويتعرض الثاني إضافة إلى العقوبات الجبائية عقوبات جنائية، لأن الغشاش البسيط والمحترف يختلفان، الأول يستطيع تبرير عمله بالغموض الموجود في التشريع الجبائي، أما الثاني نيته السيئة كبيرة للتخلص من الوجبات الجبائية.

أ- **الغش الجبائي البسيط** (العادي): يعتبر كل تصرف أو محاولة تضليل بحسن النية لأجل التخلص من الضريبة[9]، أو تخفيض الضريبة إلى أقل قدر ممكن، من خلال تقديم تصريحات خاطئة عمدا، التأخير أو عدم تقديمها وهذا النوع من الغش يشبه التهرب الجبائي، ولقد ورد ذكر الغش البسيط في التشريع الجبائي في المواد 192- 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ب- **الغش المركب:** إن استعمال الطرق التدليسية ليس فقط عند الهروب من دفع الضريبة، كذلك محاولة تضليل الرقابة مثل تقديم فواتير مزورة ناتجة عن نية تجنب الضريبة، تضخيم قيمة

[8] voir : Article 303 code des impôts directs et taxes assimilées pour 2009.

[9] Jean Claude MARTINEZ, « *la Fraude Fiscale* », PUF, France, 1999, P 53.

الأعباء وتخفيض الإيرادات. إن الغش المركب هو كل محاولة إرادية يقوم بها المكلف بسوء نية، مستعملا طرق تدليسية في إقرار أساس الضريبة.*

2-3-1 **الغش حسب المفهوم القانوني**: ينقسم هذا النوع من الغش إلى صنفين، صنف لا يتم من خلاله خرق القانون، فلا يترتب عليه عقوبات، ويسمى بالغش القانوني، وصنف يتم فيه تجاوز النصوص والقوانين الجبائية، هذا يترتب عليه عقوبات ويسمى بالغش غير القانوني.

2- تعريف التهرب الجبائي:

يختلف تعريف التهرب الجبائي من كاتب لآخر، فمنهم من قال هو " التخلص من الالتزام بدفع الضريبة"[10] فقد يتهرب المكلفون بالضريبة من دفعها ذلك بالاشتغال في القطاعات المستفيدة من الإعفاءات الجبائية، كليا أو جزئيا لتخفيض قيمة الاقتطاعات المفروضة عليهم، كما يعد "التهرب الجبائي الفن الذي يتم من خلاله تجنب السقوط في حقل القانون الجبائي"[11].

3- أسباب الغش الجبائي:

ظاهرة الغش الجبائي آفة تعمل على إنقاص المداخيل الجبائية مما يؤثر على توازن المالية العامة للدولة، لذا لابد من دراسة الأسباب التي تدفع المكلف بالضريبة للقيام بهذا العمل، سواء تعلقت هذه الأسباب بالتشريع الجبائي والإدارة الجبائية أي أسباب مباشر أو غير مباشرة.

3-1- **الأسباب المباشرة**: تكون هذه الأسباب متعلقة بالتشريع الجبائي، أو تكون متعلقة بالإدارة الجبائية، إذ أن تعقد التشريع الجبائي من خلال التصحيحات والتعديلات عبر قوانين المالية من سنة لأخرى، يظهر الغموض ويبدأ التفكير في طرق اجتناب الضرائب كليا أو جزئيا.

المصداقية، يكون هذا سببا للتهرب من دفع الضريبة.

3-2- **الأسباب غير المباشرة**: قد تكون هذه الأسباب ذهنية، سياسية أو اقتصادية. فتصاغ من طرف الدولة بمفردها قوانين جبائية، تفرض على المكلفين، ومع غياب الضمير الأخلاقي لدى الخاضعين للضريبة، يعدان سببان للتهرب من الضريبة، إن عدم إشراك المكلفين بالضريبة في صياغة

*لتفصيل أكثر راجع المواد 56 من قانون الإجراءات الجبائية، المادة 118 من قانون الرسم على القيمة المضافة، المادة 192الفقرة2، 303الفقرة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2009.

[10] – طارق الحاج " *المالية العامة* " دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن سنة 1999، ص:84.

[11] - Jean Claude MARTINEZ « *la Fraude Fiscale* », PUF 1984, P :7.

القوانين، مع أخذ الضريبة منهم بدون مقابل مباشر تشعر المكلف بعدم الثقة في دولته، لذا يجب تنمية الوعي الضريبي، فيكون إشراك المكلفين في صياغة القوانين واجبا لاجتناب الظلم.[12]

ثالثا: تقييم ظاهرة الغش الجبائي في الجزائر.

1- إنتشار الظاهرة الغش الجبائي:

توسعت ظاهرة الغش الجبائي وانتشرت بصفة كبيرة في العقدين الماضيين خاصة مع تطور الاقتصاديات العالمية وانفتاحها على المنظمة العالمية للتجارة OMC بعد سنة 1995م، كذلك مع ظهور ونمو مناطق التبادل الحر والاتفاقيات التجارية، أدى هذا الانفتاح إلى ترك أثار سلبية أهمها انتشار ظاهرة الغش الجبائي، هذا بسبب اتساع حركة رؤوس الأموال، أين يمكن أن تحرك عملية واحدة رؤوس أموال مهمة من منطقة لأخرى، تعقد شبكات التوزيع العالمية للسلع والتي تتطلب وجود عدة وسطاء بين الدول، تطور الاتصالات والتي سمحت بإمكانية حركة رؤوس الأموال دون مراقبة، كذلك ظهور شركات وهمية على شبكة الإنترنت.

2-الثغرة الجبائية أو المدخل المالي:هي قياس حجم الغش الجبائي الناتج عن الفرق بين الدخل الضريبي الخاضع المصرح به (الدخل المحقق)، والدخل الخاضع المحسوب من طرف المصالح أو المصادر المكلفة بالعملية (الدخل التقديري)، أو هو مؤشر قياس كمي لفعالية النظام الجبائي إذ يقدر بحصة الاقتطاعات الجبائية الفعلية ناقص حصة الاقتطاعات التقديرية[13]، كذلك تحدد الانحرافات بين الإيرادات الفعلية والإيرادات التقديرية، يتأثر هذا الانحراف بمعطيات الغش الجبائي. حيث تسمح ملاحظة الانحراف السلبي بمتابعة تغيرات نسب الثغرة الجبائية، ذلك أن الاقتطاعات الفعلية أقل من الاقتطاعات التقديرية عند الاعتماد على معطيات اقتصادية ومالية دقيقة حين دراسة الاقتطاعات، بسب الغش الجبائي هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[12] - Emanuel Grouy CHANEL et Autres , *Impôt*, Edition Dalloz, 2002, P.52.

[13] - Revue économie, édité par l'APS ,N° 10 du 01-1994.

جدول رقم (1) تطور الانحراف الجبائي خلال الفترة 1990-2002

الوحدة: مليار دينار.

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
الجباية العادية الحقيقية	71,1	108,8	176,1	290,6	329,8	349,5	482,8
الجباية العادية التقديرية		121,9	173,9	293,2	343,5	366,5	485,
نسبة الانحراف (%)		-13	2	-2,6	-13,7	-17	-2,4

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول يقدر انحراف سنة 1992 بـ 13%- مما يمكن القول أن هناك ثغرة معتبرة للغش الجبائي في حين تنعدم هذه الثغرة خلال سنة 1994 بانحراف إيجابي يقدر بـ 2% هذا بسبب الإصلاح الضريبي والإجراءات الجبائية الجديدة التي تم إدراجها، باقي السنوات سجلت انحراف سواء بالزيادة أو النقصان وبنسب مختلفة، ما عدى سنة 1999 حيث بلغ الانحراف أقصى حد، مما يترجم سوء التقييم، والزيادة المستمرة لحجم الضرائب غير المحصلة

3- توسع نشاط السوق الموازي: قد عرف السوق الموازي انتشارا كبيرا خلال فترة التسعينات في المجتمع الجزائري، مما شجع على انتشار ظاهرة الغش والتهرب الجبائي أو ما يعرف بالاقتصاد الخفي، إذ يمكن أن يتوسع بشكل أكثر خطورة مع الانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق والحرية التي تمنح للنشطات الاقتصادية والتجارية. هذا ما ظهر جليا في سنة 2000 م أين تم إحصاء 700 سوق موازي بقوة تشغيل تقدر بـ 100000 تاجر والتي تمثل 14% من التجار المسجلين في السجيل التجاري، حيث تم إحصاء في نفس السنة 60% من السوق الموازية في المدن الكبرى، 40% منها سوق للجملة، 50% من المشاركين في سوق الجملة لا يملكون سجل تجاري،[14]

[14] - Rapport CNES « *le secteur informel illusions et réalité »* commissions relation de travail, juin 2004, P 26.

وبالرغم من المجهودات التي تقوم بها الجزائر في إطار محاربة الاقتصاد الخفي إلا أن حجمه يبقى معتبرا وهذا كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1) تطور حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة 1970– 2010

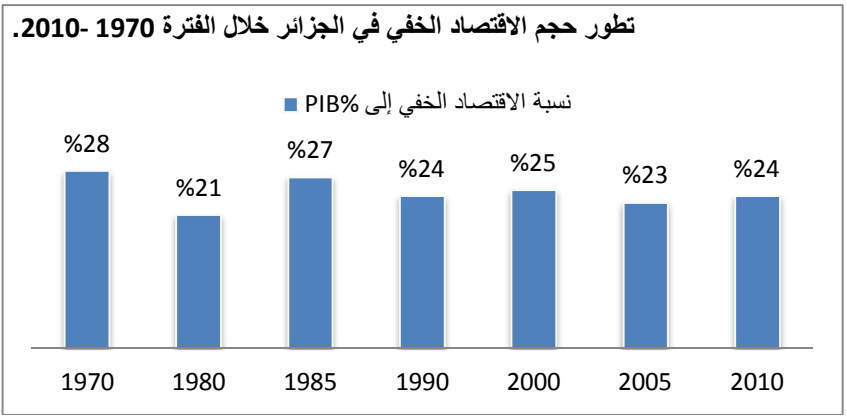

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك العالمي(world Bank) سنة 2010.

يؤثر القطاع الموازي مباشرة على الدخل الإجمالي باعتبار أنه يساهم فيه مباشرة لكن بدون مردودية مالية، إذ سجلت سنة 1997م نسبة 26,5% من مساهمة القطاع الموازي في الناتج الداخلي الإجمالي خارج القطاع الفلاحي[15]، أما في سنة 1999م قدرت نسبة المساهمة بـ 34,1% من الدخل الداخلي الإجمالي[16]، إن هذه النسبة مؤثرة على الاقتصاد من خلال بقائها خارج نطاق السيطرة الجبائية، مما تشكل اختلال في الاقتصاد الجزائري. كما يمكن القول أن انتشار السوق الموازي وفر مناخ نمو لظاهرة الغش الجبائي وعقد طريقة حدها.

[15] - Rapport CNES « *le secteur informel illusions et réalité* » commissions relation de travail, juin 2004 P 64.
[16] - Rapport FMI, Plusieurs auteur, ALGERIE: *modernisation de l'administration fiscale* – bilan d'étape et perspective, FMI, 2000 P 28.

إن الطابع غير الرسمي الذي يتسم به هيكل الاقتصاد في كثير من الأحيان في البلدان النامية ونتيجة لنقص مواردها المالية، تواجه السلطات المعنية صعوبة في إنتاج إحصائيات يعتد عليها، هذا النقص يحول دون تقييم صانعي السياسات للتأثير المحتمل حدوثه نتيجة للتغيرات الأساسية في النظام الجبائي. ومن ثم تصبح التغيرات الهامشية هي الخيار المفضل في أغلب الأحيان، حتى وإن كان من الواضح أن التغيرات الأساسية هي الأجدر بالتفضيل، هذا ما يؤدي إلى استمرار الهياكل الجبائية غير الملائمة.[17]

4-تقييم ظاهرة الغش الجبائي في الجزائر:

قد تستعمل الرقابة الجبائية كأداة لتسوية وضعية المساهمين في الغش واسترجاع الحقوق غير المصرح بها أو المخفية. تبين نتائج الرقابة في الجزائر منذ 1993م زيادة مستمرة لعدد الملفات المراقبة، ما عدى سنة 1997م و 1998م، إذ بلغت نسبة المساهمين المبرمجين للرقابة سنة 1996م إلى 43,14% أما سنة 1997م و 1998م أين بلغت النسب على التوالي 27,4%- و - 2,6% قابلها زيادة في الحقوق الجبائية. غير أن باقي السنوات زادت الملفات المراقبة بنسب مختلفة، أما السنوات التي عرفت نقص مرد ذلك التحضير لإعادة مصالح المراقبة وإنشاء مديرية مركزية مكلفة بتسيير المراقبة الجبائية في الجزائر سنة 1998م. هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[17]- د/سعيد عبد العزيز عثمان، د/ شكري رجب العشماوي " اقتصاديات الضرائب" (سياسات- نظم - قضايا معاصرة) الدار الجامعية الإسكندرية سنة 2007، ص: 284.

جدول رقم (2) تطور نتائج الرقابة الجبائية بين سنوات (1994–2002م).

	1994	1996	1998	2000	2002
عدد الملفات المراقبة	1039	1659	1252	1696	1837
نسبة تطور البرمجة (%)	21,37	43,14	-2,6	20,62	0
تطور مردودية كل ملف (%)	56,14	-3	24,92	-27,3	35,16

Sources: Rapport CNES, Op-cit Et Rapport FMI, Op-cit. P 49- 54.

كل هذه النتائج تبين أهمية الغش الجبائي، لكن لتقييم الغش بهذه الطريقة يتم اللجوء إلى طريقة العينات المعبرة، فإذا افترضنا أن عينة المؤسسات التي تم مراقبتها معبرة عن السلوك الجبائي، من هذا الغش لمجموع المؤسسات يعطي مبلغ كبير، يوضح هذا وضعية سوداء للغش الجبائي في الجزائر خلال تلك الفترة، إذ أن تغير النسب بين السنوات 1996–2002م يظهر تزايد الظاهرة وما يترتب عليها من نتائج اجتماعية واقتصادية سيئة.

رابعا: الرقابة الجبائية كأداة لقمع الغش والتهرب الجبائي في الجزائر.

اتخذت الجزائر إجراءات ردعية على كل من سولت له نفسه الغش أو التهرب من الضريبة، هذا بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 1992م[18]، الذي اعتبر أن التهرب الجبائي جناية والغش جريمة اقتصادية، فعملت الإدارة الجبائية على مراقبة كل التصريحات، المداخيل والنفقات الخاصة

[18] - المادة 04 من قانون المالية التكميلي لسنة 1992م.

بالمكلف لمكافحة ظاهرة الغش الجبائي، من هنا أوجدت قانونية الرقابة والتحقيق الجبائي على كل الإقرارات والوثائق المقدمة للإدارة الجبائية قصد التوزيع العادل للعبء الجبائي.

1- قانونية الرقابة الجبائية.

يعطي النظام الجبائي الجزائري الإدارة الجبائية حق الإطلاع على تصريحات المكلفين والبحث عن التجاوزات التي يقومون بها.

1-1 **حق الإطلاع:** بموجب القانون تعرف الإدارة الجبائية كل المعلومات والوثائق المستعملة من طرف المكلفين بالضريبة، هذا من خلال تصريحاتهم المكتوبة والموجهة للإدارة الجبائية.

يعمل أعوان الإدارة الجبائية على تصفح الوثائق المحاسبية الموجودة بحوزة المكلف بالضريبة قصد تأسيس الوعاء الضريبي بموجب المواد 45 و 46 من قانون الإجراءات الجبائية، لإدارة الضرائب حق الإطلاع أمام كل الهيئات الإدارية العامة، والمؤسسات الخاصة دون اعتراض وإلا تقع المؤسسة أو الشخص تحت طائل عقوبات رفض حق الإطلاع، حيث يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها من 5000 إلى 50000 دج كل شخص أو شركة ترفض منح حق الإطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها في المواد 45 إلى 61 من ق. إ. ج التي يتعين تقديمها وفقا للتشريع، وتطبق هذه العقوبة في حالة إتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء الآجال المحددة لحفظها.[19]

1-2 حق التفتيش: لأعوان الجبائيين الحق في الرقابة والتفتيش دوريا التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، فيتم بذلك التأكد من حسن تطبيق التنظيم الخاص بالصرف وهذا من خلال القيام بالتحقيقات لدى الخاضعين للضريبة الممارسين نشاط الصرف.

1-3 حق الاستدراك والاسترجاع: تسترجع الحقوق الناتجة عن التسوية والرقابة، إما عن طريق تعديل الاقتطاع أو إنشاء اقتطاع جديد، حيث يتم استدراك كل خطأ يترتب عن نوع الضريبة والرسم في أجل أقصاه أربع (04) سنوات.

[19] - CODE de Procédures Fiscales, Section VI, Sanction pour refus de communication, **Art.** 62 Edition 2006.

2-**إجراءات التحقيق المعمق** : تتم الرقابة بأساليب تساعد على التأكد من صحة تنظيم المحاسبة وإيجاد الأخطاء وفقا لقواعد وأسس علمية تكشف التهرب، والتلاعب في المحاسبة والنقائص المهمة.

في هذا الصدد هناك إجراءات قانونية يجب احترامها، حيث تعتبر ضمانات لكل من إدارة الضرائب في عدم ضياع جهودها والممول في عدم ضياع حقوقه في آن واحد، ومن جملة هذه الإجراءات ما يلي:

2-1 الإشعار بالتحقيق L'avis de vérification: لا يمكن إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إشعار المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول، فيستفيد بذلك من أجل أدنى مدته عشرة (10) أيام ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار، وهذا طبقا للمادة 20 – الفقرة الرابعة من قانون الإجراءات الجبائية.

2-2 مدة التحقيق بعين المكان: تحت طائلة بطلان الإجراء، لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية مدة معينة، وهذا حسب مبلغ رقم الأعمال السنوي وطبيعة النشاط الممارس.

- مؤسسات تأدية الخدمات:

- أربعة (04) أشهر إذا كان رقم الأعمال لا يتجاوز 1000.000 دج لكل سنة مالية يحقق فيها.
- ستة (06) أشهر إذا كان رقم الأعمال يتجاوز 1000.000 دج ويقل عن 5000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية يحقق فيها.

- المؤسسات الأخرى:

- أربعة (04) أشهر إذا كان رقم الأعمال لا يتجاوز 2.000.000 دج لكل سنة مالية يحقق فيها.
- ستة (06) أشهر إذا كان رقم الأعمال يتجاوز 2.000.000 ويقل عن 10.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية يحقق بشأنها.

وفي جميع الحالات لا يمكن أن تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان السنة، كما لا يمكن العمل بهذه الآجال في الحالات التالية:

- التحقيق في الملاحظات والعرائض المقدمة من طرف الممول بعد نهاية عملية التحقيق المعمق.
- إذا قدم الممول معلومات غير كاملة أو غير صحيحة أثناء التحقيق أو لم يَرُدّ ضمن الآجال على طلبات التوضيحات يتم رفض هذه التبريرات. حيث تحسب مدة التحقيق بعين المكان ابتداء من تاريخ أول تدخل والمسجل على إشعار التحقيق.

2-3 عدم إمكانية تجديد التحقيق:

إذا انتهى التحقيق الذي يخص مدة معينة بصدد ضريبة أو رسم أو مجموعة من الضرائب، فإن العون المحقق مكلف بتبليغ نتائج التحقيق للممول، أما إذا تبين أن هذا الأخير قد استعمل طرق تدليسية أو قدم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أثناء التحقيق فإن الإدارة تستطيع القيام بالتحقيق من جديد في نفس الدفاتر المتعلقة بنفس الضرائب والرسوم ولنفس المدة.

3-تقييم عمليات الرقابة الخاصة بالتحقيقات الجبائية.

تقدر فعالية أي دولة على عدة مؤشرات (قانونية، اجتماعية، سياسية...الخ)، كما تقيم كفاءتها على مدى استعدادها في تحصيل مختلف الضرائب إلى صناديق الدولة، بالتالي السهر على أن لا يتهرب كل مكلف من ما عليه من الضرائب، من هنا دعمت إدارة الضرائب سنة 1998م بهيكل رقابة جبائي جديد.

3-1- مرحلة ما قبل إنشاء مديرية البحث والمراجعات: عرفت هذه المرحلة الإصلاح الضريبي في الجزائر، فكان مستوى الحد من ظاهرة الغش الضريبي متذبذب، مما ساعد على انتشار وتغلغل هذه الظاهرة هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2) يوضح تطور نتائج الرقابة الجبائية خلال سنوات 1992م إلى 1998م.

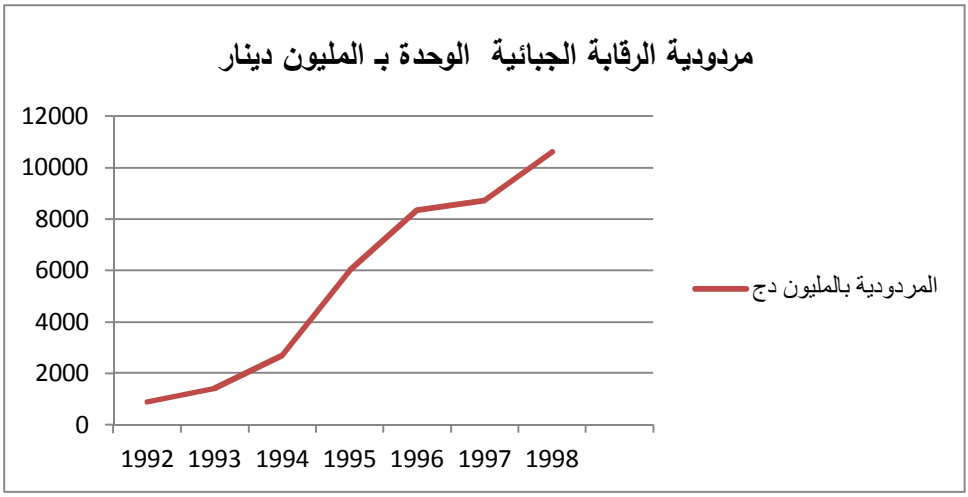

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب" مديرية العمليات الجبائية".

تبين نتائج الرقابة خلال هذه السنوات أن عملية الغش منتشرة في المجتمع الجزائري، حيث تم برمجة 7811 قضية من مجموع المكلفين، مما يدل على ضآلة العدد بالمقارنة مع المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، غير أنها سمحت هذه الرقابة باسترجاع حقوق تقدر بـ 38708 مليون دج، هذا وإن زيادة عدد الملفات الخاضعة للرقابة سنويا لم يحد من ظاهرة الغش حيث بلغت المردودية حسب كل قضية سنة 1998م 8475691 دج أي ما يعادل نسبة 27% من مجمل مردودية القضايا.

3-2- مرحلة ما بعد إنشاء مديرية البحث والمراجعات

تعد الرقابة الجبائية كأداة ردع ضد الغش الضريبي، وأمام النقائص المسجلة على مستوى عمليات الرقابة قبل عام 1998م ومع استفحال ظاهرة الغش الجبائي تم إنشاء مديرية البحث و المراجعات، حيث عرفت هذه الأخيرة متابعة توجيه الرقابة الجبائية على المستوى المركزي، فقامت بتسطير برامج من خلال توجيه الرقابة للمكلفين الممارسين لنشاطات التصدير والاستيراد وتجارة الجملة

الجدول رقم(3) نتائج الرقابة الجبائية بعد إنشاء مديرية البحث والمراجعات (1999م – 2013م).

السنوات	VC نتائج التحقيقات المحاسبية		VASFE نتائج الرقابة المعمقة		المجموع العام	
	العدد	المردودية بالمليون دج	العدد	المردودية بالمليون دج	عدد الملفات المراقبة	المردودية بالمليون دج
1999	1406	11786	-	-	1406	11786
2000	1696	10308	-	-	1696	10308
2001	1740	12858	99	320	1839	13178
2002	1672	17016	165	796	1837	17812
2003	1748	15563	223	715	1971	16278
2004	2118	10427	238	815	2356	11242
2005	2217	15047	258	738	2475	15785
2006	2228	73670	278	985	2506	74655
2007	2194	14037	438	1307	2632	15344
2008	2374	20533	357	1358	2731	21891
2009	2483	74595	381	1288	2864	75883
2010	1989	41503	396	5896	2385	47399
2011	1444	34153	204	1633	1648	35786
2012	1682	31359	18	99	1700	31458
2013	1809	36255	299	1507	2108	37762
المجموع	28800	419110	3354	17454	32154	436564

المصدر: من إعداد الباحثين مع الاعتماد على إحصائيات المديرية البحث والمراجعات.

تسمح دراسة نتائج الرقابة لهذه المرحلة بتسجيل الملاحظات التالية:

- زيادة عدد الملفات المراقبة خلال هذه الفترة مقارنة بالمرحلة الأولى مما استدعى تقسيم مهام الرقابة الجبائية بين المديرية العامة والمديريات الولائية للضرائب حسب درجة أهمية الملفات والمكلفين بالضريبة.
- تطبيق لأول مرة التحقيق المعمق للوضعيات الجبائية العامة « VASFE » سنة 2001م والذي يخص مراقبة تصريحات دخل الأفراد الطبيعيين.

إن نتائج التحقيق الجبائي المحققة في المرحلة الثانية عرفت ارتفاعا مقارنة بالمرحلة الأولى حيث بلغت سنة 1998م 10616 مليون دج أي ما يعادل نسبة 27% من مجموع المردودية المحاسبية خلال فترة (1992- 1998م)، أما سنة 1999م فقد بلغت قيمة 11786 مليون دج أي ما يعادل نسبة 30% مقارنة بنتائج المرحلة الأولى، وبلغت في سنة 2002م قيمة 17812 مليون دج أي بنسبة 46% مقارنة بالمرحلة الأولى.

إن هذه الزيادات تترجم الأولوية التي أعطيت لرقابة النشطات الأكثر عرضة للغش الضريبي والمتمثلة في عمليات الشراء والبيع بالجملة، كما نلاحظ أن نتائج التحقيق خلال المرحلة الثانية أعطت مردودية مهمة غير أنها متذبذبة حيث بلغت أدنى قيمة سنة 2000م بما يعادل 10308 مليون دج أي بنسبة 8% وبلغت أعلى قيمة سنة 2009 بما يعادبل 75883 مليون دج أما سنة 2013م فقد بلغت قيمة 37762 مليون دج أي ما يقارب نسبة 9% من المجموع العام لنتائج التحقيق.

إن هذه المعطيات تعد كمؤشر قياس حجم ظاهرة الغش الجبائي في الجزائر خلال هذه المرحلة، حيث توسعت ومست كل القطاعات والمكلفين الجبائيين الخاضعين للنظام الحقيقي الذين يمكن مراقبتهم، غير أنه من الملاحظ أن العدد 32154 الذي يمثل عدد المكلفين الذين تم مراقبتهم خلال الفترة الممتدة من 1999م إلى غاية 2013م هو عدد قيمته لا تذكر مقارنة مع المكلفين الذين يمكن مراقبتهم والذين ينشطرون في القطر الجزائري، هذا ما يوضح أن الرقابة الجبائية للحد من ظاهرة الغش الجبائي لا تزال محدودة ودليل ذلك أنه في سنة 2007م كان عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي في الجزائر هو 305724 مكلف إذ مست الرقابة الجبائية منهم 2632 أي ما يمثل نسبة 0,8 % كمعدل المكلفين المراقبين جبائيا. تبرز الإحصائيات المعروضة أن حجم

الغش الجبائي المسجل خلال الفترة الممتدة من 1993م إلى غاية 2013م والمقدرة بـ 475272 مليون دج وهذا ما تم مراقبته، قيمة مرتفعة جدا وبالتالي خطيرة على الخزينة العمومية، وكذلك على الإقتصاد الوطني وعلى المنافسة الشريفة في المعاملات التجارية.

ما يمكن قوله في المرحلة الأولى هو أن تطبيق إجراءات الإصلاح الجبائي والتي تم من خلالها تعويض الضرائب النوعية وذات المعدلات المرتفعة بالضريبة على الشرائح سمح بمعالجة ملف واحد للمكلف بدلا من عدة ملفات لكل مكلف في عدة مفتشيات، ومع ترشيد معدلات الإخضاع الجبائي بتخفيضها تركت هذه الإجراءات آثار ايجابية للحد من ظاهرة الغش الجبائي.

الخاتمة:

عملت مديرية العمليات الجبائية على متابعة ظاهرة الغش الجبائي من خلال تسيير أدوات مكافحتها إلى غاية سنة 1998م، أين تم إنشاء مديرية البحث والمراجعات كهيكل جديد، حيث تَمثل دورها في تأهيل إدارة الضرائب وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والتجارية للجزائر من خلال تنظيم عمليات مكافحة ظاهرة الغش الجبائي على المستويين الجهوي والمحلي عن طريق تحديث الأدوات والبحث عن الإجراءات الجديدة لمحاصرة وقمع ظاهرة الغش الجبائي.

هذا ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة، لقمع ظاهرة الغش الجبائي إلا أن الإحصائيات المسجلة من طرف فِرق الرقابة بينت أن النقص لازال واضحا، والتهرب مازال قائما.

كما تعتمد الإدارة الضريبية على الرقابة الجبائية كأداة فعالة لمحاربة الغش الجبائي وهو إجراء ضروري وحتمي يهدف لتصحيح المخالفات والنقائص المتعلقة بالوجبات الجبائية للمحافظة على حقوق الدولة وضمان صحة التصريحات والبيانات التي يقدمها المكلف، وأمام كل هذا ونظرا للتغيرات التي شهدتها الجزائر، من خلال الاتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي والانخراط مع الهيئة العالمية للتجارة قصد تطهير المحيط وخلق تسابق عادل بين المستثمرين.

قائمـة المراجـــع:

المراجع باللّغة العربية.

1. د/سعيد عبد العزيز عثمان، د/ شكري رجب العشماوي " اقتصاديات الضرائب" (سياسات- نظم – قضايا معاصرة) الدار الجامعية الإسكندرية سنة 2007.
2. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،2003.
3. المرسي السيد حجازي، "النظم الضريبية" الإسكندرية، الدار الجامعية، سنة 1998.
4. سعيد عبد العزيز عثمان، " النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن" الإسكندرية، الدار الجامعية 2000.
5. حميد بوزيدة " الضريبة و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988- 1996)" رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية الجزائر سنة 2007 .
6. طارق الحاج " المالية العامة " دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن سنة 1999.

قوانين وتشريعات.

1. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2009.
2. المرسوم التنفيذي رقم 98-288 المؤرخ في 13-07-1998 المتضمن التنظيم الإداري لوزارة المالية.

المراجع باللّغة الأجنبية:

1. Emanuel Grouy CHANEL et Autres , Impôt, Edition Dalloz, 2002.
2. PIERRE Bel trame, **la fiscalité en France**, 10 me édition, Hachette supérieur, paris, 2004.
3. Revue économie, N° 10 du 01-1994, édité par l'APS.
4. Rapport CNES, le secteur informel illusions et réalité, commissions relation de travail, juin 2004.
5. Rapport FMI, Plusieurs auteur, ALGERIE: modernisation de l'administration fiscale – bilan d'étape et perspective, FMI, 2000.
6. CODE de Procédures Fiscales, édition 2006.
7. code des impôts directs et taxes assimilées pour 2009.
8. BRACHET Bernard , le système fiscal français, 7 me éditions, Août, paris 1997.
9. Jean Claude MARTINEZ la Fraude Fiscale, PUF 1984.

واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي

أ. مغبر فاطمة الزهراء
جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان
أ.لعرج مجاهد نسيمة
جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان

الملخص:

تسعى بلدان المغرب العربي إلى التأقلم وفق المعطيات والمتطلبات المطروحة على الساحة الدولية من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي منذ 1989، ضمن حركية التكاملات الاقتصادية في العالم، وذلك بهدف الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه قواعد المصلحة الخاصة لكل بلد، والجزائر على غرار بلدان المغرب العربي تبحث عن تحقيق مصالح من وراء دخولها اتحاد المغرب العربي. فهل يمكن القول بأن دول المغرب العربي قد تمكنت من إنشاء اتحاد إقليمي مغاربي حقيقي؟، وما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الاتحاد؟.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، اتحاد المغرب العربي، الجزائر.

Abstract :

Within the dynamic economic integration in the world, the Maghreb Arabe countries seeking to integrate more into the global economy, through the formulation of the Arab Maghreb Union(A.M.U) since 1989, In order to adapt according to the data and the requirements put forward in the international arena. Algeria is one of the members of the Arab Maghreb Union, and they are looking for their interests from behind entering Union, but is it possible to say that the Maghreb Arab countries have been able to create a real Regional Maghreb Union?, and what is the reality of the Algerian economy in light of this union?.

Keywords : Regional economic integration, Arab Maghreb Union, Algeria.

المقدمة:

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات اقتصادية كبيرة فرضت على الدول التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواءا في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي محاولة منها التغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية بصورة جماعية من خلال إمكانياتها المشتركة، ويعتبر الاتحاد الأوربي أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وفي العقود الثلاثة الأخيرة ازدادت وتيرة المحاولات التكاملية للدول حيث ظهرت عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وإفريقيا.

وفي هذا السياق ومواجهة للتحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة القائمة على أساس المنافسة، ظهر اتحاد المغرب العربي إلى الوجود في فيفري1989، كضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها، وهذا من أجل رفع الضغوطات التي تواجه كل دولة على حدة من مختلف التنظيمات الدولية. فموضوع التكامل في منطقة المغرب العربي يشكل أهمية بالغة باعتباره أحد أهم الأهداف التي تساعد على تكريس الاستقرار الإقليمي الذي يضمن بدوره الحد الأدنى من وجود تكاملية سياسة، اقتصادية، أمنية وثقافية كمرحلة لتحقيق تنمية شاملة ورشادة ديمقراطية.

الإشكالية:

منذ نشأة اتحاد المغرب العربي وهو يعاني من أسباب القصور والعثرات التي حدت من اندفاعه بدءا بتدخل الجزائر في قضية الصحراء الغربية إلى توالي الأزمات والصعاب المتعددة والتي أدت إلى صعوبة التوفيق بين الرغبة في خلق تكامل اقتصادي بين دول الاتحاد وبين تباين مواقف أنظمة الحكم وتعثر عملية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين تلك الدول والتي تعتبر إحدى الآليات الأساسية للتكامل الاقتصادي.

وعليه فإن إشكالية البحث تتمحور حول:

هل تمكن المغرب العربي من إنشاء اتحاد إقليمي مغاربي حقيقي ؟، وما هو واقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الاتحاد؟

وسيتم معالجة هذه الإشكالية من خلال المحاور الآتية:

- أولا: تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي؛
- ثانيا: التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي؛
- ثالثا: واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي.

أولا: الخلفية النظرية للموضوع: تطور مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد ظهرت التوجهات المبكرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظلّ عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي، حيث برزت كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين كآليات جديدة لتسيير النظام العالمي، وفي نفس الوقت ظهرت منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الدول الأمريكية، بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة. وتمثل الإقليمية ذلك المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد، وهي اتفاقات متغيرة تنتج عدة أشكال من التكامل حسب التركيبة السياسية والهيكلية ودرجة التحرير للاقتصاد التي تصل إليها الدول الأعضاء.[1]

ولقد تباينت التعاريف الممنوحة للتكامل الاقتصادي باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين، وعليه سنقوم بتقديم ثلاثة تعاريف تقدم بها ثلاثة من رواد الفكر الاقتصادي التكاملي، وهم: البروفيسور بيلا بالاسا، البروفيسور جونار ميردال، البروفيسور جان تنبرجن.

فيعرف **بيلا بالاسا** التكامل الاقتصادي على أنه: " يتمثل في علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية(دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة"[2]، أما **جونار ميردال** فيرى بأنه " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال كل الحواجز ما بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج وليس فقط على مستوى دولي، بل أيضا على المستوى القومي"وإذا انتقلنا إلى المفهوم الثالث للتكامل الاقتصادي على النحو الذي حدده جان **تنبرجن** فهو يحتوي على جانبين" سلبي وإيجابي"، فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي

يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال.[3]

ويمر التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب نموذج بيلا بالاسا• والذي اقترحه من خلال مؤلفه "نظرية التكامل الاقتصادي" سنة 1961 بعدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:[4]

1. **منطقة التجارة الحرة أو التبادل الحر:** يتم في إطارها إلغاء الحقوق الجمركية المتعلقة بالمبادلات التجارية بين البلدان المبرمة للاتفاقية، بينما يبقى كل بلد حرا وسيدا في تحديد وجهة سياسته الجمركية اتجاه البلدان الأخرى. وأوضح مثال على هذا النموذج هو معاهدة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA.
2. **الاتحاد الجمركي:** هو عبارة عن منطقة تبادل حر تتبنى من خلالها الدول الأعضاء تعريفة خارجية مشتركة اتجاه البلدان الأخرى، وتتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي عن كل سيادة في مجال سياستها الجمركية. وكمثال على هذا الاتحاد نجد السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينيةMERCOSUR.
3. **السوق المشتركة:** هي عبارة عن اتحاد جمركي مع حركة حرة للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج (رأس مال، عمل)، الأمر الذي يفرض ضرورة توفر تنسيق وتجانس مختلف السياسات الاقتصادية. وكمثال على ذلك فإن الاتحاد الأوربي يمثل سوقا مشتركة منذ 1993.
4. **الاتحاد الاقتصادي:** هذه المرحلة هي أكثر تكاملا من النماذج السابقة فهي تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها... والاتحاد الأوربي يعتبر اتحادا اقتصاديا منذ 1993.
5. **الاندماج الاقتصادي:** يعتبر المرحلة الأخيرة التي يصل إليها التكامل، وهو يتطلب توحيد للسياسات النقدية، الضريبية، الاقتصادية، الاجتماعية وكذا إقامة سلطة فوق قومية حيث

• بيلا بالاسا اقتصادي مجري 1928-1997، كان أستاذ بجامعة جونس هوبكنز- بالتمور بالولايات المتحدة الأمريكية وخبير بالبنك العالمي، اقترح سنة 1961 مخططا للتكامل الجهوي والذي صار فيما بعد مرجعا لمسار التكتلات الإقليمية لعدة سنوات، والطريق الذي اتبعته أوربا فرضياته معالجة من طرف بالاسا.

تكون قراراتها بمثابة أوامر تنفذها الدول الأعضاء. وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

الشكل (01): مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي

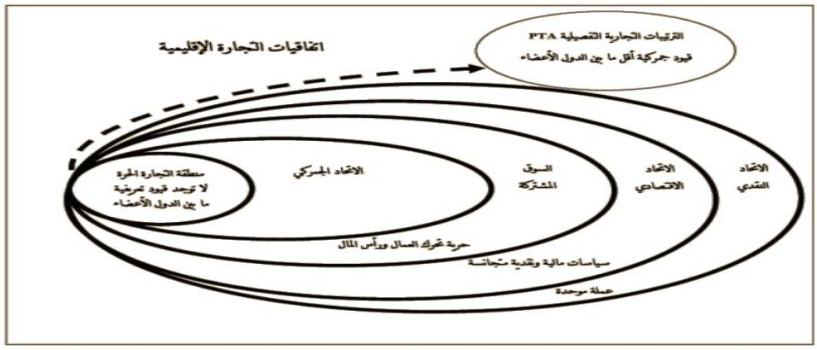

المرجع: د.محمد عيسى الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009، ص09

يعمل التكامل الاقتصادي الإقليمي على تحقيق جملة من المزايا والفوائد للدول المنضمة إليه تتمثل في:[5]

- يتيح فرصا واسعة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير استجابة لاتساع السوق المشتركة، ويضمن درجة يقين أكثر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل فتنعدم حالة التردد وتسود روح المبادرة والإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية وتنشيط حركة التجارة.
- يؤدي التكامل الاقتصادي على المدى الطويل إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في العملية التكاملية عن طريق تشجيعه للاستثمار.
- زيادة التوظيف وتقليل البطالة داخل دول التكامل إضافة إلى تنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم وبالتالي زيادة إنتاجيتهم.
- يكسب التكامل الدول الأعضاء مركزا دوليا من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها فرادى أو مجتمعة، وهو فوق ذلك يعزز قدرتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية.

ثانيا: التكامل الاقتصادي الإقليمي المغاربي:

1- نشأة اتحاد المغرب العربي:

بدأت البوادر الأولى للعمل الوحدوي تظهر للوجود مع مطلع القرن العشرين، حين تأسس نجم شمال إفريقيا سنة 1923 كجمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة والذي تحول في سنة 1926 إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي. ثم تم تنظيم مؤتمر المغرب العربي بين 15-22 فيفري 1947 بمبادرة عن دول المغرب العربي الثلاث من أجل دراسة قضية المغرب العربي والبحث عن علاقة فعالة تمكن المغاربة من الحصول على استقلالهم في الإطار العربي، وبعدها عقد مؤتمر طنجة ما بين 27-30 أفريل 1958، إلا أن هذه المحاولات قد تلاشت بعد استكمال المغرب لاستقلاله لأنها كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد المستعمر وليس وحدة المصير.[6]

ولقد توالت محاولات العمل الوحدوي بعد الاستقلال ففي سنة 1964 تم إنشاء لجنة استشارية مغاربية دائمة(CPCM) بعد انعقاد أول مؤتمر ضم وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر، تونس، المغرب وليبيا، قصد ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الاقتصادي[7]، فهي مكلفة بتحقيق تكامل اقتصادي عن طريق السوق وذلك بتفضيل إنشاء منطقة التبادل الحر مع تطوير التعاون الاقتصادي في كافة الميادين، وفي العاشر من جوان 1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة تم أول لقاء بين زعماء الدول العربية الخمس وتم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربية كبرى وخمس لجان فرعية كلفت بمهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي،[8] ليتم التوصل في الأخير ومع تطور الأحداث السياسة بالمنطقة إلى إبرام معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية من طرف الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا.

وعلى إثر ذلك تم توقيع معاهدتين بين بلدان المغرب العربي، الأولى تخص تبادل المنتجات الزراعية وقعت في 23 جويلية 1990، ولقد نصت على:[9]

- البناء التدريجي لاتحاد جمركي من أجل تحقيق السوق المشتركة الزراعية المغاربية؛

- إعفاء المنتجات الزراعية المتداولة محلية المنشأ من الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات، مع استثناء الضرائب والرسوم على الإنتاج المحلي في كل دول الاتحاد؛
- إنشاء لجنة مكلفة بالأمن الغذائي مسؤولة عن إعداد لائحة المنتجات الزراعية المعفاة من إجراء تعريفي.

أما المعاهدة الثانية والتي أبرمت في 10 مارس 1991 فقد اهتمت بالقضايا التجارية والتعريفية، ونصت على:[10]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل والمفروضة عند الاستيراد على المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي؛
- إعفاء المنتجات المتبادلة ذات المصدر المحلي والمحددة في قوائم، من كل الإجراءات غير التعريفية. يتم توسيع هذه القوائم تدريجيا، مع مراعاة القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة النباتية والحيوانية والصحة والسلامة السارية لدى البلد المستورد.

الشكل(02): اتجاه التجارة في المغرب العربي

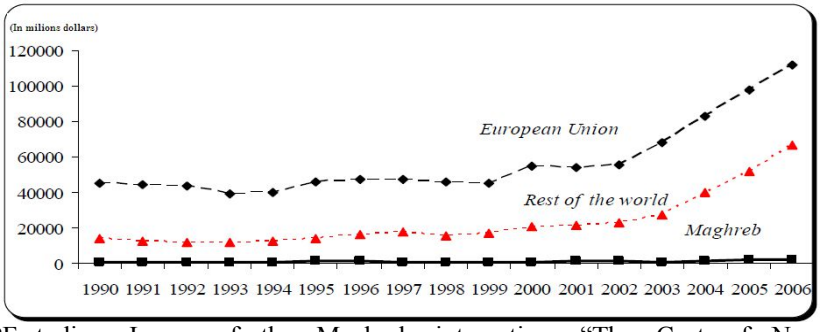

Source : DEPF-studies, Issues of the Maghreb integration, "The Cost of Non Maghreb",2008, p 06

2- دوافع قيام اتحاد المغرب العربي:

إن قيام اتحاد المغرب العربي مرتبط ارتباطا وثيقا من ناحية بالمعطيات الداخلية التي عرفتها كل دولة انطلاقا من طبيعة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ناحية أخرى بالمتغيرات الدولية ذات الانعكاس المباشر وغير المباشر على تطور الأوضاع البنيوية للدول المغاربية.

2-1- العوامل الداخلية:[11]

2-1-1- أزمة نظام الدولة القطرية: لقد اعتمدت الدول المغاربية بعد حصولها على الاستقلال نظام الدولة القطرية واتبعت كل دولة سياسة تنموية خاصة تتماشى ورغباتها، إلا أنه ومع منتصف الثمانينات ثبت فشل هذه السياسات التنموية المعزولة عن المحيط الخارجي، فوجد قادة دول المغرب العربي أنفسهم مجبرين على الإقرار بالوضع المتردي الذي أصبحت تتخبط فيه دولهم، وهو ما دفعهم للبحث عن سبل أخرى لتحقيق منجزات تنموية تتماشى ومستوى التحديات المطروحة أمامها، وما دامت إمكانياتها لا تسمح بذلك فقد رأت في التكتل ملجأ لها.

2-1-2- تواضع مكانة المشاركة السياسية: لقد شهدت الدول المغاربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسي في إقليمها، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن النظم القائمة في دول المغرب العربي تميزت بنوع من الجمود أي أنها كانت عاجزة عن التطور الذاتي لمسايرة التغيرات.

2-1-3- التحولات في النظام الإقليمي للمغرب العربي: أي التغيرات التي مست العلاقات المغاربية في مجملها بعدما عرفت فترات من المد والجزر، والتي شملت الوفاق بين الجزائر والمغرب بعد سنوات من القطيعة بسبب مشكل الصحراء الغربية، إلى جانب تحسن العلاقات بين تونس وليبيا بوصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى السلطة، والمصالحة بين المغرب وليبيا.

2-2- المؤثرات الخارجية:[12]

2-2-1- توسيع السوق الأوروبية المشتركة: إن التوسع الذي عرفته السوق الأوربية في 1986 إلى كل من البرتغال وإسبانيا أدى إلى تدهور اقتصاديات دول المغرب العربي لكون الدول المنضمة تنتج نفس المنتجات التي بنيت على أساسها الزراعات والصناعات المغاربية مدة من الزمن مثل الحوامض والكروم وزيت الزيتون، فبعد عملية التوسع حققت السوق الأوربية المشتركة اكتفاءا

ذاتيا في هذه المواد، ولم تنعكس آثار التوسيع على الصادرات فقط بل مست كذلك اليد العاملة المغاربية بأوربا ذلك كون كل من اسبانيا والبرتغال تعد أكثر دول السوق وفرة من حيث القوى البشرية الشابة.

2-2-2- الأزمة الاقتصادية العالمية: إن الركود والانحسار الذي مس اقتصاديات الدول المصنعة ما بين 1980 و1988 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية جعلها تقوم بتخفيض وارداتها من المواد الأولية وهو ما أثر سلبا على دول المغرب العربي حيث أن 3/2 من صادراتها توجه إلى المجموعة الأوربية، كما أن انخفاض قيمة الدولار صاحبه انخفاض في سعر برميل البترول، ولقد كان هذا الأساس الذي تشكلت على إثره سياسات التكييف الهيكلي التي أدت إلى هبوط الاستثمار والاستهلاك وتراجع الإنتاج إلى جانب آثار اجتماعية فادحة.

2-2-3- الانفراج الدولي: لقد كان للانفراج الدولي الذي أخذت بوادره تلوح في الأفق منذ منتصف الثمانينات دورا كبيرا في التقارب المغاربي والدعوة إلى التكتل والتوحد، فالتحدث عن مشروع أوربا الكبرى (ضم دول أوربا الشرقية) عمل على قلب المعادلات الدولية وأعاد توزيع مراكز النفوذ أي أن المغرب العربي أصبح يواجه قوة ضارية تضاف إلى القوة المهيمنة في الساحة الدولية.

3- أهداف قيام اتحاد المغرب العربي:

تتمثل الأهداف الرئيسية لقيام اتحاد المغرب العربي في:[13]

- تعزيز جميع أشكال العلاقات فيما بين الدول الأعضاء من أجل ضمان الاستقرار الإقليمي وتعزيز التنسيق بين السياسات؛
- الإدخال التدريجي للتداول الحر للسلع وخدمات، وعوامل الإنتاج فيما بينها؛
- انتهاج إستراتيجية اقتصادية واسعة تقوم على تطوير الزراعة والصناعة والتجارة، والأمن الغذائي؛
- إقامة مشاريع مشتركة وبرامج للتعاون الاقتصادي العام بين الدول الأعضاء؛
- إمكانية الدول العربية والأفريقية الأخرى الانضمام إلى الاتحاد في مرحلة لاحقة.

ثالثا: واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي:

1- واقع الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي:

1-1- الإمكانيات المادية والبشرية للجزائر:

تعتبر الجزائر ثاني أكبر بلد في إفريقيا، حيث تتربع على مساحة 2.381.741 كلم^2،وهي تشكل لوحدها ما نسبته 41% من مساحة المغرب العربي، يمثل الجزء الشمالي منها المنطقة الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يمتد على طول 1200 كلم، أما الجزء الجنوبي فيتمثل في الصحراء الجزائرية الشاسعة وهي واحدة من أكبر الصحاري في العالم، وهي تحتوى على ثروة نفطية معتبرة واحتياطي هام من الغاز الطبيعي يقدر بـ 4500 مليار م^3 وهو يمثل 3% من الاحتياطي العالمي. أما من ناحية الإمكانيات البشرية فحسب الديوان الوطني للإحصائيات وصل عدد سكان الجزائر المقيمين 37.9 مليون نسمة في جانفي 2013، ولقد مثلت فئة السكان في سن النشاط الاقتصادي(15-59سنة) ما نسبته 64% سنة 2012.

1-2- وضعية الاقتصاد الجزائري:

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات المغرب العربي له نفس خصائص البلدان النامية، المتمثلة في:[14]

- اندماج محدود في الاقتصاد العالمي، فهو اقتصاد ريعي لا يزال يعتمد على الثروات الطبيعية (بترول، غاز،...)؛
- تبعية شديدة للمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، فهو يعتمد بشدة على تقلبات أسعار النفط؛
- نمو ضعيف بالرغم من استقرار الوضع الاقتصادي الكلي، هذا ما لم يمكنها من امتصاص البطالة والفقر.

1-2-1- بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر:

الجدول (01): المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الجزائري (السعر الجاري

الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	54.8	65.1	84.8	101.4	116.8	134.3	171.3	137.9
معدل النمو الحقيقي لPIB (%)	2.6	6.9	5.2	5.1	2.0	4.6	2.4	2.1
معدل التضخم السنوي (%)	4.2	2.6	3.6	1.6	2.3	3.5	4.8	5.7
الميزان التجاري								
- بالمليار دولار	9.6	11.2	14.2	26.5	33.75	34.51	40.76	7.44
- بـ % من PIB	17.5	17.2	16.7	26.1	28.9	25.7	23.8	5.4
ميزان المدفوعات								
- بالمليار دولار	6.1	7.16	14.5	16.93	17.05	29.2	37.0	3.86
- بـ % من PIB	11.1	11.0	17.1	16.7	14.6	21.8	21.6	2.8
توازن الميزانية								
- بالمليار دولار	-	-	-	12.06	15.9	6.31	13.2	9.23-
- بـ % من PIB	0.98	3.52	4.25	11.9	13.6	4.7	7.7	6.7-
	1.78	5.4-	5-					
الرصيد الجاري								
- بالمليار دولار	7.1	8.46	11.1	21.2	29.0	30.6	34.7	0.42
- بـ % من PIB	12.9	13	13.1	20.9	24.8	22.8	20.24	0.31
احتياطي النقد الأجنبي								
- بالمليار دولار	18	32.9	43.1	56.18	77.8	110.2	143.10	149.34
- أشهر الاستيراد	18.1	24.3	23.7	27.36	36.6	39.7	34.9	36.41
الدين الجاري								
- بالمليار دولار	22.6	23.4	21.8	17.19	5.612	5.123	4.363	3.674
- بـ % من PIB	41.1	34.4	25.7	16.95	4.8	3.81	2.55	2.66
خدمة الدين								
- بالمليار دولار	4.6	4.7	6	5.2	2.67	1.68	1.34	1.000
- % من الصادرات	22.8	17.9	17.6	11.7	4.6	2.8	1.7	1.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الجزائري، صندوق النقد الدولي

1- أرصدة الحساب الجاري: نلاحظ من خلال الجدول أن أرصدة الحساب الجاري في تحسن مستمر خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 7.1 مليون دولار سنة 2001 إلى 21.2 مليار دولار سنة 2005 و34.7 مليار دولار سنة 2008 وهو ما يمثل 20.24% من الناتج المحلي الإجمالي PIB، أما الميزان التجاري فبالرغم من حجم الصدمة الخارجية الملازمة للأزمة الاقتصادية العالمية والتي يمكن أن يكون لها أثر مباشر

على الميزان التجاري للبلد، إلا أن هذا الأخير قد انتقل من 40.6 مليار دولار سنة 2008 إلى 7.44 مليار دولار سنة 2009 بسبب انهيار أسعار المحروقات.

2- **الدين الخارجي**: إن الوضعية الجيدة لأرصدة الحساب الجاري كان لها دور كبير في تخفيض ثقل الديون الخارجية. ففي سنوات التسعينات وصلت الديون الخارجية للجزائر أبعادها المذهلة وقد تم إعادة جدولتها بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994. وفي سنة 2000 تم توقيع عدة اتفاقيات مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بغرض تحويل جزء من الديون إلى استثمارات. وفي سنة 2005 بدأت أولى المفاوضات بشأن الإدارة الجديدة للديون والمتمثلة في الدفع المسبق للديون، وعليه انخفض مبلغ الدين من 17.1 مليار دولار سنة 2005 والذي مثل ما نسبته 16.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 41.1% سنة 2001، الدين لم يمثل أكثر من 4.363 مليار دولار سنة 2008 أي 2.55% من الناتج المحلي الإجمالي و2.66% سنة 2009. كما وقد حققت الجزائر تقدما من حيث الملائمة المالية من خلال تقليل نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى 1.8% سنة 2009.

3- **احتياطي النقد الأجنبي**: إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى توقف تطور احتياطي النقد الأجنبي في عام 1995 والذي يمثل فقط شهرين من الاستيراد، إن تطور مختلف مكونات ميزان المدفوعات سمح بدعم الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية لتجديد احتياطات النقد الأجنبي، هذه الأخيرة وصلت إلى 18 شهر من الاستيراد سنة 2001، تقريبا 28 شهر في عام 2005 و 34.9 شهر في عام 2008 حيث بلغت 143.1 مليار دولار، ثم 36.4 شهر من الاستيراد سنة 2009 بمبلغ 149.34 مليار دولار بسبب ارتفاع عائدات النفط والغاز.

4- **التضخم**: إن التضخم في الجزائر ضبط في السنوات الأخيرة بمعدل سنوي قدره 03%، إلا أنه تجاوز 5.7% في سنة 2009 وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وكذلك أسعار المنتوجات الزراعية، هذا المعدل انخفض في سنة 2010 ليستقر عند 3.9%.

1-2-2- الاستثمار الأجنبي المباشر:

الجدول (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (2005-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر	1081	1795	1662	2593	2746	2264	2571	1484

Source : CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde 2013,
Sur http://www.unctad.org

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من 40 مليون دولار سنة 1990 ليصل إلى أقصى قيمة له وهي 2746 مليون دولار سنة 2009، ثم انخفض بفارق 1262 مليون دولار ليصل إلى 1484 مليون دولار سنة 2012.

تعتبر المحروقات هي المجالات الرئيسية للاستثمار، تليها الاتصالات السلكية واللاسلكية، والصيدلة وغيرها من الخدمات. أما الصناعات التحويلية فلا تحصل إلا على جزء صغير من اهتمام المستثمرين الأجانب، وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها البيروقراطية ومدى تعقيد النظام المالي، وصعوبات الحصول على الأراضي...وغيرها، فمناخ الاستثمار في بلادنا لا يزال ملزما بالرغم من الإصلاحات والتسهيلات الاقتصادية والمالية المقدمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وضع التقرير السنوي "Doing business"[*] في سنة 2007 الجزائر في المرتبة 116 في قائمة من 175 دولة، تقدمها كل من تونس والمغرب بالمرتبتين 70 و115 على التوالي. وحسب نفس التقرير فإن تسجيل شركة جديدة في الجزائر يستغرق أكثر من 51 يوم، و يحتاج إلى 16 إجراء إداري، وتقدر التكلفة الإجمالية لتسجيلها بـ 09% من رأس مال الشركة. كما يستلزم استيراد منتوج في الجزائر إلى 15 يوما و9 وثائق، وأكثر من 22 يوم و9 وثائق للتصدير.[15]

[*] تقرير سنوي يعد تصنيفا حسب مناخ العمل الأسهل، وهو ممول من طرف البنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية

الجدول (03): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في الفترة (1995-2012)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1995	2000	2005	2007	2009	2010	2011	2012
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر	1671	3379	8148	11606	16945	19209	21780	23264

Source : CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde 2013

إن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عرف ارتفاعا طيلة فترة الدراسة حيث وصل إلى 23.26 مليار دولار سنة 2012 بارتفاع قيمته 12% مقارنة بسنة 2011 والتي مثل فيها رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر 11% من الناتج المحلي الإجمالي.[16]

1-2-3- المبادلات التجارية:

الجدول (04): الميزان التجاري

الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	التطور (%)
الواردات	39294	40472	47247	20.24
الصادرات	45194	57053	73489	62.61
الميزان التجاري	5900	16581	26242	344.78

المصدر: المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

إن حالة التجارة الخارجية للبلاد مقبولة، فلقد سجلت خلا عام 2011:

- 47.247 مليار دولار من الواردات، حيث ارتفعت بنسبة 20.24% مقارنة بسنة 2009؛
- 73.489مليار دولار من الصادرات، ولقد سجلت ارتفاعا بنسبة62.61% مقارنة بسنة 2009.

إن الارتفاع الكبير لحجم الصادرات مقارنة بارتفاع حجم الواردات لسنة 2011، انعكس على الميزان التجاري الذي ارتفع من 5.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 26.242 مليار دولار سنة 2011، بارتفاع نسبته تفوق 344%. ولقد تم تغطية الواردات بالصادرات بمعدل 156% عام 2011 مقابل 141% عام 2010.

الشكل(3): تطور التجارة الخارجية للجزائر(2010-2012)

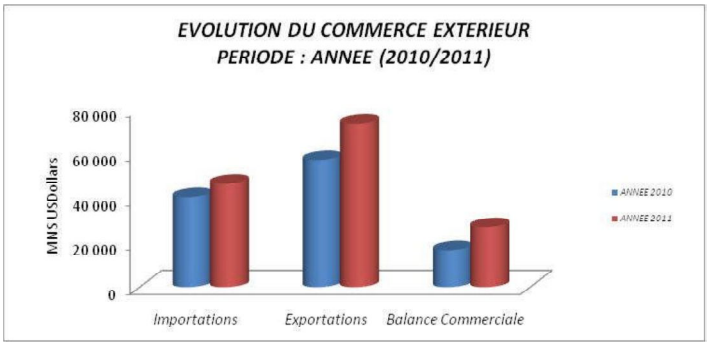

المصدر:المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

الجدول (05): تطور الواردات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الواردات	2010		2011		معدل النمو(%)
	القيمة	المعدل(%)	القيمة	المعدل(%)	
المواد الغذائية	6058	14.97	9850	20.85	62.59
وقود الطاقة	955	2.36	1164	2.46	21.88
المنتجات الخام	1409	3.48	1783	3.77	26.54
المنتجات نصف المصنعة	10098	24.95	10685	22.62	5.81
المعدات الزراعية	341	0.84	387	0.82	13.49
المعدات الصناعية	15776	38.98	16050	33.97	1.74
المواد الاستهلاكية	5836	14.42	7328	15.51	25.57
المجموع	40473	100	47247	100	16.74

المصدر:المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

ويبين الجدول رقم 05 ارتفاعا في الواردات بالنسبة لكل المنتجات، حيث ارتفعت الواردات من المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا من 6.058 مليار دولار إلى 9.850 مليار دولار بمعدل

62.59%، الواردات من المواد الخام بـ 26.54%، الواردات من المواد الاستهلاكية بـ 25.57%، و21.88% بالنسبة لوقود الطاقة، أما باقي الواردات فقد ارتفعت ارتفاعا طفيفا، حيث ارتفعت الواردات من المعدات الصناعية بمعدل 01.74%، المنتجات نصف المصنعة بـ 05.81%، و13.49% بالنسبة للمعدات الزراعية.

الجدول (06): تطور الصادرات في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

الصادرات	2010		2011		معدل النمو(%)
	القيمة	المعدل(%)	القيمة	المعدل(%)	
المواد الغذائية	315	0.55	355	0.48	12.7
المحروقات	55527	97.33	71427	97.19	28.63
المنتجات الخام	94	0.17	161	0.22	71.28
المنتجات نصف المصنعة	1056	1.85	1496	2.04	41.67
المعدات الزراعية	1	-	-	-	-
المعدات الصناعية	30	0.05	35	0.05	16.67
المواد الاستهلاكية	30	0.05	15	0.02	50.00-
المجموع	57053	100	73489	100	28.81

المصدر:المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 06 أن المحروقات تتصدر صادرات الجزائر بمعدل وصل سنة 2011 إلى 97.19% من مجمل الصادرات، ولقد سجلت ارتفاعا بمعدل 28.63% مقارنة بسنة 2010. أما صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات فهي تظل دائما هامشية وتمثل فقط 2.81% من مجموع الصادرات، وهو ما يعادل 2.062 مليار دولار، ولقد ارتفعت بمعدل 35.12% مقارنة بسنة2010، تضم المواد نصف المصنعة 2.04%، المواد الغذائية 0.48%، المنتجات الخام 0.22%، المعدات الصناعية والمواد الاستهلاكية 0.07%.

الجدول (07): التجارة الخارجية للجزائر حسب المناطق الاقتصادية لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار

	الواردات		الصادرات	
	القيمة	المعدل (%)	القيمة	المعدل(%)
الاتحاد الأوربي	23858	50.98	40127	54.24
O.C.D.E† **(خارج U.E)**	5892	12.59	22325	30.18
باقي الدول الأوربية	1086	2.32	36	0.05
أمريكا الجنوبية	3587	7.66	3586	4.85
آسيا	9410	20.11	4704	6.36
الدول العربية	1536	3.28	1069	1.44
اتحاد المغرب العربي	755	1.61	2075	2.8
الدول الإفريقية	677	1.45	59	0.08
المجموع	46801	100	73981	100

المصدر: المركز الوطني للمعلوماتية والإحصائيات على الموقع http://www.exportateur-algerie.org

إن المبادلات التجارية للجزائر تتم بالدرجة الأولى مع الاتحاد الأوربي، والتي مثلت عام 2012 50.98% من الواردات و54.24% من الصادرات، وتليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (خارج الاتحاد الأوربي) حيث بلغ حجم الواردات 12.59% وحجم الصادرات 30.18%، أما اتحاد المغرب العربي فنسب التبادل التجاري معه لا تزال ضعيفة حيث لا تمثل الواردات إلا 1.61% والصادرات 2.8%.

†منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تم إنشاؤها سنة 1960 وبدأ عملها سنة 1961 ويبلغ عدد أعضائها 29 عضو، وهي تضم معظم بلدان الاتحاد الأوربي وتركيا وسويسرا وبلدان أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزلندا وبلدان كبرى من آسيا كاليابان وكوريا الجنوبية

2- آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل اتحاد المغرب العربي:

إن انضمام الجزائر لاتحاد المغرب العربي له آثار ايجابية على اقتصادها، فهذا الاتحاد من شأنه أن :[17]

- يحقق لها وضع أفضل في تجارتها الخارجية مع الدول الأوربية، في مجال الغاز الطبيعي التي تصدره إلى أوربا عبر كل من تونس والمغرب؛
- يؤمن لها الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة؛
- تنمية المناطق الحدودية، عن طريق تأمين الحدود والقضاء على التجارة غير الرسمية على الحدود(السوق الموازية)؛
- هذا بالإضافة إلى أن الانخراط في الاتحاد من شأنه أن يمهد للجزائر للعب دور بارز ومؤثر سواء على الساحة العربية أو الإفريقية، نتيجة لموقعها الاستراتيجي وإمكانياتها المادية والبشرية.

3- تكلفة عدم إقامة اتحاد مغرب عربي على الاقتصاد الجزائري:

لقد قدرت عدد من المنظمات الدولية والإقليمية تكلفة عدم إقامة اتحاد مغربي على الدول الأعضاء، فحسب الحكومة التونسية يؤدي ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمعدل 1% سنويا، وبعبارة أخرى فإن وجود اتحاد مغرب عربي حقيقي كان يمكن أن يكون قد أدى إلى تحقيق قيمة مضافة بمبلغ 10 مليار دولار سنويا للدول الخمسة وهو ما يعادل 5% من ناتجها المحلي الإجمالي المتراكم. ويؤكد الأمين العام للاتحاد أن التأخير في تنفيذ عملية التكامل تكلف كل بلد من بلدان التكامل 2% من معدل النمو السنوي.

ويقدر البنك الدولي أن إقامة اتحاد مغرب عربي حقيقي (الذي يأخذ في الاعتبار تحرير الخدمات وإصلاح مناخ الاستثمار) يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد للفترة (2005-2015) بمعدل 34%بالنسبة للجزائر، 27% للمغرب، 24% لتونس.

فمن شأن التكامل الاقتصادي المغربي أن يولد آثارا ايجابية على التجارة الإقليمية والاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، فهو ينطوي على إزالة العقبات وتنويع التجارة وزيادة الكفاءة وتعزيز اقتصاد الحجم. ولقد أبرزت دراسة التجارة البينية المغاربية الملاحظات التالية:[18]

- **خارج مجال المحروقات:** حجم التبادل التجاري للجزائر مع بلدان المغرب العربي يعتبر ضئيلا.
- على الرغم من القرب الجغرافي، فإن المنتجات الطاقوية المستوردة من الجزائر بين عامي 2000 و2006 بلغت فقط في المتوسط السنوي 05% من الواردات المغربية من هذه المنتجات و0.5% من صادرات الجزائر الإجمالية من نفس المنتجات.
- خلال نفس الفترة، بلغت المبيعات من المنتجات الغذائية في السوق الجزائرية فقط 0.6% من الصادرات المغربية، و0.3% من إجمالي واردات الجزائر من المنتجات الغذائية. والغريب في الأمر أن 40% من هذه المنتجات تأتي من فرنسا واسبانيا.
- مشتريات الجزائر من النسيج، تتم من تركيا، الصين واسبانيا. المغرب وتونس بالكاد متواجدة على السوق الجزائرية فحصتهما في السوق تمثل فقط 0.9% و0.8% على التوالي.
- على الرغم من أهمية المواد الكيميائية في الصادرات المغربية إلى الجزائر(36٪ في المتوسط بين عامي 2000 و2006)، فإن هذه الأخيرة تمثل فقط 0.8% من إجمالي المبيعات لدينا و2.7% من إجمالي واردات الجزائر من هذه المنتجات.

الخاتمة:

لقد تناولت الورقة البحثية موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي بالتركيز على اتحاد المغرب العربي وواقع الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الاتحاد، والذي أصبح ضرورة حتمية في ظل المتغيرات العديدة التي يعيشها العالم، لأن المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها كل دولة بمفردها. ولقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن:

- اتحاد المغرب العربي بقي منذ نشأته عام 1989 اتحادا ضعيفا من الناحية السياسية بسبب ما يواجهه من صعوبات، ومن الناحية الاقتصادية بسبب انعدام المؤسسات التي تحمل هذا الطابع وهو ما تفسره نسب التبادل التجارية الضعيفة بين الدول الأعضاء، ففي عام 2003 لم تتجاوز نسبة التجارة البينية بين بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) 03%، في حين تمثل 60.2% في الاتحاد الأوربي (UE) و22.3% في تجمع بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN) و19.9% في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (MERCOSUR).[19]
- إن اتحاد المغرب العربي يلعب دورا هاما في إعادة التوازن للعلاقات المشتركة الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي وعلى وجه الخصوص الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الجهوي وتوسيع حجم السوق من خلال المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إن كون الجزائر عضوة في اتحاد المغرب العربي ليس له تأثير على اقتصادها، باعتبار أن هذا الأخير لم يتم تفعيله بعد، كما أن معدلات المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الأعضاء في الاتحاد (U.M.A) ضعيفة جدا.

قائمة المراجع:

[1] سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، دراسة لحالة الجزائر، ص 87

[2] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص 56

[3] غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، 2009، ص 05

[4] محمد عباس محرزي، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2005،جامعة الجزائر، ص 14

[5] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي، بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية، مرجع سابق، ص 68-133

[6] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 119

[7] العاقر جمال الدين، التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي،دراسة حالة المغرب العربي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، 2009، ص 122

[8] أ.د كمال رزيق، فرص وتحديات التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي بين الواقع والآفاق، المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، جامعة سعد دحلب، ص 07

[9] Direction des études et des prévision financières, Enjeux de l'intégration maghrébine, le couts de non Maghreb, 2008, p 2

[10] Direction des études et des prévision financières, op cit, p 2

[11] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص164-167

[12] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 169- 182

13 Zakaria Hanafi, B.A., Maghreb Trade Relations: évaluation and prospects, Washington, D.C, 2010, p 30

[14] Tamani fadhila, intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives, magistère en sciences économiques, université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, 2012, p 136

[15] Tamani fadhila, intégration économique régionale au Maghreb : enjeux, contraintes et perspectives, op cit, p 152

[16] Les investissements directs étrangers en Algérie en 2011, 2012, p 1, sur : https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/378778

[17] لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة المفكر، العدد الخامس، بسكرة، ص 22

[18] Direction des études et de la prévision financière, op cit, p10

[19] Luis Martinez, l'Algérie, l'union du Maghreb arabe et l'intégration régionale, EuroMesSCo, 2006, p 5

المقالات

باللغة الاجنبية

L'impact des dépenses publiques sur le bien-être en Algérie

BENLOULOU Salim Badreddine.Maître de conférence
Université de Tlemcen.

KHALDI Mustapha.Maître de conférence
Université de Tlemcen.

Résumé :

A partir du début des années 2000, la priorité de l'Etat était axée sur l'amélioration des services publics, la promotion du bien-être collectif ainsi que le développement des infrastructures économiques et sociales notamment ; par la mise en œuvre d'une stratégie d'impulsion budgétaire à la croissance économique, profitant de l'augmentation des recettes fiscales provenant des hydrocarbures.

L'amélioration des indicateurs économiques et sociaux fut la principale quête inscrite dans les programmes de l'Etat.

Le présent article se préoccupe de mesurer l'impact des dépenses publiques sur le bien-être social propre à l'Algérie.

Mots clés : bien-être social, dépenses publiques, mesure du bien-être.

الملخص

منذ بداية سنوات 2000 ، كانت أولوية الدولة مركزة على تحسين الخدمات العامة، تعزيز الرفاهية الاجنماعية وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص؛ عن طريق تنفيذ استراتيجية التحفيز المالي للنمو الاقتصادي، مستفيدة من الزيادة في الإيرادات الضريبية البترولية.

تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كانت الهدف الأسمى المرجو من خلال برامج الدولة.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر الإنفاق العام على ترقية الرفاهية الاجتماعية الخاصة بالجزائر.

كلمات مفتاحية: الرفاهية الاجتماعية، التفقات العامة، قياس الرفاهية الاجتماعية.

Introduction :

Les dépenses publiques sont généralement tributaires de la nature de l'Etat (Etat régalien, interventionniste, providentiel, ou *développementiste*) et de la politique économique mise en œuvre par les pouvoirs publics. Le volume des dépenses publiques et leur impact sont fonction des domaines d'intervention tels : investissements économiques, infrastructures et transferts sociaux.

En principe l'objectif de toute politique économique est de renforcer la croissance économique et l'amélioration des conditions de vie des populations et de leur bien-être actuel et futur[1] (objectif de développement durable) ; tenant compte d'autres facteurs ayant trait notamment ; à la redistribution des revenus et à la qualité de l'environnement.

La théorie des choix publics (Buchanan et Tullock 1962) démontre que le développement des interventions publiques peut s'expliquer non pas ; par la recherche d'un intérêt général, mais par le profit qu'en tirent certains groupes sociaux d'une part; les élus et les fonctionnaires d'autre part (objectif de réélection pour les premiers et avantages privés pour les seconds).

Même les institutions financières internationales (FMI, banque mondiale…), recommandent de plus en plus aux Etats d'amener le niveau de leurs investissements publics à des niveaux plus élevés afin de contrecarrer le ralentissement ou la faiblesse de la croissance économique ; surtout Lorsque le pays dispose de grandes capacités financières.

Le bien-être social revêt une grande importance aux yeux de l'Etat, car il permet d'apprécier au mieux l'adéquation entre les politiques de relance de la croissance économique et les politiques de lutte contre les inégalités.

Traditionnellement, le bien-être était apprécié par le niveau des revenus des populations (Pib par habitant). Mais en réalité, le critère « revenu »ne peut pas à lui seul nous renseigner sur la réalité de l'évolution du bien-être d'une société.

A cet effet, plusieurs indicateurs chiffrables ont été confectionnés, permettant ainsi de mesurer différentes composantes du bien-être. Ces derniers peuvent nous donner une idée sur l'évolution des sociétés et de leur bien-être global.

Par voie de conséquence, on peut déterminer si le bien-être s'améliore ou se dégrade ; seulement lorsque les différents indicateurs évoluent dans la même direction.

[1]- Romina Boarini, Asa Johansson et Marco Mira d'Ercole, les indicateurs alternatifs du bien-être, cahiers statistiques n° 11, OCDE, Septembre 2006

Amartya Sen a insisté depuis de nombreuses années sur la nécessaire prise en compte d'autres éléments : la santé d'une personne et son niveau d'éducation, pour que cette même personne puisse jouir de son revenu et par la suite traduire cette dépense en bien-être.

Joseph Stiglitz évoque que : parmi les déterminants du bien-être individuel figure en bonne place le temps de loisir. Ainsi, gagner plus d'argent est une bonne chose, mais si c'est en travaillant plus, alors le bilan est négatif.

En ce qui concerne l'Algérie, durant les années 1990 ; alors que le secteur public était dominant ; il a été constaté une faiblesse de l'investissement public à cause de la crise économique, notamment dans les infrastructures sociales et économiques, ce qui a porté atteinte à la croissance et par la même au bien-être de la population,

Dés le début des années 2000, la priorité de l'Etat était axée sur l'amélioration des services publics, la promotion du bien-être collectif ainsi que le développement des infrastructures économiques et sociales notamment ; par la mise en œuvre d'une stratégie d'impulsion budgétaire à la croissance économique, profitant de l'augmentation des recettes fiscales provenant des hydrocarbures. L'amélioration des indicateurs économiques et sociaux fut la principale quête inscrite dans les programmes de l'Etat.

Le présent article se préoccupe de mesurer l'impact des dépenses publiques sur le bien-être social propre à l'Algérie.

Pour le besoin de cette étude, il est fait usage de l'indice d'Andrew Sharpe et Lars Osberg. Cet indice étant largement pris en compte par les pays de l'OCDE, sachant qu'il intègre un éventail de variables qui composent le bien-être.

1- Appréciation et mesure du bien-être social en Algérie

Pour pouvoir apprécier et mesurer le bien-être social en Algérie nous allons tout d'abord commencer par une analyse de plusieurs indicateurs macro économique, pour ensuite mesurer l'indice de bien-être social en utilisant l'indice de Lars Oberg et d'Andrew Sharpe, indice largement utilisé par différents pays de l'OCDE.

En fin, une analyse de l'étude de l'impact des dépenses publiques sur l'évolution du bien-être social sera présentée pour tenter de tester les hypothèses de travail que nous avons proposé.

2.1 Analyse de l'évolution de l'IDH en Algérie :

Nous entamons nos commentaires par l'analyse de l'évolution de l'IDH (indice de développement humain) en Algérie.

Tableau n° 1: Evolution de l'IDH (indice du développement humain)

	1980	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
l'IDH en Algérie	0.461	0.562	0.625	0.680	0.685	0.691	0.695	0.708	0.710	0.711	0.713
l'IDH aux pays arabes	0.443	0.517	0.583	0.622	0.630	0.633	0.638	0.643	0.648	0.650	0.652
l'IDH du monde	0.561	0.600	0.639	0.666	0.672	0.678	0.683	0.685	0.690	0.692	0.694

Source : indicateur de développement humain, PNUD

Figure n° 1 : évolution de l'IDH en Algérie période 1980-2012

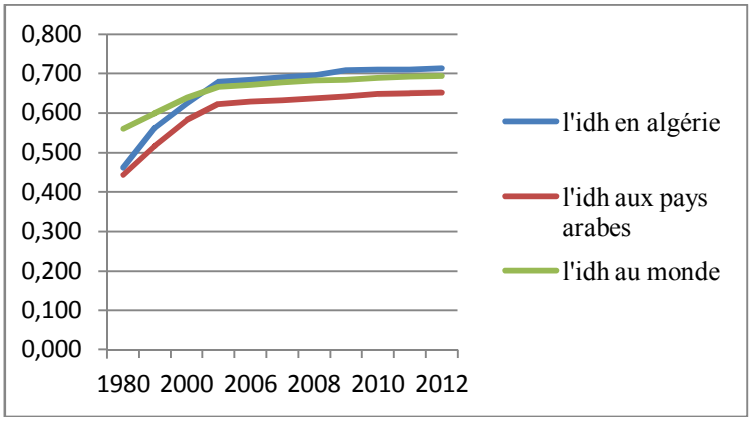

Source : élaboration du candidat à partir des données du PNUD

Ce qui est constaté à partir de ce tableau est que l'indice de développement humain de l'Algérie a connu une augmentation continue depuis 1980 à 2012 avec une augmentation de l'ordre de 54.66 % sur la période.

De même que cet indice a dépassé celui des pays arabes pour ce qui concerne du moins la toute la période prise comme paramètre de l'étude qui a été réalisée..

D'autre part, nous faisons remarquer que : entre 1980 et 2005 cet indice été inférieur à celui établi à l'échelle mondiale. Ce faisant, à partir de l'année 2005 l'indice en question ; commence à progresser et se rapproche même de l'IDH de quelque pays développés.

Il est à signaler que l'Algérie se situait en 2010 parmi les dix premiers pays au monde en termes de progrès réalisés en matière de développement : c'est ce qui apparait dans l'indice de développement humain publié par les instances officielles des nations unies : (PNUD/RDH 2010).

1.2. Evolution du Pib par habitant

Tableau n° 2: évolution du PIB par habitant en Algérie (en $)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
PIB par habitant en $	2473.51	1820.00	1873.42	1894.91	1543.00	1499.15	1643.27	1658.72	1633.09	1628.26	1796.05	1768.58

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB par habitant en $	1806.86	2128.39	2636.48	3141.03	3514.39	3992.41	4989.90	3947.41	4567.18	5522.03	5967.23	6369.90

Source : calculs du candidat à partir des données du FMI et banque mondiale, et ONS

Figure n°2 : évolution du Pib par habitant

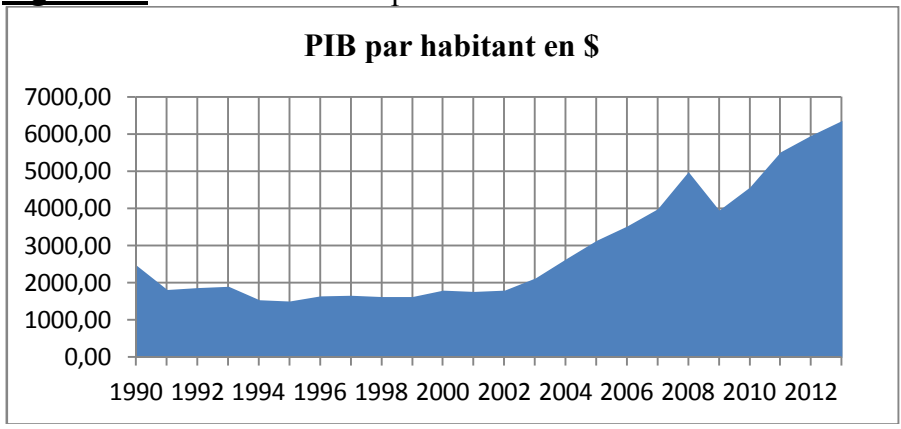

Source : se référer à :S.B. Benloulou « thèse de doctorat » Année 2013-2014

Le PIB par habitant de l'Algérie a connu différentes évolutions. Il a enregistré une chute entre 1990 et 1991 pour se stabiliser par la suite jusqu'en 1993, puis il a chuté successivement en 1994 et 1995 (à cause de l'application des programmes d'austérité dictés par le FMI).

Entre 1996 et 2002. Le PIB a repris son ascension et s'est stabilisé autour de 1600$ à 1800 $.

Depuis l'année 2002 le Pib par habitant ayant fortement augmenté et cela peut être expliqué par l'engagement des politiques publiques à travers le lancement des différents programmes de relance de l'économie.

En 2009 i, on enregistre à une diminution du Pib par tête et cela est dû aux effets de la crise mondiale. A partir de 2010 ce même Pib est insufflé par une ascension forte et croissante. **Le Pib** par tête d'habitant a augmenté de presque 300 % entre 1999 à 2013.

2.3 Evolution des dépenses publiques en Algérie

Tableau n°3 : Evolution des dépenses publiques globales en Algérie (millions $) période 2000-2011

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
TDP en millions de $	15654.09	17108.44	19459.88	21838.65	26252.90	28003.60	33428.96	44943.47	64897.02	58101.97	59686.77	80253.06

Source : banque mondiale

Figure n°3 : Evolution des dépenses publiques globales en Algérie

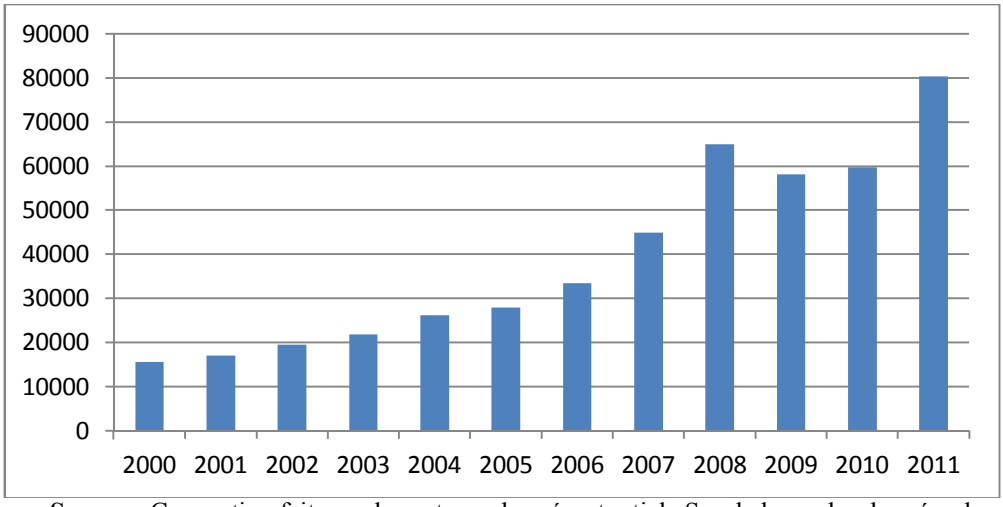

Source : Conception faite par les auteurs du présent article Sur la base des données de la Banque Mondiale.

Les dépenses publiques de l'Algérie ont connu une augmentation croissante et continue depuis 1990 à 2013 (en dinars courant).

Pour la période de 1991 à 1996 : l'augmentation des dépenses qui fût constatée peut être expliquée par les effets inflationnistes sur la monnaie en raison de l'enregistrement d'un très fort taux d'inflation durant cette période.

S'agissant de la période 2001 à 2013 ; l'augmentation des dépenses publiques est justifiée par le lancement des grands programmes de relance de l'économie et les programmes de développement.

A titre d'indication le volume des dépenses publiques se rapportant à l'année 2011 représente l'équivalent en dépenses de dix (10 années) cumulées, soit la période allant de l'année 1990 à l'année 1999 incluse. Cet accroissement du volume de dépense signalé pour l'année 2011 s'explique par ; l'engagement de la politique budgétaire de l'Algérie et le souci de l'Etat de rattraper son retard effectué en matière d'investissement les

équipements, les infrastructures et les programmes de développement en faveur de la population.

Tableau n°4 : Répartition des dépenses publiques d'investissement à caractère définitifpar secteur d'activité (en million de DA)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
éducation – formation	17400	18500	22900	25650	36600	37795	41800	85529	76558	71418
infrastructures soci-culturelles	6300	6500	8800	9550	10200	10270	10050	23857	38521	37915
Habitat	10000	7900	12800	12430	54000	63741	59383	146640	54402	91980
Divers	19500	33500	39000	43500	18477	19459	21500	26100	28000	28120
PCD	18800	18000	19500	20850	21000	24091	20000	48000	40000	39000
infrastructures éco et admin	26800	25500	31900	37100	47380	47155	57694.5	136423	177524	114093

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
éducation – formation	77807	149770	241114	135787.8	139331	300925	310508	428486	198511
infrastructures soci-culturelles	52621	58663	103900	105826.34	104874	211060	254339	177816	91125
Habitat	97978	162485	150554	324843	317074	617975	328259	396466	409665
Divers	35000	128920	242431	259800	244893	258556	300000	300000	300000
PCD	33553	46000	42800	106780	75000	95000	60000	60000	67000
infrastructures éco et admin	117831	677697	1166121	1059957.2	468105	801776	1473561	743382	1496802

Source : calculs effectués sur la base des données rapportées par « les lois des finances de 1994 à 2012»- se référer aux travaux de : S.B. Benloulou « thèse de doctorat » Année 2013-2014.

L'analyse des dépenses d'investissement du secteur de l'éducation et de la formation nous indique une augmentation croissante et continue depuis 1994 à 2006, pour connaitre une baisse en 2007 et 2008. A partir de 2009 ses dépenses ont repris leur progression avec le lancement du 3 plan quinquennal, pour ensuite chuter en 2012 avec le début d'achèvement des projets. Le pic a été enregistré en 2011.

La même remarque et valable aussi pour les dépenses d'investissement du secteur d'infrastructures socioculturelles qui ont connu un certain niveau entre 1994 et 2005 pour prendre une tendance vers la hausse depuis 2006 jusqu'en 2010. Mais à partir de 2011 ses dépenses ont connu une baisse. Le pic a été enregistré en 2010.

Pour ce qui est des dépenses du secteur de l'habitat, nous avons constaté qu'ils ont été faibles de 1994 à 2004, pour prendre une tendance

haussière depuis 2005 avec la volonté des pouvoirs publics de lancer les grands projets d'habitat en faveur de toutes les catégories de la population sous différentes formules. Le pic de ses dépenses a été enregistré en 2009.

Concernant les dépenses des plans communaux de développements ses derniers étaient stables durant la période allant de 1994 à 2000 pour ensuite doubler à partir de 2001 à 2006. La tendance haussière a continué a s'affiché à partir 2007 où on enregistre son point culminant.

Pour ce qui est des dépenses en infrastructures économiques et administratives, là aussi nous avons remarqué que leurs niveaux été faible de 1994 à 2004 pour prendre une tendance très forte vers le haut à partir de 2005. L'année 2012 a vue l'enregistrement de son plus fort montant.

2.4 Analyse de l'évolution des salaires en Algérie

Tableau n°5 : Evolution des salaires (2000-2010)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
total des travailleurs	6063000	6381000	7356000	6683000	7797000	8043000	8866000	8591000	9146000	9468000	9736000
rémunération des salariés million DA	884617	970615.3	1048922	1137905	1278516	1363927	1500109	1721934	2138367	2360459	2917459
ratio rémunéré/total trav	0.145904	0.15211022	0.142594	0.170269	0.163975	0.169579	0.169198	0.200435	0.233803	0.249309	0.299657
Ratio annuel en millions	145904.2	152110.218	142594.1	170268.6	163975.4	169579.3	169198	200434.7	233803.5	249309.1	299656.8
Salaire moyen mensuel en DA	12158.68	12675.8515	11882.84	14189.05	13664.62	14131.61	14099.83	16702.89	19483.62	20775.76	24971.4

Source : calcul effectués selon les données de l'ONS se référer à : S.B. BENLOULOU « thèse de doctorat » Année 2013-2014

L'analyse de l'évolution des salaires moyens mensuels nous montre que ses derniers ont augmenté de 100 % de 2000 à 2010 avec une évolution nette et continue à partir de 2006, et cela peur être expliqué par les différentes augmentations de salaires qu'ont connu tous les secteurs de l'économie, et qui ont contribué à l'amélioration du pouvoir d'achat.

2.4 Mesure et analyse de l'indice du bien-être en Algérie période 2000-2011

Les concepteurs de cet indicateur, ont proposé une pondération standard qui attribut un coefficient de 0.4 aux flux de consommation, de 0.1 au stock de richesse et de 0.25 respectivement à l'égalité et à la sécurité économique. La formule de calcul de l'indicateur et la suivante :

IBEE = 0.4 [(C+G+CL)] + 0.1 [(K+RD+HC-D-ED)] + [0.1875 (LIM) + 0.0625(Gini)] + [0.0694 (UR) + 0.1040 (ILL) + 0.0540 (SP) + 0.0226 (OLD)].

Où :
IBEE : indicateur du bien-être économique
C : consommation individuelle réelle ajustée par habitant. (en UMN[1])
G : dépenses publiques courantes réelles, à l'exclusion du service de la dette. (en UMN)
CL : évolution dans les loisirs
K : stock réel de capital (logement compris) par habitant. (en UMN)
RD : stock réel de recherche et développement par habitant. (en UMN)
HC : stock réel de capital humain par habitant. (en UMN)
D : dette extérieur réelle nette par habitant. (en UMN)
ED : coût social réel par habitant de la dégradation de l'environnement (émission de CO2) (en UMN)
LIM : intensité de la pauvreté.
Gini : coefficient de Gini pour le revenu après impôt.
UR : risque de chômage.
ILL : risque de maladie
SP : risque de pauvreté lié à la monoparentalité.
OLD : risque de pauvreté lié à la vieillesse.

[1] - UMN : unité monétaire nationale
Pour les sous composantes de l'inégalité et de la pauvreté, une certaine perspective rawlsienne (le bien-être du moins riche) tendrait à effectuer une plus grande importance à la pauvreté qu'aux tendances globales de l'inégalité. Sur cette base, une pondération de 0.1877 soit (=0.25*0.75) soit (¾) a donc été appliquée à l'intensité de la pauvreté et de 0.0625 soit (0.25*0.25) soit (¼) au coefficient de Gini

Tableau n°6 : Calcul de l'indice du bien-être selon le modèle de Lars Osberg et Andrew Sharpe

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
consommation finale individuelle des ménages(C) en $	746.6390527	773.072702	794.7355191	861.639927	1016.597735	1060.451795	1112.571696	1263.295245	1501.544	1476.872893	1561.901649
Dépense publiques courantes réelle a l'exclusion du service de la dette (G) en $ par habitant	38619.35357	42677.13381	49360.15789	53009.252	58450.22555	62456.247145	72816.4073	91979.47309	121933.8143	120961.6564	125338.1701
Evolution dans les loisir (CL) substitué par (usagers de l'internet pour 100 habitants)	0.00215	0.00419	0.00409	0.07988	0.09716	1.13040	1.94742	1.75120	1.68849	3.24631	3.65411
Stock réel de capital (logements compris) par habitants (K) (formation brute du capital fixe) en $	150.5341316	161.9317682	175.0312468	211.2138099	284.4173642	315.0510699	373.1780706	512.7890994	774.0089056	722.1818249	786.3213791
Stock réel de R&D par habitant (RD) substitué par (nombre de chercheurs en R&D sur un million d'habitant)	115.12500	135.54800	141.45800	156.78900	162.78900	170.05971	173.58990	176.25960	182.85947	184.55890	189.52020
Stock réel de capital humain par habitant (HC)	54.07316	56.04461	58.41905	59.27626	60.16256	60.93282	61.50123	63.25000	64.77353	65.68104	66.39150
Dette extérieure réel nette par habitant (D) ($)	833.48111	733.74517	731.82225	743.75438	691.03543	518.63026	175.92744	179.83903	180.38622	210.82700	203.30799
Cout social réel par habitant de dégradation de l'environnement (émission de CO2) (ED) mètre cube par habitant	0.03010	0.02417	0.01308	0.02063	0.02523	0.03335	0.04138	0.05972	0.11615	0.18884	0.21220
Intensité de la pauvreté (IM) (extrême	19.67	19.82	20.22	20.36	20.82	21.12	21.46	21.04	20.74	20.33	19.78

pauvreté -1.25 $ par jour)											
Coefficient de Gini pour le revenu après un pot Gini	51.11	53.36	53.79	54.72	50.18	49.28	47.72	47.37	46.26	46.13	44.49
Risque de chômage (UR) (taux de chômage)	29.80	27.30	25.90	23.70	20.10	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20	10.00
Risque de maladie (ILL) (accès aux soins % de la population	32.00	32.00	33.00	34.00	34.00	35.00	35.00	37.00	37.00	37.00	37.00
Risque de pauvreté lié à la monoparentalité (SP) (substitué nombre d'enfants abandonnés)	4000	5000	5500	5800	6000	6300	6700	7000	7200	7000	6781
Risque de pauvreté lié à la vieillesse (OLD) (% population +65 ans)	2.20336	2.20161	2.20149	2.20264	2.20460	2.20712	2.20996	2.21342	2.21845	2.22622	2.23726
IBEE	15923.34843	17624.38341	20335.69864	21842.40719	24104.41977	25761.86144	29988.95042	37744.80918	49859.19529	49442.15202	51222.61758

Source : calculs effectués à partir des données de : ONS, banque mondiale, et différents rapports sur l'Algérie se référer
à : S.B. Benloulou « thèse de doctorat » Année 2013-2014 « Impact des dépenses publiques sur le bien être »

Figue n° 4 : évolution de l'indice du bien-être période 2000-2011

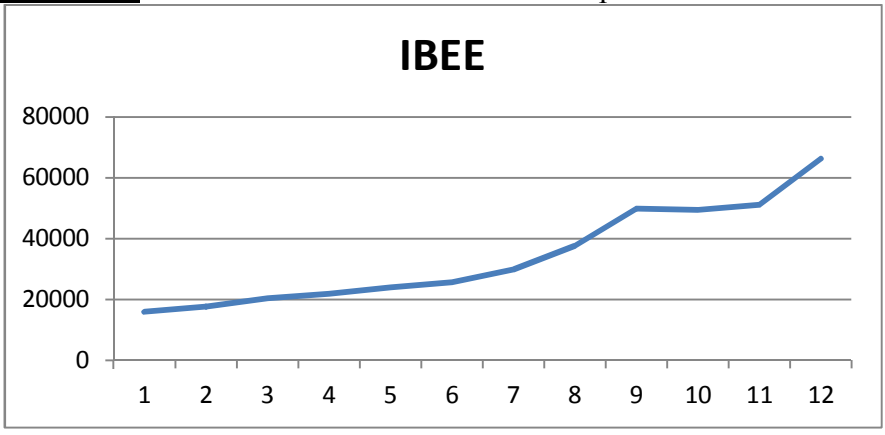

Source : Se référer à : S.B. BENLOULOU « thèse de doctorat » Année 2013-2014
« Impact des dépenses publiques sur le bien être »

Le graphe ci-dessus indiquant l'évolution de l'indice du bien-être faisant apparaître une croissance très forte et continue depuis 2000 jusqu'en 2011, avec notamment une augmentation de plus de 300 %.

Pour la période allant de 2008 à 2010 l'indice a connu une certaine stabilité due principalement à la crise financière faisant subir un recul apparent des dépenses publiques de l'Algérie en 2009 (comportement prudent de la part de l'Etat).

Les choses ont connu une nette amélioration à partir de 2011 où l'indice a retrouvé sa progression normale (augmentation de 30% par rapport à 2010).

A notre avis cette croissance forte de l'indice du bien-être est justifiée par l'intervention massive de l'Etat ; par le biais du lancement des plans quinquennaux de développement. (Cette confirmation va être testée ultérieurement avec des outils statistiques).

2.6 Evolution de la consommation finale des ménages

Figure 5 : Evolution de la consommation finale des ménages

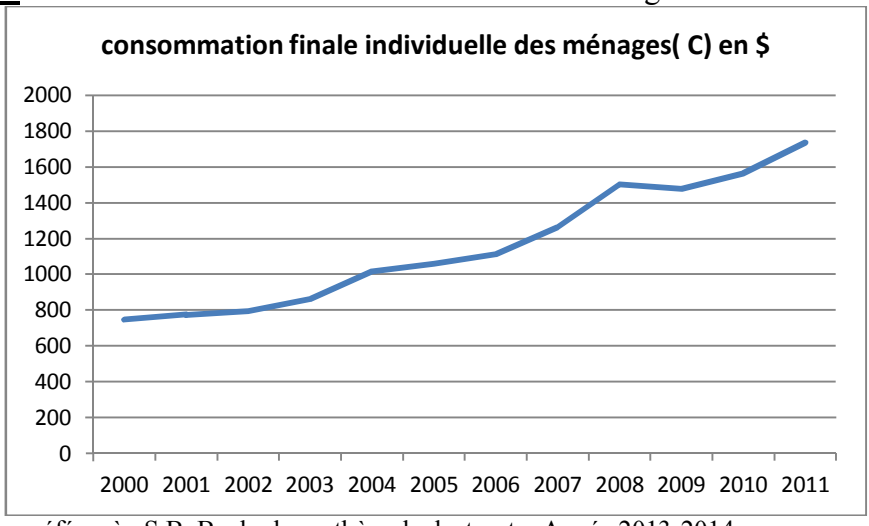

Source : se référer à : S.B. Benloulou « thèse de doctorat » Année 2013-2014 « Impact des dépenses publiques sur le bien être »(selon les données de L'O.N.S.)

Comme déjà signalé plus haut, le bien-être peut être appréhendé par l'analyse de la consommation des ménages. Cette dernière a connu elle aussi une forte augmentation depuis 2000 jusqu'en 2011, elle est passée de 746 $ à 1736 $ par an (croissance de plus de 130%) et cela peut être expliqué par l'amélioration du pouvoir d'achat de la population et la stabilité et maîtrise des prix à la consommation (taux d'inflation) durant cette période additionnelle ment à l'augmentation des salaires.

2.7 Evolution du coefficient de Gini en Algérie

Figure n° 6 : évolution du coefficient de Gini en Algérie période 2000-2011

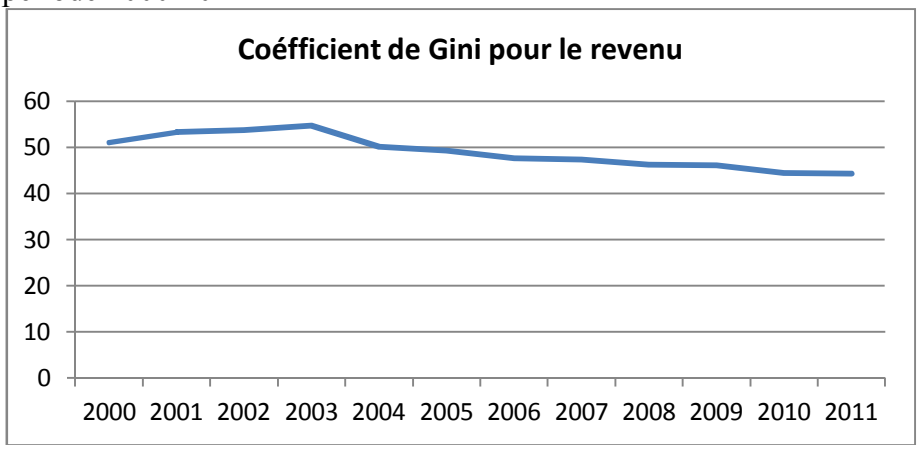

Source :Se référer à : S.B. Benloulou « thèse de doctorat » Année 2013-2014 « Impact des dépenses publiques sur le bien être »

L'analyse de l'évolution du coefficient de Gini pour l'Algérie ; durant la période allant de 2000 à 2011 ; indique que le poids inégalités dans la distribution des revenus a régressé étant donné que cet indice décline relativement de période en période (entre 2005 et 2011): ce qui signifie une réduction de disparités, dans la distribution des revenus de la population.

2.8 Analyse de l'impact des dépenses publiques sur le bien-être

Tableau n°7: Corrélation entre l'indice du bien-être et les dépenses publiques

IBEE (indice du bien-être)	Coefficient de corrélation (r)	coefficient de détermination (R^2)
Tdp	0.99	0.9801
Ef	0.88	0.7666
Ics	0.87	0.7500
Hab	0.83	0.6909
Dic	0.89	0.7941
Pcd	0.62	0.3853
Iea	0.62	0.3810

Source se référer à : S.B. Benloulou « thèse de doctorat » Année 2013-2014 « Impact des dépenses publiques sur le bien être »

Tableau n°8: Regression with Newey-West standard errors

Ibee	Coef.	Newey-West Std. Err.	T	P>|t|	[95% Conf. Interval]	
Tdp (X0)	0.7499491	0.0246631	**30.41**	0.0000	0.6949963	0.8049019
Ef (X1)	8.801583	0.5850441	**15.04**	0.0000	7.498024	10.10514
Pcd (X2)	8.528228	1.351578	**6.31**	0.0000	5.516725	11.53973
Hab (X3)	5.726415	1.646934	**3.48**	0.0060	2.056817	9.396012
Ics (X4)	26.83801	9.62507	**2.79**	0.0190	5.39202	48.28401
Div (X5)	13.46137	2.649448	**5.08**	0.0000	7.558027	19.3647
Iea (X6)	1.553857	0.4028082	**3.86**	0.0030	0.6563442	2.451369

Source : se référer à : calculs effectués par : S.B. Benloulou « thèse de doctorat » « Impact des dépenses publiques sur le bien être » Année 2013-2014.

calcul seffectués en utilisant le logiciel Stata. (ibee : indice de bien-être, tdp : total des dépenses publiques, ef : éducation et formation, ics : infrastructures sociales et culturelles, hab. : habitation, div : divers, pcd : plans communaux de développement, iea : infrastructures économiques et administratives).

Pour tester les hypothèses, nous avons réalisé une analyse statistique (test de t de Student) sur les variables (dépenses publiques) qui influent sur le bien-être.

Pour le besoin de notre analyse nous avons utilisé un logiciel de traitement des données Stata 16 complété par l'usage de la méthode de régression de Newey-West.

L'examen de la signification des valeurs des paramètres (coefficient d'orientation, de détermination, coefficient de corrélation, ...) présentés dans les deux derniers tableaux ci-dessus, nous permettra de vérifier nos hypothèses de recherche.

Les résultats du test T montrent ; que toutes les hypothèses formulées ne peuvent pas être rejetées au seuil de 0.05 ($p<5\%$), parce que le t de Student doit être supérieur à 1.96.

La qualité globale du modèle peut être évaluée par l'intermédiaire d'un coefficient de détermination générale R^2. Ce coefficient correspond à la moyenne des coefficients de détermination observés sur les variables dépendantes.

En analysant les résultats du test de Student présentés dans le tableau ci-dessus, nous pouvons déduire ce qui suit :

1- analyse de l'effet des dépenses publiques dans leur totalité (Tdp : total des dépenses publiques) sur l'indice du bien-être (IBEE) :

Par hypothèse, nous supposons :

Ho : l'inexistence d'impact positif entre les dépenses publiques et le bien-être et

H1 : il existe un impact positif entre les dépenses publiques et le bien-être.

L'hypothèse qui stipule l'existence d'un impact positif des dépenses publiques globales sur le bien-être est validée et très significative, puisque [t=30.41 > 1.96], et la probabilité d'erreur est < 5%.

D'autre part; les résultats du test font montre de l'existence d'une interdépendance entre les variables (dépenses publiques et indice du bien-être) a=0.7499491 (coefficient de régression) ; ce qui signifie que toute augmentation d'une unité de « tdp » aura comme conséquence une augmentation de 74.99 % sur l'indice du bien-être.

De même que le coefficient de corrélation entre les deux variables est très fort r = 0.99 ce qui explique l'effet de causalité positif et significatif qui existe entre les deux variables (total des dépenses publiques et l'indice du bien-être).

Figure n°7 : relation entre dépenses publiques globale et l'indice du bien-être période 2000-2011

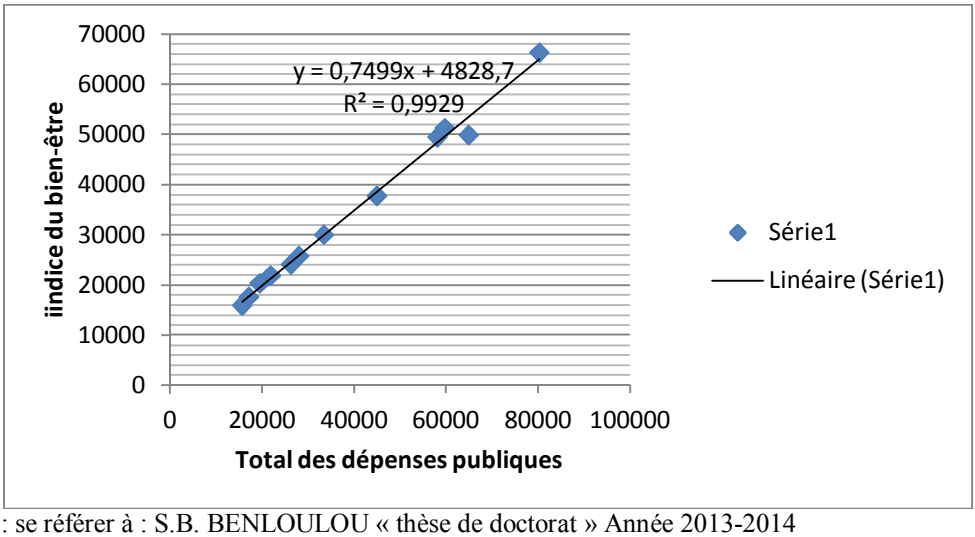

Source : se référer à : S.B. BENLOULOU « thèse de doctorat » Année 2013-2014
« Impact des dépenses publiques sur le bien être »

1 – Analyse de l'effet des dépenses publiques par secteur sur l'indice du bien-être :

Par le biais de cette analyse ; nous avons procédé à un test de l'impact de la structure des dépenses publiques (l'impact de chaque dépense) sur l'indice du bien-être pour essayer d'élucider lesquels parmi ces variables (les dépenses par secteur) qui ont le plus d'impact sur l'indice du bien-être.

A l'issue de ce test, il fut constaté qu'il existe un impact positif et fort des dépenses d'éducation et formation sur le bien-être [$t=15.04>1.96$, $p<5\%$, $r=0.88$], de même que les dépenses d'infrastructures sociales et culturelles ont eux aussi un impact fort et positif sur le bien–être [$t = 5.08>1.96$, $p<5\%$, $r=0.87$].

La même remarque et valide pour les dépenses de l'habitat [$t=3.48>1.96$, $p<5\%$, $r= 0.83$], ainsi que pour les dépenses diverses [$t=6.31>1.96$, $p<5\%$, $r=0.89$].

Par contre, pour ce qui est de l'impact des dépenses des plans communaux de développement et des dépenses en infrastructures économiques et administratives sur le bien-être [$t=2.79$, $p<5\%$, $r=0.62$][$t=3.86>1.96$, $p<5\%$, $r=0.62$] il fut constaté que ces dépenses ont certes un effet significatif, mais leur impact sur le bien-être n'est pas très fort ; puisqu'il a été relevé des coefficients de corrélation faibles (<0.7).

Selon notre avis, cet état de fait peut être expliqué, par le gaspillage de la part de l'Etat ou de ses institutions des fonds publics; puisque ces dépenses n'ont pas apportées plus que les autres dépenses en termes d'efficacité et/ou de rendement sur l'indice du bien-être ; en comparaison aux autres dépenses publiques qui ont été beaucoup plus efficaces en termes d'impact sur le bien-être.

La validité de notre hypothèse et sa signification peut être reconfirmé; quant à l'impact positif des dépenses publiques sur l'indice du bien-être ; aussi bien par le biais des dépenses effectuées par secteur d'activité.

L'analyse des coefficients de détermination, servant comme indication de la qualité du modèle s'avère positive ($0<R^2<1$) pour toutes les variables (les dépenses publiques par secteur d'activité).

Statistiques de la régression	
Coefficient de détermination multiple	0.994648823
Coefficient de détermination R^2	0.989326282
Coefficient de détermination R^2	0.97651782
Erreur-type	2511.340078
Observations	12

ANALYSE VARIANCE

	Degré de liberté	*Somme des carrés*	*Moyenne des carrés*	*F*	*Valeur critique de F*
Régression	6	2922838881	487139813.5	77.2400543	9.1284E-05
Résidus	5	31534144.95	6306828.99		
Total	11	2954373026			

Source : Calcul effectué par le biais du logiciel Excel 2010.Se référer à : S.B. Benloulou « thèse de doctorat » Année 2013-2014-« Impact des dépenses publiques sur le bien être »

La variance expliquée par le modèle est de $R^2 = 0,98$, ce qui est très élevé ; le modèle semble très bon ;

Le tableau d'analyse de variance et le test F associé indique effectivement que le modèle est globalement très significatif ; $F_{calc} = 77,24$, avec une probabilité critique (p-value) très nettement en deçà du seuil de 5 % couramment utilisé dans la pratique ;

D'autre part, en utilisant les données des tableaux précédents, il nous a été possible d'élaborer la formule de régression multiple (entre l'indice du bien-être et l'ensemble des dépenses publiques par secteurs) de la manière suivante :

$$Y = a_1 X_1 + a_2 X_2 + a_3 X_3 + a_4 X_4 + a_5 X_5 + a_6 X_6 + b + \varepsilon$$

Qui devient :

$$\boldsymbol{Y = 8.801583\, X_1 + 26.83801\, X_2 + 5.726415\, X_3 + 13.46137\, X_4 + 8.528228\, X_5 + 1.553857\, X_6 + b + \varepsilon}$$

Aussi, nous avons jugé utile d'élaborer la formule de régression simple (entre l'indice du bien-être et le total des dépenses publiques) pour pouvoir apprécier leur tendance, de la manière suivante :

$$Y = a X + b$$

Qui devient :

$$Y = 0.7499 X + 4828 + \boldsymbol{\varepsilon}$$

Ce que nous pouvons dire à partir de cette formule est que si aucune dépense n'est effectuée l'indice de bien-être sera de l'ordre de 4828. Ce qui signifie que d'autres variables autres que ces dépenses publiques ; non prises en considération par notre modèle; influe d'une manière positive sur le bien-être.

Conclusion

La stratégie de l'Algérie en matière de développement économique et de bien-être social, après la décennie noire (1990-1999) caractérisée par une crise politique (terrorisme) et une crise économique et sociale sans précédent ainsi qu'une situation financière difficile due à la chute des cours du pétrole ; a été axée essentiellement sur l'augmentation du volume des dépenses publiques. Ce processus ayant permit entre autres la diversification des sources de la croissance ainsi que la création de nouveaux emplois.

Cet objectif a pu être concrétisé grâce notamment aux plans quinquennaux qui ont été projetés par les pouvoirs publics : Les deux plans de soutien à la croissance mis en œuvre entre 2001 et 2009 ainsi que le plan quinquennal 2010-2014.

Ces derniers ont portés sur le développement des infrastructures de base (Logements, réalisation de grands projets de travaux publics, éducation, santé, formation, infrastructures administratives, économiques et sociales…etc.) et à la création de l'emploi.

D'autre part, il est à préciser qu'entre 2000 et 2012 ; nous avons assisté à l'ère du retour vers le : « tout Etat gestionnaire » marquée surtout par l'augmentation de la dépense publique évoluant à un rythme exponentiel.

Il en ressort de l'étude empirique que nous avons menée, les éléments suivants :

-Il existe cependant un lien positif et significatif; entre l'augmentation des dépenses publiques et le bien-être social.

Partant du principe que la théorie du bien-être social ou de l'optimum économique connait actuellement son plein essor, il s'agit de déterminer pour ce qui concerne l'Etat algérien; une stratégie optimale tenant compte d'informations diverses ; qui peuvent l'aider dans l'adoption de mesures de politique économique, en vue d'améliorer le bien-être social.

Références bibliographiques :

- Podder, N and P. Mukhopadhyay (1999), «Welfare disparities among subgroups of population: the method of analysis with an application», *Advances in Econometrics, Income Distribution And Scientific Methodology*, Ed. D. J. Slottje, 87- 101
- RominaBoarini, Asa Johansson et Marco Mira d'Ercole, les indicateurs alternatifs du bien-être, cahiers statistiques n° 11, OCDE, Septembre 2006
- M. Fleurbaey, " ni perfectionniste, ni welfariste : l'indice des biens premiers est possible", Revue de Philosophie Economique, Vol 7, 2003, P 111-135
- Bernard Perret, séminaire DARES du 15 octobre 2002, Paris.
- Dr Khaled Saadaoui, Mokhtar Maazouz, "Au-delà de la lutte contre la pauvreté, un projet de développement humain, Revue de l'université Med Khider Biskra, Recherche économiques et Managériale, n°5 juin 2009.
- Perret, B. (2001), « l'évaluation des politiques publiques », Collection repère, la découverte.
- J.E. STIGLITZ, On the economic role of the state, Oxford journal, 1990.
- Jean-Yves DUCLOS, « Pauvreté bien être social et équité » : Mesure, impact des politiques et estimations »-Département d'économie et CREFA-CRPEE, Université Laval, Canada, Octobre 2002.
- Lars Osberg et Andrew Sharpe, international comparisons of Trends in Economic well-being, paper présented at the annual meeting of the American Economic Association, 7-9 janvier 2000, Boston, Massachussets.
- Lars Osberg et Andrew Sharpe, une évaluation de l'indicateur du bien-être économique dans les pays de l'OCDE, séminaire DARES du 15 octobre 2002, Paris.
- Perspectives économiques en Algérie-BAID-OCDE-2003.
- Quentin WODON et Shlomo YITZHAKI –chap. 2 -Inégalité et bien être social- dans Inequality and S.W. -26-Avril-2002.
- Serge TIEBLOT, théorie de l'Etat : naissance et vie d'un régulateur complexe, document de travail, décembre 1998.
- William C. Byrd, "contre performances économiques et fragilité institutionnelle", Confluences Méditerranée, n° 45 printemps 2003.
- Dialogue sur la naissance du libéralisme économique, les cahiers français, n°228, octobre-décembre 1986.
- « La possibilité du choix social - Conférence Nobel », Revue de l'OFCE n° 70, juillet 1999.
- Azam, J. P. (2005), « Politique macroéconomique et réduction de la pauvreté », in Germain.

Nouvelles politiques économiques pour la performance des entreprises algériennes

M^elle BELARIBI F. Z
Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen

Dr. MOKHEFI Amine
Université Abdelhamid Ibn Badis, Mostaganem

Résumé

L'environnement de l'entreprise algérienne est en mutation rapide, la forte concurrence l'oblige à améliorer la qualité de ces produits, ce qui nécessite une nouvelle vision de l'entreprise comme créatrice de richesse et non pas le contraire.

Ainsi, pour survivre dans l'univers tumultueux et plein d'incertitudes de la mondialisation, il consiste pour les entreprises algériennes de conjuguer performance et responsabilité, cette performance des entreprises algériennes doit être globale incluant en dehors de la dimension économique des dimensions sociale et environnementale.

Voilà pourquoi notre article met une problématique d'offrir les meilleurs politiques économiques pour que l'entreprise algérienne soit une entreprise plus performante, une entreprise apte à faire face à la mondialisation.

Mot clés : Politiques économiques, Entreprises Algériennes, Performance globale, Mondialisation.

Summary

The Algerian business environment is rapidly changing, strong competition forces it to improve the quality of these products, which requires a new vision of the company as creative wealth and not the opposite.

Thus, to survive in the tumultuous world full of uncertainties and globalization, it is for Algerian companies to combine performance and responsibility, this performance Algerian companies should be comprehensive including outside the economic dimension of social and environmental dimensions.

That's why our article highlights a problem to offer the best economic policies for the Algerian company or a more efficient company, a company able to cope with globalization.

Key words: Economic Policy, Enterprise Algerian, Overall Performance, Globalization.

1. Introduction

La mondialisation est entrée dans le débat sur le développement au début des années 1980. Ce concept fait partie actuellement de vocabulaire courant. Les analystes de la mondialisation présentent celle-ci comme un processus irréversible. Parler de la mondialisation, c'est évoquer une nouvelle logique économique et reconnaître l'emprise du capitalisme sur le monde, surtout après l'effondrement du bloc socialiste. Les institutions internationales ont joués un rôle primordial dans la présentation et dans la diffusion et l'encouragement de la logique du marché.

L'Algérie en exposant son économie fragile à la mondialisation doit sans doute procéder à une mise à niveaux de cette dernière et donc restructurer et redresser ses entreprises. Son adhésion à l'organisation mondiale du commerce (OMC) et la signature d'un accord d'association avec l'union européenne vont renforcer l'ouverture de l'économie Algérienne qui se vira résolument confronté à la concurrence mondiale.

L'environnement de l'entreprise algérienne est en mutation rapide, la forte concurrence l'oblige à améliorer la qualité de ces produits, ce qui nécessite une nouvelle vision de l'entreprise comme créatrice de richesse et non pas le contraire.

Les entreprises algériennes devront trouver des encouragements nécessaires pour pouvoir tenir tête à la concurrence internationale sur leur marché domestique mais aussi partir à la conquête de nouveaux marchés en international. Elles devront être encouragées à investir dans la modernisation de leurs moyens de production, dans la recherche et l'innovation et aussi dans la valorisation de leurs ressources humaines.

Pour survivre dans l'univers tumultueux et plein d'incertitudes de la mondialisation, il consiste pour les entreprises algériennes de conjuguer performance et responsabilité, cette performance des entreprises algériennes doit être globale incluant en dehors de la dimension économique des dimensions sociale et environnementale.

Voilà pourquoi notre article met une problématique d'offrir les meilleurs politiques économiques pour que l'entreprise algérienne soit une entreprise plus performante, une entreprise apte à faire face à la mondialisation.

2. Définition de la performance globale

La performance a longtemps été réduite à sa dimension financière. Cette performance consistait à réaliser la rentabilité souhaitée par les actionnaires avec le chiffre d'affaires et la part de marché qui préservaient la pérennité de l'entreprise. Mais depuis quelques années, on est schématiquement passé d'une représentation financière de la performance à des approches plus globales incluant des dimensions sociale et environnementale. D'autres acteurs (appelés parties prenantes) ont fait leur apparition et la notion de performance a connu un regain d'usage.[1]

A présent, la pérennité des entreprises ne dépend plus uniquement de l'aspect financier de leurs activités, mais également de la manière dont elles se conduisent. Dès lors, la responsabilité des entreprises s'élargit, elle ne se limite plus aux seuls actionnaires, mais intègre d'autres parties prenantes (associations, ONG, syndicats, clients, fournisseurs, …). Ces nouveaux acteurs exigent d'être entendus et cette écoute devient une cible vitale pour la performance et la pérennité des entreprises. C'est dans ce contexte qu'apparaît le concept de performance globale.

3. L'origine des contre-performances en Algérie[2]

3.1. Le niveau d'investissement

L'Algérie a enregistré les taux d'investissement parmi les plus élevés au monde. De 1971 à 2000, l'investissement a représenté en moyenne 32% du PIB. Ce chiffre est à mettre en perspective avec le taux de 24% pour la région Afrique du Nord/Moyen-Orient et de 21% pour le monde entier.

Le problème ne se situe pas non plus dans l'insuffisance de l'investissement dans le capital humain. Une étude récente du FMI conclut que l'investissement dans le capital humain a connu le même rythme que celui dans les moyens matériels de production.

Si le capital humain et le capital physique ont augmenté plus vite que la production, il ne peut y avoir qu'une seule interprétation possible : la croissance de la productivité totale des facteurs (PTF) a été négative. En

[1] Angèle DOHOU, Nicolas BERLAND, « Mesure de la performance globale des entreprises. », Institut d'Administration des Entreprises, Poitiers France.

[2] William C. Byrd, « Algérie – Contre-Performances Economiques et Fragilité Institutionnelle », Londres – Houston – Avril 2003.

d'autres termes, le problème se situe dans les choix et la réalisation des investissements.

La PTF de l'Algérie est devenu négative dans les années 1970 et l'est demeurée jusqu'au milieu des années 1990. La croissance ralentie de l'économie algérienne peut donc être attribuée à l'utilisation inefficace des facteurs de production, plutôt qu'à une éventuelle insuffisance de capital humain ou matériel. Une légère amélioration de la croissance de la PTF est enregistrée depuis 1995, même si elle reste négative, ce qui correspond à la période au cours de laquelle les autorités ont annoncé un programme de réformes et, ce qui est plus significatif les investissements dans le secteur des hydrocarbures ont augmenté. A l'heure actuelle, la croissance reste trop faible pour créer suffisamment d'opportunités d'emplois pour une population active en croissance rapide.

Sans aucun doute, une part non négligeable de ces contre-performances est imputable aux insuffisances d'une économie dirigiste, à l'évidence plutôt mal administrée. Pendant les années 1970 et 1980 les entreprises du secteur public étaient de facto gérées par les ministères « de tutelle », les dirigeants nominaux de ces entreprises n'avaient pas de réelle autorité sur l'administration de leurs entreprises. Hors hydrocarbures, les investissements tout comme les inputs et les outputs étaient définis administrativement, hors référence à toute régulation de marché.

La décroissance de la productivité est à l'évidence catastrophique, mais encore un effet de la dépendance pétrolière, les performances sectorielles sont encore plus graves. Les niveaux de rendement des capitaux engagés du tableau ci-dessus concernent toute l'économie algérienne y compris les rendements très élevés de l'industrie des hydrocarbures, très nettement supérieurs au reste de l'économie algérienne.

Historiquement, la productivité globale de l'économie algérienne a augmenté dans les années qui ont immédiatement suivi l'indépendance puis a connu une évolution négative à partir du milieu des années 1970. Cette évolution a coïncidé avec la croissance de la production des hydrocarbures, qui augmente régulièrement pour atteindre en 1978 un niveau de 2,7 fois celui de 1962.

A partir de 1979, la production pétrolière était en déclin avant de croître à nouveau au milieu des années 1990, au moment où la décroissance de la productivité devient moins aiguë. Sachant que le secteur des hydrocarbures enregistre des taux de croissance de la productivité très positifs et que le rythme de déclin de la productivité globale en Algérie est l'un des plus

mauvais au monde, la productivité hors hydrocarbures doit être vraisemblablement d'une faiblesse abyssale et le rythme de déclin n'a pas sensiblement changé depuis 30 ans.

3.2. Des Investissements improductifs

Le rééquilibrage macroéconomique n'a pas déclenché beaucoup de changements structurels dans l'économie algérienne. Toutefois s'il est un indicateur stimulé par ces évolutions macroéconomiques c'est celui qui reflète la part croissante depuis 1989 du secteur privé dans « Le secteur productif » hors hydrocarbures.

Tableau n° 1: Entreprises du secteur public 1989-2000

Part des entreprises du secteur public dans :	**89**	**90**	**91**	**92**	**93**	**94**	**95**	**96**	**97**	**98**	**99**	**00**
La valeur ajoutée du secteur productif	54.2	57.1	58.3	56.5	52.3	53.4	54.6	54.3	54.3	46.4	48.2	57.8
Hors hydrocarbures	40.5	39.4	36.2	38.0	34.7	35.2	33.3	29.9	28.8	26.3	23.4	23.9
Salaires	73.6	73.4	67.9	66.3	63.7	66.8	65.4	62.5	57.1	55.0	51.7	51.5
Hors hydrocarbures	72.7	72.4	66.6	64.8	62.6	65.4	64.0	60.9	55.0	52.5	48.7	48.3
Surplus opérationnel net	30.5	38.4	46.6	45.2	38.5	37.9	41.8	42.3	45.9	33.9	38.2	51.5
Hors hydrocarbures	6.9	7.4	7.4	15.1	6.5	8.1	8.3	5.0	10.0	8.1	7.0	8.3

Source : FMI

Il apparaît ainsi que, hors hydrocarbures, le secteur privé a augmenté sa part dans les activités économiques générales. Il est difficile cependant de cerner une amélioration du fonctionnement de ces secteurs, du fait que cet accroissement dans une large mesure est dû au transfert de monopoles publics opérées par des institutions publiques et sous la protection de la sécurité militaire, vers des entités privées organisées en cartels sous la protection de divers éléments dirigeants du système sécuritaire.

3.3. Le préalable institutionnel à l'investissement

Le niveau des investissements directs étrangers (IDE) est un indicateur efficace pour évaluer la perception par les investisseurs de la qualité relative des institutions de différents pays.

Au premier abord le tableau ci-dessous montre que l'Algérie réalise une performance raisonnable au cours des dernières années, inférieure à celles de ses voisins immédiats mais comparables aux autres pays de la Méditerranée. C'est une impression trompeuse ; Pratiquement tous les investissements ont été effectués dans le secteur des hydrocarbures, lequel, ainsi que nous l'avons vu plus haut, n'a que peu d'effets sur la création d'emplois ni de répercussions sur le reste de l'économie. Ainsi les IDE hors hydrocarbures n'ont représenté que 0,2% du PIB dans la période 1999-2001, à rapprocher du taux de 1,3% affiché pour toute l'économie algérienne.

De plus, l'éloignement géographique (par rapport aux centres urbains et au nord du pays peuplé) et le caractère autocentré des investissements hydrocarbures ne traduisent pas vraiment les perceptions de l'économie algérienne telles que ressenties par les investisseurs.
Les sociétés pétrolières doivent aller là où le pétrole se trouve et savent adapter leurs exigences au cadre institutionnel des pays-hôtes. Les investisseurs dans les autres secteurs ne sont pas confrontés aux spécificités techniques et aux contraintes géologiques et doivent opérer dans le cadre général habituel des institutions du pays d'accueil.

Tableau n°2 : IDE en pourcentage du PIB moyen 1999-2001

	Global	Hors Hydrocarbures
Algérie	1.3	0.2
Maroc	2.9	2.8
Tunisie	2.5	1.5
Israël	1.7	1.7
Turquie	0.9	0.9
Malaisie	1.8	1.5
Portugal	3.3	3.3

Source : FMI

De multiples facteurs influent sur les décisions des investisseurs ; Parmi ces facteurs la qualité des institutions économiques et politiques est un élément crucial. Dans la littérature économique il existe de nombreux indicateurs de la perception du marché de la qualité institutionnelle des différents pays. Une étude sur la gouvernance réalisée par la Banque Mondiale, qui constitue une référence en la matière, montre que la performance de l'Algérie relative aux variables institutionnelles et de gouvernance reste faible.

Tableau n° 3: Gouvernance : Indicateurs Composites
(Part en pourcentage de pays avec scores inférieurs)

	Efficacité du Gouvernement	Qualité de la régulation	Etat de Droit	Corruption
Algérie	23	16	14	32
Maroc	54	71	68	70
Tunisie	88	82	77	79
Egypte	62	50	61	53
Israël	81	74	80	84
Jordanie	67	80	73	59
Turquie	49	43	52	39
Europe Centrale	68	74	73	70
Malaisie	69	56	64	61
Corée	68	62	70	69
Portugal	83	82	80	88
France	87	75	87	84

Source: Banque Mondiale.[3]

L'Algérie est en position défavorable comparativement à ses voisins ; Elle se trouve à l'opposé du spectre où se situent la Tunisie et du Maroc. De tous les pays de la Méditerranée seules la Libye et la Bosnie-Herzégovine ont des scores inférieurs pour la qualité de la régulation. Aucun pays méditerranéen n'a d'indice inférieur à celui de l'Algérie en matière d'Etat de droit.

3.4. L'instrumentalisation des Institutions

Il n'est guère surprenant, compte tenu de la nature du système politique, que les institutions économiques algériennes soient particulièrement impotentes. La rente issue du secteur des hydrocarbures a permis la constitution d'une vaste organisation clientéliste informelle opérant sous le couvert des institutions officielles. Pour reprendre un terme en vogue dans le domaine sécuritaire, l'Algérie a développé des « dual-use » institutions. L'objectif ostensible est celui d'institutions modernes et neutres, mais une fonction fondamentale de ces institutions est de protéger les transactions d'une caste d'opérateurs économiques dont le pouvoir est fondé sur le contrôle de l'armée et des services de sécurité. Dans cette organisation, les actes de régulation sont trop souvent le fait d'un clan du régime cherchant à entraver l'action d'un concurrent.[4]

[3] ttp://www.worldbank.org/wbi/governance/govdata2001.htm.
[4] William C. Byrd, Déjà citée.

3.5. Des infrastructures indigentes

L'excellente situation financière de l'Algérie pourrait permettre de surmonter aisément les défaillances actuelles à condition que s'exprime une réelle volonté politique. Le recensement des quelques secteurs sinistrés ne constitue pas un catalogue exhaustif des insuffisances, mais plutôt quelques repères susceptibles de mettre en perspective le retard enregistré par ce pays.

4. Les entreprises algériennes face aux exigences de l'économie de marché

Les nouvelles mutations économiques et l'instauration de l'économie de marché en Algérie vont se traduire par des exigences réelles qui doivent être prise en compte par les entreprises industrielles publiques :

- La concurrence nationale et internationale ;
- La libération des prix ;
- La nouvelle mission de l'Etat ;
- La réalisation du profit et la survie ;
- Le management (organisation, système de motivation, critères de recrutements).

Les déséquilibres financiers de ces entreprises avaient contribué à la complexité et à l'aggravation de leur situation. La mission des dirigeants et leur comportements doivent répondre à la réalité de leurs entreprises, leur responsabilité première est de gérer ces dernières et non pas de les laisser dominer par elles et par les mutations.[5]

4.1. Les entreprises algériennes face au désengagement de l'Etat :

Le désengagement de l'Etat algérien se manifeste par son retrait de la gestion et la non subvention des entreprises en difficultés.

- **De l'Etat gestionnaire à l'Etat comme simple propriétaire :** L'entreprise algérienne a été pour longtemps sous la tutelle de l'Etat, il était le seul propriétaire des moyens de production et son intervention dans la gestion des actes les plus élémentaires était un obstacle pour les dirigeants. L'autonomie proclamée par ces derniers oblige l'Etat à revoir son fonctionnement et ses missions, donc la nouvelle orientation vers l'intervention de l'Etat en tant

[5] MIMOUNE Lynda, KHELADI Mokhtar, « Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes», à l'université A.MIRA de Béjaia (Algérie).

qu'actionnaire (simple propriétaire). En d'autres termes, le dirigeant qu'était un outil entre les mains des organes centraux de l'administration doit chercher le meilleur pour l'entreprise et son bienêtre, donc entretenir les meilleures relations avec ses clients, ses fournisseurs, ses employés, sa communautés et ses actionnaires.
L'approche managériale se base essentiellement sur la contradiction qui existe entre les intérêts des actionnaires et ceux des dirigeants de l'entreprise à court terme. Pour assurer la survie, la pérennité et la croissance de celle-ci, les dirigeants doivent veiller sur la satisfaction des besoins de ses clients avant ceux de son actionnaire.

- **Manque de ressources financières :** Les problèmes financiers et le manque de financement comme résultat du désengagement de l'Etat imposé par le plan d'ajustement structurel vont pousser les dirigeants à plus de réflexion stratégique pour assurer la survie de leurs entreprises. Les travaux faits dans ce sens montrent qu'il existe deux éléments clés qui permettent aux cadres des entreprises de développer leurs habilités stratégiques :

    - La recherche des moyens de financement ;
    - L'extension de l'activité hors des frontières intérieures.

    Ainsi le développement des stratégies doit trouver sa place dans le secteur industriel algérien par l'utilisation rationnelle des ressources existantes et la création des nouvelles richesses. Dans ce cadre la recherche de partenariat avec d'autres entreprises est une nécessité et non pas un choix. Mais les entreprises ne sont pas arrivées à ce stade pour des raisons multiples :

- Les textes législatifs et le cadre réglementaire ne sont pas clairs ;
- L'autonomie avec les holdings qui rend le partenariat difficile et parfois même impossible ;
- L'outil de production précaire demandant de grandes réparations et le sureffectif des travailleurs.

4.2. L'ouverture du marché aux produits et capitaux étranger

Dans la première partie de cet exposé, nous avant parlé de la tendance actuelle à rendre le libre échange des et des produits international. La traduction de cette internationalisation en Algérie se fait par :

a) Globalisation du marché : Le journal de Wall Street mentionne : « le cliché qui fait du monde un marché unique n'est pas vrais en réalité.

Chaque marché nécessite des solutions différentes et c'est la manière de concevoir ces solutions et de les mettre en place qui sera primordiale. »

Ce passage explique que malgré le rythme accéléré de la globalisation des marchés, un marché unique ne peut y avoir lieu car la langue, les traditions et les habitudes de consommation ne sont pas les mêmes dans tous les pays. Si ce n'est pas dans le même pays.
En effet, l'internationalisation doit pousser les entreprises publiques à trouver des solutions en matière de la conception des produits, des équipements de production et de politique de commercialisation. Les gestionnaires sont dans l'obligation de mettre en place un système d'information pour s'informer sur tous les marchés et les choix à opérer. L'absence d'une structure qui va prendre en charge la collecte d'information dans les entreprises algériennes se justifie par les responsables par :

- Les difficultés rencontrées auprès des organismes chargés de l'information (l'office national des statistiques, la chambre de commerce, les douanes…), ajoutant à tous cela les bases de données existantes à leur niveau qui sont erronées ;
- L'opération de collecte en elle-même coûte très chère pour l'entreprise ;
- L'inutilité de cette structure, car même avec toutes les informations nécessaires le bon résultat n'est pas garantie pour cause du vieillissement de l'appareil de production et le sureffectif.

L'ignorance des entreprises à leurs environnements et l'absence de la flexibilité pour pouvoir répondre aux attentes de leurs clientèles vont se traduire par la perte des parts de marché.

b) **Concurrence et marketing :** l'environnement concurrentiel et la concurrence sont comme une composante de la stratégie de l'entreprise, mais l'intégration de la variable concurrence dans la réflexion stratégique ne sera que par la mise en place de la fonction marketing, le lien implique certainement une diversité des produits et service et de la clientèle.

Dans certaines entreprises, la fonction marketing est introduite sans qu'elle soit opérationnelle pour l'absence des statistiques commerciales, son rôle se réduit à la participation à des foires et des activités de publicité.

c) Le mouvement pour l'amélioration de la qualité : Afin de répondre aux exigences des clients sous les contraintes de la mondialisation, et

l'évolution socioculturelle, il est nécessaire de mettre en place la fonction recherche et développement. L'entreprise qui ne possède pas cette fonction trouvera des difficultés de positionnement sur le marché.

Les entreprises publiques algériennes ont longtemps marginalisé cette fonction pour le niveau de qualification de ses cadres et les structures de cette fonction ne sont pas opérationnelles car elle ne travaille pas en collaboration avec les universités et les centres de recherche.

4.3. Le contexte de l'entreprise algérienne

Le processus de la restructuration des entreprises algériennes entamé depuis quelques années a pour objectif le rétablissement des équilibres :

- Au niveau macro-économique, dégager une tendance favorable au développement : baisse du taux d'inflation, stabilisation du taux de change et des prix ;
- Au niveau de l'entreprise, la mise en place des mécanismes adaptés aux exigences du nouveau contexte économique.
- La restructuration doit se faire dans un climat d'encadrement et de soutien ;
- La mise en place d'un cadre institutionnel et matériel favorable au fonctionnement des mécanismes du marché ;
- Le soutien en matière financière des entreprises doit s'adapter aux nouvelles conditions de gestion. Ces dernières sont tenues de mettre en œuvre des mesures de redressement qui peuvent consister dans une mise à niveau technologique, l'introduction des instruments de gestion plus élastique, la compression d'effectif et l'abandon des activités jugées non viables.

De manière générale, les objectifs assignés à la restructuration vont :

- Rendre les entreprises plus compétitives et plus rentables ;
- Désengager le trésor public du financement des entreprises et mettre en place des règles prudentes dans le financement bancaire ;
- Consolider le désengagement de l'Etat de la vie économique, C.A.D qu'il va jouer le rôle de régulateur et d'animateur ;
- Favoriser l'initiative privée donc l'émergence d'une économie privée.

Sur le plan juridique, le processus des réformes engagées à mis en place l'ensemble des instruments suivants :

- La loi sur la monnaie et le crédit et le code des investissements dans le but de développer l'investissement ;

- Les lois sur les hydrocarbures et mines qui favorisent les partenariats et les concessions ;
- Le code des eaux qui ouvre les concessions au secteur privé ;
- La loi sur la concurrence consacrée à la liberté des prix ;
- La suppression des monopoles sur le commerce extérieur ;
- L'adaptation du système fiscal ;
- La convertibilité commerciale de la monnaie nationale ;
- La loi sur la bourse et la valeur ;
- L'application du droit commercial aux entreprises publiques ;
- La loi relative à la privatisation.

Sur le plan organisationnel, des instruments et des organes intermédiaires ont été mis en place :

- L'office de promotion des exportations (PROMEX) ;
- Des organes chargés de la privatisation ;
- Des agences pour la promotion de l'emploi des jeunes ;
- La bourse des valeurs ;
- Un dispositif banque-entreprise, dont le but de consolider le processus d'assainissement financier des entreprises.

5. les politiques économiques pour la performance des entreprises algériennes

5.1. La mise à niveau des entreprises algériennes

Les entreprises algériennes évoluaient dans un contexte de protection et de faible pression du marché, elles n'ont pas eu à tenir compte des règles de performance et d'efficacité. Ceci n'a pas manqué d'affaiblir la compétitivité des produits algériens à l'échelle internationale. La signature d'un accord d'association avec l'Union européenne, l'instauration prochaine d'une zone de libre-échange euro-méditerranéenne et l'adhésion prévisible à l'OMC constituent des défis majeurs pour l'économie algérienne. Les programmes de mise à niveau mis en œuvre par les pouvoirs publics visent à préparer les entreprises algériennes à la concurrence qui accompagnera l'ouverture de l'économie. Avant de présenter ces programmes et d'en tenter une évaluation, nous donnerons un aperçu sur la situation des PME en Algérie.

Les entreprises privées constituent la composante majeure de la population des PME. En se basant sur les chiffres de la Caisse Nationale des Assurances sociale (CNAS), le nombre de PME privées s'élève à la fin de l'année 2005 à 245 842 PME, enregistrant une croissance annuelle de 9,04 %. Elles emploient, avec la prise en considération des chefs d'entreprises

déclarés auprès de la CASNOS, un effectif total de 888.829 emplois formellement déclarés.

Les PME publiques, quant à elles, elles sont sujettes, dans la phase actuelle de la privatisation, à deux phénomènes aux effets opposés sur leur effectif total :

- D'une part, la restructuration des grandes entreprises publiques donne lieu à la création de nombreuses filiales dotées d'une autonomie quasi-totale et éligibles à la privatisation ou au partenariat ;
- D'autre part, le processus de privatisation sous toutes ses formes (partielle ou totale) fait diminuer le nombre de PME publiques qui passent au statut de « privé ».

Ces raisons expliquent pourquoi le nombre total de PME publiques est passé de 778 PME en 2004 à 874 PME au 31 décembre 2005.

Tableau n° 4 : Nombre des PME publiques et privées (2004-2005)

Nature des PME	2004	2005	Evolution	%
PME privées	225 449	245 842	20 393	9,04
PME publiques	778	874	96	12,33

Source : Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat

A côté de ces deux catégories de PME, le Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat comptabilise aussi les artisans dont le nombre s'élève, en 2005, à 96 072.

Une analyse par secteurs d'activité fait apparaître une forte concentration des PME dans le secteur du Bâtiment et travaux publics qui accaparent 32,83 % du total des entreprises. Viennent, ensuite, le commerce et distribution et le transport et communication, avec respectivement 17,16 % et 9,00 %.

Les enquêtes menées par le programme Euro-Développement PME font ressortir 03 grandes catégories d'entreprises :

- **Des PME en situation de passivité et de survie :** Elles constituent la majorité de la population des PME. Elles sont caractérisées, pour la plupart, par :

- Des difficultés financières ;
- Une perte de position sur leur marché traditionnel ;
- Et le manque de structuration.

La pérennité de ces entreprises passe par la réalisation d'investissements de modernisation et/ou des désinvestissements (pour limiter les pertes et dégager de nouvelles ressources ou carrément se redéployer sur de nouveaux produits ou activités).

Les chefs de ces entreprises ne sont pas enthousiastes vis-à-vis de la mise à niveau, ils sont absorbés par les problèmes quotidiens et ne sont pas en mesure de réfléchir à l'avenir de leur entreprise.

- **Des PME en situation de croissance :** Ce sont des entreprises qui ne connaissent pas de difficultés financières, elles cherchent à conserver ou améliorer leurs positions sur leur marché traditionnel, principalement domestique.
  Les chefs d'entreprise réalisent que leur confort sera remis en cause par l'ouverture commerciale et qu'ils doivent se préparer à la concurrence. Néanmoins, ils sont hésitants et ne mesurent pas encore bien tous les avantages que la mise à niveau peut leur apporter. Ils ne confirment pas leur adhésion ou abandonnent parfois après le diagnostic ou la première action de mise à niveau.

- **Des PME en situation d'excellence :** Elles constituent la minorité. Leur situation financière est satisfaisante, leur organisation et leur management sont très modernes et leur position sur le marché est compétitive. Elles souhaitent élargir leur part sur le marché domestique et éventuellement conquérir des marchés à l'extérieur par l'exportation ou le partenariat.

Les patrons de cette catégorie d'entreprises ont, déjà, procédé à une mise à niveau autonome dans le sens où ils ont apporté des modifications managériales et techniques au sein de leur entreprise. Ils manifestent une adhésion forte, vis-à-vis de la mise à niveau.

Il n'existe pas de données quantitatives qui permettent d'établir des ordres de grandeur, il est néanmoins possible d'estimer ces trois catégories à :

- Quelques dizaines de PME pour la catégorie des entreprises en situation d'excellence ;

- Quelques centaines (moins de mille) pour la catégorie des entreprises en situation de croissance ;
- Et quelques milliers pour les entreprises en situation de passivité et de survie.

5.2. Le partenariat Algérie-Union européenne

Dans cette partie, nous présenterons l'accord d'association signé entre l'Algérie et l'Union européenne, le programme financier qui l'accompagne et ses répercussions sur l'économie algérienne.

L'accord d'association entre l'Algérie et l'Union européenne, paraphé le 19 décembre 2001 et signé le 22 avril 2002, a pour objectifs, comme stipulé dans son article 1, de :

- Fournir un cadre approprié au dialogue politique entre les parties afin de permettre le renforcement de leurs relations et de leur coopération dans tous les domaines qu'elles estimeront pertinents ;
- Développer les échanges, assurer l'essor de relations économiques et sociales équilibrées entre les parties, et fixer les conditions de la libéralisation progressive des échanges de biens, de services et de capitaux ;
- Favoriser les échanges humains, notamment dans le cadre des procédures administratives ;
- encourager l'intégration maghrébine en favorisant les échanges et la coopération au sein de l'ensemble maghrébin et entre celui-ci et la Communauté européenne et ses Etats membres ;
- Promouvoir la coopération dans les domaines économique, social, culturel et financier.
- L'essentiel du volet économique et financier est l'instauration, à l'horizon 2010, d'une zone de libre-échange méditerranéenne. Ce projet revêt une importance primordiale pour la partie algérienne car l'UE est de loin son premier partenaire commercial.

La libre circulation, dont il est question dans l'accord d'association, ne concerne pour le moment que les produits industriels (sauf le textile) et les services. Les échanges de produits agricoles ne sont pas concernés par l'accord.

La levée des restrictions à la circulation des produits industriels se fera à des rythmes différents selon leur nature (biens d'équipement, biens intermédiaires ou biens de consommation finale) selon les phases suivantes :

- Un démantèlement total dès l'entrée en vigueur de l'accord pour les biens d'équipement ;
- Les biens intermédiaires seront soumis à une baisse progressive des droits à l'importation jusqu'à leur élimination totale au bout de sept ans à compter de la mise en vigueur de l'accord ;
- Les biens de consommation finale connaîtront aussi une baisse progressive des droits à l'importation mais qui s'étalera sur 12 années à compter de la mise en vigueur de l'accord.

Les produits originaires de l'Algérie sont admis à l'importation dans la Communauté en exemption de droits de douane et taxes d'effet équivalent et de restrictions quantitatives ou mesures d'effet équivalent.

En cas de difficultés graves pour un produit donné, le calendrier établi peut être révisé d'un commun accord par le Comité d'association, étant entendu que le calendrier pour lequel la révision a été demandée ne peut être prolongé pour le produit concerné au-delà de la période maximale de transition (12ans).

5.3. Les partenariats public-privé (PPP)

Les PPP sont des relations d'affaires entre le secteur public et privé, ils reposent sur le déploiement des capitaux privés pour améliorer la gestion des actifs du secteur public. L'importance de ce genre de partenariat a poussé certains pays comme le Royaume-Uni a créer des établissements pour accélérer le développement des PPP.

Les PPP ont pour objectif l'optimisation des ressources publiques par la procuration des moyens de financement chez le secteur privé et la mobilisation des compétences pour fournir des services publics de meilleure qualité.

Le recours au PPP apportera sans doute beaucoup aux entreprises publique algériennes, il va couvrir les insuffisances en matière de financement, il n'est pas sans inconvénients car les PPP nécessiteront des reformes pour les deux secteurs (public et privé) afin de réunir les conditions nécessaires pour atteindre les objectifs assignés.

5.4. Autres mesures correctives [6]

Malgré les réformes engagées par les pouvoir publics algériens, les entreprises sont toujours en rupture avec leur environnement. La mise à niveau de cet environnement est une mission qui doit être confiée à l'Etat, don l'admission de certaines mesures correctives est rendu nécessaire par les insuffisances constatées :

- Réactiver le rôle du système bancaire par le recours aux partenaires étrangers et par la lutte contre la bureaucratie administrative ;
- Lutte contre l'évasion fiscale ;
- Développer un marché intérieur des capitaux ;
- Développer les moyens de communication (beaucoup reste à faire dans ce domaine).

[6] Nassim HAMMACHE, « L'Adaptation des entreprises Algérienne à la mondialisation », Université de Droit, d'Economie et des Sciences d'Aix Marseille, France.

6. Conclusion

Le processus de réforme et d'ouverture de l'économie algérienne au marché et à l'extérieur a profondément changé le milieu économique et social du pays et l'Algérie apparaît avoir épousé la logique du libre marché et de la concurrence.

La croissance de l'économie dans les dernières années, la réduction de la dette et la stabilisation de l'inflation sont aussi les fruits de ce choix. L'introduction d'instruments telles que l'ANDI et l'ANSEJ a représenté un réel encouragement aux investissements et au développement.

Cependant ces encourageants donnés, qui nous parlent d'une économie dynamique, l'Algérie reste un pays en phase de transition avec des importants problèmes : une économie vulnérable aux fluctuations des prix du pétrole et des hydrocarbures, une croissance qui n'est pas suffisante pour réduire la chômage et la pauvreté, un déficit fiscal et une expansion du crédit qui représentent des sérieux menaces pour la stabilité macroéconomique et du secteur bancaire.

Au-delà de ces problèmes de caractère économique, il faut surtout souligner comme la mise en œuvre d'importantes réformes tardées : en effet l'Etat continue à monopoliser des secteurs importants, telles que les hydrocarbures, et nombreux autres privatisations sont encore en discussion ; La réforme des banques et du secteur financière est encore en cours, et on peut prévoir beaucoup de résistances dans le pays.

En générale on ne perçoit pas une stratégie cohérente des réformes, qui semblent répondre plus à des contraintes ou à des défis qu'à une vraie exigence de changement.

Références Bibliographiques

1. **Abderrahmane MEBTOUL,** « L'Algérie face aux défis de la mondialisation », OPU, Alger, 2002.
2. **Ahmed HAMADOUCHE,** « Méthodes et outil d'analyse stratégique », Edit : CHIHAB
3. **Angèle DOHOU, Nicolas BERLAND, «** Mesure de la performance globale des entreprises », Institut d'Administration des Entreprises, Poitiers France.
4. **Atmane MEKLAT,** « Globalisation et mutation des entreprises publique algériennes », Mémoire de magistère 2001.
5. **Hocine AMER YAHIA,** « La mise à niveau de l'économie », Edit ELMAARIFA, 1998.
6. **Hocine BENISSAD,** « La réforme économique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel) », OPU Alger 1991.
7. **Karim NASHASHIBI,** « Algérie ; stabilisation et transition à l'économie de marché », FMI, Washington, 1998.
8. **Khalil ASSALA, «** PME en Algérie : de la création à la mondialisation »**,** Université du Sud Toulon-Var, France.
9. **Lynda MIMOUNE, Mokhtar KHELADI,** « Partenariat Algérie-Union européenne et mise à niveau des entreprises algériennes », à l'université A.MIRA de Béjaia (Algérie).
10. **Michel CAPRON, «** L'ECONOMIE ETHIQUE PRIVEE : « La responsabilité des entreprises à l'épreuve de l'humanisation de la mondialisation ».
11. **Nassim HAMMACHE,** « L'Adaptation des entreprises Algérienne à la mondialisation », Université de Droit, d'Economie et des Sciences d'Aix Marseille, France.
12. **Paul STREETEN,** « Intégration, interdépendance et mondialisation », Rev : Finance et Développement. Juin 2001.
13. **Rabah ABDOUN**, « Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998) », in Les cahiers du CREAD, n° 46-47, Alger 1998.
14. **Y. Benabdallah,** « L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ? », CREAD Alger.
15. **Youcef DEBBOB,** « Le nouveau mécanisme économique en Algérie », Edit : OPU 2000.
16. **William C. Byrd,** « Contre-Performances Economiques et Fragilité Institutionnelle », CONFLUENCES Méditerranée - N°45 PRINTEMPS.

Quels enjeux pour le développement du système bancaire et financier algérien ?

Obstacles et perspectives des reformes du système bancaire et financier algérien

Mme TOUIL Meriem
Doctorante à l'université de Tlemcen
Enseignante vacataire au centre universitaire d'Ain Temouchent

Résumé :

La rigidité du système bancaire et financier algérien impacte négativement sur la performance de toute l'économie, d'où l'intérêt de rendre une préoccupation majeure la problématique de notre recherche qui est de percevoir:

* Quels sont les obstacles et quelles perspectives et enjeux pour le développement du système bancaire algérien ?

Mots clés : libéralisation financière - système bancaire et financier algérien.

Abstract :

The rigidity of the Algerian banking and financial system has a negative impact on the performance of the whole economy; hence the need to make the issue a major concern of our research is to perceive:

* What are the obstacles and what opportunities and challenges for the development of the Algerian banking system?

Introduction générale :

L'Algérie à engagé depuis le début du XXI siècle un vaste chantier de reformes économiques dites de « Seconde Génération » pour asseoir les changements imposés par sa nouvelle orientation de l'économie et son intégration dans l'économie mondiale. La relance que tente de mettre en œuvre le gouvernement interpelle au premier niveau la communauté bancaire vue son rôle incontournable dans la vie économique en assurant la fluidité des transactions, le financement de l'économie par les crédits et la mise en œuvre des moyens de paiement à la disposition des agents économiques, ce secteur doit impérativement mener à bien la reforme pour sa modernisation en vue de la confrontation de la forte concurrence née de son ouverture sur le marché et de la probable adhésion à l'OMC.

La promulgation de la loi 90/10 du 14/04/1990 sur la monnaie et le crédit à organisé le fonctionnement de l'orchestre argentier algérien en définissant le rôle de la Banque d'Algérie, son autonomie et les relations entre les intervenants dans le secteur, ainsi que les conditions d'exercice des banques et établissements financiers,... etc.

Le PAS «Programme d'Ajustement Structurel», a permis un peu de réanimer un système bancaire et financier presque au coma, mais l'éclatement de nombreux scandales dus essentiellement au non-respect de certains aspects réglementaires, des ratios de solvabilité et des règles prudentielles, et principalement la catastrophe de la banque privée El Khalifa est considérée comme le fleuron du marché bancaire algérien qui a permit aux pouvoirs publics de se rendre compte que toutes les réformes effectuées étaient insuffisantes.

Le système bancaire algérien demeure toujours très peu développé, Il se compose à ce jour à la faveur des politiques d'assainissement et de restructuration des banques publiques de six (06) banques qui représentent 89% du total des actifs du secteur bancaire et 83% du réseau bancaire national, 14 banques privées et 7 établissements financiers. Les indicateurs économiques publiés par la Banque d'Algérie démontrent un faible niveau de bancarisation et un niveau très élevé de liquidité bancaire. Le secteur reste prédominant de l'intermédiation financière avec l'absence de la bourse et demeure dédié au financement selon les favorisations des programmes de l'état. Le taux de pénétration du secteur bancaire dans le PIB est estimé trop faible (seulement 2,13% en 2009).[1]

[1] -Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013

Le problème de recherche :

Les vagues successives de réformes dans l'objectif de catalyser les banques pour le financement de la croissance économique et le processus de libéralisation financière mis en œuvre pour la création d'un marché bancaire compétitif ne sont pas parvenues a rendre le système bancaire algérien efficace, les chantiers les plus importants des reformes, liés à la gouvernance des banques, l'ouverture du capital de certaines banques publiques, le renforcement du contrôle bancaire, ainsi que l'amélioration du marché du crédit et la dynamisation du marché financier tardent à se concrétiser[1] ,ce qui influe beaucoup sur les performances de toute l'économie, d'où l'intérêt de rendre une préoccupation majeure la problématique de notre recherche qui est de percevoir:

* Quels sont les obstacles et quelles perspectives et enjeux pour le développement du système bancaire algérien ?

Cet article tente en suivant une approche descriptive et par une enquête de recherche d'établir une évaluation de la situation du système bancaire et financier algérien après deux décennies de reformes et d'aménagements. La première partie de cette recherche se présente par des statistiques monétaires et financières sur la performance du système bancaire et financier algérien à travers les critères suivants :

1- La qualité du règlement et de la surveillance (RS),
2- L'expansion des prêts bancaires aux entreprises et aux ménages,
3- L'existence d'un marché bancaire réel et concurrentiel,
4- Le développement de l'infrastructure financière et l'existence de la Bourse.

La première partie représente des données statistiques macro-économiques.

Dans la deuxième partie, nous procédons par une enquête à avoir une vision micro-économique concernant les mêmes critères de performance du système bancaire et financier algérien à base d'opinions de la population envers la qualité des services proposés par le secteur bancaire et financier algérien.

[1] - Rapport d'évaluation de la MAEP – Rapport d'évaluation de la République Algérienne Démocratique et Populaire - Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs - n°4 - 2007

Intérêt de la recherche :

L'intérêt d'étudier les obstacles et les perspectives et enjeux de développement du système bancaire algérien s'explique par les raisons de :

- Mettre en évidence le rôle important de l'intermédiation bancaire et financière dans le développement de l'économie,
- La nécessité pour les banques et la bourse de se mettre à niveau pour pouvoir jouer pleinement son rôle dans des circonstances d'ouverture et de mutation vers la l'économie de marché et la compétitivité

I-Evaluation de la performance du secteur bancaire algérien :

Nous tentons d'évaluer le niveau de développement du système bancaire et financier algérien à partir de :

1- La qualité du règlement et de la surveillance (RS),
2- L'expansion des prêts bancaires aux entreprises et aux ménages,
3- L'existence d'un marché bancaire réel et concurrentiel,
4- Le développement de l'infrastructure financière et l'existence de la Bourse.

1- Evaluation de la qualité du règlement et de la surveillance (RS) :

L'intermédiation bancaire se réalise efficacement par le respect des règles universelles de gestion qui assurent la solvabilité et la rentabilité. Les ratios les plus significatifs de la qualité de la réglementation et de la supervision prudentielle que les banques et les établissements financiers sont tenus de respecter sont :

1-1 Le ratio de solvabilité : Le ratio de solvabilité est le rapport entre le montant des fonds propres et l'ensemble des risques encourus (règlement n° 95-04 du 20 avril 1995 modifiant et complétant le règlement n° 91-09 du 14 août 1991 fixant les règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers et instruction n° 74/94 du 29 novembre 1994 relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers). Les banques et les établissements financiers sont tenus de respecter en permanence un ratio de solvabilité au moins égal à 8%, le secteur bancaire algérien est qualifié de solide en ce terme avec un ratio d'adéquation des fonds propres aux risques encourus (ratio de solvabilité) qui a atteint 22,11% en 2009 et 23,31% en 2010. (1)[1]

[1] - Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013

1-2 Le ratio de division des risques et de contrôle des grands risques : Partant du bon sens qu'on ne doit pas mettre tous ses œufs dans le même panier, ce principe de division des risques signifie que la défaillance d'une contre partie ne pourra pas entraîner celle de l'ensemble de l'organisme de crédit. l'organisme de crédit ne doit pas concentrer les risques encourus, sur un même client ou sur quelques gros clients, ainsi que sur un secteur d'activité dépendant de la conjoncture économique, les organismes de crédit doivent vérifier à tout moment que le risque par client ne dépasse pas 25% du montant de leurs fonds propres nets, ce ratio est conforme au directive européenne. ce ratio est respecté par l'ensemble des banques publiques et privées grâce à la politique monétaire très prudente menée par la banque d'Algérie. [1]

1-3 Le ratio de transformation : Ce ratio est dit « coefficient de fonds propres et de ressources permanentes ». Il doit être au moins de 60% d'une durée restant à courir de plus de cinq ans pour des ressources que leurs emplois ayant également une durée restant à courir de plus de cinq ans (règlement n° 04-04 du 19 juillet 2004 fixant le rapport dit « coefficient de fonds propres et de ressources permanentes »). Ce ratio est également respecté par le système bancaire algérien.

1-4 Le capital social : Le capital minimum initial auquel devront souscrire ces institutions (règlement n° 08-01 du 23 décembre 2008) est fixé à :

• 10 milliards de dinars pour les banques ;

• 3,50 milliards de dinars pour les établissements financiers.

1-5 Les réserves obligatoires : Le système de réserve obligatoire constitue un instrument de la politique monétaire, les banques sont tenues par la constitution de réserve sous forme de dépôts rémunérés à la Banque d'Algérie, les établissements financiers ne sont pas concernés de la constitution de réserves. [2](1)

L'instrument des réserves obligatoires est mis en place pour agir directement sur le volume de la liquidité bancaire dans l'économie, ce ratio est respecté et a même une tendance haussière en Algérie, selon le règlement de la Banque d'Algérie n°04-02 du 04 Mars 2004, l'encours des

[1] - Mohammed TAHRAOUI - Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes - Cas de la Société Générale Algérie - Mémoire de Magister en science commerciales - Option : Finance et Économie internationale - Faculté des Sciences Économiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales - Université d'Oran - 2008

[2] - Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013

réserves obligatoires a atteint 494,13 Milliards de Dinars en 2010 avec un taux fixé à 9%.

1-6 Le système de garantie des dépôts bancaires : Ce système crée en 2003 assure la protection des déposants contre les risques de défaillance et de faillite des organismes de crédit où ils sont domiciliés, la société de garantie des dépôts bancaires enregistre un capital de vingt deux millions de dinars souscrit par les vingt deux banques qui activaient régulièrement à cette période. Le montant d'indemnisation par déposant est fixé réglementairement à six cent mille dinars. La première opération d'indemnisation de la S.G.D.B s'est opérée en 2003 pour prés de 45 000 déposants de la banque El khalifa suite à sa cessation de paiement. [1]

1-7 Le dispositif de contrôle interne : La Banque d'Algérie a mise en place un dispositif d'ordre qualitatif lui permettant de contribuer à la surveillance et la maîtrise des risques auxquels sont soumis les organismes de crédit. Il est toutefois recommandé à chaque organisme de crédit d'élaborer un canevas adapté à sa taille et à son activité afin d'obtenir une évaluation plus rigoureuse de son système de contrôle interne, cependant il demeure très implorant d'améliorer la qualité du système d'informations performant. De plus, la fonction de contrôle interne reste classique et préliminaire, le mauvais état d'esprit impacte fortement sur cette fonction souvent mal appréciée par le gestionnaire qui voit en la personne chargée de cette mission l'envie de déceler les anomalies que pour apporter des ennuis empêchant le chargé du contrôle interne d'accomplir son rôle essentiel qui est la garantie du bon fonctionnement et la maîtrise de l'activité bancaire par le gestionnaire qui lui entraine parfois à des problèmes personnels.

1-8 La qualité des dirigeants : Les dirigeants doivent répondre aux exigences requises d'honorabilité, de moralité et de compétence et expérience professionnelle en matière bancaire (règlement n° 92-05 du 22 mars 1992 et ordonnance n° 10-04 du 26 août 2010).

Les participations étrangères dans les banques ne peuvent être autorisées que dans le cadre d'un partenariat, dont l'actionnariat national résident représente 51% au moins du capital. [1]

[1] - Mohammed TAHRAOUI - Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes - Cas de la Société Générale Algérie - Mémoire de Magister en science commerciales - Option : Finance et Économie internationale - Faculté des Sciences Économiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales - Université d'Oran – 2008

[1] -Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013

1-9 Le ratio de liquidité : Les banques algériennes sont tenues au respect d'un ratio de liquidité appelé coefficient minimum de liquidité. Le tableau suivant indique l'évolution de la masse monétaire par rapport au PIB en % [2].

Tableau N°1 : Evolution de la masse monétaire et du PIB (En %)

Année	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
M2	12.99	22.30	17.30	13.71	10.51	11.71	18.61	24.21	16	3.4	12.3
Taux de croissance du PIB (hors Hydrocarbures) (3)	3,8	6.2	6.5	6.6	5	6	5.4	7	6.1	9.6	6.3

Source : ONS

L'expansion monétaire importante (masse monétaire) par rapport à l'évolution de la sphère réelle (PIB) indique que l'économie algérienne n'est pas créatrice de richesse, ceci conduit vers une surliquidité du système bancaire, démontré dans le tableau suivant ;

Tableau N°2 : La surliquidité (En %)

Années	Liquidité de l'économie (En %)	Croissance des crédits à l'économie (En %)
2000	38.3	-16.99
2001	58.05	8.52
2002	63.82	17.47
2003	59.01	9
2004	56.41	11.2
2005	51.01	15.9
2006	52.31	7.1
2007	57.51	15.7
2008	58.6	18.6
2009	70.5	18

Source : ONS

[2] - Hayet ABBAD et Mohamed ACHOUCHE - Réglementation prudentielle, Stabilité financière et développement économique en Algérie - université de Bejaia jaga.afrique-gouvernance.net/_docs/abbad_hayet.pdf

Le rapprochement entre la liquidité bancaire et les crédits à l'économie représente la surliquidité bancaire qui a atteint en 2000 le taux de 38.3 %, et est supérieur de 50% durant toute la période de 2001 à 2010 [1]; une surliquidité très importante qui n'est pas transféré aux crédits à l'économie, ceci reflète les capacités limitées du système bancaire à transformer son épargne en investissement, comme est indiqué au tableau suivant ;

Tableau N°3 : Evolution du taux d'épargne et du taux d'investissement (En % du PIB).

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Epargne nationale	44.1	40.2	43.2	46.2	51.8	54.9	57.2	52.0	40.5	44.2	43 .1
Investissement	29.7	30.2	30.3	33.2	31.2	29.7	34.6	37.3	46.8	41.4	37.9
Solde épargne-investissement	14.4	10.0	12.9	13.0	20.6	25.2	22.6	14.7	-6.3	2.8	5.2

Source : ONS

Le tableau démontre le blocage de la transformation de l'épargne en investissement caractéristique de la décennie 2000 et exprimant la crise profonde du mode de régulation de l'économie dans son ensemble. Cela confirme que le système bancaire et financier est inefficace et explique la raison du l'incapacité macroéconomique du pays à produire.

L'épargne nationale est essentiellement du secteur des hydrocarbures, le lieu où la rente est immédiatement disponible, sa gestion par les banques nous mène a s'interroger sur l'efficacité de l'intermédiation financière.[1]

[1] - Hayet ABBAD et Mohamed ACHOUCHE - Réglementation prudentielle, Stabilité financière et développement économique en Algérie - université de Bejaia jaga.afrique-gouvernance.net/_docs/abbad_hayet.pdf

[1] - Mounir Khaled BERRAH - les comptes économiques en volume de 2000 à 2011- N° 617 - Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale - 2011

Tableau N° 4 : Nombre de PME privées par secteur d'activité (Au 1er semestre
2008).

Secteur	Nombre de PME privées	Taux (en %)
Services	142 222	45,94
BTP	106 865	34,52
Industrie	56 111	18,12
Agriculture et pèche	3 517	1,14
Services liées aux industries	863	0,28
Total	309 678	100

Source : Bulletin d'information économique n° 13 du MPMEA.

Le statut économique du secteur privé a incontestablement évolué depuis le début des années 90 mais la taille et la structure du secteur à la faveur de la libéralisation n'est pas si performante pour le développement de l'économie puisqu'elle se base fondamentalement sur le secteur des services et le BTP qui n'est pas productif, ce secteur est donc à relativiser.

Le rôle du capital étranger comme acteur de l'accumulation d'investissements n'est pas important dans le contexte algérien puisque de 1999 à 2008, les montants d'IDE effectivement réalisés n'ont pas dépassé 08,5 milliards de $, soit une moyenne annuelle de l'ordre de 01 milliard de $, correspondant à moins de 1 % du PIB par an en moyenne. Ces chiffres montrent combien son apport est insignifiant. [1]

1-10 La garantie des dépôts bancaires :Aux termes de l'article 11839 de l'ordonnance relative à la monnaie et au crédit, toutes les banques doivent adhérer au Fonds de garantie des dépôts destiné à indemniser les déposants en cas d'indisponibilité de leurs dépôts ou autres fonds remboursables. Le fonds de garantie des dépôts est géré par une société par actions, dénommée « Société de garantie des dépôts bancaires ».

1-11 Les règles comptables spécifiques : La loi de la monnaie et au crédit donne pouvoir au Conseil de la monnaie et du crédit de définir les normes et règles comptables requises « en tenant compte de l'évolution au plan international ainsi que les modalités et délais de communication des

[1] - Rapport N° 36270 – Volume I- document de la banque mondiale – Budget d'Investissement exécuté: (% du PIB hors hydrocarbures) , A la recherche d'un investissement public de qualité - Groupe pour le Développement socioéconomique - Région Moyen Orient et Afrique du Nord - Revue des dépenses publiques - 2007

comptes et des états comptables statistiques et situations à la Banque d'Algérie ». Le SCF appliqué aux banques est très proches des modèles de référence IFRS, et a été adapté au contexte spécifiques des banques algériennes. [2]

2- L'expansion des prêts bancaires aux entreprises et aux ménages :

L'expansion réelle des prêts aux entreprises et aux ménages diminue avec :

1)- L'augmentation du taux d'intérêt, et

2)- L'instabilité macro-économique (mesurée par le taux d'inflation).

2-1 L'évolution du taux d'intérêt : Le taux d'intérêt débiteur est le taux d'intérêt perçu par les banques sur les prêts selon les statistiques financières internationales présentés par la Banque mondiale est depuis 1999 à 2013 stable à 8%, avec les bonifications accordées aux secteurs privilégiés tel que les crédits au secteur agricole qui arrivent à une bonification jusqu'à 100% par exemple pour le crédit agricole R'FIG, et les crédits de micro entreprises qui sont soutenus par l'ANSEJ, l'ANGEM et la CNAC, indiquent que le taux d'intérêt ne représente pas d'obstacle pour l'expansion des prêts dans le système bancaire algérien, mais dans l'optique ou la population algérienne musulmane préfère la suppression totale des taux d'intérêts comme sera démontré dans le questionnaire distribué et présenté dans la deuxième partie de l'étude de cas, il est bien perçue que le taux d'intérêt est un obstacle en lui-même et l'émergence des crédits à taux d'intérêts nul représente un enjeu pour le développement du secteur bancaire algérien. [1](4)

[2] - Samir Bellal - De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question – Ravue ElBahith – N° 14 - Université M'hamed Bouguara Boumerdès – 2014.

[1] - Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013

Tableau N° 5 : Évolution du taux d'inflation :

Année	Variations (en %)
2002	1,43
2003	4,26
2004	3,97
2005	1,38
2006	2,31
2007	3,68
2008	4,86
2009	5,74
2010	3,91

Source : ONS

L'objectif de la politique monétaire depuis 2000 était de maintenir la stabilité monétaire par le contrôle du rythme de l'inflation qui jusqu'à 2010 est contrôlée malgré une légère hausse des prix en 2008 et 2009 due à la crise internationale, même l'évolution de la demande globale dans le cadre du PSRE et du PNDA n'a pas exercé de pressions inflationnistes vulgaires.

2-2 La couverture bancaire : Les indicateurs économiques publiés par la Banque d'Algérie indiquent que le secteur bancaire algérien est caractérisé par un faible niveau de bancarisation, la couverture est d'une agence pour 26 700 en 2009, et de 26 300 habitants en 2010, soit une représentation de 7900 personnes par guichet bancaire en 2010 comme en 2009.[1]

3- L'existence d'un marché bancaire réel et concurrentiel :

3-1 La structure du système bancaire :

Tableau N° 6 : La structure du système bancaire :

Nombre d'établissements bancaires	26
Nombre total de guichets	1367
Nombres de comptes bancaires (2010)	10 millions
Nombre de cartes bancaires (2010)	1 million
Nombre de comptes chèques postaux	13 millions

Source : guide des banques 2010

[1] - Statistiques de la banque mondiale - Indicateurs du développement dans le monde – 2014.

Le secteur bancaire public comprend six (06) banques qui représentent 89% du total des actifs du secteur bancaire, 83% du réseau bancaire national et réalisent 70,5% du produit net bancaire total. Le secteur privé représente 11% du total des actifs du secteur bancaire, le marché est caractérisé par une faible concurrence entre les deux catégories de banques (public/privé).

3-2 La stimulation de la concurrence : peut être représentée par la disponibilité du service de « carte bancaire » et le nombre de distributeurs automatiques et terminaux de paiement disponibles. Le paiement par carte interbancaire s'inscrit dans le cadre de modernisation du système de paiement. La carte interbancaire ou carte de paiement CIB peut régler les achats de biens et de services auprès des commerçants affiliés au réseau monétique interbancaire et titulaires de TPE (terminal de paiement électronique), et effectuer des retraits d'espèces à partir des distributeurs, fonctionnant en interbancaire.

Les cartes émises par les banques sont de deux types :

la carte classique (CIB) qui offre des services de paiement et de retrait interbancaire. Elle est proposée à la clientèle aux revenus réguliers	la carte Gold qui est proposée à la clientèle aux revenus supérieurs

Le réseau monétique actuel est composé de :

• 3000 TEP installés ;
• 1300 DAB en exploitation répartis à l'échelle nationale ;
• 6000 transactions par jour en moyenne (10 000 transactions par jour les veilles de fêtes) ;
• 850 000 porteurs de cartes de paiement en 2009, 1 million en 2010.

Le chèque reste le moyen de paiement le plus utilisé dans l'économie algérienne dans les opérations de paiement et de virement.[1]

4- Le développement de l'infrastructure financière et l'existence de la Bourse :

Le marché financier algérien institué par le décret législatif n°93- 10 du 23 mai 1993 et démarrant son activité en 1998 avait montré un certain dynamisme à ses débuts pour soutenir les opportunités de la libéralisation et la privatisation, mais après plus d'une décennie présupposée être l'âge de son développement, ce dernier ne répond pas encore aux objectifs de participation aux financements de l'investissement en dépit de l'abondance de l'épargne qui reste sans placements attrayants, la capitalisation boursière n'a guère dépassé 0,60% du PIB liée au nombre minime d'actions cotées, et

[1] -Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013.

seuls les investisseurs institutionnels qui sont intervenants, l'appel au grand public est resté marginal malgré que le gouvernement à travers les lois de finances édicte des mesures fiscaux qui incite l'épargne à investir en bourse, tel que la loi de finances de 2004 qui précise que les revenus des valeurs mobilières cotées en bourse ou négociées sur un marché organisé sont exonérés de l'IRG et de l'IBS pendant une période de cinq (05) années, à compter de 2003.

La taille du marché financier et sa dynamique peuvent être estimées à travers le nombre d'entreprises introduites en bourse ou le ratio de capitalisation boursière et la diversification de ses produits, mais sa performance ne peut être évaluée pour le manque d'indice boursier.

4-1 Les intervenants de la bourse d'Alger :

La COSOB : chargée de la régulation du marché,

La SGBV : occupe la transaction en bourse,

Les IOB (Intermédiaires des Opérations en Bourse) : ont pour mission la négociation des valeurs mobilières.

L'ordonnance 96-08 du 10 janvier 1996 détermine les règles de constitution et de fonctionnement des Organismes de Placement Collectif des Valeurs Mobilières OPCVM (SICAV et FCP).

La SICAV Celim : créée en 1998 existe, mais n'est pas ouverte au public.

L'emprunt obligataire de SONATRACH fut la première opération effectuée sur le marché en janvier 1998 avec un engrangement de 12,126 milliards de dinars, puis l'émission des actions d'ERIAD Sétif (secteur agroalimentaire), du groupe pharmaceutique Saïdal, leader algérien du médicament générique, de l'EGH El-Aurassi (hôtellerie) mais seulement 20% du capital social de ces 03 entreprises est proposé au marché sous forme d'augmentation de Capital ou d'OPV. Le marché financier a connu un handicap jusqu'en 2004 ou à été lancé 02 emprunts obligataires au profit de la Société de Refinancement Hypothécaire (SRH) et de SONATRACH. Puis AIR ALGERIE, SONELGAZ, ALGERIE TELECOM sont intervenues.

D'autres émetteurs à caractère public :

l'ENAFOR (forages), l'ENTP (travaux pétroliers), ont également levé des fonds auprès du marché financier, le groupe CEVITAL (agro-alimentaire), EEPAD TSP (secteur télécommunications) et l'ARAB LEASING CORPORATION (ALC) (secteur financier), un établissement

financier à capitaux majoritairement tunisiens récemment installé en Algérie, La Spa DAHLI [1].

Tableau N° 7: Emissions des obligations depuis 2003 à 2008 (En milliards de dinars)

	Montant	**%**
Emprunts obligataires destinés aux banques et aux institutionnels	116,51	58%
Emprunts obligataires destinés au public	81,67	42%
Total des emprunts obligataires émis	198,18	100%
Montant global des emprunts des entreprises publiques	185,73	93,30%
Montant global des entreprises privées	12,45	6,70%

Source : Reconstitution par nous-mêmes à partir de données de la COSOB

La somme globale des emprunts obligataires émis est à 198,18 milliards de dinars de 2003 à 2008 acquises à des taux inférieurs (4% à 6,75%) à ceux des emprunts bancaires pour financer les vastes programmes d'investissements des entreprises émettrices. 81,67 milliards de dinars seulement a été collecté auprès du grand public représentant 42%, et 116,51 milliards provient des épargnants institutionnels mais cette option de faire appel principalement aux banques doit être soumise au respect des ratios prudentiels (Bâle II).

Tous les souscripteurs institutionnels et publics sur le marché financier algérien sont algériens, il n'y a aucun investisseur étranger coté en bourse d'Alger Malgré les incitations par les règlements de la banque d'Algérie des capitaux externes et la liberté de mouvements de capitaux, le marché financier algérien est totalement détaché des marchés financiers mondiaux.

[1] - Chabha BOUZAR (Maître de conférences FSEG UMMTO) - Les contraintes de développement du marché financier algérien - Revue Campus N°18 – 2010
Tableau N° 6 : Emissions des obligations depuis 2003 à 2008 (En milliards de dinars)

Tableau N° 8 : évolution de la capitalisation boursière.

Année	Nb Titres	Capitalisation boursière MdDA	Variation	PIB en MdDA	Capitalisation Boursière/PIB
1999	2	19,175	-	3 238,2	0,59%
2000	3	21,495	12,10%	4 098,8	0,52%
2001	3	14,720	-31.52%	4 241,8	0,35%
2002	3	10,990	-25,34%	4 455,4	0,25%
2003	3	11,100	1%	5 124	0,22%
2005	3	10,400	-6,3%	7 563,6	0,18%
2006	2	-	-	8 520,6	-
2007	2	4,3	-	9 379	0,04%
2008	2	6,5	0,62%	10 993,8	0,07%

Au cours des exercices 2005, 2004 et 2003, le volume et la valeur des transactions s'avèrent négligeables, une légère reprise lors l'exercice 2008 affiche un volume de transactions de 1218,5 millions de dinars.

Le niveau de liquidité des actions inscrites à la cote officielle reste faible.

Tableau N° 9 : Evolution de la capitalisation boursière et nombre de sociétés cotées (comparaison entre l'Algérie, le Maroc et la Tunisie).

Année	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
Capitalisation boursière/PIB										
Maroc	40%	32,5%	27,5%	21,9%	27,1%	46,7%	49%	55%	75%	67,7%
Tunisie								9%	15%	17%
Algérie	0,59 %	0,52%	0,35%	0,25%	0,22	-	0,18%	-	0,04%	0,07%
Nombre de sociétés cotées										
Maroc	54	53	55	55	52	53	54	63	73	-
Tunisie	-	-	45	46	45	44	45	48	51	50
Algérie	2	3	3	3	3	3	3	2	2	2

La participation de la Bourse algérienne au financement de l'économie est très faible comme le démontre le tableur ci-dessous en faisant une comparaison avec les pays voisins.

5- Qualité d'intermédiation des banques publiques et privées :

5-1 Le financement national :

Tableau N° 10 : qualité d'intermédiation des banques publiques (y compris la Caisse d'épargne)

La marge bancaire	2008	2009	2010
Banque publiques (y compris la Caisse d'épargne)			
Marge d'intermédiation	100%	100%	100%
Opérations avec les institutions financières	25,00%	15,32%	13,04%
Opérations avec la clientèle			
Crédits	49,99%	68,11%	67%
Obligations et autres titres :			
A revenu fixe	23,88%	15,69%	18,38%
A revenu variable	1,12%	0,97%	1,64%
Autres intérêts et produits assimilés	0,01%	-0,09%	-0,07%

Tableau N° 11 : qualité d'intermédiation des banques privées en activité

La marge bancaire	2008	2009	2010
Banques privées en activité			
Marge d'intermédiation	100%	100%	100%
Opérations avec les institutions financières	7,17%	8,31%	8,48%
Opérations avec la clientèle			
Crédits	69,74%	73,62%	82,28%
Opérations de leasing	14,28%	9,26%	1,50%
Obligations et autres titres			
A revenu fixe	0,12%	0,21%	0,60%
A revenu variable	0,02%	0,41%	0,00%
Autres intérêts et produits assimilés	8,67%	8,19%	7,14%

Les banques publiques représentent 89% du total des actifs du secteur bancaire, 83% du réseau national bancaire et 70,5% du produit net bancaire total, et bénéficient plus aux grands projets d'investissement des entreprises publiques. Le taux de rendement des actifs des banques publiques est dû à l'augmentation de la part de leur volume d'activité. Les tableaux montrent que l'intermédiation financière des banques privées est prédominée par les opérations avec la clientèle comme principal rémunératrices par rapport opérations avec les institutions financières. Pour

les banques privées, la hausse de leur volume d'activité (29,6%) est suivie par une hausse plus importante de leurs résultats. [1]

5-2 Le financement du commerce extérieur : Depuis la promulgation de la loi sur la monnaie et le crédit, nous assistons à une évolution rapide du cadre législatif en vue de la libéralisation du commerce extérieur. Les opérations du commerce international présentent un intérêt particulier aux banques (la rentabilité est immédiate lors du financement des importations).

Néanmoins, la banque doit s'assurer de la solvabilité des importateurs et se prémunir contre le risque de change.[2]

- Le financement des importations :

Les instruments classiques de règlements internationaux adoptés par les banques algériennes sont :

- Le crédit documentaire : Le crédit documentaire permet d'assurer la bonne fin et le règlement d'un contrat commercial entre un exportateur et un importateur de nationalités différentes. Les banques des deux partenaires commerciaux cautionnent leur client respectif, ce qui limite le risque de livraison non payée, ou de marchandise payée mais non livrée. Après la signature du contrat commercial entre un acheteur importateur et un vendeur exportateur, c'est à l'acheteur qu'il revient d'initier la signature du crédit documentaire en prenant contact avec sa banque qui répercute à une banque correspondante l'ouverture d'un crédit documentaire payable sur ses caisses. Le vendeur pourra retirer les fonds lorsque la banque aura réceptionné et reconnu en ordre les documents exigés.

- l'encaissement documentaire (la remise documentaire) : L'exportateur remet à sa banque les documents relatifs à une expédition de marchandises. Celle-ci les transmet à la banque de l'importateur avec pour instructions de les délivrer à l'importateur contre un paiement ou une acceptation à échéance, permettant à celui-ci de prendre possession des marchandises. La banque n'apporte pas de garantie de paiement mais transmet les documents permettant de prendre possession des marchandises contre un paiement comptant ou acceptation de traites.

- le transfert libre : qui concerne les virements internationaux.

[1] - Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013

[2] - Mohammed TAHRAOUI - Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes Cas de la Société Générale Algérie - Mémoire de Magister en science commerciales - Option : Finance et Économie internationale - Faculté des Sciences Économiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales - Université d'Oran – 2008

La détermination du mode de paiement est impactée par la qualité des relations entre les partenaires et du degré de confiance mutuelle.

- Le financement des exportations :

Les banques soutiennent ainsi les exportations qui procurent des devises permettant d'effectuer les règlements des importations indispensables, les banques peuvent intervenir en accordant le crédit acheteur et le crédit fournisseur.[1]

- Le crédit acheteur : Il s'agit d'un crédit accordé à l'importateur par la banque le vendeur (exportateur), la négociation du financement conclue entre la banque et l'acheteur est un contrat de crédit conclu séparément du contrat commercial qui s'établit entre le vendeur et l'acheteur. Cette forme de crédit est destinée à financer l'achat des équipements d'investissement, avec une durée de crédit allant de deux ans jusqu'à sept ans.
- Le crédit fournisseur : est un crédit accordé par le fournisseur (exportateur) à l'acheteur (importateur) en acceptant d'expédier des marchandises contre une reconnaissance de dette avalisée par la banque de l'acheteur, cette forme de crédit destinée à financer les achats d'équipements individualisés ou de pièces de rechange dure entre deux et cinq ans.

Tableau N° 12 : évolution des opérations du commerce extérieur

Année	Importations	Exportations	Dont Hors Hydrocarb
2005	20.357	46.009	907,2
2006	21.456	54.613	1.184
2007	27.439	59.518	1.310

Valeur : Million de Dollars US

La balance de paiement largement excédentaire pendant cette période est associée à une évolution positive du commerce extérieur. Cependant, les exportations hors hydrocarbures restent marginales et représentent 2 à 3 % du total des exportations même si elles notent une légère progression chaque année, l'économie algérienne reste totalement dépendante à l'exportation des hydrocarbures et de la fluctuation de leur prix. [1]

[1] -LEXIQUE FINANCIER – le crédit documentaire, la remise documentaire, le transfert libre http://www.lesechos.fr/finance-marches/vernimmen/definition_credit-documentaire.html

[1] - Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013

Aujourd'hui la relance des exportations est au centre des débats pour la réorganisation de l'économie nationale conformément à son nouveau régime de marché et son insertion dans l'économie mondiale, et le marché des capitaux doit jouer son rôle important dans le financement des opérations du commerce extérieur. La dynamisation du marché financier est ainsi une urgence pour opter pour l'internationalisation des entreprises et l'intégration dans le marché financier mondiale favorisant l'émergence des flux financiers. [2]

II- L'influence des caractéristiques des ménages sur l'utilisation des services bancaires :

L'exploitation des données recueillies de l'enquête de recherche tente d'évaluer l'accès aux services bancaires et financiers auprès de la population. Nous avons fait référence pour l'établissement de notre questionnaire d'enquête à une étude menée par Thorsten Beck et Martin Brown en Août 2010 dans l'article intitulé « Quels ménages emploient les banques » ? - Preuves des économies de transition concernant les facteurs d'accès aux services bancaires, soient :

- Les caractéristiques des ménages,
- Propriété et structure de la banque, et
- Le développement de l'infrastructure financière.

Nous employons Les données recueillies par le questionnaire pour :

1- La qualité du règlement et de la surveillance (RS) par les opinions de la population sur les préférences de domiciliation (auprès des banques publiques ou privées) et la consommation des moyens de paiement électronique,
2- L'expansion des prêts bancaires aux entreprises et aux ménages par les opinions de la population sur la consommation des crédits bancaires et leurs attitudes envers l'application des taux d'intérêts
3- L'existence d'un marché bancaire réel et concurrentiel par les opinions de la population sur la constitution du marché bancaire algérien et la promotion des moyens de paiements électroniques ainsi la diversification des produits bancaires.

[2] - Ati Takarli (Directeur de la Promotion des Exportations au Ministère du Commerce) - communication à l'occasion de la tenue de la Convention France Maghreb, Paris les 5 et 6 février 2008

4- Le développement de l'infrastructure financière et l'existence de la Bourse par les opinions de la population sur la consommation des produits financiers.

Le questionnaire d'enquête est administré à un membre adulte sur :

1- caractéristiques de ménage (la richesse ou le revenu, activité économique, religion, niveau intellectuel, et situation géographique, son activité économique, sa religion, et son niveau intellectuel, ainsi que sa situation géographique urbaine ou rurale) pour prendre en compte l'influence des caractéristiques des ménages sur l'utilisation des services bancaires
2- L'accès aux services bancaires : ses attitudes envers les services bancaires.
3- L'accès en Bourse : ses attitudes envers les produits du marché financier.

Champ de l'enquête :

Nous avons cerné le champ de notre enquête dans les wilayas d'Alger, Blida et Ain Temouchent compte tenu de nos moyens limités.

Choix de l'échantillon :

La population mère retient un échantillon de cinq cent (500) individus adultes et pouvant consommer les produits bancaires.

Difficultés rencontrés :

Le questionnaire d'enquête vise à obtenir l'information riche pour une mesure et une évaluation fiable et précise, cependant, les réponses obtenues auprès de l'échantillon et analysées peuvent ne pas refléter très exactement la problématique traitée, une marge d'erreur est prise en considération du fait du renoncement à donner des détails s'agissant de certaines questions par attitude de confidentialité, mais les données recueillies fournissent une image qui répercute la réalité

Interprétation des données d'enquête : Les données recueillies du questionnaire sont regroupées dans les tableaux et les diagrammes en bâtons ou en secteurs suivants :

1- Accès aux produits bancaires (comptes, cartes et livrets d'épargne) :

Diagramme n° 1 : Répartition des utilisateurs de comptes bancaires selon leurs activités économiques :

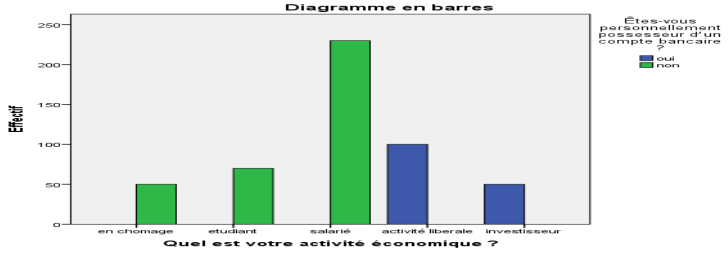

Diagramme n° 2 : Répartition des utilisateurs de cartes bancaires selon leurs activités économiques :

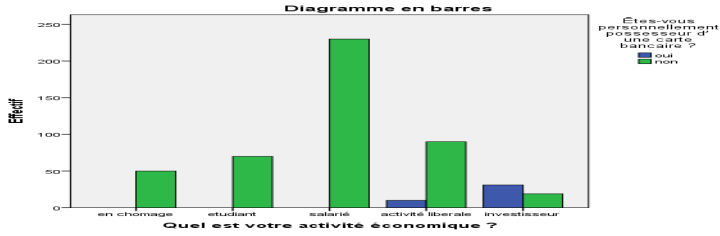

Diagramme n° 3 : Répartition des utilisateurs de livrets d'épargne bancaires selon leurs activités économiques :

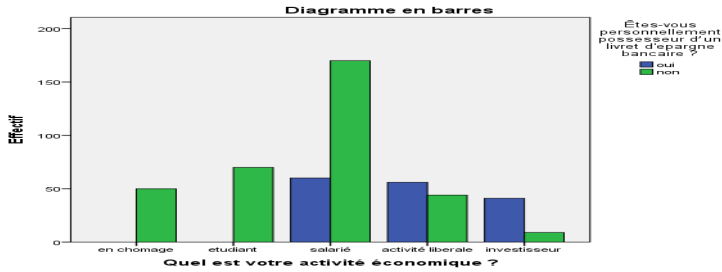

La corrélation de Pearson entre l'activité économique et la possession de services bancaires (comptes et cartes bancaires et livrets d'épargne) est estimée à 1 et est donc significative, la relation entre le statut économique et l'utilisation des services bancaire est significative, les utilisateurs de services bancaires et financiers sont généralement employés (salariés ou ayant activité libérales), les salariés possèdent généralement des comptes d'épargne et les individus activant librement sont généralement des commerçants ou des porteurs de micro-entreprises qui possèdent des comptes courants et des cartes bancaires associées au compte les chômeurs et les étudiants n'utilisent pas les services bancaires et financiers.

Diagramme n° 4: Répartition des utilisateurs de comptes bancaires selon le revenu :

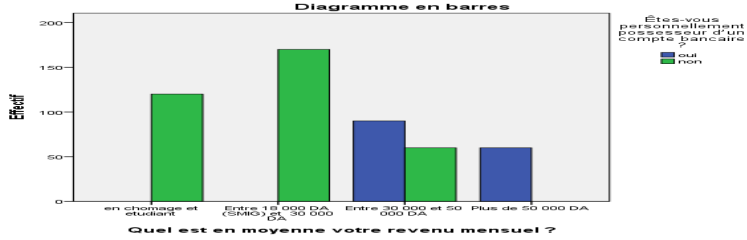

Diagramme n° 5: Répartition des utilisateurs de cartes bancaires selon le revenu :

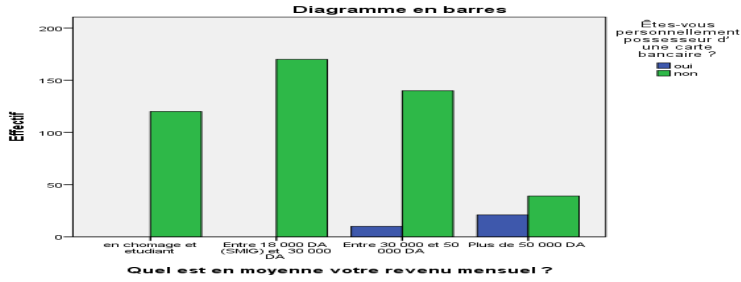

Diagramme n°6 : Répartition des utilisateurs de livrets d'épargne bancaire selon le revenu

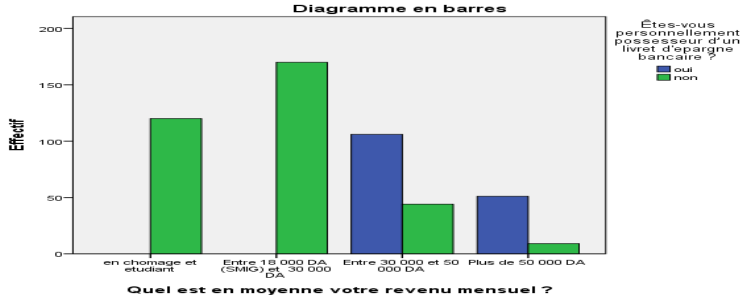

La corrélation de Pearson entre le revenu et la l'utilisation des services bancaires (comptes et cartes bancaires et livrets d'épargne) est estimée à 1 et est donc significative. les utilisateurs des services bancaires et financiers sont ceux ayant les revenus réguliers ou les plus élevés, les chômeurs et les étudiants n'ayant pas de revenu réguliers n'utilisent pas les services bancaires et financiers.

Diagramme n°7: Répartition des utilisateurs de comptes bancaires selon le niveau d'instruction :

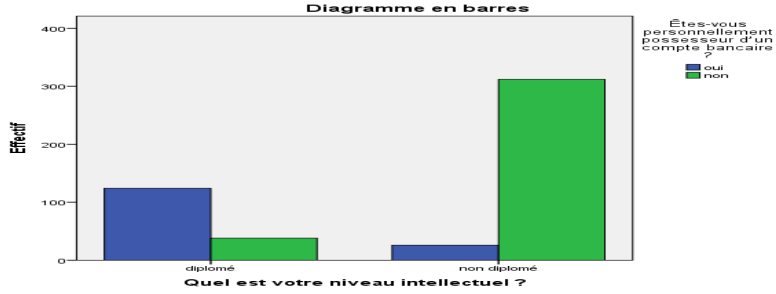

Diagramme n°8: Répartition des utilisateurs de cartes bancaires selon le niveau d'instruction :

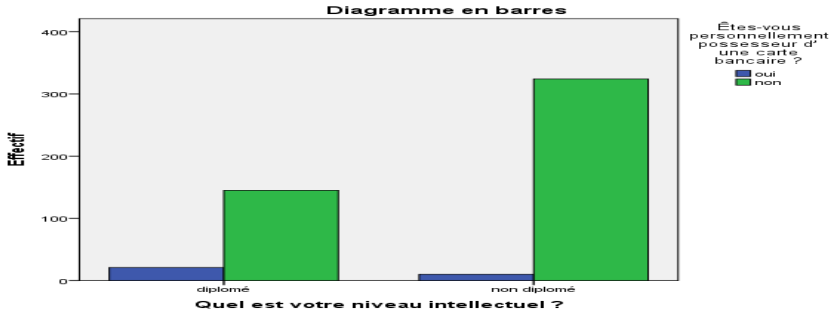

Diagramme n° 9: Répartition des utilisateurs de livrets d'épargne bancaires selon le niveau d'instruction :

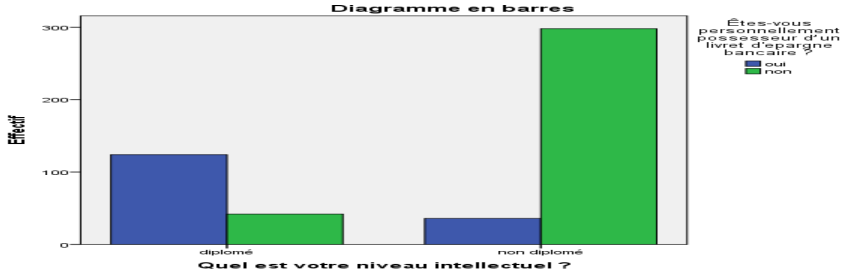

La corrélation de Pearson entre le niveau d'instruction et l'utilisation des services bancaires (comptes et cartes bancaires et livrets d'épargne) est estimée à 1 et est donc significative.

Diagramme n°10 : Répartition des utilisateurs de comptes bancaires selon leur situation géographique :

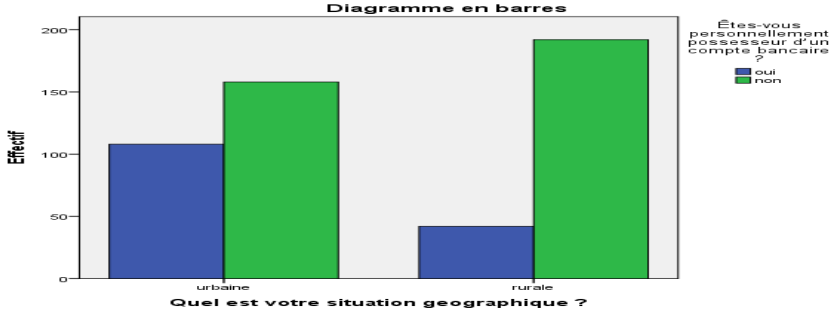

Diagramme n° 11 : Répartition des utilisateurs de cartes bancaires selon leur situation géographique :

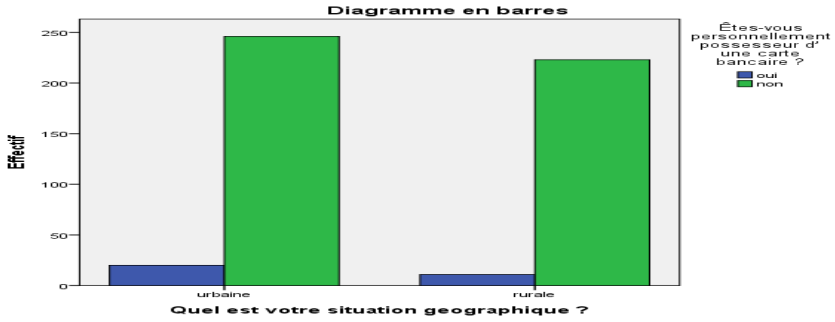

Diagramme n° 12 : Répartition des utilisateurs de livrets d'épargne selon leur situation géographique :

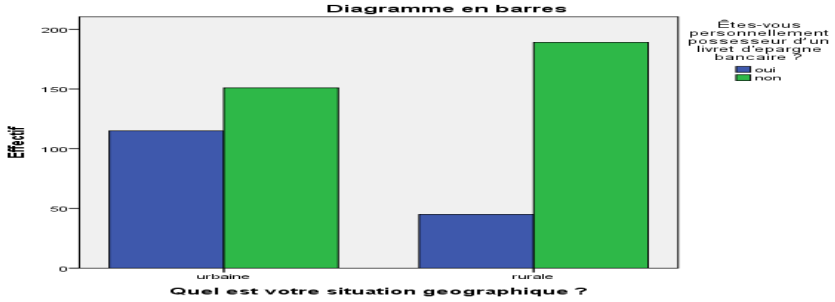

La corrélation de Pearson entre la situation géographique et la possession de services bancaires (comptes et cartes bancaires et livrets d'épargne) est estimée à 1 et est donc significative.

L'exploitation des données recueillies par le questionnaire d'enquête indique que sur 500 individus de différentes activités économiques, revenus, niveau intellectuels et situations géographiques, 157 individus possèdent des livrets d'épargne et 150 individus ont des comptes bancaires dont juste 41 individus utilisent les cartes bancaires.

La majorité des salariés reçoivent leurs salaires par des comptes CCP auprès des bureaux de postes, et entreprennent une relation avec la banque juste pour avoir des livrets d'épargne. Par contre les individus pratiquants des activités libérales possèdent des comptes bancaires pour effectuer les opérations de paiement de factures pour les commerçants ou pour recevoir les chèques de paiement de factures pro-forma s'agissant des bénéficiaires de crédits bancaires.

Les utilisateurs de produits bancaires (comptes, cartes ou livrets d'épargne) ont relativement les revenues les plus réguliers et les plus élevés, seulement 2 % des salariés qui ont un salaire entre le SMIG et 30 000 DA possèdent des carnets d'épargne, les étudiants et les chômeurs n'entreprennent aucune relation avec les banques,

Des entretient affirment que les possesseurs de cartes bancaires sont généralement des investisseurs ou ayant une activité libérale et l'utilisent à l'étranger ou pour effectuer des opérations de retrait auprès des DAB, et rarement pour les paiements d'achat, le commerce électronique est quasi inexistant en Algérie. Les cartes bancaires ne sont pas offertes pour les individus qui ne possèdent pas un revenu régulier.

La corrélation de Pearson toujours estimée à 1 indique une influence significative des caractéristiques des ménages (l'activité économique – le revenu – le niveau d'instruction – la situation géographique) sur l'utilisation des services bancaires, l'utilisation des services bancaires est plus chez les personnes ayant une activité économique régulière, un revenu régulier, un certain niveau d'instruction et se situent dans des zones urbaines et sont donc à proximité des banques.

cependant, il faudra les prendre en considération ces caractéristiques lors de l'élaboration de stratégie de banque pour acquérir les différents segments de clientèle et avoir plus de proximité pour avoir une meilleure stratégie de développement du secteur bancaire et financier algérien.

2- Accès aux crédits bancaires :

Diagramme en secteurs n°1 : consommation de crédits bancaires :

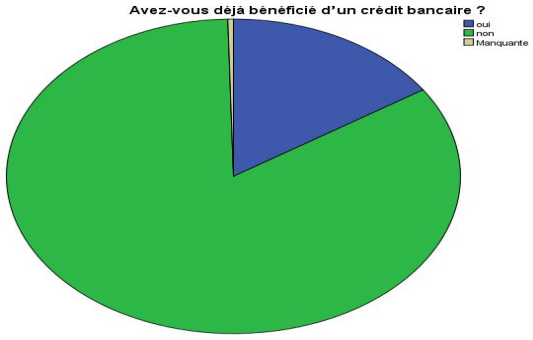

Diagramme en secteurs n°2 : type de crédits bancaires obtenus :

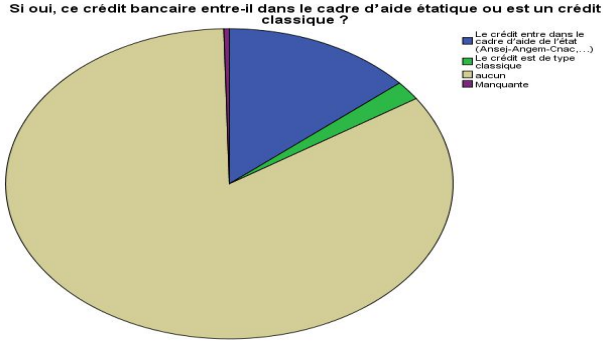

Diagramme en secteurs n°3 : motifs de non consommation de crédits bancaires :

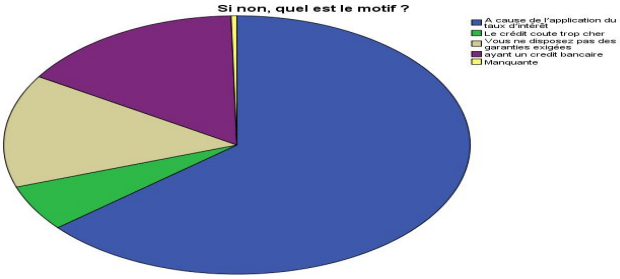

Diagramme en secteurs n° 4 : attitude envers les taux d'intérêts :

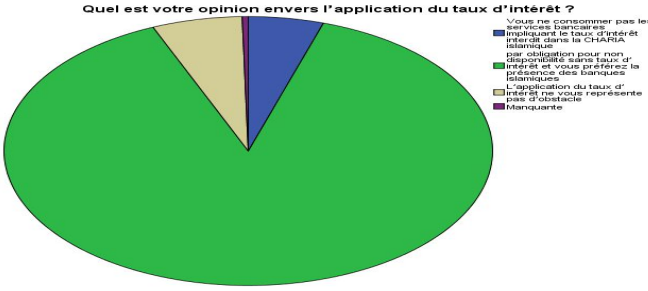

Seulement 15,7% de la population de l'échantillon à bénéficié de crédits bancaires dont 13,7 % entre dans le cadre des dispositifs d'aide de l'état.

Diagramme n°13 : type de crédits bancaires encourus

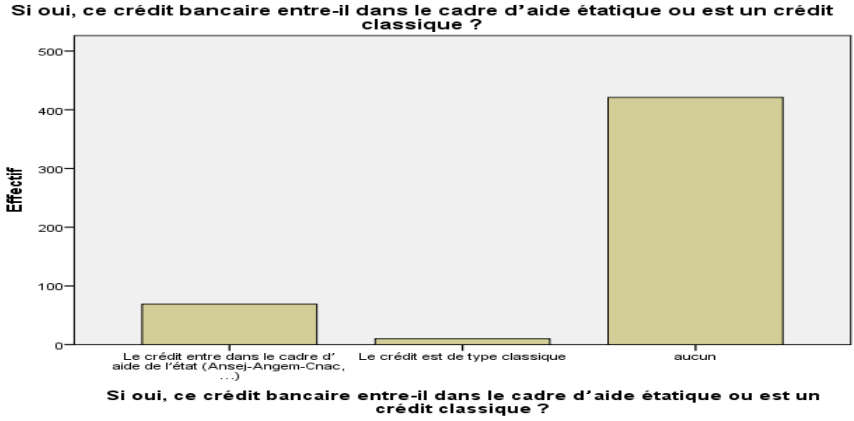

Les crédits de type classique qui n'entrent pas dans le cadre des dispositifs de l'état offrant des bonifications des taux d'intérêts ou d'allégements fiscaux et de garanties sont moins utilisés. 88,6 % de la population de l'échantillon préfère ne pas appliquer le taux d'intérêts bancaires par convictions islamiques.

Diagramme en secteurs n°5 : Domiciliation bancaire :

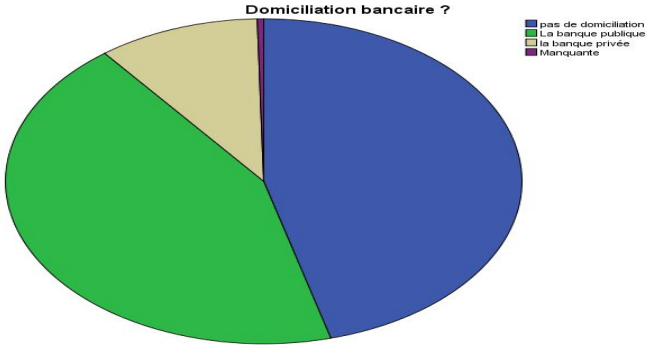

Diagramme en secteurs n°6 : attraction de la clientèle par les banques :

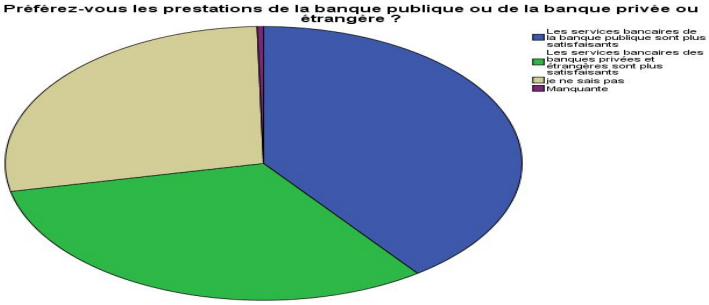

La majorité de la population de l'échantillon est domicilié auprès des banques publiques et préfèrent ses prestations qui sont parfois soutenues par l'état ou par manque de confiance dû aux scandales survenus chez les banques privées et spécialement l'affaire de la banque EL KHALIFA qui a mis en question la transparence du secteur bancaire et financier algérien.

Les individus domiciliés auprès des banques privées sont satisfaits de leurs prestations, mais la taille du secteur bancaire algérien est dominé par le secteur public ce qui indique que la concurrence et l'existence d'un marché bancaire réel en Algérie devra être réorganisé, et la supervision doit être renforcé pour induire la confiance au secteur bancaire et financier.

4- L'utilisation des moyens de paiement électroniques :

Diagramme n° 14 : connaissances des possibilités offertes par les cartes bancaires :

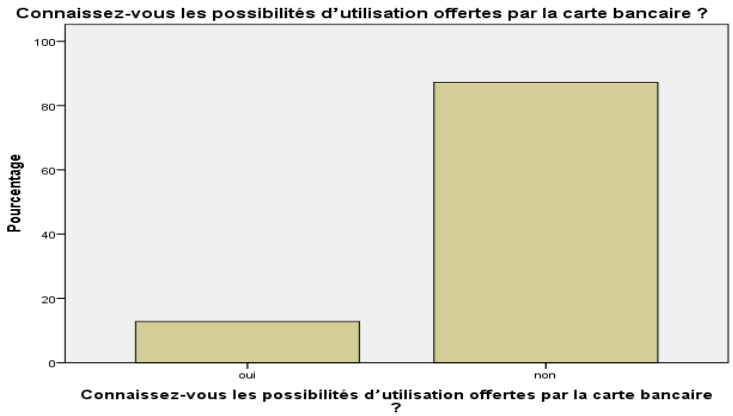

Plus de 80 % de la population de l'échantillon ne connait pas les possibilités offertes par la carte bancaire

Diagramme en secteurs n° 7 : Usages de carte bancaire :

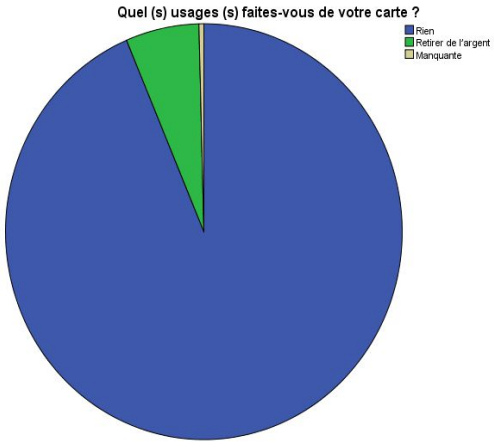

La majorité de la population ne possède pas de cartes bancaires, les titulaires de cartes bancaires l'utilisent principalement pour effectuer des opérations de retraits auprès des distributeurs automatiques.
L'utilisation des cartes bancaires à l'étranger ou pour l'achat en ligne n'apparait pas parmi les réponses des individus mais la question de

confidentialité chez les gens les empêchent de détailler leurs actes financiers.

Diagramme en secteurs n°8 : motif de non utilisation de cartes bancaires :

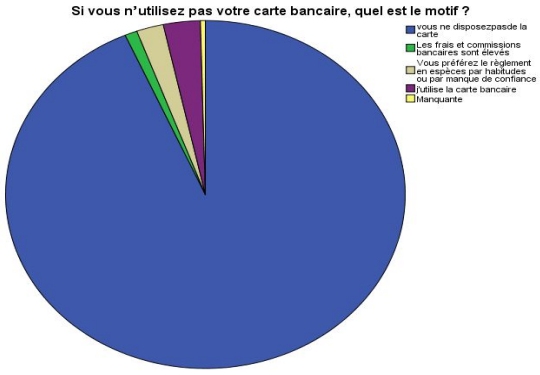

La grande population de l'échantillon ne possède pas de cartes bancaires et les possesseurs de cartes bancaires les utilisent généralement pour retirer de l'argent auprès des distributeurs automatiques, l'achat en ligne n'est pas pratiqué en Algérie, les individus préfèrent le règlement en espèces par habitudes et préférence à la tangibilité ou un manque de confiance dans les paiements qui n'offrent pas un support permettant de vérifier les mouvements.

5- Accès au marché financier :

Diagramme en secteurs n°9 : investissement sur le marché financier :

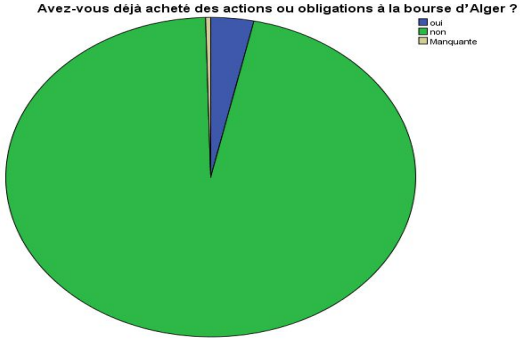

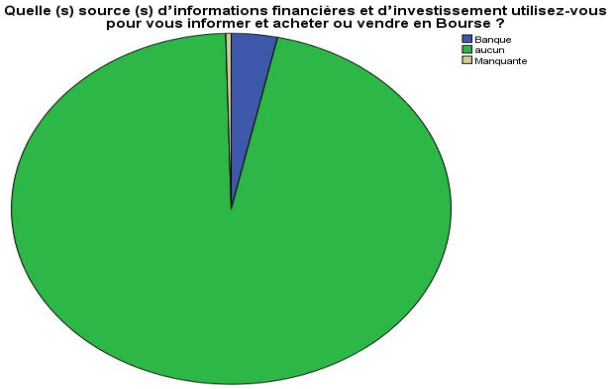

Les opérations en bourse sont quasi inexistantes chez les individus de la population de l'échantillon. Le seul canal d'investissement (achat et vente d'actions ou obligations) et de transmission d'informations boursières pour les investisseurs sur le marché financier est la Banque.

Conclusion de l'enquête :

L'évaluation de la performance du secteur bancaire et financier algérien à partir des données statistiques macro-économiques reflètent sa situation à partir des critères de performance suivants :

1- La qualité du règlement et de la surveillance (RS),
2- L'expansion des prêts bancaires aux entreprises et aux ménages,
3- L'existence d'un marché bancaire réel et concurrentiel,
4- Le développement de l'infrastructure financière et l'existence de la Bourse.

Ainsi, le questionnaire d'enquête auprès des ménages reflète ces mêmes critères à partir d'une optique micro-économique. Cette étude nous a permis de tirer les conclusions suivantes :

1- Evaluation de la qualité du règlement et de la surveillance (RS) : la réglementation et l'application des règles prudentielles au sein des banques induisent une confiance au secteur, ce qui influe positivement sur l'utilisation des services bancaires et financiers chez les agents économiques.

Des attitudes tel que le renoncement à l'utilisation des moyens de paiement électroniques, les préférences de domiciliation auprès des banques publiques afin d'être mieux protégé notamment après les différents scandales de banques privées, démontrent une certaine hésitation et manque de confiance chez les individus sur la transparence et la fiabilité dans le système bancaire et financier.

La banque d'Algérie à introduit une politique monétaire plus prudente et a renforcé ses règles de supervision en vue de renforcer le

système bancaire, mais elle doit veiller à leur respect et leur application par les banques.

2- L'expansion des prêts bancaires aux entreprises et aux ménages : les résultats de l'enquête démontrent que les crédits bancaires qui entrent dans le cadre d'un programme soutenu par l'état sont plus demandés que les crédits de type classique, l'analyse montre que les causes sont multiples, allant des procédures administratifs compliquées et d'études des dossiers aux niveaux des banques qui s'effectuent dans des délais longs, les garanties exagérées plus le prix couteux du crédit « le taux d'intérêt élevé », ainsi que les convictions religieuses.

Les statistiques montrent aussi que le volume global des crédits bancaires ne participe pas énormément dans l'activité économique représentée par le PIB, et la surliquidité bancaire reflète le même constat. Des reformes bancaires devront toucher la stratégie de distribution des crédits bancaires à l'économie, les banques doivent poursuivre les études de marché et adapter leur stratégie marketing et leurs produits avec les caractéristiques du marché, le refus de consommation par une grande partie de la population de l'échantillon qui préfèrent avoir des produits bancaires sans taux d'intérêt et conforme à la Charia Islamique doit être inclus pour couvrir ce segment de clientèle.

3- L'existence d'un marché bancaire réel et concurrentiel : le marché bancaire algérien constitué principalement du secteur public affirme que la transition vers l'économie de marché n'a pas encore atteint ses objectifs de création d'un environnement concurrentiel, le manque de concurrence entre les banques publiques privées et étrangères affecte négativement sur le développement de la qualité des produits, la diversification et l'innovation.

Ajoutant le manque de proximité et le décalage de développement régional, les banques se situent généralement dans les zones urbaines.

4- Le développement de l'infrastructure financière et l'existence de la Bourse : la bourse algérienne se caractérise par un véritable handicap et ne participe pas à l'intermédiation financière dans l'économie. La majorité de la population de l'échantillon n'est ni informé ni intéressé de l'investissement bourse, les entreprises préfèrent avoir recours aux crédits bancaires pour obtenir le financement.

5- Qualité d'intermédiation des banques publiques et privées : la grande population de l'échantillon préfère les prestations des banques publiques par manque de confiance ou esprit socialiste, mais les individus domiciliés auprès des banques étrangères plantées en

Algérie sont satisfaits de leurs prestations et trouvent que leurs prestations et leur accueil ainsi que leurs services sont très satisfaisants.

Les corrélations « Pearson » estimées toujours à 1 affirment que les caractéristiques personnelles des individus (l'activité économique et le revenu, le niveau d'instruction et la situation géographique) impactent fortement sur l'utilisation des produits bancaires et financiers.

Les habitudes des consommateurs et leurs affectations à la tangibilité et le sentiment psychologique lié à la possession de l'argent en espèces affecte négativement sur l'utilisation des services bancaires et financiers.

Conclusion :

L'intermédiation financière est le moteur de développement économique d'un pays, la stabilité et l'efficacité des banques et des institutions financières constituent un facteur important de la croissance et la transition des pays en voie de développement vers la libéralisation et l'intégration dans l'économie mondiale.

La nécessité de la reforme et la modernisation du système bancaire algérien est parvenue du fait de :

- La mondialisation et l'accroissement de la concurrence due à l'ouverture ;
- La nécessité de lutter contre la corruption et la bureaucratie émergente ;
- La nécessité de renforcer le système pour induire la confiance et la stabilité au sein des institutions bancaires et financières algériennes pour remplir sa fonction d'intermédiation financière efficacement.[1]

Les réformes bancaires entreprises depuis 1990 ont permit une nouvelle configuration du secteur bancaire et financier algérien, mais la situation actuelle met en évidence le décalage entre l'activité bancaire et financière et les attentes liées à l'environnement économique en phase de mutation. L'évaluation de la performance du système bancaire et financier nous a permis de sérier les obstacles qui l'entravent.

La politique monétaire prudente de la BA a réussi à maintenir la stabilité du rythme de l'inflation mais les indicateurs économiques démontrent un faible niveau de bancarisation et un niveau élevé de liquidité bancaire stérile.

La qualité du règlement et l'application des règles de surveillance et des ratios de prudence sont respectées par les banques et les établissements financiers algériens surtout après le renforcement de la loi sur la monnaie et le crédit dés 2003. Mais cette loi nécessite encore un renforcement en matière d'introduction du commerce électronique, du domaine des garanties, des suretés et des litiges et de veiller à la promotion de la bonne gouvernance, la transparence de l'information, des statistiques et de la normalisation comptable pour réduire le risque de l'asymétrie de l'information ainsi que la reforme de l'administration publique pour lutter cotre la corruption, le secteur informel ainsi que les pratiques socialistes tel que la bureaucratie et les lenteurs administratives. [2]

[1] - Sandrine Kablan – Mesure de la performance des banques dans les pays en développement : Le cas de l'UEMOA (Union économique et monetaire ouest africaine) - Université de Paris 10 – 2007

[2] - LADJOUZI Soumiya - La bonne gouvernance bancaire: une condition nécessaire pour le développement économique en Algérie - Laboratoire de Recherche : PERMANAN - l'Ecole des Hautes Etudes Commerciales « HEC Alger » - 2014

La reforme du système de paiement par la mise en place de deux systèmes de paiement interbancaires modernes et efficaces soit le système de règlements bruts en temps réel de gros montants et paiements urgents et le système de paiements de masse a moderniser le système bancaire mais le lancement de la banque électronique demeure encore le volet en retard et en attente pour la réanimation et la modernisation de l'activité bancaire.

Ainsi, le système bancaire et financier algérien n'arrive toujours pas à créer un marché concurrentiel réel, il se compose à ce jour à la faveur des politiques d'assainissement et de restructuration de six (06) banques publiques qui dominent 89% du total des actifs du secteur bancaire et 83% du réseau bancaire national, et 14 banques privées et 7 établissements financiers.

Le secteur bancaire reste prédominant de l'intermédiation financière et demeure dédié au financement des programmes de relance et des favorisations de l'état qui ne répondent pas toujours aux critères de rentabilité, le marché boursier institué dans un contexte de libéralisation et d'ouverture de l'économie algérienne vers l'extérieur pour répondre aux besoins accrus en matière d'investissement est ignoré en tant que source de financement et semble inapte de répondre aux objectifs qui lui sont conférés et nécessite une reforme sérieuse pour pouvoir le relancer, il ne joue pas son rôle de participation au financement de l'économie, son taux de pénétration dans le PIB est estimé à seulement 2,13% en 2009.[1]

En raison de la mondialisation, tous les pays subissent directement ou indirectement les suites de la crise. Les banques et établissements financiers algériennes ne sont pas affectés directement par la crise financière des « Subprimes » du fait d'être un système bancaire enfermé et une bourse qui n'est pas dynamique, Néanmoins, elle subi les conséquences indirectement par la diminution des exportations résultant du ralentissement de la demande mondiale en énergie et la dépréciation du dollar.[2]

Le rapport «Doing Business» de 2011 classe l'Algérie au 136ème rang sur un total de 187 pays du fait de la faiblesses au niveau de l'instabilité du cadre règlementaire, des coûts des transactions élevés

[1] - LADJOUZI Soumiya - La bonne gouvernance bancaire: une condition nécessaire pour le développement économique en Algérie - Laboratoire de Recherche : PERMANAN - l'Ecole des Hautes Etudes Commerciales « HEC Alger » - 2014

[2] - Brahmi assia – la théorie à l'épreuve de la crise économique – mémoire de magister en sciences économiques – option : finance internationale – école doctorale de management-2012

résultant des formalités administratives souvent longues, de la rigidité de la législation du travail et de la complexité des procédures fiscales, ainsi de la difficulté d'accès au financement bancaire par les PME et le privilège pour le financement local contraignant l'environnement des affaires et l'investissement privé national et étranger.

Face à des échéances très importantes soit le projet d'adhésion à l'OMC et l'accord d'association avec l'union européenne et l'introduction dans la zone de libre échange euro-méditerranéenne, l'Algérie doit impérativement rattraper son retard et s'en servir de ses potentialités de développement pour accélérer les réformes dans le secteur bancaire et financier en vue de la création d'un environnement socio-économique solide. La Banque d'Algérie tire la sonnette d'alarme et révèle ses inquiétudes concernant le fait que l'Algérie soit réellement en mesure de supporter la dégradation actuelle des recettes pétrolières dans un contexte économique ou l'importation des produits manufacturés est toujours compensée par l'exportation d'hydrocarbures. La baisse des réserves de change s'élève à plus de 10 milliards de dollars en 2014 et ses conséquences pourraient être désastreuses à savoir jusqu'à quand la crise pétrolière va durer.

La situation persiste d'envisager plus sérieusement une diversification économique et le passage de l'état absolutiste à l'état représentatif est une condition pour remédier à l'échec des reformes entamés ces trois dernières décennies ou l'état demeure le principal initiateur. [1]

Pour cela, il est très nécessaire dans le cadre de notre recherche de suggérer :

A/ Pour la réanimation du secteur bancaire :

- Remédier à la situation de surliquidité stérile, les ratios sont respectés par les banques soient le ratio de solvabilité qui est de 14% ou le ratio de liquidité qui est de 60% montre un respect de réglementation mais cette situation de surliquidité a créée un capital oisif qui doit être utilisé pour le développement en l'employant dans des projets rentables et qui participent à la création de richesse et de valeur ajouté et à la diversification de l'économie,
- Instaurer les mécanismes nécessaires pour le lancement effectif du commerce électronique, s'agissant de la certification électronique

[1] - Nono MATONDO-FUNDANI – Note de dialogue 2011-2012 - Groupe de la banque africaine de développement – 2011

qui assure la protection des échanges et des transactions commerciales des différentes menaces, telles que les attaques informatiques, l'accès à des informations confidentielles ou le vol de données pour la promotion de ce type d'offre bancaire,

- Equiper les entreprises de service public (gaz, électricité, eau…) ainsi que certains opérateurs économiques (téléphonie mobile, internet…) de TPE pour généraliser le paiement par carte bancaire, (ce qui est envisagé par la SATIM).

- Une volonté réelle et traduite sur le terrain de bien vouloir accueillir les banques privées et étrangères qui devra augmenter le potentiel de produits bancaires et discipliner les banques publiques au sens de la concurrence, tout en promouvant un potentiel réglementaire et de surveillance efficace ainsi que les investissements directs étrangers (IDE) par l'assouplissement des formalités d'accès aux crédits bancaires et des délais et de mesures de traitement des demandes,
- La promotion de services bancaires qui n'impliquent pas les taux d'intérêt et conformes à la Charia Islamique pour une stratégie d'attraction et de couverture des différents segments de clientèle.
- La formation continue des compétences humaines en matière de contrôle interne, de supervision, de gestion des risques et de relation avec la clientèle pour une meilleure attraction et une compétitivité en matière de qualité d'offre de services bancaires,
- Adapter des stratégies de proximité et de développement régional qui consacre une promotion de l'activité économique et la proximité des banques dans les différents territoires (87% de la surface sud du pays demeurent toujours sous peuplés et insuffisamment dotées en infrastructures économiques et sociales,
- Développement des mécanismes de garanties et de système d'information en vue de réduire l'aversion des banques aux PME et des risques de l'asymétrie informationnelle et favorisant l'assouplissement des démarches d'octroi de crédits reposant sur une évaluation plus performante des risques de crédits et le traitement et la production de l'information pour résoudre les problèmes d'imperfection au lieu de se contenter de le couvrir que par des garanties corporelles. La forte asymétrie d'information entre banquiers et entrepreneurs peut avoir aussi comme solution la construction des relations à long terme,
- Des reformes juridiques tout en prenant en considération les propositions de la commission de révision du code civil qui avait été

siégé en 2009 au ministère de la justice pour élaborer un projet de texte en vue de réformer les sûretés et les adapter au contexte économique national et international,

- Garantir par la loi l'indépendance de l'autorité monétaire et de l'intégralité de ses attributs par rapport au pouvoir exécutif tout en promouvant sa bonne gouvernance et sa responsabilité publique.
- La finance islamique se mondialise, elle semble fasciner même l'occident du fait de sa capacité à innover et a s'ouvrir, Islamic Bank of Britain « L'IBB » qui existe depuis 2004 au Royaume-Uni est la première banque en Occident à se réclamer entièrement des principes islamiques, elle apparait comme une véritable opportunité pour investir et constitue un moyen alternatif au mode de banque conventionnelle. La promotion des modes de financement conforme aux lois de la charia islamique sera le bienvenu dans le marché bancaire et financier algérien, cependant, les banques islamiques pour assurer la pérennité de leurs activités, doivent s'adapter à la demande du marché en adoptant des stratégies marketing très actives et proposer aux clients des services de qualité comme condition de survie dans ce milieu d'intense concurrence, le développement du système financier islamique est tributaire de sa solidité et de capacité d'attraction commerciale au-delà de leurs marchés domestiques, ainsi une innovation d'instruments structurés et sophistiqués propre à l'industrie financière islamique.

B/ <u>Pour donner un nouvel essor au marché financier</u> :

- La mise en place de nouveaux dispositifs réglementaires et fiscaux pour permettre de nouvelles incitations,
- Modernisation des systèmes d'information et de technologie boursière, l'acquisition d'un système d'information sécurisé, un site d'internet officiel pour toute l'actualité de la bourse ainsi qu'un débit de connexion élevé qui ne doit absolument pas souffrir de coupure lors de la validation des transactions financières,
- Introduire un plan marketing pour améliorer l'image et l'attractivité de la bourse et la présence médiatique quotidienne visant à informer les investisseurs des cours boursiers et des nouvelles émissions de titres (dans la presse écrite, les médias, publicité et dans le journal télévisé) et sur Internet (par un site fonctionnel et moderne),
- Bénéficier du savoir faire des experts nationaux et internationaux spécialisés dans l'organisation, le développement et la modernisation des marchés financiers,
- Favoriser l'émergence de places financières de dimension régionale pour plus de proximité,

- L'instauration de la culture financière par la publicité, les médias et les écoles pour la sensibilisation et la transformation des pratiques socio-économiques et des mentalités reposant sur « le culte de la thésaurisation » et la préférence des circuits informels de l'épargne (achats de biens mobiliers, de terrains, de métaux précieux, de devises….) vers une culture managériale et de sens de la spéculation qui admet le sens d'investissement et le risque et d'opportunité financière dans le domaine boursier,
- Adoption des principes de transparence et de bonne gouvernance en vue de remédier à l'héritage de l'économie centralisée ou tout était assumé par l'état, et l'image négative de l'administration publique (la bureaucratie) qui défavorise la perception des investisseurs privés et étrangers qui cherchent toujours la disponibilité des facteurs qui aident à un déroulement normal de création d'entreprises et des activités économiques.

La volonté de réformer très rapidement par la « thérapie de choc » qui consiste à passer d'une politique de protectionnisme à une politique de libéralisation brutale est évidemment irréaliste, il faudrait mener les reformes étape par étape accompagné d'une stratégie de bonne gouvernance pour parvenir à un système bancaire et financier efficace, la maintenance de la stabilité macro-économique, politique et sociale est indispensable pour la croissance économique.

L'Algérie a opté pour la libéralisation de son économie en vue de parcourir au rythme de la mondialisation et moderniser son économie, mais la période de la transition (1990 à 1999) à était marquée par une stagnation économique et à était gravement pénalisé par le terrorisme qui a semé la crainte du capital étranger et même national et a longtemps laissé le pays infréquentables, cette décennie noir a permis au peuple algérien de prendre conscience que la révolte agressive ne fait que trainer le pays dans un tourbillon d'instabilité, de violence et de pauvreté et que l'amélioration d'état d'esprit et de culture des acteurs économiques, politiques et sociaux vers la démocratisation et la transparence des décisions économiques et politiques, et l'institution de l'état de droit et la promotion des valeurs de bonne gouvernance, bonne administration des affaires publiques et sens de la responsabilité et citoyenneté entrainerait à un véritable développement et une transition saine vers l'économie de marché et favorise la paix intérieure des populations et la prospérité durable.

Références bibliographiques :

Ouvrage :

- L'économie mondiale de demain « vers un essor durable » - organisation de coopération et développement économique – 1999

Rapports et statistiques:

- Statistiques de la banque mondiale - Indicateurs du développement dans le monde - 2014
- Guide des banques et des établissements financiers en Algérie 2012 – KPMG Algérie – édition 2013
- Nono MATONDO-FUNDANI – Note de dialogue 2011-2012 - Groupe de la banque africaine de développement – 2011
- Rapport d'évaluation de la MAEP – Rapport d'évaluation de la République Algérienne Démocratique et Populaire - Mécanisme Africain d'Evaluation par les Pairs - n°4 – 2007
- Rapport N° 36270 – Volume I- document de la banque mondiale – Budget d'Investissement exécuté: (% du PIB hors hydrocarbures) , A la recherche d'un investissement public de qualité - Groupe pour le Développement socioéconomique - Région Moyen Orient et Afrique du Nord - Revue des dépenses publiques - 2007

Thèses et mémoires :

- Brahmi assia – la théorie à l'épreuve de la crise économique – mémoire de magister en sciences économiques – option : finance internationale – école doctorale de management- 2012
- Mohammed TAHRAOUI - Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes - Cas de la Société Générale Algérie - Mémoire de Magister en science commerciales - Option : Finance et Économie internationale - Faculté des Sciences Économiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales - Université d'Oran – 2008

Articles et revues :

- LADJOUZI Soumiya - La bonne gouvernance bancaire: une condition nécessaire pour le développement économique en Algérie - Laboratoire de Recherche : PERMANAN - l'Ecole des Hautes Etudes Commerciales « HEC Alger » - 2014
- Samir Bellal - De la difficulté de transformer l'épargne en investissement en Algérie ou la régulation en question – Ravue ElBahith – N° 14 - Université M'hamed Bouguara Boumerdès – 2014
- Mounir Khaled BERRAH - les comptes économiques en volume de 2000 à 2011 - N° 617 - Direction Technique chargée de la Comptabilité Nationale – 2011
- Chabha BOUZAR (Maître de conférences FSEG UMMTO) - Les contraintes de développement du marché financier algérien - Revue Campus N°18 – 2010
- Ati Takarli (Directeur de la Promotion des Exportations au Ministère du Commerce) - communication à l'occasion de la tenue de la Convention France Maghreb, Paris les 5 et 6 février 2008.
- Sandrine Kablan – Mesure de la performance des banques dans les pays en développement : Le cas de l'UEMOA (Union économique et monetaire ouest africaine) - Université de Paris 10 – 2007
- Hayet ABBAD et Mohamed ACHOUCHE - Réglementation prudentielle, Stabilité financière et développement économique en Algérie - université de Bejaia jaga.afrique-gouvernance.net/_docs/abbad_hayet.pdf

Sites Internet :

- LEXIQUE FINANCIER – le crédit documentaire, la remise documentaire, le transfert libre

http://www.lesechos.fr/finance-marches/vernimmen/definition_credit-documentaire.html

Questionnaire d'Enquête

Bonjour Monsieur/ Madame,

Dans le cadre de la rédaction de notre thèse de Doctorat à la Faculté des Sciences économiques et de Gestion (Tlemcen), nous réalisons une étude sur notre système bancaire.

Nous accordons une importance particulière à votre opinion et nous vous prions de bien vouloir répondre aux questions suivantes :

Profil		
Quel est votre activité économique ?	En chômage	
	Etudiant	
	Salarié	
	Activité libérale	
	Investisseur	
Quel est en moyenne votre revenu mensuel ?	Entre 18 000 DA (SMIG) et 30 000 DA	
	Entre 30 000 et 50 000 DA	
	Plus de 50 000 DA	
Quel est votre niveau intellectuel ?	Diplômé (diplôme académique ou professionnel)	
	Pas diplômé	
Quel est votre situation géographique ?	Urbaine	
	Rurale	
L'accès aux services bancaires		
Êtes-vous personnellement possesseur d'un compte bancaire ?	Oui	
	Non	
Si oui continuez le questionnaire		
Êtes-vous domicilié auprès d'une banque publique ou une banque privée ou étrangère ?	Je suis domicilié auprès d'une banque publique	
	Je suis domicilié auprès d'une banque privée ou étrangère	
Préférez-vous les prestations de la banque publique ou de la banque privée ou étrangère ?	Les services bancaires de la banque publique sont plus satisfaisants	
	Les services bancaires des banques privées et	

	étrangères sont plus satisfaisants	
Êtes-vous personnellement possesseur d'une carte bancaire ?	Oui	
	Non	
Connaissez-vous les possibilités d'utilisation offertes par la carte bancaire ?	Oui	
	Non	
Quel (s) usages (s) faites-vous de votre carte ?	Rien	
	Retirer de l'argent	
	Régler les achats auprès des commerçants	
	Acheter sur Internet	
Si vous n'utilisez pas votre carte bancaire, quel est le motif ?		
	Vous ne connaissez pas les possibilités d'utilisation de la carte	
	Les frais et commissions bancaires sont élevés	
	Vous préférez le règlement en espèces par habitudes ou par manque de confiance	
Quel est votre opinion envers l'application du taux d'intérêt ?	Vous ne consommer pas les services bancaires impliquant le taux d'intérêt interdit dans la CHARIA islamique	
	Vous consommer les services bancaires avec taux d'intérêt par obligation à cause de non disponibilité de services sans taux d'intérêt et vous préférez la présence des banques islamiques	
	L'application du taux d'intérêt ne vous représente pas d'obstacle	
Avez-vous déjà bénéficié d'un crédit bancaire ?	Oui	
	Non	
Si oui, ce crédit bancaire entre-il dans le cadre d'aide étatique ou est un crédit classique ?	Le crédit entre dans le cadre d'aide de l'état (Ansej-Angem-Cnac,…)	
	Le crédit est de type classique	
Si non, quel est le motif ?	A cause de l'application du taux d'intérêt	
	Le crédit coute trop cher	
	Vous ne disposez pas des	

	garanties exigées	
L'accès en Bourse		
Avez-vous déjà acheté des actions ou obligations à la bourse d'Alger ?	Oui	
	Non	
Si oui continuez		
Quelle (s) source (s) d'informations financières et d'investissement utilisez-vous pour vous informer et acheter ou vendre en Bourse ?	Banque	
	site d'informations financières en ligne	
	Téléphone	
Combien de valeurs différentes détenez-vous actuellement ?	1 à 20	
	20 à 50	
	Plus de 50	
Quel est le montant approximatif de votre portefeuille ?	Entre 1000 et 10 000 DA	
	Entre 10 000 et 50 000 DA	
	Plus de 50 000 DA	

Le Système Bancaire Islamique dans le contexte de la crise

Mouziane Fatma
Maitre Assistante A - Université d'Oran

Résume :
La crise financière des subprimes entraine une prise de recule sur la pratique actuelle de la finance conventionnelle. C'est dans le contexte de doute sur le mode de fonctionnement traditionnelle des banques classiques que les banques islamiques ont apparue aux yeux de certain, comme une curiosité exotique digne d'intérêt pour d'autre comme un relais de croissance de liquidité.
Cette étude sera consacre a éclaircir la vision particulière selon du partage équitable des gains et des risques entre l'investisseur et le préteur quelque soit le mode de financement utilisé. Nous allons expliquer l'interdiction des taux d'intérêts dans l'islam ainsi le rôle des banques islamiques dans le financement des pays musulmans et son poids dans le circuit de financement mondial.
Mots clés :
Banques islamique, la finance alternative, produit bancaire islamique, reba.

Abstract:
The Financial crises of subprimes update the discussion of the backward movement of the actual bank financing system, in the same time the Islamic financial banks offer obvious benefits for different economics and became a source of liquidity.
This research will be devoted to develop a new vision of some opinion of different economists of the equitable division of risk between the investors and debts holder what ever the financing method choosing by theme.
Our studies based primary to explain the Islam law to forbid the interest rate and we try to examine the importance of Islamic banks in both Arab countries and international financing area.
Key words:
Islamic banks, alternative finance, Islamic bank's product, interest rate

الملخص:

أدت الأزمة المالية 2007 بتراجع الثقة الموجهة للأنظمة البنكية الحالية وفي ظل الارتفاع المتزايد للشك ظهرت أهمية النظام البنكي الإسلامي في نظر بعض الاقتصاديين اعتبرت كحل للأزمة أو كنقطة انطلاق لنمو السيولة المتداولة.

يقوم منهجنا على تفسير نظرية التقسيم المتساوي للمخاطر المعتمدة بين البنوك الإسلامية و المستثمرين, كما سنشرح أسباب عدم اعتماد معدلات الفائدة في الأنظمة الإسلامية و أخيرا سنوضح أهمية البنوك الإسلامية في كل من الدول العربية و الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية:البنوك الإسلامية، الأنظمة المالية البديلة، المنتجات البنكية الإسلامية، الربا

INTRODUCTION:

La situation d'aujourd'hui est tout autre de celle de la crise financier des subprimes qui a député en 2007. La planète entière a pris conscience a l'ampleur de cette crise actuelle qui a remet en cause toutes les systèmes actuelle aussi bien au niveau macroéconomique qu'au niveau microéconomique.

Au niveau macroéconomique, cette crise fait prendre conscience que le point d'équilibre de l'épargne mondiale s'est déplacé vert les payes émergentes, d'autre part sur l'échelle microéconomique le développement et la croissance de certaine économies financières inclue certains modèle bancaire se trouve profondément remise en cause par la crise. Ce bouleversement majeur contribue a crée une place durable aux systèmes bancaires islamiques qu'elles n'avaient pas il y a quelque mois. En effet, la raison d'être d'un système bancaire qu'il soit conventionnel ou islamique, est la mobilisation des ressources financières et leur allocation entre différentes projets d'investissements. Toutefois, les principes qui régissent le fonctionnement d'un système bancaire islamique est différents de l'esprit des banques traditionnelles. Les banques islamiques ont une vision particulier selon « la sharea » d'un partage équitable des gains et des risques entre l'investisseur et le préteur quelque soit le mode de financement utilisé. Le transfert de risque associer aux projets d'investissement sur une seule partie prenante « la banque dans le système traditionnelle » est considéré comme une contrainte aux principes de la sharea. Dans le système monétaire islamique toutes utilisation de taux d'intérêt « nommée reba en arabe » est strictement interdite, de ce moment la fonction de la monnaie est consentie sur la facilitée d'échange ainsi, que la création d'une valeur réel par contre, elle ne doit pas présenter l'objet de l'échange en soit comme elle

est employé dans le système occidental. Dans ce contexte nous avons développé la problématique suivante: qu'elle est le rôle des banques islamiques dans le financement des pays musulmans et qu'elle est son poids dans le circuit de financement mondial?

Cette article explique l'importance el le développement de l'acceptation d'un système bancaire islamique par les pays musulman et occidental ainsi d'analyse les différentes contrainte qui s'impose aux pays islamique pour centralise ce système islamique.

I. PRINCIPE DE LA FINANCE ISLAMIQUE « FI »:

Nous avons que l'intérêt est interdit par la sharea islamique. Cette interdiction ce justifie par le coran sourate « el Bakara, verset 274- 276 » et sourate « el Omraan, verset 129-132 ».

Intérêt ou riba, ce terme signifie l'augmentation de valeur qui correspond à deux notions dans le système classique les intérêts et l'usure. Nous étudierons en premier temps les fondements de l'interdiction de l'intérêt. La deuxième section sera consacre a comprendre les différentes instruments utilise par les banques islamiques.

I.1. fondement de l'interdiction de l'intérêt: Les historiens ont longuement épilogué sur les raisons de l'interdiction d'intérêt par les musulmans et les hébreux[1]:

I.1.1. la Sunat et le Coran: interdit tous échange s en quantité intégrale de l'or, d'argent, des dettes et du blé…etc. Qui doit être change par identification des métiers or par or, blé par blé ce qui a largement été interprété comme une interdiction du prêt a l'intérêt. La sunat interdit tout crédit dont l'emprunteur avait des difficultés de remboursement, le préteur double le montant en augmentant la maturité de crédit cette augmentation confort à la définition du **Riba** dans le Coran comme nous l'avons explique au part avant.

I.1.2. Les hébreux : la pratique de l'usure est condamnée amenant l'interdiction du « **Tarbit** » mot hébreux qui signifie riba en arabe[2]. Il était interdit entre les juifs eux même mais permet entre juifs et non juifs, mais cette procédure fut abandonné plus tard part les juifs.

I.1.3. Les défenseurs de la FI: avance sur l'idée que l'existence du mécanisme des taux d'intérêts encourage une allocation non productive des ressources dans une économie, en permettant aux investisseurs de percevoir un rendement sur leur capital sans prendre les moindres rôles actif dans le

[1] Sharea: une loi canonique musulman régissant la vie religieuse ; politique ;social et individuelle

[2] Zaouali H. 2009 Le Système Bancaire Islamique a L'air de la Mondialisation : le cas du Maroc. *Université Laval*.

processus d'investissement[3]. Certains économistes islamiques en développe l'idée de l'interdiction des intérêts parce qu'elle était à l' origine de plusieurs désastre financier dans les derniers cinquante dernier année. Dans la crise de la dette des pays émergents ou dans l''endettement des ménages dans les pays anglo-saxon qui a met plus d'une fois le système en difficulté leur système bancaire, une partie au moins de la responsabilité revient aux banques qui ont attribue des crédits facilement et sans beaucoup de discernement. Dans un système financier base sur le partage des profits et des risques une telle situation ne pourrait se produit.

II.TYPES D'OPERATIONS DANS LES BANQUES ISLAMIQUES :

II.1. Les modes de financement islamique: Tous ces modes de financement sont considérés en général, comme étant conformes a la sharea[4]. Leur rendement n'est pas en principe détermine. Il est lies à la nature de l'activité financée plutôt qu'au passage du temps.

II.1.1. Al Modaraba[5] : Basé sur le partage des profits entre le préteur ou l'investisseur « la banque qui fournit le capital» et l'entrepreneur « moudarib qui fournit son expertise» mais le risque dans ce cas repose sur une seul partie. Ce type de financement est destine a finance la totalité d'un projet d'investissement étudié par la banque dont le rendement ou la perte seront partage entre la banque et l'investisseur selon un ratio prédéterminé.

Dans cette structure financier la responsabilité de la gestion de l'activité repose entièrement sur l'entrepreneur, les bénéfices par contre sont partage entre les deux partie selon le ratio. En cas de perte c'est l'investisseur qui en assume l'intégralité, l'entrepreneur ne perde que sa rémunération[6].

II.1.2. Al Mosharaka : Présente un capital procure par la banque islamique aux associes « deux investisseurs en moins », ce type est réserve aux sociétés par action classique. L'apport en capital est assurée par la banque ou d'autre type de fonds d'investissement et les actifs sont ceux de l'entrepreneur, le partage des gains et des pertes est détermine juridiquement au moment de la structuration prenant en considération le pois de risque de

[3] Lizuka M. 2009. Petite Introduction a la Finance Islamique. AHES Consulting.

[4] Sharea: une loi canonique musulman regissant la vie religieuse ; politique ; social et individuelle.

[5] Martens A. 2010. La Finance Islamique : fondements, théorie et réalité. Universite de Montréal. Cahier 20.

[6] Jouini E et Pastre O. 2009. La Finance Islamique: une solution de la crise? Edition Economica.

chaque partie. Ce type permet aux associes de racheter les part détenues par les banques une fois que l'entreprise réalise un certain taux de bénéfice.
Représente un contrat de location qui s'applique surtout sur des biens agricoles et manufacturés, cette opération s'approche des principes de-crédit-bail ou leasing, en peut la définir comme une location avec une possibilité d'acquisition.

II.1.3.L'Ijara[7] : Elle consiste pour un particulier qui veut acquérir un bien, il tourne vert une banque islamique qui va lui acheter ce bien et lui vendre âpre une période déterminé en appliquant au passage le système de l'ijara peut prendre la forme d'Ijara-et-Iqtina (crédit-bail avec promesse d'achat). A la différence de l'Ijara, le contrat Ijara-et-Iqtina inclut une promesse d'achat du bien de la part du client à la fin du contrat. Enfin, une troisième variante de l'Ijara est l'Ijara avec Musharaka. Ce contrat peut être utilisé pour l'achat d'immobilier. La part de l'institution financière dans le bien loué diminue avec les paiements de capital que le client effectue en plus du paiement des loyers, l'objectif étant, à terme, le transfert de propriété du bien au client.

Schéma 1 : Principe de fonctionnement de l'Ijara[8]:

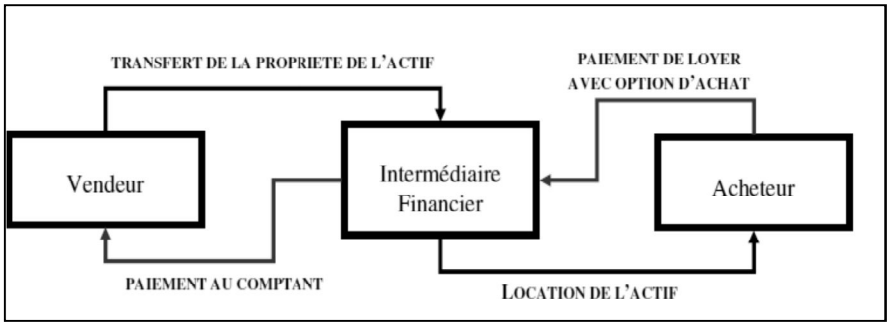

Cette technique s'apparente au crédit bail toutefois, il existe des divergences avec l'ijara. Tout d'abord, l'institution financière est propriétaire du bien, tant que le bien n'a pas été payé. Dans un crédit-bail, en cas de retard dans les paiements, le contrat prévoit des pénalités (sous forme de pourcentage de la somme due). Cette condition est inapplicable dans un contrat islamique, pour deux raisons. D'une part, la pénalité fixe s'assimile à un taux d'intérêt

[7] ImranM et Usmani. 2007. Fixed Income Securities Shari'a Prespective. SBP Reasearch Bulletin. V3, N1.

[8] Jouini E et Pastre O. 2009. La Finance Islamique: une solution de la crise? Edition Economica.

puis d'autre part parce que la pensée musulmane réprouve toute provision qui pénalise un débiteur de bonne foi déjà en difficulté de location.

***II.1.4. El murabaha*:** Régulièrement utilisée dans le cadre de financement immobilier. C'est l'achat d'un bien par la banque islamique en faveur de son client et le lui vendre avec une marge de profit. Le client a la possibilité de payer immédiatement ou de manière échelonnée. La marge verse par la banque s'assimile économiquement à un intérêt. La murabaha est une technique de financement d'actifs (immobiliers, mobiliers, titres ou stocks) au moyen d'une opération d'achat-revente. L'institution financière achète des produits, équipements ou autres biens, pour le compte de son client moyennant le remboursement du collatéral et du d'une partie des bénéfices issus de cet achat (Schéma2)

Schéma2 : Principe de fonctionnement du Murabaha[9].

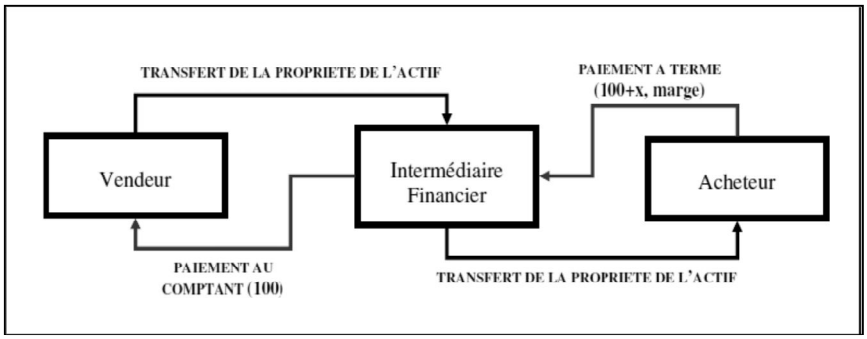

Le financier procède à l'achat initial du bien sur ordre et pour le compte du client, le mandant, lequel connaît et accepte le prix d'acquisition. A cet égard, le contrat peut prévoir la constitution d'un dépôt de garantie du client en faveur du financier. La revente du bien par le financier au client est concomitante, voire intervient dans un délai de trois à six mois, à compter de l'acquisition de ce bien auprès du tiers. Dans le système conventionnel, l'acheteur final s'approvisionne auprès du vendeur sur la base d'un crédit obtenu auprès d'une banque moyennant le remboursement du collatéral et des intérêts. Dans ce type d'opération, le vendeur cèdera son produit à un financier pour une somme X, lequel le revendra à un acheteur final pour un montant supérieur (collatéral + une partie des profits issus de cet achat) à X, payable à terme. A la différence du système du système classique, le murabaha prévoit une double cession.

Ces types de financement son les plus utilisé par la plus part des banques islamiques (voir shema3), 58% est représenté par l'utilisation des autre type

[9] Jouini E et Pastre O. 2009. La Finance Islamique: une solution de la crise? Edition Economica

de financement comme Sukuk , 32%dans les opérations du musharaka . Murabaha et Mudaraba n'occupe pas une grande superficie des opérations émissent par les banques islamiques. En conclue que la majorité des BI favorise l'utilisation d'achat et de vente qu'au le développement des infrastructures sociale et agriculture.

Schéma 3 : les modes de financement **Dans certains pays du Conseil de coopération du Golfe (CCG)** ***2005***[10]

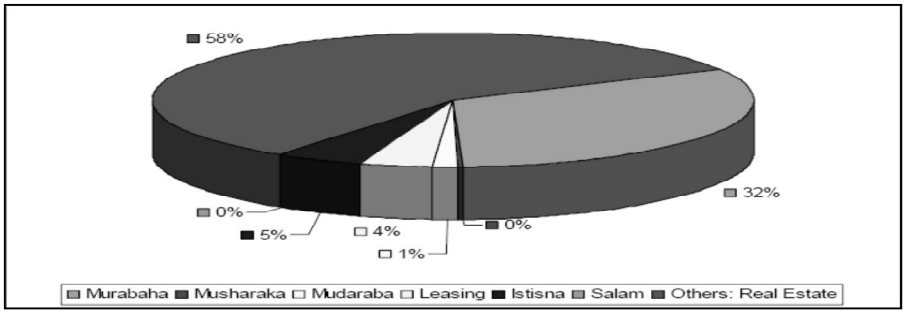

II.1.5. **Emission Obligataire « El Sukuk »** ***:*** Cette opération d'émission n'est pas pareille à celle appliqué aux marches des capitaux « obligations »dont le principe est basé sur les taux d'intérêt « interdite par la sharia islamique ». Sukuk « suk en singulier » représente un certificat ou un cheque en français émise dans le cadre du SVP « special purpose vehicle » dans lesquels les titulaires du sukuk détiennent des part de la SVP détenant des droits sur des actifs tangibles pour une période déterminer[11]. Ce type d'émission est très rependu dans le conseil de coopération du Golfe « GCC » et en Malaisie, connaissent un vrai succès dans les marches financier du Dubaï, Londres et Dublin, attirant même des émetteurs non musulmans (voir graphe1). Dans le cadre de ce développement d'autre pays comme la Corée du Sud et la Russie on annoncé d'envisagé l'appel aux investisseurs musulmans part l'émission des sukuk[12]

[10] Chammas G. 2006. Islamic Finance Industry In Lebanon: Horizons, enhancements and projections. *ESA-Beirut.*

[11] Kababji M. 2010. Alternative Economic System. International Journal of Islamic Financal Services

[12] Howladar K. 2010. Islamic Finance: glossary of usual terms and core principles.

Graphe1 : types des Sukuk émisse en GCC[13]

II.1.6. Les conditions de l'émission du Sukuk :

•L'émetteur du sukuk doit attester du transfert de propriété des actifs sous-jacents au sukuk. Il doit dans ses livres comptables les dissocier de ses actifs détenus en propre.

•Les sukuk ne représentent ni une créance ni une dette.

•Le manager du sukuk ne doit pas offrir à l'investisseur de facilité des règlements (prêts, avances...etc.) dans le cas où ce dernier ferait face à des difficultés pour couvrir sa quote-part de pertes.

•Le manager ne peut reprendre les actifs sous-jacents au pair. Il peut en revanche les racheter en valeur de marché[14].

Selon standard & Poor's (s&P)[15], les émissions de sukuk ont considérablement chuté en 2008 en raison de la crise mondiale du crédit. Le marché a également souffert des doutes exprimés par l'AAOIFI (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions) sur le respect des principes religieux par ce type de structure.

Les analystes restent toutefois convaincus du potentiel de développement à long terme du marché des sukuk (voir graphe 2). Comme l'a déclaré s&P début 2009, « plusieurs facteurs plaident en faveur du développement continu de ce marché, notamment l'engouement croissant pour les produits conformes à la charia, l'attitude positive des gouvernements à l'égard de la finance islamique l'ampleur des besoins de financement et d'investissement dans le golfe, et le souhait des émetteurs de se financer auprès d'investisseurs du Moyen-Orient et des pays musulmans d'Asie. Des

[13] Moodys investor reppor. Global suku issance. 2010.

[14] Engku A. 2008.Applied Shari'ah In Financial Transactions. Edition International Islamic Universty Malaysia.

[15] Fadhlaoui H. 2008. La Crise de 2007 : les recommandations de Stigitz dans la reforme du système bancaire. Laboratoire d'économie et de gestion université de Bourgogne.

émetteurs d'une vingtaine de pays ont déjà exprimé leur intérêt ou leur intention.

Graphe2 : développement des marches des sukuk âpre la crise[16]

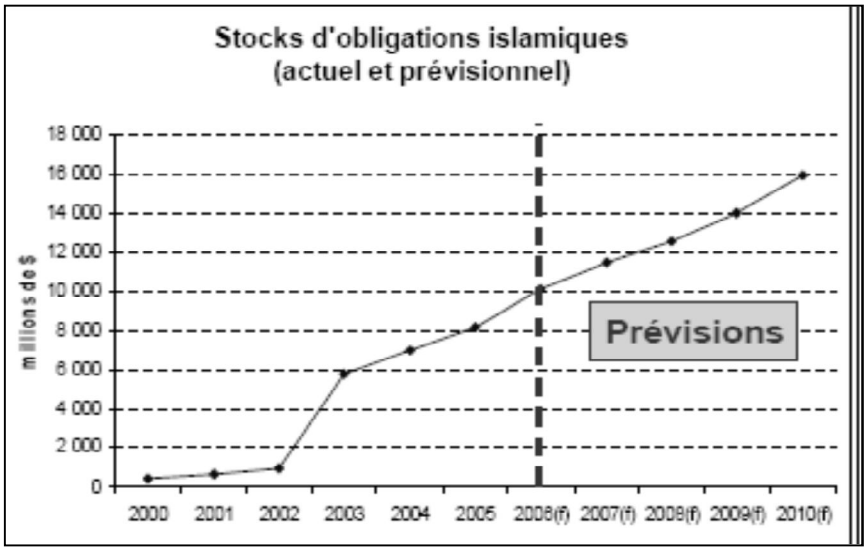

II.2. Les opérations de dépôts dans les banques islamiques : Les banques islamiques procèdent également à l'ouverture de compte bancaire, à l'acceptation des dépôts, aux opérations de change, au paiement à l'encaissement de chèques pour le compte de leur client. Il existe plusieurs sortes de compte de dépôt[17].

II.2.1. les compte a vue[18] ***:*** Ces comptes permettent au déposant d'effectuer tous les ordres à travers la banque islamique dans la limite du solde inscrit. La banque ne prélève aucune rémunération en contre partie de leur gestion, mais elle investi une part de ces fonds et les bénéfices qui en découlent reviennent aux actionnaires dont les dépôts garantissent l'intégrale de ces fonds.

[16] Standard and poor's repport : 2010

[17] Chapra M et Tariquallah. 2007. Réglementation et Contrôle Des Banques Islamiques. BID institut Islamique de Recherche et de Formation.

[18] Hassoune A. 2008. Quels Marches pour la Finance Islamique. *Moody's Investors services*.

II.2.2. les comptes d'épargne [19]***:*** Ces comptes sont alimentes par la partie des revenus conçue pour la réservation. Les titulaires ne perçoivent aucun intérêt en contrepartie de leurs dépôts, mais bénéfices de certains avantages de la part de la banque, comme l'octroi du crédit sans intérêt par exemple.

II.2. 3.les comptes d'investissement [20] ***:*** Sont destinés à faire fructifier l'argent des déposants. La banque à travers ses fonds propres, ne couvre pas ces capitaux. Les titulaires des comptes participent aux bénéfices et pertes des projets dans lesquelles les fonds son investis. Ceci peut apparaitre injuste selon le point de vue occidentale, mais nous les coïnciderons comme un prêts sans intérêt que les déposants fait a la banque , ainsi les banques islamiques s'engagent a solliciter l'accord du titulaire du compte pour l'utilisation de ces fonds tout en s'engageant de les restituer a la première demande.

III. DEVELOPPEMENTS DES BANQUES ISLAMIQUES:

Durant des siècles en effet, il n'y est pas véritablement un système bancaire islamique complet. La première expérience moderne qu'a fait naitre la finance islamique en général c'était au début des années 70au carrefour de la monte du panislamisme de la crise pétrolière. En 1970 la création de l'organisation de la conférence islamique « OCI » regroupant un grand membre des pays musulmans remet les préceptes économiques de l'islam a l'ordre du jour.

En 1973 dans la foule de la crise pétrolier cause par l'embargo pétrolier arabe l'OCI décida la création de la Banque Islamique de Développement « BDI» situe a Djedda en Arabie Saoudite. En 1975 la première banque universelle islamique prive c'est construit a Dubaï intitule Dubaï Islamic Bank « DIB ». Aux cours de la décennie suivante le nombre total des banques islamiques est passé de plus de 300 banques aujourd'hui, auxquelles il faut ajouter les guichets islamiques dont se sont dotées certaines des grandes banques internationales. La plupart de ces institutions sont concentrées dans le Proche et Moyen-Orient et en Asie du Sud-est, mais de plus en plus d'établissements pénètrent les marchés des pays industrialisés. Par ailleurs, certaines banques islamiques, historiquement domiciliées au Moyen-Orient, élargissent, aujourd'hui, leur activité à l'international en visant, avant tout, les marchés asiatiques : l'Asie du Sud-est, l'Inde et, plus récemment la Chine. Le champ d'action des banques

[19] Hassoune A. 2009.Managing Liquidity and it's Associated Rissks at Islamic Financial institution. *Moody's Investors services*.

[20] Hassoune A. 2008. Quels Marches pour la Finance Islamique. *Moody's Investors services*.

islamiques diffère d'un pays à l'autre : dans quelques rares pays, le secteur bancaire est entièrement islamique (Iran, Soudan) ; dans d'autres, les deux systèmes, conventionnel et islamique, coexistent (Émirats arabes unis, Indonésie, Malaisie, Pakistan) voir graphe 3, et, dans d'autres encore, il existe seulement quelques banques islamiques. Si certains pays ont opté pour une séparation nette entre les deux secteurs, d'autres ont autorisé des banques classiques à ouvrir des guichets islamiques. Une évaluation de l'importance de la place de la finance islamique dans le financement des économies nationales doit donc tenir compte de ces différences.

Graphe3 : pourcentage des banques islamiques sur la totalité du système bancaire dans les pays musulman en 2006[21]

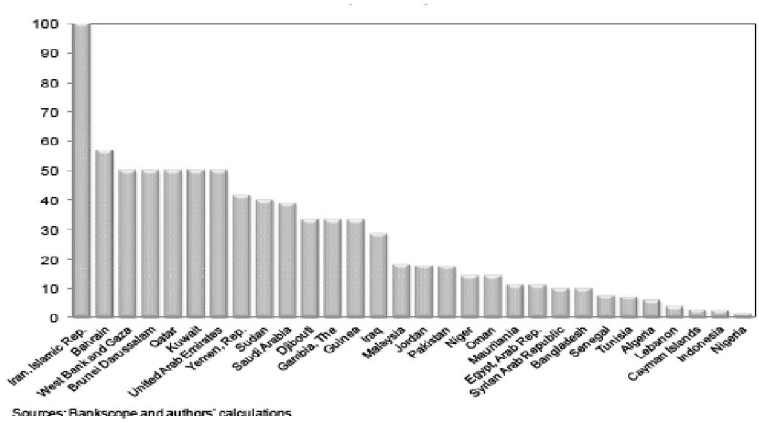

III.1.Types des banques islamiques : Les profils des banques islamiques sont dextrement divers. On peut néanmoins distingue quatre grands types d'établissement bancaire islamiques :

- ***Banques islamiques a vocation internationale :*** assez peut nombreuse, ces institutions ont joue un rôle majeur dans l'émergence de l'industrie bancaire islamique. Présentes dans différents pays, elles ont eu un rôle pionnier dans de nombreux domaines et ont permis d'associer la crédibilité de cette industrie naissante. Cette catégorie regroupe des organismes crées a l'instigation des autorités publiques, comme la Banques Islamique de Développement « BID », et des institutions privées a l'instar de Dallah Al Baraka Groupe[22].

[21] Herber S. 2008. Finance Islamique et Immobilier ; enjeux et opportunités. Edition Les Echos.

[22] Institut Islamique de Recherche et de formation BID. 1992. Introduction aux Techniques Islamiques de Financement. N 37.

➢ ***banques islamiques a vocation national ou régionale :*** la plus part de ces banques demeurent d'une taille petite ou moyenne, dans une grande partie été créés en réponse a la demande croissante de produits financier islamiques. D'autre qui été à l' origine des banques traditionnelles se sont convertie par la suite pour se faire différencier. En effet les marches bancaires des pays musulmans restent domines par quelques grandes établissements bancaires. La spécialisation religieuse parait alors une option intéressante pour les petites ou moyennes banques pour conserver leurs indépendances[23].

➢ ***Banques adhérente aux principes islamiques :*** cette catégorie est plus limite comprend les banques qui ont change leur spécialisation sous l'impulsion des importantes changements légaux ou politiques dans leurs environnements. C'est essentiellement le cas des secteurs bancaires dans les pays qui ont entièrement islamise leur économie comme l'Iran, le Soudan ou le Pakistan[24].

➢ ***Filiales ou succursales partiellement ou totalement islamisées:*** (i.e. islamic windows) consiste la dernier classe d'acteur sur le marche bancaire islamique représente des grandes établissements bancaires internationaux ou universelle, dans la premier banque c'était Dubaï Islamic Bank. En effet la reconnaissance d'un marche a fort potentiel de développement ainsi, que l'existence de lien commerciaux entre les pays musulman spécialement les exportateurs de pétrole et les économies industrialisées ont incite très tôt les grands établissements bancaires internationaux à s'intéresser a ce marche.

III.2. Centralisation des banques islamique dans le monde :

Pour donne une repenses aux questions soulevé dans notre problématique, il faut tenir compte d'une double difficulté. D'un cote les statistiques sur l'évolution des actifs islamiques dans le monde sans peut nombreuse et souvent incomplète. Les autorités de supervision des pays concernes publient relativement peu de donnée sur ce secteur financier pour des raisons parfois réglementaire et souvent technique. Malgré ces difficulté qui expliquent la disponibilité de certain chiffres relèves la plus part des études récentes constatent une véritable explosion du secteur bancaire islamique. Ce secteur a connue une croissance particulière au cours des dix dernières années. Au cours du période entre 2000-2007 le taux de croissance des actifs islamiques qui se situe entre 15 et 23% selon le secteur d'activité est dans la plus part des métiers nettement plus élève que celui des activités financiers traditionnelles dans des pays comme le Royaume-Uni les actifs

[23] Bouslama G. 2009. La Finance Islamique : une recente histoire avec la France, une longue histoire avec ses banques. Edition *European Reasearch Group*.

[24] Brack E. 2009. Banque et Finance Islamique en France. *Fédération Bancaire Française*.

islamiques ont continue a croitre malgré la sévérité de la crise des subprimes.

Selon le graphe n°4 prés de deux tire des actifs islamiques dans les pays du Golfe et plus de 20% en Asie de Sud-est, ainsi les grand centre des banques islamiques l'Arabie saoudite et la Malaisie qui sont a l'origine de la création respectivement de 25% et 23% des produits islamiques. Le poids des actifs hors ces deux régions reste très faible, si d'autre pays musulman en Afrique de nord comme le cas de l'Algérie ou l'Asie s'ouvrent progressivement a ce type de financement la présence d'institution financier islamiques y demeure encore marginale. En Indonésie, le plus grand pays musulman en termes de population les banques islamiques ne représente que 3%de l'ensemble des actifs bancaires. Le faible taux de pénétration des produits financier islamiques sur ce marche s'explique notamment par la mise en place tardive d'un cadre réglementaire adapte le texte fondateur de1992 qui n'a été finalise qu'en 2004.

Graphe4 : croissance des banques islamiques dans le monde[25]

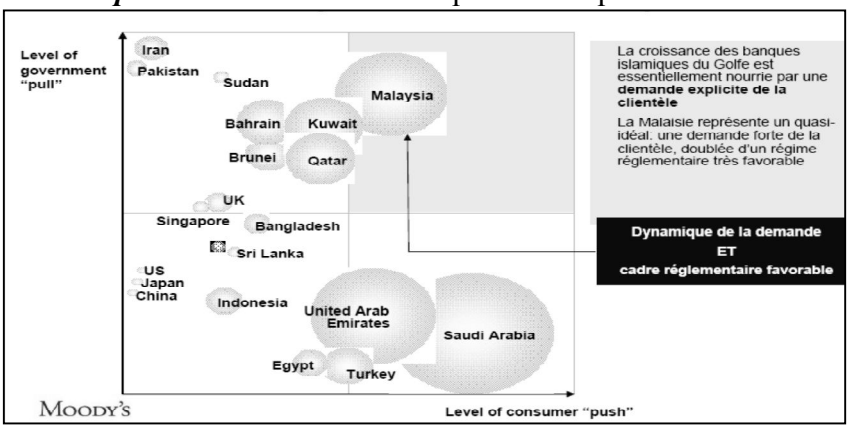

Par ailleurs, malgré une vitalité impressionnante et un rythme de croissance exceptionnelle, le système bancaire islamique pèse encore peu dans l'industrie financière mondiale. Les 700 milliard de dollars d'actifs islamique représente moins de 1% de l'ensemble des actifs bancaire 1000 première banques mondiales[26]. (Voir graphe 5et 6). En matière de fonds d'investissement, l'écart est tous aussi significatif : 2,7 million de dollars en fonds de titre prive « private equity » lève en 2006 par les banques islamiques pour un marché mondiale qui représente plus de 4000milliard de dollars.

[25] *Mood's Global Credit Reasesrch.* 2009

[26] The Bank report. Évalué a prés de 90000milliards de dollars en 2008.

Graphe 5 : l'évolution des actifs des banques islamiques dans le monde[27]

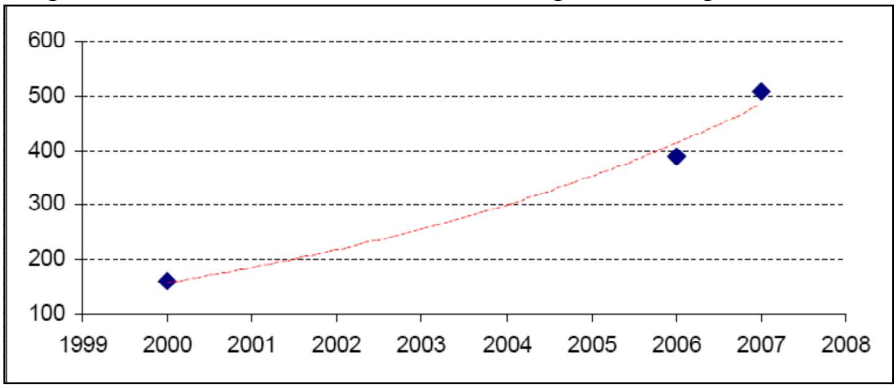

Graphe 6 : taille du marche de la finance islamique (total des actifs en million de dollars[28]

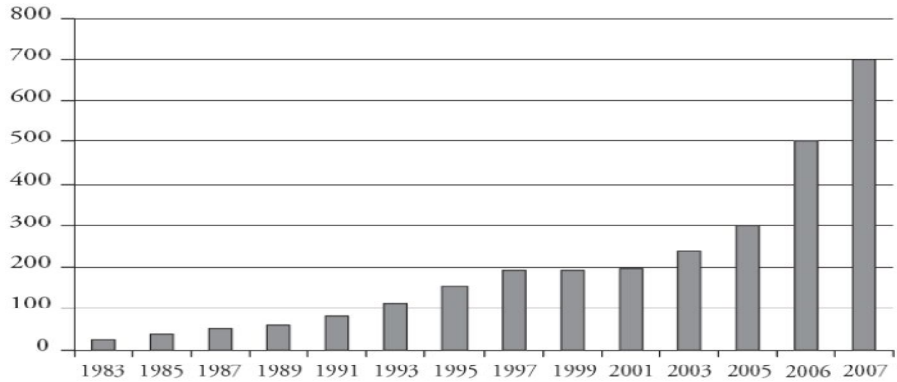

La taille des banques islamiques est egalement relativement petit par rapport aux banque conventionnel, en 2007 les actifs islamiques gere par la premier banque d'investissement islamique Al Rajhi bank, depassaient apeine les 28milliard de dollars contre plus de 200milliard de dollards pour chaqu'une des premiere banques traditionelle dans le monde. Un autre fait marquant ressort des nombreuse publications sur ce sujet, la bonne sante financier des banques islamiques pour ne prendre qu'un exemple la rentabilite financier « return on equity ROE» moyen sur les dix dernier annee de la Koweit financial hous, et Al Rajhi bank se situe entre 30%[29].

La performance des banques islamiques semblent peu affecte par la crise actuelle . A londre au moment meme, la plus part des acteurs bancaire reorganisent leur activites et reduissent le volume des credits alloues, les

[27] The Bank report. 2008.

[29] Einas A. 2009. Banques Islamiques et Sociétés Islamiques D'investissement. Université Bordeaux IV.

banques islamiques poursuive une croissance stable. Les cause de cette bonne performance financieres sont double du cote des ressources relativement bon marche liee a l'epargne disponible dans les pays du Golfe et Asie de sud-est voir graphe 4 estime de 5000 milliards en 2009. Du cote des emploi, les prix des produits islamiques sont encore relativement eleve. Par ailleur, les risques sur le marche principale des banques islamiques, le marche de detail est relativement faible. Toutefois, cette relative sur-performance a un prix, la faiblesse structurelle de la liquidite des actifs des banques islamiques. L'accumulation d'importantes poches d'epargne dans les du proche moyen orient liee a l'evolution favor able des prix de petrole a fait des pays du Golfe d'incontestable leader sur beaucoup de segements du marche des produit financiers islamiques. En 1996[30], le golfe comptait 13 institution financier islamique sur les 300 exsisteante, mais elle representaient 54% du capital de l'ensemble de l'industrie, 32% de ses depots et 23% de ses actifs

En 2007 trois des cinq plus grandes banques islamiques « hor Iran » sont origiaire de Golfe persique :

Banques	***Total Actifs 1996 (md$)***	***Total actifs 2006 (md$)***
Al Rajhi Bank (Arabie Saoudite)	7.7	28.1
Kuwait Financial House (Koweit)	4.3	21.8
Dubai Islamic Bank	1.5	17.5

Le poid du marche Malisien (voir graphe 4) est moin important en terme que celui des pays de Golfe en terme absolue, mai la volante politique des autorite Malaisienne en a fait l'espace d'une dizaine d'annee un des moteur de la croissance de la finance islamique. 67% des emission du sukuk mondial et 36%des fonds islamiques dans le monde son cote sur la bource de Kouala Lunpour, ainsi 80% des action emise dans la bource Malaisienne sont desormais certifier conforme a la Sharea. Elle a favorise les premier emision des sukuk en organisan un marche intebancaire conforme aux normes islamiques son oublier de mentioner que les banques Malaisienne sont soumise au regle de Bàle IIen 2010.

La Banque centrale de Malaisie a commence a jouer le role de preteur en dernier ressort pour les banques islamiaques. En 1999 grace a l'introduction

[30] Howladar K. 2010. Islamic Finance: glossary of usual terms and core principles.

de contrat de financement a court terme. son pouvoirdans ce domaine a été renforce par l'emision en 2004 des premiers bons de tresor islamiques. La Malaisie est un exemple particulierement illustratif du variable potentiel de devloppement des banques islamiques. Une grande partie non negligable des dépôts auprès des banques islamiques Malaisienne provient des clients non musulmans.

IV. CONCLUSION :

Le fait que la crise financier n'a pas épargné le système financier islamique, même avec toutes ces caractéristiques de l'interdiction des taux d'intérêt et toute forme de la spéculation mais contrairement au système conventionnelle son fort degré de transparence a permis de détenue le choc.
Nous l'avons mentionne, dans la quatrième partie, le système bancaire islamique a connue dans certain pays de Golfe et la Malaisie une expansion remarquable ces trente dernier année. Les banques islamiques ont un comportement proche des banques conventionnelles notamment lorsque il s'agie des rémunérations qu'elles paient sur les dépôts afin de les rendre proches des taux d'intérêts pratique par leur concurrentes. Ceci est une condition nécessaire à leur survie dans un marché concurrentiel, en dernier ressort on peut dire que ce sont les consommateurs des produits financiers qui décident du caractère des produits bancaires.
Notons par ailleurs, que l'application d'un système bancaire totalement islamique nécessite des infrastructures d'ordre matériel et financier.
A ces difficultés s'ajoute une incompatibilité avec le système bancaire internationale. Le système islamique est éloigné par certain de ces aspects des principes admis localement et internationalement. Pour cette raison, dans certain pays du Golfe et spécialement dans la Malaisie ou ces institutions existent, des lois et des décrets spéciaux ont été adopte. A l'exception du Pakistan et de l'Iran qui ont crées des institutions bancaires spéciales ainsi, que toute une juridiction compétente en matière de contrats base sur le système islamique.
Finalement, il est vrais que les conditions pour avoir un système bancaire islamique nécessite un soutien et un suivie de la part des autorités publiques afin de susciter la demande de financement participatif, mais aussi pour stimuler l'offre, ainsi de développer un environnement convenable a l'activité entrepreneuriale.

BIBLIOGRAPHIE :

1. **Bouslama G**. 2009. La Finance Islamique : une recente histoire avec la France, une longue histoire avec ses banques. Edition European Reasearch Group.
2. **Brack E**. 2009. Banque et Finance Islamique en France. Fédération Bancaire Française.
3. **Chammas G.** 2006. Islamic Finance Industry In Lebanon: Horizons, enhancements and projections. ESA-Beirut.
4. **Chapra M et Tariquallah.** 2007. Réglementation et Contrôle Des Banques Islamiques. BID institut Islamique de Recherche et de Formation.
5. **Einas A**. 2009. Banques Islamiques et Sociétés Islamiques D'investissement. Université Bordeaux IV.
6. **Engku A**. 2008.Applied Shari'ah In Financial Transactions. Edition International Islamic Universty Malaysia.
7. **Fadhlaoui H**. 2008. La Crise de 2007 : les recommandations de Stigitz dans la reforme du système bancaire. Laboratoire d'économie et de gestion université de Bourgogne.
8. **Hassoune A.** 2008. Quels Marches pour la Finance Islamique. Moody's Investors services.
9. **Hassoune A. 2009**.Managing Liquidity and it's Associated Rissks at Islamic Financial institution. Moody's Investors services.
10. **Herber S.** 2008. Finance Islamique et Immobilier ; enjeux et opportunites. Edition Les Echos.
11. **Howladar K**. 2010. Islamic Finance: glossary of usual terms and core principles.
12. **ImranM et Usmani**. 2007. Fixed Income Securities Shari'a Prespective. SBP Reasearch Bulletin. V3, N1.
13. **Institut Islamique de Recherche et de formation BID.** 1992. Introduction aux Techniques Islamiques de Financement. N 37.
14. **Jouini E et Pastre O**. 2009. La Finance Islamique: une solution de la crise? Edition Economica.
15. **Kababji M.** 2010. Alternative Economic System. International Journal of Islamic Financal Services.
16. **Lizuka** M. 2009. Petite Introduction a la Finance Islamique. AHES Consulting.
17. **Martens A**. 2010. La Finance Islamique : fondements, théorie et réalité. Université de Montréal. Cahier 20.
18. **Mood's** Global Credit Research. 2009.
19. **Stanfard and Poor.**2010. Annual report.
20. The Bank report. 2010. Annual report.
21. **Zaouali H.** 2009 Le Système Bancaire Islamique a L'air de la Mondialisation : le cas du Maroc. Université Laval.

SOMMAIRE :

L'impact des dépenses publiques sur le bien-être en Algérie.

Dr.BENLOULOU Salim Badreddine , Dr.KHALDI Mustapha

[01]

Nouvelles politiques économiques pour la performance des entreprises algériennes

M^{elle} BELARIBI F. Z Dr. MOKHEFI Amine

[20]

Quels enjeux pour le développement du système bancaire et financier algérien ?
Obstacles et perspectives des reformes du système bancaire et financier algérien

Mme TOUIL Meriem

[39]

Le Système Bancaire Islamique dans le contexte de la crise.

Mouziane Fatma

[81]

مجلة: المالية و الأسواق

توصيات للمؤلفين

المقالات و البحوث المقدمة للنشر يجب ان تحترم القواعد العلمية و المنهجية المتعارف عليها وفقا للشرروط التالية:

1- ان تراعي الاصول العلمية المتعارف عليها في التحرير و التوثيق الخاص بإعداد و نشر المقالات.

2- ان يحتوي المقال على ملخص بلغة البحث و بلغة اجنبية لا يتعدى 150 كلمة بما فيها الكلمات المفتاحية.

3- أن يكتب المقال ببرنامج الـ Word و يرسل الى البريد الالكتروني للمجلة.

rfm2014@yahoo.fr

لهوامش فوق / تحت /يمين/ يسار 1.5 سم ورق 16- 24، En- tête et pied de page 1.25 cm Interligne 1cm

- بالنسبة للأوراق المكتوبة باللغة العربية يجب إتباع Traditional Arabic بمقياس 15.
- المقالات المكتوبة بالفرنسية والإنجليزية يجب إتباع خط Times New Roman بمقياس 12.

4- يرسل الباحث مع بحثه سيرته الذاتية.

5- تقبل الأبحاث التي لم يسبق لها النشر في مجلات أخرى و التى تقدم اضافة علمية نظرية او تطبيقية في احد مواضيع الاقتصاد و المالية.

6- ان لا يزيد عدد صفحات المقال عن 30 صفحة و لا يقل عن 10 صفحة.

7- يلتزم الباحث بإجراء كافة التعديلات التي يمكن ان تطلب منه في الاجال التى تحددها هيئة التحرير.

8- تخضع الاوراق المقدمة للتحكيم الاكاديمي.

لا يلتفت الى المقالات التي لم تحترم التوصيات المبينة اعلاه

Président d'honneur de la revue :

Pr BELHAKEM Mustapha

Recteur de l'université

directeur de la revue et rédacteur en chef:

Dr LAID Mohamed

Directeur de Publication:

Dr. BRAINIS aek

Assistants de rédaction:

Dr. RAMDANI Mohammed

Dr. OULD MOHAMED ISSA Mohamed Mahmoud

E.mail:
rfm2014@yahoo.fr

REVUE
Finance & marchés

Revue économique semestrielle éditée par le laboratoire de recherche Dynamique macroéconomique et changements structurels (DYNAMECS)

Université de Mostaganem

Etudes économétriques et analytique sur:

- Les marche financiers;
- Le marketing;
- Les dépenses publiques;
- Les politiques monétaires et fiscales;
- L'audit.

N°: 03 ISSN: 2392-5124 Septembre: 2015